مشكلة الموصل

دراسة في الدبلوماسية العراقية - الانكليزية - التركية وفي الرأي العام

تأليف
الدكتور فاضل حسين

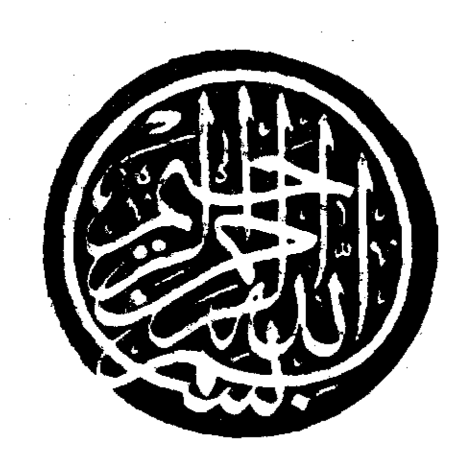
رسالة الدكتوراه التي قدمها المؤلف الى جامعة انديانا في الولايات المتحدة الاميركية سنة ١٩٥٢

الطبعة الثالثة — مزيدة ومنقحة

بغداد ١٩٧٧

ساعدت جامعة بغداد على نشر هذا الكتاب

مطبعة اشبيلية — بغداد


بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الاستاذ المشرف

الى وزير تربية العراق

مؤرخ فى ٩ تموز ١٩٥٢

اعتبرت جامعة انديانا رسالة المؤلف ممتازة تستحق المبادلة مع الجامعات الكبرى فاقترحت على وزارة التربية العراقية طبعها على نفقتها باللغة الانكليزية بغية توزيعها على الجامعات وعلى الشخصيات العراقية المهمة ،وفيما يلي بعض ماجاء في كتاب الاستاذ المشرف في تزكية رسالة المؤلف ٠

وزير التربية

بغداد العراق

سيادة الوزير

... انجز السيد فاضل حسين رسالة ممتازة بكتابه عن موضوع كبير الاهمية في تاريخ العراق الحديث ... وتظهر الاوجه الثمينة لهذا البحث خاصة في الفصول التي تعالج مناقشات البرلمان العراقي والصحافة العراقية والتركية والبريطانية والفرنسية والاميركية٠ولم يعالج هذه الاوجه من مشكلة الموصل معالجة مفصلة أي بحث سابق فيما اعلم كما فعل المؤلف ٠

... اعتقد انه سيسرك العمل الذي اتمه الكاتب عن هذا الموضوع وسترى انه يعرض وجهة النظر العراقية امام العالم عرضا حسنا ٠

المخلص

ف ٠ لي بنز

استاذ التاريخ

رأي الأستاذ المشرف في تلميذه المؤلف :

« أنا واثق من أن الكلية التي تذهب للتدريس فيها ستكون محظوظة لأن تستقبلك كأحد أعضاء هيئة التدريس فيها . »

في رسالته المؤرخة في ٥ تشرين الثاني ١٩٥٢

« ان قسمنا قسم التاريخ وجامعة أنديانا فخوران بك . »

في رسالته المؤرخة في ٢٨ تشرين الأول ١٩٥٤

كلمـــة شـــكر

يعرب المؤلف عن اعمق امتنانه للبروفسور ف • لى بنز الذى اشرف على كتابة هذه الرسالة بعناية واهتمام وقد تجاوزت رقته ومجاملاته الحدود التى يستحقها الطالب •

ومن بين الاصدقاء الكثيرين الذين قـدموا للمؤلف مساعدات ثمينة يشكر بصورة خاصة الدكتور مجيد خدورى والدكتور جميل دلالى والاستاذ رفيق حلمى والسادة سعد يوسف وعبدالعزيز ابو التمن وخيرى العمرى ونجيب محيىالدين والدكتور عبـدالكريم عبـدالرزاق العطـار والمحترم كرتس ستيفان •

ويشكر المؤلف فضل السيدة أليس كربن والسيدة ماكسين أولكود والموظفين فى قسم الاستعارة المتبادلة فى جامعة انديانا • ويشكر موظفى مكتبة جامعة انديانا الذين قدموا له خدمة واهتماما تجاوزا حدود الواجب • ويشكر المؤلف ايضا موظفى المكتبة العامة فى بوسطن ومكتبة جامعة شيكاغو ومكتبة كليفلاند العامة ومكتبات جامعة كولورادو ومكتبة جامعة كولومبيا ومكتبة الكونكرس والمكتبة القانونية فىجامعة هارفرد ومكتبة جامعة لويولا ومكتبة جامعة ميامى (فى اكسفورد ، اوهايو) ومكتبة جامعة مشيغان ومكتبة معهد الشرق الاوسط ومكتبة جامعة منيسوتا ومكتبة جامعـة نورثوسترن والمكتبة القانونية فىجامعة نوتودام ومكتبةجامعة برنستون ومكتبة جامعة بردو ومكتبة الاثار فىبغداد والمكتبة العامة فى بغداد للمساعدات الثمينةالتى قدموها له فى جمع المواد المطلوبة للرسالة •

واخيرا يشكر المؤلف فضل السيدة الزبث كولنكر لطبعهـا الرسالة بالآلة الطابعة •

فاضل حسين

المحتـــويات

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الفصل الاول

مقدمة : العراق الحديث

لقد اتى على العراق حين من الدهر كان فيه جزء من الامبراطورية العثمانية (١٦٣٨-١٩١٨) • وقد كان لفكرتي الدمقراطية والقومية اللتين نشرتهما الثورة الفرنسية في العالم أثر في انحلال الامبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الاولى • وكان للبعث العربي الذى ذكر به ادباء مصر وسوريا العرب بماضيهم وانعشوا آمالهم بالمستقبل صداه في العراق وساهم احراره في المطالبة بالاصلاح خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين • وقد رأى احرار الامبراطورية العثمانية على اختلاف أجناسهم وأديانهم ان الدمقراطية تعني الملكية الدستورية فألفوا لهذا الغرض جمعية الاتحاد والترقي واضطروا السلطان المستبد عبدالحميد الثاني في ١٩٠٨ على منح الدستور • ولكن سرعان ما ظهر أن الاتراك في هذه الجمعية عازمون على تتريك العناصر الاخرى فكون العرب جمعيات لمقاومة السيطرة التركية•

وقد كان العراقيون نشيطين في هذه الجمعيات ، ولما انتهت الحركة بالثورة على الأتراك في سنة ١٩١٦ ساهم الضباط العراقيون فيها •وقدكانت مشاركة هؤلاء الضباط في الحركة والدعاية الانكليزية ضد الاتراك سببا في انتعاش الوعي القومي في العراق[١] •

احتلت الجيوش البريطانية العراق خلال الحرب العالمية الاولى•وفي ٣٠ تشرين الاول ١٩١٨ وقع الاتراك وممثل عن الحلفاء هدنة مندروس التي صارت نافذة منذ ظهر اليوم التالي حسب التوقيت المحلي وفي ذلك الوقت كانت الجيوش البريطانية على بعد اثني عشر ميلا من مدينة الموصل •

---

(١) عن القومية العربية والبعث العربي انظر George Antonius, *The Arab Awakening.* وقد ترجم الدكتوران ناصر الدين الاسد هذا الكتاب الى العربية بعنوان **يقظة العرب** •

الادارة البريطانية فى العراق ١٩١٨–١٩٢٠

فى يوم ٢ تشرين الثانى ١٩١٨ جاء العقيد لجمان الى مدينة الموصل وسأل القائد التركى الجنرال على احسان باشا ان يلاقى فى جنوب الموصل القائد الانكليزى الجنرال السر وليام مارشال الذى وصلته تعليمات من القيادة العليا البريطانية باحتلال ولاية الموصل كلها . وقد طلب الجنرال مارشال جلاء الاتراك عن ولاية الموصل وفقا للمادتين ٧ و١٦ من هدنة مندروس[٢] . وقد تجادل القائدان حول معنى ميزوبوتاميا Mesopotamia وهل تشمل ولاية الموصل أم لا ورفض على احسان اخلاء الولاية ومدينة الموصل ورجع الى مقر قيادته فى الموصل وأمر برفع العلم العثمانى على بناية الحكومة .وفى يوم ٨ تشرين الثانى اسرع لجمان الى الموصل وامر بانزال العلم العثمانى ورفع العلم البريطانى مكانه[٣] . وفى الوقت نفسه كان الجنرال كوب قد تسلم أمرا باحتلال الموصل ، فاحتلها وذكر على احسان بمواد الهدنة واعتبره مسؤولا عن الاضرار التى قد تنجم عن رفضه اخلاء المدينة والولاية . اما على احسان فقد اتصل برقيا بالحكومة التركية يطلب تعليماتها وتسلم امرا باخلاء الموصل وتسليمها للبريطانيين وبترك المدنيين يعملون فى دوائرهم باسم دولتهم العثمانية ، وفى ٥ تشرين الثانى انسحب القائد التركى وترك وكيلا للوالى فى الموصل .

وبعد سبعة ايام سأل لجمان نائب الوالى ان يغادر الموصل وقد غادرها فى ١٣ تشرين الثانى بعد ان اذاع البيان الاتى[٤] :

(٢) نصت المادة السابعة على ان « للحلفاء الحق باحتلال اية نقطة ستراتيجية فى حالة ظهور موقف يهدد أمن الحلفاء » ونصت المادة السادسة عشرة على « تسليم كل الحاميات فى الحجاز وعسير واليمن وسوريا وميزوبوتاميا (بين النهرين) لاقرب قائد حليف » .

(3) Gertrude Bell, *Review of the Civil Administration of Mesopotamia*, p. 48.

(٤) عبدالرزاق الحسنى ، **العراق فى دورى الاحتلال والانتداب** ، الجزء الاول ، ص ٣٤ .

تؤدى جميع الدوائر والمحاكم المدنية العثمانية وعموم شعب الادارة المدنية التركية واجباتها كما فى السابق باسم الدولة العثمانية وها انى ادرج للعموم بين علامات اقتباس البند الخامس من خطاب قائد الجيش البريطانى العام فى العراق فخامة الجنرال مارشال الى قيادة الجيش السادس العثمانى المؤرخ فى ٧ تشرين الثانى ١٩١٨ والمبلغ الينا من قيادة الجيش السادس بتاريخ ١١ تشرين الثانى ١٣٣٤ رومية وبرقم ٢٠٤٩٤ .

« ان الادارة المدنية التركية الموجودة فى نفس الموصل وفى ولاية الموصل يجب ان تبقى على حالها فبناء على ذلك تبقى الشرطة والدرك فى الموصل ويكونون هم والموظفون المدنيون العثمانيون مسؤولين امام الحاكم السياسى الذى سيعينه القائد البريطانى العام فى الموصل لتأمين النظام وتطبيق أحكام القوانين حتى ورود اشعار آخر » واما الاهلون الذين يرومون العودة الى بلادهم فانهم يسفرون من قبل الموظفين البريطانيين واما مسؤولية الموظفين المدنيين العثمانيين امام الحاكم السياسى البريطانى فان قبول ذلك أمر ضرورى الى ان تنتهى القضية بين الدولتين على ان تكون أحكام احتجاجنا على احتلال الموصل باقية طبعا وقد فوضنا أمر ولاية الموصل الى صاحب الفضيلة شاكر افندى قاضى الموصل وكالة وبلغنا الامر الى جناب الكرنل لجمان » .

التوقيع

١٣ تشرين الثانى ١٩١٨ نائب والى الموصل

لقد كان اكثر ولاية الموصل غير محتل عند توقيع الهدنة بالرغم من ان الجيوش البريطانية كانت قد احتلت كركوك يوم ٢٥ تشرين الاول ١٩١٨، وسمع البريطانيون بالهدنة وهم يلاحقون الاتراك المتراجعين عبر الزاب الصغير، ولكن الانكليز احتلوا أربيل بعد ذلك وبقية ولاية الموصل . اما السليمانية فكانت بيد الشيخ محمود الذى كان البريطانيون قد عينوه ليمثلهم فيها . ولما عرضت مشكلة الموصل على عصبة الامم احتج الاتراك بأن احتلال ولاية الموصل كان عملا غير قانونى ونقضا للهدنة .

استفتاء ١٩١٨-١٩١٩ :

فى تشرين الثانى ١٩١٨ سألت وزارة الهند السر ارنولد ولسن نائب

الحاكم المدني أن يبرق اليها با رائه في أي أمر له علاقة بالعراق قد يفيد ممثلي بريطانية في مؤتمر تمهيدي يعقد بين الحلفاء • وقد ابرق ولسن رأيه في التصريح البريطاني الفرنسي الصادر في ٧ تشرين الثاني ١٩١٨ ونتائجه واقترح اعلان الحماية على العراق • وبعد ذلك بأيام قليلة اقترحت وزارة الهند خطة مفصلة قسمت بها العراق الى قسمين : أسفل واعلى وسألت ولسن ان يبرق آراءه فأجاب ان ولايات البصرة وبغداد والموصل يجب ان تعتبر وحدة مفردة لغايات ادارية تحت سيطرة بريطانية فعالة • وقد ذكر ولسن نظراته في آراء العرب المثقفين عن التصريح البريطاني الفرنسي وعن الوضع بعد صدوره •وقد أكد ان العرب يعارضون عودة الحكم التركي وادعى انهم يعارضون تاسيس مملكة عربية من دون استشارة أو مساعدة أو اشراف من قبل بريطانيا ولكنه اضاف بأنه ليس ثمة عربي يرغب في ضم بلاده الى بريطانيا العظمى وقال «يعتبر الجميع تأسيس دولة عربية تمثل البصرة وبغداد والموصل تحت حكم أمير عربي حلا مثاليا» ، وزعم ان المثقفين العرب مجمعون على رغبتهم في مندوب سام بريطاني ومستشارين بريطانيين على ان يكون السر برسي كوكس أول مندوب سام •وقال ان الجميع متفقون على ضرورة الاستفتاء لاستطلاع الرأي العام في البلاد وقد ذكر أربعة مرشحين للعرش :هادي باشا العمري ، وأحد أعضاء الأسرة المالكة في مصر ، واحد ابناء شريف مكة ، ونقيب بغداد وقال ان هادي العمري أنسب المرشحين ولا سيما في الموصل حيث اسرته ، واضاف قائلا ان اختيار واحد من أبناء الملك حسين يلاقي قبولا بعيدا في بغداد وربما في كل مكان ولا سيما من شيعة العراق وذلك بسبب منزلة الملك حسين الدينية الرفيعة • وقد ختم ولسن آراءه باقتراح السر برسي كوكس كاول مندوب سام خلال السنوات الخمس الاولى من دون وجود ملك عربي ولكن يساعده وزراء عرب يساعدهم مستشارون بريطانيون• وذهب في آرائه بعيدا الى حد اقتراح نوع من الحماية التي قد تتطور الى دولة عربية بمرتبة دومنيون تحت التاج البريطاني(٥) •

(5) Sir Arnold Wilson, *Mesopotamia 1917-1920 : A Clash of Loyalties*, pp. 103-110.

في ٣٠ تشرين الثاني ١٩١٨ تسلم ولسن من وزارة الهند برقية تطلب اليه أن يستطلع رأى الشعب العراقى فى النقاط الاتية : (١) هل يحبذون تأسيس دولة عربية واحدة تحت الاشراف البريطانى تمتد من حدود ولاية الموصل الشمالية الى الخليج العربى ، (٢) واذا كان الامر كذلك فهل يرون وضع الدولة الجديدة تحت حكم أمير عربى ، (٣) وفي الحالة الاخيرة من الذى يقترحونه من الامراء العرب[٦] ؟

وقد أرسل ولسن نسخا من هذه البرقية والمراسلات الاخرى الى الضباط السياسيين البريطانيين فى العراق (ومنهم الضباط السياسيون فى ولايـــة الموصل) مع تعليمات لاجراء الاستفتاء . وقد أجرى الاستفتاء في شتاء ١٩١٨ – ١٩١٩[٧] .

(6) Bell, *Civil Administration*, p. 127.

(7) Wilson, *Clash of Loyalties*, p. 111.

وقد كانت نتيجة الاستفتاء الرغبة فى تأسيس دولة عربية موحدة باجماع الآراء[١٠] ، اما بشأن الامير العربى فقد اختلفت الآراء .

المعارضة العربية :

بعد توقيع هدنة مندروس انتعشت القومية فى العراق لاسباب مختلفة وطمح القوميون الى تحقيق الحرية والاستقلال التامين للعراق .

ولم يكن ثمة عامل أشد اثارة لامانى العرب القومية من التصريحات التى اصدرتها بريطانيا العظمى وحلفاؤها خلال الحرب حددت موقف هذه الدول من الامبراطورية العثمانية وشعوبها غير التركية . فبيان الجنرال مود وخطاب لويد جورج فى ٥ كانون الثانى ١٩١٨ والبند الثانى عشر من بنود الرئيس ولسن وأهم من كل هذه التصريح الانكليزى - الفرنسى وما رافق ذلك من دعاية الحلفاء التى نشرت بكل حرية فى الجزيرة العربية وسوريا ومراسلات الحسين - ماكماهون كل ذلك اقنع العراقيين داخل العراق وخارجه ، برغم جهود الادارة المدنية المضادة ، بأن امانيهم القومية كانت على وشك التحقيق على يد بريطانيا العظمى[١١] . وقد جعل انتشار المبدأ الدمقراطى فى تقرير المصير شعب العراق ينتظر تأسيس حكومة قومية خالا على غرار الحكومة السورية . ولكن تأخر البريطانيين فى تقرير مستقبل العراق وآراء الكرنل ولسن سببت التذمر بين القوميين العرب ، هذا بالاضافة الى أن سكوت البريطانيين التام عن مستقبل العراق وعن التصريحات المختلفة خلق الحيرة والخوف من المستقبل

---

(١٠) نص تصريح الناصرية على الرأى السائد بانه : « كنا نسمع منذ عهد الصغر بأن العراق يتألف من ولايات البصرة وبغداد والموصل التى تسمى العراق وكانت بغداد عاصمته دوما . وعلى كل حال فان الموصل مرتبطة ببغداد كما ان بغداد تسقى بماء الموصل وتحصل الموصل على طعامها من التجارة البحرية عن طريق بغداد . وعلى هذا فلن نوافق مطلقا على فصل ولاية الموصل عن العراق . فى صدر الاسلام عندما نشبت الحرب بين على ومعاوية كانت سوريا وتوابعها تحت حكم معاوية بينما كان العراق وبضمنه الموصل تحت سيطرة على . وهذا سبب كاف » . مقتبس من كتاب Philip W. Ireland, *Iraq, A Study in Political Development*, p. 172.
وقد ترجمه الاستاذ جعفر خياط الى العربية

(11) Ireland, *Iraq*, pp. 244-242.

ولا سيما في ما يخص الموصل • ولذلك بدأ العرب في العراق وفي سوريا معارضة منظمة للبريطانيين •

تسوية ما بعـد الحرب

تحت ضغط الحرب ، قطعت انكلترا على نفسها عهودا متناقضة مثل مراسلات الحسين ـ ماكماهون واتفاقية سايكس ـ بيكو • ولذلك فشلت انكلترا بعد الحرب في ارضاء جميع الفرقاء الذين يعنيهم الامر •وقد تضمنت تسوية ما بعد الحرب فيما يمس العراق اتفاقية سان ريمو التي أعطت نفط العراق لبريطانيا وفرنسا ، والانتداب البريطاني على العراق ،وتوقيع معاهدة سيفر التي بها اعترفت الامبراطورية العثمانية بفصل العراق عنها ومعالجة مشاكل الاكراد والآثوريين في العراق •

اتفاقية سايكس ـ بيكو :

عقدت هذه الاتفاقية على شكل مذكرات دبلوماسية تبودلت بين بريطانيا العظمى وفرنسا وروسيا • اما المذكرات التي عينت الحصص البريطانية والفرنسية من الامبراطورية العثمانية بعد تقسيمها المتفق عليه فقد تبودلت في لندن في يومي ٩ و ١٦ مايس سنة ١٩١٦[١٢] • وكان نصيب فرنسا يشمل القسم الاكبر من سوريا وجزء من جنوب الاناضول وولاية الموصل • وكان نصيب بريطانيا يشمل القسم الجنوبي من سوريا والقسم الجنوبي من العراق (أي ولايتي بغداد والبصرة) وكان في النية تأسيس منطقتي نفوذ لهما (هما منطقة أوب المرسومتين على خارطة ملحقة بالاتفاقية) مع ادارة غير واضحة المعالم في قسم آخر من حصصهما (هما المنطقة الزرقاء والمنطقة الحمراء على الخارطة الملحقة) •

وعندما وقعت اتفاقية سايكس ـ بيكو كانت انكلترا تفكر في أن تستخدم

(12) Antonius, *Arab Awakening*, pp. 248-251, 428-430.

الامبراطورية الفرنسية كحاجز بين الامبراطوريتين الروسية والبريطانية[١٣]، ولذلك وافقت على اعطاء ولاية الموصل الى فرنسا • ولكن بدأت بعد الثورة البلشفية وانسحاب روسيا من شؤون الشرق الاوسط تحلم في تكوين امبراطورية الشرق الاوسط ،وهكذا اصبحت ولاية الموصل مهمة لادخالها في هذه الخطة الجديدة لاسباب جديدة بالاضافة الى سبب نفطها، وكانت امبراطورية الشرق الاوسط هذه أحد اسباب المساومة بين بريطانيا وفرنسا لتبديل اتفاقية سايكس-بيكو غير ان بعض تفاصيل تصميم امبراطورية الشرق الاوسط فشلت بينما نجح القسم الخاص بولاية الموصل نجاحا باهرا •

لقد أصبح من الضروري بعد الحرب ان تسوى مشكلة مستقبل المناطق التي فصلت عن الامبراطورية العثمانية• أما مايخص السياسة الواجبة الاتباع في العراق فكانت هناك خطط مختلفة للسيطرة البريطانية المباشرة وغير المباشرة[١٤] • وكانت هناك مشكلة المساحة التي تحتلها بريطانيا وهل تكون ولاية الموصل من ضمنها واذا كان الامر كذلك فكيف يتم ذلك وكيف يمكن ارضاء فرنسا •

في كانون الاول ١٩١٨ حاول كلمنصو رئيس وزراء فرنسا في لندن ان يقنع لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا بالاعتراف باتفاقية سايكس-بيكو من جديد،ولكن لويد جورج طالب بتعديل الاتفاقية فيما يخص ولاية الموصل وفلسطين•وقد وافق كلمنصو على نقل ولاية الموصل الى منطقة نفوذ بريطانيا على ثلاثة شروط (١) ان تنال فرنسا حصة من نفط الموصل وذلك بتعديل الاتفاقية المعقودة في ١٥-١٧ مايس ١٩١٦ (٢) ان تؤيد بريطانيا فرنسا تأييدا تاما ضد اعتراض الولايات المتحدة الاميركية (٣) واذا عمل بنظام الانتداب

(13) Turkish Ministry of Foreign Affairs, *La Question de Mossoul de la signature du Traité d'Armistice de Moudros*, pp. 195-196; hereafter cited as *Turkish Red Book*.

(14) Ireland, *Iraq*, pp. 176-200.

فيجب ان توضع دمشق وحلب والاسكندرونة وبيروت تحت انتداب فرنسي واحد • ولم يدرك كلمنصو في حينه قيمة ما اعطى ولكنه لما ادرك بعد ذلك ان تسليمه ولاية الموصل كان خسارة عظيمة للمصالح الفرنسية قال للويد جورج في ٢٢ مايس ١٩١٩ انه لو كان ادرك قيمة ما تنازل عنه لما فعل(١٥) •

اتفاقية سان ريمو(١٦) :

أثناء مؤتمر الصلح استمرت المباحثات بين فرنسا وانكلترا حول النفط، وفي ١٨ نيسان ١٩١٩ وقعت اتفاقية نفط بيرنجيه ـ لونك Berenger-Long وقد نصت المادة الرابعة من هذه الاتفاقية على أن تعطى فرنسا نصيب المانيا (٢٥٪) من رأسمال شركة النفط التركية في الموصل وبغداد • ولما شعر كلمنصو بخسارة الموصل الفادحة رفض هذه الاتفاقية ، وبقيت معلقة الى ان استقال في ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٠(١٧) •

وفي ربيع ١٩٢٠ استأنف الحلفاء مفاوضات النفط وفي ٢٥ نيسان وقعت اتفاقية نفط سان ريمو وهي تعديل لاتفاقية بيرنجيه ـ لونك وقد ضمنت لرأس المال الفرنسي ٢٥٪ من المبالغ التي تستثمر في حقول نفط العراق كلها أو ٢٥٪ من منتوج النفط الخام في حالة استثمار الحكومة البريطانية وحدها لحقول النفط المذكورة • وفي حالة استثمار النفط من قبل شركة نفط اهلية على الحكومة البريطانية ان تضع تحت تصرف الحكومة الفرنسية ٢٥٪ من حصص تلك الشركة وقد كان مفهوما ان شركة مثل هذه ستكون تحت اشراف بريطانيا الدائم • واتفق أيضا على انه في حالة تأسيس شركة نفط اهلية سيسمح للحكومة العراقية أو للاشخاص العراقيين اذا

(15) André Tardieu, "Mossoul et le Petrole", in *L'Illustration,* CLV, pp. 381-382.

(16) for the San Remo Agreement See British Foreign Office, *British and Foreign State Papers* CXIII, pp. 350-353.

(17) Tardieu, *Op. Cit.,* p. 382.

رغبوا في المساهمة الى حد ۲۰٪ من رأس مال الشركة[١٨] •

الانتـداب :

كان المفروض ان الانتداب اوجد كحل وسط بين سياسة الاستعمار القديمة ووعود الحلفاء اثناء الحرب• أوجد هذا النظام مؤتمر الصلح ووضعه تحت ادارة عصبة الامم وفقا للمادة الثانية والعشرين من ميثاق العصبة[١٩] • وقد تنازلت تركيا بموجب تسوية الصلح عن ممتلكاتها في بلاد العرب التي وضعت تحت الانتداب صنف ـأـ لانها اعتبرت «في مرحلة من التقدم تسمح بالاعتراف باستقلالها بشرط أن تبقى تحت مشورة ومساعدة ادارية لدولة منتدبة حتى يحين الوقت الذى تستطيع فيه الانفراد بادارة نفسها[٢٠]» •

وكان من المفروض ان يكون توزيع الانتدابات على دول الحلفاء من قبل عصبة الامم في مصلحة سكان البلاد المنتدب عليها وان يكون الانتداب واختيار الدول المنتدبة بموافقتهم •

ومنذ مايس ۱۹۱۹ اتفق الحلفاء على توزيع الانتدابات ولكنهم لم يكونوا واثقين من موقف الولايات المتحدة الامريكية ، ولذلك أجلوا اعلان قرارهم حتى يجدوا الفرصة لاقناعها بقبول الانتداب على ارمينيا • ولكن عندما اجتمع الحلفاء في سان ريمو اقتسموا الانتدابات فيما بينهم بصورة نهائية • وقد اعطيت بريطانيا الانتداب على العراق وفلسطين وأعطيت فرنسا الانتداب على سوريا ولبنان، واعلنت هذه القرارات في ٢٦ نيسان ۱۹۲۰ ولكن ولسن وكيل المندوب

(18) *State Papers*, CXIII, p. 351.

(19) For the mandate see Quincy Wright, *Mandates under the League of Nations* (Chicago, 1930); Harold W. V. Temperley (ed.), *A History of the Peace Conference of Paris*, I, pp. 500-523; VI, pp. 639-650; Aaron Margalith, *The International Mandates* (London, 1930); William Hocking, *The Spirit of World Politics* (New York 1932); Arthur Holcome, *Dependent Areas in the Post-War Warld* (Boston, 1941).

(20) British Foreign Office, *Treaty Series No.* 11 (1920), *Treaty of Peace with Turkey signed at Sèvres, August* 10, 1920, Article 94.

السامي في العراق حجز برقية رويتر حتى ٣ مايس • وفي اثناء ذلك كان ولسن يتباحث مع اللجنة الوزارية البريطانية حول السياسة التي يجب ان تتبعها بريطانيا في العراق،وقد اقترح ولسن اما سيطرة بريطانيا بدون الاشارة الى عصبة الامم أو جلاء بريطانيا سريعا ، وتم رفض هذان الاقتراحان ، ووافقت اللجنة الوزارية أخيرا على حل وسط يحفظ مركز بريطانيا في العراق عن طريق رضاء الشعب العراقي ، وفي ٢٠ حزيران نشر البيان الآتي في بغداد(٢١) :

حيث ان حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى قد تقررت وكالتها في خصوص العراق فتتوقع ان سيكون من الشروط المزبورة أولا جعل العراق حكومة مستقلة تضمن استقلالها جمعية عصبة الامم وتوكل بريطانيا وكالة بها • ثانيا تكليف الحكومة البريطانية بالمسؤولية عن حفظ السلم الداخلي والامن الخارجي وثالثا الزامها ا بتشكيل قانون اساسي وبأن تستشير أهالي العراق في مسألة تشكيله مع ملاحظة حقوق الاجناس المختلفة الموجودة في بلاد العراق ورغائبها ومنافعها فتحتوي الوكالة المذكورة على شروط لتمهيد مسالك الرقي للعراق بصفة حكومة مستقلة الى ان تتمكن من الوقوف على نفسها فحينئذ تنتهي مدة الوكالة فقررت حكومة جلالة الملك تكليف السر برسي كوكس بتنفيذ هذه المهمة وعليه سيرجع سعادته الى بغداد في موسم الخريف ويتقلد وظيفة الممثل الاعلى للحكومة البريطانية في العراق بعد انقضاء الادارة العسكرية الموجودة الان وستعطى السلطة للسر برسي كوكس لتنظيم موقت اولا ـ مجلس شورى تحت رئاسة عربي وثانيا ـ مؤتمر عراقي ممثل جميع أهالي العراق ينتخب اعضاؤه باختيارهم فيكون مما يجب عليه تجهيز القانون الاساسي المار ذكره باستشارة المؤتمر العراقي•

ولكن العراقيين اعتبروا الانتداب استعمارا مقنعا تحت اسم جديد وعبرت جريدة **الاستقلال** عن شعور الوطنيين عامة في سنة ١٩٢٠ و١٩٢٢ حين قالت(٢٢) :

---

(٢١) (21) Ireland, *Iraq*, pp. 220-221 • **العراق** ، ٢١ حزيران ١٩٢٠

(٢٢) **الاستقلال** ، ٧ تشرين الثاني ١٩٢٠ ، ١٠ ، ١٩ ، ٢٨ آذار ، ١٦ ، ١٩ـ٢٤ مايس ١٩٢٢ ، ٥ حزيران ١٩٢٢ •

« نحن لا نرفض الانتداب بسبب اسـمه ولكن لان معنـاه تحطيم الاستقلال ...فكلمات مثل انتداب ووصايةوحماية وائتمانومساعدةواشراف ومشارفة يستعملها المستعمرون كلها تعنى الانتداب ويقصد بها خدع الشعوب، ولكن الاسم وحده تغير وبنفس الطريقة يتكلمون عن تحرير الانسانيـة ومساعدة الضعفاء الخ ... » .

وقد انكر العراقيون سلطة عصبة الامم في اعطاء الانتداب ،واعتقدوا بأن قبول أى شيء أقل من الاستقلال التام كارثة تحل بهم .وقد اعلنوا ان اراقة الدماء «ستكون ثمناً بخسا يدفعونه للاستقلال» . وان « الحرية تؤخذ ولا تعطى » وان الثورة سواء أنجحت أم اخفقت هي الطريق الوحيد لا الافضل فى انجاح قضية الحرية[٢٣] .

وقد بدأ العراقيون الوطنيون بعد اعلان الانتداب مباشرة دعوتهم التى ادت الى ثورة ١٩٢٠ .

معاهـدة سيفر :

فى ١٠ آب ١٩٢٠ وقع الحلفاء مع تركيا معاهدة سيفر ،وقد اعطت هذه المعاهدة الصفة القانونية لاتفاقية سان ريمو ونظام الانتداب .بموجب المادة ٩٤ وضع العراق تحت الانتداب (وفقا للفقرة الرابعة من المادة الثانيةوالعشرين من ميثاق عصبة الامم) . وقد نصت المادة نفسها على تشكيل لجنة لتعيين خط الحدود التركية العراقية الموصوف في المادة السابعة والعشرين من المعاهدة وهذا الخط يمتد شرقا مع الحدود التركيةالسورية حتى نقطة على خط الحدود الشمالية لولايةالموصل ومنها شرقا حتى نقطة التقاء الحدود التركية الايرانية. ويعدل خط الحدود الشمالى لولايةالموصل بحيث يمر جنوب العمادية .ونصت المادة نفسها على ان الدول الحليفة الرئيسة تعين حدود العراق الاخرى وتختار الدول المنتدبة عليه[٢٤] .

ان عدم ابرام تركيا لهذه المعاهدة لم يغير موقف الحلفاء من سوريا والعراق

---

(23) Bell, *Civil Administration*, pp. 141-147. **الاستقلال** ، ٢٣ حزيران ١٩٢٢

(24) *The Treau of Sèvres*, Article 94.

وقد استمرت بريطانيا العظمى وفرنسا فى وضع خططهما موضع التنفيذ فى هذين البلدين كما لو كانا فصلا من تركيا بطريقة شرعية .

الاكـراد :

كان مستقبل الاكراد كمجموع (عدا ٧٠٠,٠٠٠ منهم في ايران) موضوع بحث خاص خلال مفاوضات الصلح بين الحلفاء وتركيا التى انتهت فى ١٠ آب ١٩٢٠ بامضاء معاهدة سيفر(٢٦).وقد تضمنت المواد ٦٢ و٦٣ و٦٤ انه خلال ستة اشهر من وضع المعاهدة موضع التنفيذ توضع خطة حكم ذاتي للمنطقة التي تقطنها اكثرية كردية ساحقة والواقعة شرقي نهر الفرات وجنوبي الحدود الجنوبية لارمينيا وشمالي الحدود التركية السورية والتركية العراقية.وفى خلال سنة من وضع هذه المعاهدة موضع التنفيذ اذا خاطب اكراد هذه المنطقة مجلس عصبة الامم بطريقة تظهر ان الاكثرية ترغب في الاستقلال عن تركيا واذا اعتبر مجلس العصبة أنهم قادرون على مثل هذا الاستقلال فسيمنحونه.

ولكن هذه الخطة لم تتحقق لان تركيا لم تبرم معاهدة سيفر ولان الاكراد

(25) For a discussion of the Kurdish question, see Bell, *Civil Administration,* pp. 57-74; British Colonial Office, *Special Report on the Progress of Iraq* 1920-1931, pp. 251-266; British Colonial Office *Annual Reports on the Administration of* Iraq.

(26) *British Special Report,* p. 252.

(27) *The Trealy of Sèvres* Articles 62-64.

كانوا منقسمين فيما بينهم حول رغباتهم ولان اكراد العراق منفصلون عن اكراد تركيا جغرافيا واقتصاديا وسياسيا ولكنهم مرتبطون بعرب العراق اقتصاديا .

(28) Bell, *Civil Administration*, pp. 59, 64--65.

(29) *British Special Report*, p. 253.

الآثوريون :

قبل سنة ١٩١٤ كان الآثوريون رعايا للامبراطورية العثمانية في ولاية حكاري ، وفي خلال الحرب شجعهم الروس على الثورة ضد حكومتهم ، فلما ثاروا انتقم الاتراك منهم واجبروهم على مغادرة تركيا(٣١) . وعدت بريطانيا الآثوريين بالمساعدة فجاءوا الى العراق مارين بايران ، وقد أسكنت الحكومة البريطانية خمسين ألفا من اللاجئين واطعمتهم لمدة ثلاث سنوات في معسكر قرب بعقوبة .

(30) Bell, *Civil Administration, pp.* 57-74.

(31) For a discussion of the Assyrian problem, see *British Special Report*, pp. 266-279; and the *British Annual Reports.*

(32) *British Special Report*, p. 266.

في المادة الثانية والستين من معاهدة سيفر (التي نصت على اعطاء الحكم الذاتي لاكراد تركيا والعراق) نصت المادة ايضا على « مشروع يحتوي ضمانات تامة لمحافظة الآثوريين والكلدانيين والطوائف الدينية والعصرية الاخرى داخل كردستان ،وتحقيقا لهذه الغاية ستزور لجنة مؤلفة من ممثلين: بريطاني وفرنسي وايطالي وايراني وكردي منطقة كردستان لمعاينتها وتقرير ما اذا كانت الحاجة تمس الى تعديل خط الحدود التركية عند التقائه بالحدود الايرانية»[٣٣] • اما الاثوريون فكانوا يأملون ان تضم معاهدة الصلح منطقتهم الى العراق ولكن المعاهدة استثنت منطقتهم من العراق واعطت العمادية الى تركيا •

(33) *The Treay of Sèvres*, Article 62.

(34) *Report on Iraq Administration* 1920-1922, pp. 107-108.

تأسيس الحكومة الوطنية

خلال صيف ١٩٢٠ ثار العراقيون ضد البريطانيين[٣٦]•وقد كانت الثورة العراقية نتيجة منطقية للتطورات التى حدثت خلال الحرب (١٩١٤–١٩١٨) وبعدها • فان عدم تنفيذ الحلفاء لعهودهم التى قطعوها للعرب خلال الحرب[٣٧]وسوء الادارة البريطانية كانا أهم سببين للثورة •وقد سببت هذه الثورة الاسراع فى تأسيس الحكومة الموقتة فى العـــراق وفى اتخاذ البريطانيين لسياسة استبدال الانتداب بمعاهدة •

بينما كان الرأى العام الانكليزى يزيد فى ضغطه للجلاء عن العراق بسبب المصروفات الثقيلة فكرت الحكومة البريطانية فى سياسة تتبعها بعد انهيار الثورة العراقية فى ١٩٢٠ ، فظهرت فكرتان : اما الجلاء عن العراق وترك

(35) Arnold J. Toynbee, *Survey of International Affairs*, 25, *I*, p. 486; *British Special Repert*, pp. 267-268.

(36) For the Iraqi Revolt, see Sir Aylmer Haldane, *The Insurrection in Mesopotamia*, 1920 (Edinburgh and London, 1922);

عبدالرزاق الحسنى ، **الثورة العراقية** (صيدا ، ١٩٣٥) ؛ عبدالله الفياض، **الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠** (بغداد ، ١٩٦٣)

(٣٧) مثل العهود التى قطعها السر هنرى ماكماهون ممثل بريطانيا فى القاهرة للشريف حسين ١٩١٥–١٩١٦ لتأسيس دولة عربية مستقلة وبيان الجنرال مود بتاريخ ١٩ مارت ١٩١٧ الى أهالى بغداد واعدا بتحرير العـــراق وبنود الرئيس ولسن التى وعدت بتقرير المصير والتصـريح الانكليزى ـ الفرنسى بتاريخ ٧ تشرين الثانى ١٩١٨ واعدا بتحرير العرب النهائى التام من الاتراك •

الانتداب واما تأسيس حكومة وطنية عراقية، وقد اعتقد السر برسي كوكس ان اخلاء العراق يعني رجوع الاتراك وقد كتب في الخلاصة التاريخية التي اعدها للمس بيل: « لم يفكر أحد بالجلاء ، والجلاء يعني ترك الانتداب مع السبعة أو الثمانية ملايين من الدنانير التي كانت لنا في العراق ، ويعني النقض التام للوعود التي اعطيناها للعرب خلال الحرب وعودتهم المحتمة للفوضى وللنير التركي البغيض حالما نغادر البلاد ، واخيرا فان الجلاء سيثير كراهية السكان الذين نغدر بهم ولن ينفذ بدون اراقة الدماء الا بوجود فرقـــة عسكرية اضافية(٣٨) » •

الحكومة الموقتة :

جازف السر برسي كوكس بتنفيذ الفكرة الثانية وهي تأسيس حكومة وطنية للعراق ولذلك فانه غادر لندن قاصدا العراق في أول تشرين الاول ١٩٢٠ فوصل بغداد في ١١ تشرين الاول، وقد غادر السر ارنولد ولسن البلاد فورا • أمضى كوكس بعض الوقت في استشارة مختلف الاشخاص من مناطق شتى ومن طبقات متباينة(٣٩) • ولقد بذل جهده لتهدئة البلاد وذلك قبل ان يوافق على تأسيس الحكومة الوطنية تحت رئاسة فيصل • ومع ذلك لم تكن كربلاء والنجف وطويريج والرميثة وهيت والسماوة والكوفة وديالى واربيل قد خضعت للحكم المباشر بعد(٤٠) • واما في الموصل فلا يزال القلق مستمرا بتأثير الدعوة الكمالية(٤١) • وكان من رأى كوكس ان يزيد من اشتراك العرب في ادارة البلاد وان ينقص من عدد الموظفين البريطانيين والهنود • ولذلك قرر اقامة حكومة موقتة تحت اشرافه •

في ٢٣ تشرين الاول ١٩٢٠ سأل كوكس نقيب اشـراف بغـــداد عبدالرحمن الكيلاني أن يقبل رئاسة مجلس وزراء الحكومة الموقتة ، وبعد

(38) Bell, Lady Plorence (ed). *The Letters of Gertrude Bell,* p. 427.

(39) Bell, *Letters,* p. 456.

(40) Ireland, *Iraq,* p. 277.

(41) *British Report,* 1920-1922, p. 3.

تردد وافق النقيب •

اعتقدت الحكومة البريطانية انه من الافضل الابتداء بانتخاب رئيس للدولة قبل ايجاد جمعية تأسيسية أو دستور •وكان من المفهوم ان ملكا عربيا يقبله البريطانيون والاحزاب الوطنيـــة أفضل من جمعيــة تأسيسية قـد تسن دستورا من دون ضمان تهدئة أو ارضاء المعارضة القوية في البلاد[٤٢] • كثر الحديث منذ هدنة مندروس عن أمير عربي لرئاسة الدولـة الجديدة وكان أحد انجال الملك حسين يذكر دائما •

كان اكثر الموظفين البريطانيين في بغداد والقاهرة يحبذون أحد أنجال الشريف حسين ولا سيما فيصلا[٤٣]• وفي ١٧ كانون الاول ١٩٢٠ تباحث اللورد كرزن مع فيصل في لندن حول ترشيحه لعرش العراق والظروف القائمة فيه•وبعد تردد ومناقشة طويلة قبل فيصل العرش أخيرا •وفي أوائل حزيران ١٩٢١ رجت الحكومة البريطانية فيصلا ان يحضر الى العراق وفي ٢٩ حزيران وصل بغداد[٤٤] •

لقد تركت فكرة دعوة جمعية وطنية لانتخاب فيصل واستبدلت بفكرة الاستفتاء • وفي ١١ تموز اتخذ مجلس الوزراء بناء على اقتراح الرئيس قرارا باعلان « صاحب السمو الملكي الامير فيصل ملكا على العراق على ان تكون حكومتــه دستورية ، نيابية ، دمقراطية ، مقيــدة بالقانون » وقرر المجلس ايضا ارسال قراره الى وزارة الداخلية لكي تنشره وتتخذ ما هو ضروري ، وقد أعطى المجلس الاكراد الذين لا يزال مستقبلهم مشكوكا فيه حق الاشتراك في الاستفتاء أو عدمه كما يشاؤن •

وقد رغب فيصل وكوكس في اجراء الاستفتاء لنيل موافقة الشعب لانتخاب فيصل ،وقد اذاع المندوب السامي ان المجلس التأسيسي سيجتمع بعد ثلاثة أشهر من الاستفتاء•وقد نشر وزير الداخلية استمارات الانتخاب (مضابط)

(42) Ireland, *Iraq*, p. 303.

(٤٣) وقد تحدث البعض عن جمهورية برئاسة سيد طالب ، انظر *British Report*, 1920-1922, pp. 10-11.

(44) *British Report*, 1920-1922, pp. 12-13.

وقد جرت بعض المحاولات لمقاطعة الاستفتاء ومحاولات أخرى لانتخاب فيصل بشروط .وقد صوتت كركوك ضد فيصل ورفضت السليمانية الاشتراك بالاستفتاء . وفي كربلاء اصدر مهدي الخالصي فتوى سائلا الشعب انتخاب فيصل ملكا بشرط ان يكون العراق مستقلا استقلالا تاما .وفي اربيل والموصل انتخب الكثيرون فيصلا بشرط حماية حقوق الاكراد والاقليات . وصوت بعضهم في الموصل في صالح فيصل بشرط استمرار الانتداب البريطاني(٤٥) . كانت نتيجة الاستفتاء الرسمية ان ٩٦٪ من المشتركين بالاستفتاء انتخبوا فيصلا . وقد حدد يوم ٢٣ آب ١٩٢١ لتتويج الملك الجديد ، وبهذه المناسبة خاطب فيصل شعبه معلنا(٤٦) « ان أول عمل اقوم به هو مباشرة الانتخابات وجمع المجلس التأسيسي ، لتعلم الامة ان مجلسها هذا هو الذي سيضع دستور استقلالها على قواعد الحكومات السياسية الدمقراطية ويعين أسس حياتها السياسية والاجتماعية ، ويصادق نهائيا على المعاهدة التي سأودعها له فيما يتعلق بالصلات بين حكومتنا والحكومة البريطانية العظمى . »

وفي نفس اليوم قبل الملك فيصل استقالة الحكومة الموقتة ، وفي ١٠ أيلول ١٩٢١ ألفت وزارة جديدة اعتيادية برئاسة نقيب بغداد(٤٧) .

معاهدة ١٩٢٢

كان الملك فيصل يعلم تمام العلم مسؤوليات الحكومة البريطانية ازاء العصبة كدولة منتدبة وكان مستعدا لمفاوضتها لعقد معاهدة تحل محل صك الانتداب(٤٨). وعلى هذا الاساس وافقت الحكومة البريطانية على ترشيحه للعراق . وهكذا كان اول واجب امام الوزارة الجديدة ان تفاوض لعقد

(45) *British Report*, 1920-1922, pp. 14-15.

(46) *British Report*, 1920-1922, p. 15.

(47) *British Report*, 1920-1922, pp. 16-17.

(٤٨) « كان قصد الحكومة البريطانية ان لا تحل المعاهدة المقترحة محل الانتداب بل ان يحدد الانتداب وينفذ بشكل معاهدة » . انظر *British Special Report*, p. 14.

المعاهدة[٤٩]. ولكن ظهر من البداية ان الحكومة البريطانية قصدت من المعاهدة مجرد حلولها محل صك الانتداب مع بعض المكاسب للجانب البريطاني أى تخفيض نفقات الاحتلال بينما رغب العراقيون ان تكون تعاقدا بين فريقين مستقلين والغاء للانتداب الذى يعتبرونه استعمارا مقنعا .

وقد عادت الدعوة ضد الانتداب في العراق ولا سيما بعد تصريح فشر ممثل بريطانيا فيعصبة الامم فى١٧ تشرين الثانى ١٩٢١ حين اخبر عصبة الامم عن نيات الحكومة البريطانية نحو العراق فقد قال[٥٠] : «لم يقصد بالمعاهدة بديلا للانتداب الذى سيبقى الوثيقة الفعالة التى تعين التزامات الحكومة البريطانية بالنيابة عن عصبة الامم» وقد زادت دعوة الوطنيين قوة وعقدت الاجتماعات فى كربلاء وبغداد . وأصرت الصحافة الوطنية على وجوب الاعتراف بالعراق مستقلا قبل عقد المعاهدة لان المعاهدات لا تعقد الا بين الشعوب المستقلة[٥١] .

فى ٣٠ أيلول ١٩٢٢ ألف النقيب وزارته الثالثة لتوقيع المعاهدة العراقية الانكليزية ، وبعد عشرة أيام امضيت (١٠ تشرين الاول ١٩٢٢) على ان يبرمها المجلس التأسيسى . وفى ١٣ تشرين الاول نشرت المعاهدة مع بيان من الملك فيصل فى بغداد وبيان آخر من ونستن چرچل وزير المستعمرات فى لندن وهذا نص بيان چرچل[٥٢] :

> لقد خولتنى الحكومة البريطانية ان اذيع البيان التالى بمناسبة امضاء المعاهدة التى نشر نصها اليوم : ان الحكومة البريطانية التى تشعر بالتزاماتها العميقة تجاه العراق مقتنعة بأن هذه الالتزامات ستنجز كل الانجاز بواسطة معاهدة التحالف التى وقعت بالنيابة عن صاحب الجلالة البريطانية وصاحب الجلالة ملك العراق ، وستقوم الحكومة البريطانية بكل ما هو

(49) *British Special Reporl* p. 14.

(50) Ireland, *Iraq*, pp. 339-340; League of Nations, *Official Journal*, 1921, pp. 1215-1217.

(٥١) **الاستقلال** ، ١٢ ، ٢٤ مايس ١٩٢٢ .

(52) *British Report*, 1922-1923, pp. 186-187.

في طاقتها لتحديد حدود العراق لكي يستطيع العراق حين ابرام المعاهدة وملحقاتها وسن الدستور ان يقدم طلبا لقبوله كعضو في عصبة الامم ، والحكومة البريطانية تنظر هذا الطلب حالما تسوى الحدود وتؤلف حكومة مستقرة وفقا لدستور وستستعمل وساطتها لهذه الغاية بشرط ان يتم ذلك وفقا للمادة السادسة من المعاهدة وهي في رأي الحكومة البريطانية الوسيلة الوحيدة لانهاء الانتداب انهاءا قانونيا •

وبالرغم من ان المعاهدة العراقية لسنة ١٩٢٢ لم تذكر الانتداب فانها عمليا صك الانتداب في ثوب جديد •وقد وضعت الاعباء المالية التي فرضها الانتداب على العراق في اربع اتفاقيات منفصلة ملحقة بالمعاهدة : واحدة للموظفين البريطانيين في العراق واثنتين لدور البريطانيين في الشؤون العسكرية والقضائية في العراق ورابعة لامتيازات بريطانية الاقتصادية في سكك حديد العراق وميناثه • وقد احتوت المعاهدة ضمنا نهاية الانتداب ،ولكن الحكومة العراقية رغبت ان تكون مجرد معاهدة تحالف بين العراق وبريطانيا العظمى والتي تعهدت بريطانيا كنتيجة لها ان تستعمل وساطتها «لضمان قبول العراق كعضو في عصبة الامم بأسرع مايمكن» • ومن جهة ثانية ثبتت المعاهدة ضمنا بريطانيا العظمى كدولة منتدبة عن عصبة الامم في العراق •وقد عارضت الوزارة العراقية مدة الانتداب لعشرين سنة لانها اعتقدت ان قبولها لصك مثل هذا سيمنع قبول العراق في عصبة الامم في وقت مبكر[٥٣] ، واملت ان لا يمنع «تحالف» عشرين سنة قبوله • ولكن الوزارة اصبحت غير مرغوب فيها في العراق فاضطرت على الاستقالة في ١٧ تشرين الثاني ١٩٢٢[٥٤] •

---

(53) *British Special Report,* p. 15.

(٥٤) يقول آيرلند في كتابه **العراق** ص٣٦٢ ، « ان الوزارة لما عجزت عن معالجة موضوع مطالبة تركيا بالموصل قدمت استقالتها » •

الفصل الثانى

مؤتمر لوزان ومعاهدة الصلح

نشأت مشكلة الموصل بعد الحرب العالمية الاولى كنتيجة لانحدار وانحلال الامبراطورية العثمانية ونشوء مملكة العراق تحت وصاية بريطانيا العظمى، وقد تأثر تكوين العراق الحديث الذى احتله البريطانيون خلال الحرب العالمية الاولى ووضع بعدئذ تحت الانتداب البريطانى بخطط الحلفاء لتقسيم الامبراطورية العثمانية • ففى خلال الحرب العالمية الاولى وقعت بريطانيا العظمى وفرنسا وروسيا وايطاليا اتفاقيات شتى حول تقسيم الامبراطورية العثمانية[١] • وعندما انتهت الحرب بين الحلفاء والامبراطورية العثمانية بامضاء هدنة موندروس فى ٣٠ تشرين الاول ١٩١٨[٢] املى الحلفاء شروطهم وقد نصت الهدنة على فتح الدردنيل والبسفور واحتلال الحلفاء لحصونهما ونزع سلاح الجيش التركى وتسليم البوارج الحربية التركية وحق الحلفاء فى احتلال اية نقطة ستراتيجية واستعمال البواخر الحليفة للموانىء التركية واشراف ضباط الحلفاء على جميع السكك الحديد واستسلام جميع الحاميات في الحجاز وعسير واليمن وسوريا وما بين النهرين (ميزوبوتاميا — العراق) واستسلام الموانىء التركية فى شمال افريقيا وعلى حق الحلفاء فى احتلال أى قسم من الولايات الأرمنية الست اذا حدث اضطراب فيها •

---

(١) وهى معاهدة لندن ١٩١٥ ، اتفاقية ١٩١٦ بين بريطانيا وفرنسا وروسيا ، اتفاقية سايكس — بيكو ١٩١٦ واتفاقية سان جان دى موردريان ١٩١٧ •

(2) For the Mudros Armistice, see Eliot Grinnel Mears *Modern Turkey*, pp. 624-626; Temperley (ed.), *Op Cit.*, I, pp. 495-497.

وفي اوائل شباط ١٩١٩ ،وفي اثناء مناقشات مؤتمر الصلح في باريس طالب فنزلوس رئيس وزراء اليونان بازمير في تركيا ، وقد أيده الفرنسيون والانكليز وعارضه الايطاليون . وبعد انسحاب الوفد الايطالي من المؤتمر في ٢٤ نيسان ١٩١٩ خوله لويد جورج وكلمنصو وولسن احتلال ازمير . نزلت القوات اليونانية في ازمير في ١٥ مايس ١٩١٩ تؤيدها البواخـر الحربية البريطانية والفرنسية والاميركية[٣] . وقد برروا انزال القوات بزعمهم ان القوات التركية غير النظامية والمدنيين عرضوا اليونانيين والاقليات الاخرى للخطر[٤] وفي الوقت نفسه نزلت قوات ايطالية في اداليا في ٢٩ نيسان ١٩١٩ وفي أواخر خريف ١٩١٩ استبدلت القوات البريطانية بقوات فرنسية في كليكيا وسوريا حتى حدود فلسطين .

في ليلة ١٥-١٦ مارت ١٩٢٠ ، وفي الوقت الـذي أفزع الانكليز الشعور القومي في تركيا ، قرروا اعتقال عدد من الوطنيين ونفيهم الى مالطة، وقد هرب كثيرون الى آسيا الصغرى . وفي اليوم نفسه احتل البريطانيون القسطنطينية باسم الحلفاء . واعتبرت الحكومة العثمانية الوطنيين متمردين وحلت مجلس النواب في ١٢ نيسان ١٩٢٠[٥] .

في أواخر ربيع ١٩١٩ كانت الحكومة العثمانية قد ارسلت مصطفى كمال باشا الى الاناضول كمفتش عام للقوات المرابطة في ارضروم وسيواس لحفظ النظام ، ولكن اعتبرته وزارة الداماد فريد خارجا على القانون في ١١ تموز ١٩١٩ بسبب معارضته للحلفاء لاعمالهم غير المشروعـة وبسبب مهـاجمة الحكومة العثمانية في القسطنطينية لخضوعها للحلفاء . وقد التف الوطنيون

(3) Temperley, *Op. Cit.*, VI, pp. 25-26.

(4) *The New York Times*, April 5 and 13, 1919; May 17, 18, 23, 28 and 29, 1919.

(5) *The Times*, March 18, 19 and 20, 1920; *The New York Times*, March 13, 19 and 20, 1920; *Current History*, XVII, p. 280.

الاتراك حوله واجتمع اول مؤتمر منظم للحزب الوطني الجديد في ارضروم في ٢٧ تموز ، والتأم مؤتمر آخر في سيواس في ١٣ أيلول ووافق على «الميثاق الوطني» • بعد سقوط وزارة الداماد فريد أبرق مصطفى كمال نص الميثاق الى الوزارة الجديدة التي أجرت انتخابات جديدة للبرلمان الجديد• وقد وافق مجلس النواب الجديد على الميثاق الوطني في ٢٨ كانون الثاني ١٩٢٠ • بعد احتلال البريطانيين للقسطنطينية وحل البرلمان العثماني ، عقد المجلس الوطني الكبير اول اجتماعاته في انقرا في ٢٣ نيسان ١٩٢٠ ،وكان من واجب هذا المجلس تنفيذ الميثاق الوطني لعدم وجود أي برلمان عثماني شرعي قادر على تحقيق تلك الاهداف الوطنية • وفي رأى الوطنيين يمثل الميثاق الوطني اقصى التضحيات التي تستطيع تركيا تحملها لتحقيق سلام عادل ودائم[٦] • وقد نصت المادة الاولى من الميثاق على ما يلي :

> اذا اقتضت الضرورة يقرر مصير اجزاء الامبراطورية العثمانية التي تسكنها اكثرية عربية والتي كانت حين عقد هدنة ٣٠ تشرين الاول ١٩١٨ تحت احتلال القوات المعادية وفقا لتصويت سكانها الحر •
>
> اما تلك الاجزاء (سواء كانت داخل خط الهدنة المذكورة أو خارجه) التي تسكنها اكثرية عثمانية مسلمة متحدة بالدين والجنس والهدف ومشربة بعواطف الاحترام المتبادل وبالتضحية وتحترم احتراما كليا متبادلا الحقوق القومية والاجتماعية والظروف المحيطة بها فتؤلف كلا لا يتجزأ لأي سبب منطقي أو قانوني(٧) •

في ١٠ آب ١٩٢٠ وقعت معاهدة سيفر وقد املاها الحلفاء على حكومة السلطان العثمانية وقد وسع هذا العمل الهوة التي تفصل بين الحكومة العثمانية والمجلس الوطني الكبير وشدد من عزيمة الوطنيين على مكافحتها •وقد نصت

(6) *Current History,* XVII, p. 280; for the text of the "National Pact" see *Current History,* XVII, p.280; Mears, *Op. Cit.,* pp. 629-631; Temperely, *Op. Cit.,* VI, pp, 605-606.

(٧) تشير الفقرة الثانية من هذه المادة الى اراضي كلكيا ، التي استعادها الاتراك بالاتفاقية التركية ـ الفرنسية في ٢٠ تشرين الاول ١٩٢١ والى ولاية الموصل التي احتفظت بها بريطانيا ، وهكذا نشأت مشكلة الموصل •

المعاهدة عدا عن التحفظات التي وافق بها الحلفاء على الاحتفاظ بالقسطنطينية كعاصمة عثمانية على تدويل الاراضي المجاورة لها مع لجنة سيطرة مؤلفة من ممثلي الولايات المتحدة والامبراطورية البريطانية وفرنسا وايطاليا واليابان وروسيا واليونان ورومانيا وبلغاريا وتركيا وعلى اعلان كردستان دولة ذات استقلال داخلي أو مستقلة اذا قرر ذلك باستفتاء ،وادارة اليونان لازمير لمدة خمس سنوات يجري في نهايتها استفتاء لتقرير مستقبلها ،وتنازل تركيا عن بعض الاراضي والجزر لليونان وايطاليا ،وعلى اعلان ارمينية دولة مستقلة ، واعتراف تركيا بالانتدابات في سوريا والعراق وفلسطين ،واستقلال الحجاز ومصر والسودان ، وتنازل تركيا عن حقوقها في قبرص ومراكش وتونس وليبيا ،وحماية الاقليات،وعلى تأليف لجان حليفة مشتركة للاشراف والتنظيم، ولجنة مالية لمعالجة أمور تعويض الاضرار والدين العام ، واعادة تأسيس نظام الامتيازات ، واعادة الصفة الشرعية للمعاهدات والامتيازات والشركات لصالح الحلفاء(٨) .

وقد عقد في أثناء ذلك اتفاق عسكري وتفاهم سياسي بين روسيا السوفيتية والوطنيين الاتراك ، وكذلك وافق الحلفاء على أعمال عسكرية تقوم بها اليونان في الاناضول ، وقد انتصروا في سنتي ١٩٢٠ و١٩٢١ . ولكن الحلفاء فشلوا في الاحتفاظ بوحدتهم فان رجوع الملك قسطنطين الى اليونان باعد بينها وبين فرنسا وانكلترا .وفي ١٦ مارت ١٩٢١ عقدت روسيا السوفياتية معاهدة صلح منفردة مع الكماليين ،واخلت ايطاليا اداليا لقاء الوعد ببعض الامتيازات. ووقعت فرنسا في ٢٠ تشرين الاول ١٩٢١ في انقرا معاهدة مع الوطنيين الاتراك وأخلت كلكيا . وقد جاءت الضربة الاخيرة عندما اعلن مجلس الحرب الاعلى الحليف في ١٠ آب ١٩٢١ ان الحرب التركية-اليونانية حرب خاصة بهما

(8) The treaty may be found in British Foreign Office, *Treaty Series No.* 11 (1920), *Treaty of Peace with Turkey, signed at Sèvres, August* 10, 1920 (London, 1920).

واعلنت بريطانيا العظمى وفرنسا وايطاليا واليابان الحياد[٩] .

في اوائل ١٩٢١ وصلت بعثة من حكومـــة القسطنطينية الى انقرا وقررت البقاء فيها الى أن يوافق الحلفاء على تعديل معاهدة سيفر ، واخبر مصطفى كمال باشا حكومة القسطنطينية بأن حكومة انقرا هي الحكومـة الشرعية الوحيدة في تركيا[١٠] .

وفي اوائل ١٩٢٢ غادرت انقرا بعثةتركية للصلح الىلندن . واجتمع بعد ذلك وزراء خارجية بريطانيا العظمى وفرنسا وايطاليا فيباريس لبحث المشكلة التركيةـاليونانية ومطاليب الوطنيين الاتراك لتعديل معاهدة سيفر . وعندما فشلت مفاوضات الصلحهاجم الوطنيونالاتراك اليونانيينودخلوا ازمير في ٩ ايلول ١٩٢٢ وأسروا بعض الجنود اليونانيين وطردوا الآخرين من الاراضي التركية.طلب النجدة العسكرية رئيسوزراء بريطانيا لويد جورج من الدومنيونات ودول البلقان ولكن عبثا . واذاع بوانكاريه رئيس وزراء فرنسا ان بلاده غير مستعدة لاستعمال القوة ضد الاتراك .فاضطرتبريطانيا العظمى وفرنسا وايطاليا الىطلب الهدنة فعقدت في مودانيا في ١١ تشرين الاول ١٩٢٢[١١] . وقد أصر مصطفىكمال باشا فيمؤتمر مودانيا علىاعتبار الميثاق الوطني حدا ادنى منلائحة حقوق تركية وطالب باسترجاع الاراضي المفقودة وباستفتاء في تراقيـا الغربية وبالغاء الامتيازات وبالاعتراف بسيادة تركيا التامة[١٢] .

في ١٩ تشرين الاول ١٩٢٢ ، وصل رفعت باشا الذى عين واليا على تراقيا الغربية الى القسطنطينية .وفي أولتشرين الثاني شرع المجلسالوطني التركي الكبير قانونا اعتبر فيه نفسه صاحب السلطة العليا في البلاد والغى

---

(9) *The New York Times,* August 11, 1921.

(10) *The New York Times,* January 31, 1921; February 3, 6 and 7, 1921.

(11) *The New York Times,* October 10, 1922.

(12) *Current History,* XVII, p. 280.

السلطنة وجمع قوانين حكومة القسطنطينية التي شرعت منذ ١٦ مارت ١٩٢٠ • وحينما اعلن رفعت باشا في ٥ تشرين الثاني ان حكومة القسطنطينية لم تعد موجودة وافق مندوبو الحلفاء السامون على الاوضاع الجديدة • وفي ١٦ تشرين الثاني اتهم المجلس الوطني الكبير السلطان محمد وحيدالدين السادس بالخيانة ولكنه فر الى مالطا في اليوم التالي ، وهكذا أصبحت تركيا الكمالية الحكومة الوحيدة في تركيا[١٣] •

مؤتمر لوزان الاول

في ٢٧ تشرين الاول ١٩٢٢ ارسلت بريطانيا العظمى وفرنسا وايطاليا دعوة من اجل عقد مؤتمر في لوزان (في سويسرا) الى حكومات الولايات المتحدة واليابان واليونان ورومانيا ويوغوسلافيا وحكومة القسطنطينية العثمانية وحكومة المجلس الوطني الكبير في انقرا كلتيهما ، ودعيت روسيا وبلغاريا الى المؤتمر للاشتراك في مناقشات المضايق[١٤] •وقد رفضت الولايات المتحدة الاشتراك في المؤتمر لانها لم تكن قد أعلنت الحرب على تركيا ولكنها أرسلت مراقبين مع تعليمات لموافاة حكومتهم بأخبار مواقف الدول من مصالح الولايات المتحدة واخبار الدول عن موقف الولايات المتحدة[١٥] •

في خلال فترة اصدار الدعوة لحضور المؤتمر واجتماع المؤتمرين زالت حكومة القسطنطينية من الوجود وبقيت حكومة انقرا الحكومة الوحيدة

(13) For the rise of the Kemalist Turkey, see Mears, *Op. Cit.*, Arnold J. Toynbee and Kenneth P. Kirkwood, *Turkey* (London, 1926); Harry N. Howard, *The Partition of Turkey* (Norman, 1931); Nasim Sousa, *The Capitulatory Regime of Turkey* (Baltimore, 1933); Karl Kruger, *Kemalist Turkey and the Middle East* (London, 1932) ; Grace Elison, *An Englishwoman in Angora* (New York, 1923); Aranold J. Toynbee, *The Western Question in Greece and Turkey* (London, 1922); Clair Price, *The Rebirth of Turkey* (New York, 1923).

(14) *The New York Times*, October 27, 28 and 29, 1922

(15) *Ibid.*, November 1, 1922.

المثلة • اما الحكومة العراقية فلم تدع وقد حاولت حضور المؤتمر ولكنها استثنيت منه ، وبالرغم من هذا فقد ارسلت الى لوزان جعفر العسكري وزير الدفاع وتوفيق السويدي احد موظفي وزارة العدل لموافاة حكومتهما بأخبار مشكلة الموصل[١٦] •

لقد عقد هذا المؤتمر من اجل بحث المشاكل اليونانية ـ التركية وعقد معاهدة صلح جديدة مع تركيا الكمالية لتحل محل معاهدة سيفر التي لم تبرمها تركيا الكمالية ولا الحلفاء • وكان من بين مواد جدول اعمال المؤتمر : مشاكل ارضية (اقليمية) وسياسية كتراقيا والجزائر الايجية • وحل مشكلة الموصل ، ونظام المضايق ، ومشكلة الاقليات ، ومشكلة نظام الامتيازات الاجنبية ، والمشاكل الاقتصادية والمالية كالدين العام العثماني وحماية المصالح الاقتصادية الاجنبية[١٧] •

افتتح المؤتمر في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٢ • وقد رأس الوفد البريطاني اللورد كرزن وزير الخارجية ورأس الوفد التركي عصمت باشا وزير الخارجية ورأس وفد المراقبين الاميركيين رجارد واشبرن جايلد سفير اميركا في ايطاليا • وقد قسمت اعمال المؤتمر بين ثلاث لجان ، رأس كرزن الاولى واختصت بالمشاكل الارضية ومشاكل الاقليات ونظام المضايق •

في مساء ٢٦ تشرين الثاني ١٩٢٢ رجا عصمت باشا اللورد كرزن تأجيل المناقشة العلنية لمطالبة تركيا بولاية الموصل الى أن يجري تبادل شخصي لوجهات النظر بينهما ، ثم تبادلا وجهات نظرهما في مذكرات مكتوبة وزعت على وفود الحلفاء الرئيسة بين ١٤ كانون الاول و٣١ منه ، وهذه المذكرات احتوت حجج الطرفين عن أسباب وجوب احتفاظ العراق بها أو اعطائها الى

---

(١٦) الحكومة العراقية ، وزارة الداخلية ، **مجموعة مذاكرات المجلس التأسيسي العراقي** ، الجزء الاول ، ص ٣٧ •

(17) *The New York Times*, November20, 1922.

تركيا لاسباب عنصرية وسياسية وتاريخية وجغرافية واقتصادية وعسكرية[18].
وقد بحث كرزن في رسالته المؤرخة في ١٤ كانون الاول «الميثاق الوطني» التركي وروى المادة الاولى منه وقال انها بدعة وادعاء مفزع ان تملي دولة مغلوبة على الغالبين الطريقة التي يديرون بها الاراضي التي انتزعوها منها، وبما ان العرب في ولاية الموصل ليسوا باكثرية فلا يلائم الاتراك أن يطالب العرب باستفتاء، واعاد الى الاذهان كيف برهنت استفتاءات ١٩١٩ و١٩٢١ في العراق على أن سكان الموصل يفضلون ان يبقوا ضمن العراق[19]، واكد ان القسم الاول من المادة الاولى موضوع البحث جردت عرب الموصل الذين يؤلفون اكثر من ثلث سكان جميع الولاية من حق تقرير مصيرهم، وقال انه من الجهة الثانية ناقض الاتراك انفسهم في النصف الثاني من المادة، فهم في لحظة من اللحظات مستعدون أن يوافقوا على حق تقرير المصير للعرب وهم في اللحظة الثانية يطلبون عدم تقسيم الاراضي التي تسكنها اكثرية عثمانية مسلمة[20].

وقد اجاب اللورد كرزن على الحجة التي عرضها عصمت باشا بأن اكراد ولاية الموصل يتعاونون مع الاتراك بارسالهم نواباً اكراداً الى المجلس الوطني الكبير باظهار شكه بشرعية انتخابهم وقال انهم عينوا تعيينا وان بعضهم لم يستطع الاشتراك في مباحثات المجلس بسبب جهلهم اللغة التركية[21].

ولما فشل كرزن في تسوية مشكلة الموصل بينه وبين عصمت عرضها على لجنته في ٢٣ كانون الثاني ١٩٢٣ وقال ان تبادل وجهات النظر الشخصية مع عصمت باشا حول المشكلة لم يؤد الى نتيجة، فلم يبق من خيار سوى وضع الامر امام اللجنة لكي يكون امام الفريقين مجال لعرض وجهات نظرهم للمؤتمر

---

(18) British Foreign Office, *Turkey No.* 1 (1923); *Lausanne Conference on Near Eastern Affairs* 1922-1923, *Records of Proceedings and Draft Terms of Peace-Cmd.* 1814, PP. 363-393.
وقد كرر الطرفان هذه الحجج مرات كثيرة انظرها في الفصل الرابع أدناه.

(١٩) انظر الفصل الاول.

(20) *Cmd.* 1814, PP. 370-371.

(21) *Ibid.*, PP. 357, 396.. (٢١) انظر ايضا الفصل الثالث أدناه.

وللعالم وطلب الى الوفد التركي أن يعرض وجهة نظره ووعد ان يعرض وجهة النظر البريطانية بعدئذ[٢٢] .

قرأ عصمت باشا تصريحاكرر فيه الحجج التركية،وناقش في حجته السياسية الانتداب وقال انتركيا لمتعترف بحاجةالعراق الىانتداب ولمتعلم ان انتدابا ما اعطى الى انكلترا ،وليستهناك أية قيمةقانونية لماهدات عقدت مع العراق الذى كان ولا يزال جزء من الامبرطورية لعثمانية من الناحية القانونية ،ولم تحترم انكلترا المادة الثانيةوالعشرين منميثاق العصبة لانسكان العراق لميؤخذ رأيهم فيالانتداب واضاف انه لا يوجد اى سبب يمنع من تبديل اتفاقية سان ريمو[٢٣] .

وقال كرزن انه يرى ان يناقش وجهة نظر عصمت نقطة نقطة وقال انهيكون مسرورا لو طبعت وجهة النظر التركية والبريطانية الىجانب بعضهما وعرضتا على الرأىالعام العالمي،وقد لخص العلاقات العراقية ـ الانكليزية من١٩١٤ الى١٩٢٢ وقال انالحكومة البريطانيةكانت مرتبطة بعهد ذى ثلاث شعب : (١) وعد للشعب العربى بعدم ارجاعه الىالحكم التركي. (٢) ووعد للملك العربى فيصل الذى انتخبه القطر باجمعه بما فى ذلك ولاية الموصل وقد دخلت معه بالتزامات . (٣) ووعد لعصبة الامم التى لا تستطيع تـرك الانتداب على جزء كبير من الاراضى المنتدب عليها بغير موافقتها . وقد ذكر اللورد كرزن اللجنة بأن الاتراك الذين اعترفوا بهزيمتهم فى الحرب قالوا للعالم انهم مستعدون أن يقتطعوا منممتلكاتهم الاراضى التى تسكنها أكثرية من الاجناس الاخرى ، وان يركزوا اهتمامهم فى المستقبل على المناطقالتى يسنكها الجنس التركى، ثم نشروا أخيرا ميثاقهمالوطنيوخاطبوا بهالحكومات المنتصرة . ولو ان الاتراك فى تاريخهم الطويل كانوا قد خوطبوا مثل هذا الخطاب لاستقبلوه بالسخرية .واجاب كرزن على حجة عصمت بان استعباد

(22) *Cmd.* 1814, p. 339.

(23) *Cmd.* 1814, p. 347.

أى شخص مخالف للروح العصرية بأن هذه الروح هى على كل حال ليست الروح التى ادارت بها الحكومة التركية هذه المباحثات خلال الاسابيع القليلة الماضية(٢٤). ثم ذكر كرزن الاسباب التى تجعل من المستحيل على الحكومة البريطانية أن توافق على المطاليب التركية(٢٥) .

اقترح كرزن احالة المشكلة الى تحقيق مستقل لاصدار قرار بشرط ان يتعهد الفريقان بتنفيذ القرار ، وعارض القيام باستفتاء محلى(٢٦) ، واقترح عوضا عنه أن تكون عصبة الأمم الهيأة التى يعهد اليها بدراسة المشكلة ، ووعد بأن حكومته ستقبل النتيجة ، وذكر بانه اقترح العصبة لانها فى نظره بوجه عام الهيئة القضائية الاكثر حيادا وثقة ولان الوفد التركى فى الاسابيع القليلة الماضية أظهر ثقته بتلك الهيأة باعلان رغبته فى أن تصبح تركيا عضوا فيها حالما يعقد الصلح(٢٧) . وقد أيد الوفدان الفرنسى والايطالى الاقتراح البريطانى وحثا الوفد التركى على قبوله .

فى اجتماع بعد ظهر يوم ٢٣ كانون الثانى رد عصمت باشا على تصريحات كرزن ، وقد دافع عن فكرة الاستفتاء ورفض التحكيم واحالة المشكلة الى عصبة الامم(٢٨). وتكلم اللورد كرزن مرة ثانية فذكر ان مجلس عصبة الامم هيأة مؤلفة على الغالب من ممثلى دول محايدة مستقلين وغير متحيزين مطلقا ولهم سلطة أدبية عظيمة، فاذا وافق الوفد التركى على اقتراحه فستدعو العصبة تركيا بموجب المادة السابعة عشرة من الميثاق لتصبح عضوا خلال نظر النزاع . وتخول تركيا الجلوس فى مجلس العصبة وفقا للمادة الرابعة وبموجب المادة الخامسة «يكون قرار المجلس الذى تمثل فيه الحكومة التركية اجماعيا فلن يتوصل

---

(24) *Cmd.* 1814, pp. 353-354.

(٢٥) انظر الفصل الرابع .

(٢٦) انظر بحث فكرة الاستفتاء فى الفصل الرابع أدناه .

(27) *Cmd.* 1814, pp. 361-362.

(28) *Ibid.*, pp. 395-398.

الى أي قرار من دون موافقتها[٢٩] ، واذا رفض الوفد التركي اقتراحه فسيتخذ خطوات اخرى • وقد ابدى اعتقاده بأنه اذا لم يسو الامر بالطريقة التي يرغبها الوفد التركي فيحتمل حدوث هجوم تركي على الحدود لحل المشكلة بالوسائل العسكرية وربما تعقب ذلك الحرب • وأكد انه انما جاء الى لوزان لتوقيع معاهدة سلام لا شن حرب ، ولذلك اذا لم يتوصل الطرفان الى تسوية فسيضطر على العمل وفقا للمادة الحادية عشرة من ميثاق عصبة الامم التي تعالج موضوع الحرب أو التهديد بالحرب • وقد أنذر كرزن عصمت بهذا الاحتمال وأعلن انه يعتبر مسؤولا عن النتائج امام العالم • وقد أيد رؤساء الوفود اليابانية والفرنسية والايطالية اللورد كرزن في حث عصمت باشا على درس الاقتراح البريطاني •

وقد تكلم عصمت باشا مرة ثانية وكرر حججه السابقة حول الانتداب والنواب الاكراد في المجلس الوطني الكبير والاستفتاء واعلن انه يطلب سلاما عادلا منصفا وأكد ان الوفد التركي مستعد للتضحية من أجل السلام العام ، وفي الختام رجا الوفد البريطاني أن يقبل بمبدأ ارجاع الموصل الى تركيا[٣٠].

لما ايقن اللورد كرزن انه لا فائدة من استمرار الجدل مع عصمت باشا ارسل في ٢٥ كانون الثاني ١٩٢٣ رسالة الى السكرتير العام للعصبة مشيرا الى المادة الحادية عشرة من الميثاق ولفت نظر المجلس الى المشكلة كأمر يؤثر على العلاقات الدولية ويهدد باضطراب السلام العالمي وقد رجا السكرتير العام أن يدخل الموضوع في جدول اعمال اجتماع المجلس في باريس حين يوضحه الممثل البريطاني توضيحا تاما[٣١] •

---

(29) *Cmd.* 1814, p. 401.

تصريح كرزن حول تصويت المجلس الاجماعي غير صحيح ، فقد اوضحت الفقرة السادسة من المادة الخامسة عشرة ان تصويت المجلس الاجماعي يكون من اعضاء المجلس باستثناء ممثل الفريق أو الفرقاء الاطراف في النزاع •

(30) *Cmd.* 1814, pp. 398-404.

(31) *Official Journal*, 1923, p. 249.

في اجتماع مجلس العصبة الذي عقد في ٣٠ كانون الثاني اعلن اللورد بلفور ممثل بريطانيا ان النزاع حول الموصل يهم العصبة لان العراق بالرغم من كونه تحت الانتداب البريطاني فانه في النهاية تحت ادارة واشراف العصبة ولان الحكومة البريطانية انما تعمل بالنيابة عن العصبة ، وشدد على دوافع السلام التي اجبرت الحكومة البريطانية على احالة المشكلة الى المجلس، واكد لتركيا وجود المساواة في المجلس بالرغم من غموض المادة السابعة عشرة من الميثاق التي تنص على دعوة غير الاعضاء لقبول التزامات العضوية وقت بحث النزاع « **تحت الشروط التي يراها المجلس عادلة** » ، وقد فسر هذه الفقرة بانها تعني المساواة التامة المطلقة واظهر شعوره بان هذا التفسير يمثل وجهة نظر كل عضو في المجلس . وقد ضمن رئيس المجلس لتركيا انها ستكون على قدم المساواة التامة مع الشعوب الاخرى وأكد عدم تحيز المجلس. وقد أخذ المجلس علما بتصريح اللورد بلفور(٣٢) .

وفي أثناء ذلك عرض الحلفاء على الوفد التركي مشروع معاهدة في لوزان يوم ٢٩ كانون الثاني ١٩٢٣ ، وفيه نص المادة الثالثة كما يلي :

من البحر الابيض المتوسط الى حدود ايران يكون خط حدود تركيا كما يلي :

(١) مع سوريا :
خط الحدود الذي عينته المادة الثامنة من الاتفاقية الفرنسية ـ التركية المعقودة في ٢٠ تشرين الاول ١٩٢١ .

(٢) مع العراق :
من المنطقة الواقعة على دجلة والتي تؤلف النقطة الاخيرة من الحدود المذكورة في الفقرة الاولى من هذه المادة : خط يعين وفقا القرار يصدره مجلس عصبة الامم(٣٣) .

في الاجتماع المشترك الذي عقدته لجان المؤتمر الثلاث في ٣١ كانون الثاني اعلن اللورد كرزن ان الحكومة البريطانية يؤيدها حلفاؤها تأييدا تاما

(32) *Official Journal*, 1923, pp. 201-202.
(33) *Cmd.* 1814, pp. 687-688.

قد احالت النزاع حول حدود تركيا والعراق للتحقيق وقرار مجلس عصبة الامم ، وقدكان بامكان الحكومة البريطانية ان ترفض أى تساهل حول هذه القضية لانه ليس لطلب تركيا أى اساس قانونى ولكن من اجل ازالة أى سبب محتمل للنزاع فانها اتخذت هذه الخطوة[٣٤] . وقد طلب عصمت باشا ثمانيةأيام لدراسة مشروع المعاهدة ولكن سمح له بأربعةأيام فقط ، وقد أجاب فى رسالته المؤرخة فى ٤ شباط ١٩٢٣ الى رؤساء الوفود البريطانية والفرنسية والايطالية برفضه المعاهدة ، وقد احتوت رسالته الفقرة التالية :

فيما يخص الموصل نرى من المناسب ، وغايتنا الوحيدة التأكيد بأن هذه المسألة لن تكون عقبة فى طريق عقد معاهدة الصلح ، ان تستثنى من منهاج المؤتمر ، لكى يكون من الممكن، خلال مدة سنة واحدة ، تسويتها باتفاق بين بريطانيا العظمى وتركيا(٣٥) .

وقد جرت محاولة اخيرة للوصول الى اتفاق وذلك بعقد اجتماع غير رسمى فى غرفة اللورد كرزن فى فندق بو ريفاج فى لوزان يوم الأحد الرابع من شباط ١٩٢٣ فى الساعة الخامسة والدقيقة الاربعين .وقد حضر الاجتماع ممثلو بريطانيا وفرنسا وايطاليا وتركيا . وصرح كرزن مدفوعا بروح الصداقة والمصالحة بأنه مستعد لتأجيل نتيجة التجائه الى عصبة الامم سنة واحدة لكى يكون لدى الحكومتين البريطانية والتركية الوقت الكافى لدراسة الامر فى مباحثات مباشرة وودية ،واضاف انه يستطيع ان يفعل ذلك بشرطين : (١) انه فى حالة فشل الحكومتين فى الوصول الى تفاهم مباشر فسيطلب تدخل العصبة (٢) يجب المحافظة على الحالة الراهنة الموجودة فى تلك المنطقة خلال السنة التى تستمر فيها المباحثات .وقال كرزن ايضا انه هيأ مشروع البيان التالى وقد سلمه الى عصمت واعلن انه لمستعد لتوقيعه[٣٦] :

فيما يخص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة الصلح تعلن حكومة صاحب الجلالة عن نيتها بعدم دعوةمجلس

(34) *Cmd.* 1814, p. 433.

(35) *Cmd.* 1814, pp. 837-838.

(36) *Cmd.* 1814. p. 851.

عصبة الامم للشروع في تعيين الحدود بين العراق وتركيا حتى نهاية فترة اثني عشر شهرا من تاريخ ابرام هذه المعاهدة .

وقد اتخذ هذا القرار أملا في تسوية ممكنة للمشكلة خلال الفترة المذكورة باتفاق يعقد بين الحكومتين البريطانية والتركية على شرط ان يكون مفهوما لدى الطرفين بأنه خلال هذه الفترة لن يكون هناك تغيير بالحالة الراهنة في الاراضي موضوع البحث سواء بالحركات العسكرية او بغيرها .

وقد اعلن عصمت باشا عن قبوله لاقتراح اللورد كرزن عن الموصل[٣٧] .

وقد فشل مؤتمر لوزان الاول في ٤ شباط ١٩٢٣ ، لرفض الحكومة التركية قبول مشروع معاهدة الصلح . وقد سافر الوفد التركي الى انقرا يوم ٧ شباط على أمل أن يعود المؤتمر الى الانعقاد حين يعود عصمت ، وفي خلال ذلك تبقى هدنة مودانيا نافذة[٣٨] .

مؤتمر لوزان الثاني

في ٦ مارت ١٩٢٣ رفض المجلس الوطني الكبير مشروع معاهدة الصلح لمخالفته الميثاق الوطني ولكنه خول الحكومة التركية اعادة فتح المفاوضات مع الحلفاء . وقد كان من بين توصياته تأجيل تسوية مشكلة الموصل لفترة معينة[٣٩] . ولذلك فقد ارسل عصمت باشا في ٨ مارت رسالة ومعها اقتراحات تركية مقابلة الى الدول صاحبة الدعوة لعقد المؤتمر[٤٠] ، وفي هذه المقترحات كان نص المادة الثالثة كما يلي :

« من البحر الابيض المتوسط الى حدود ايران ، يعين خط الحدود التركية كما يلي :

(37) *Cmd.* 1814, pp. 843-844, 846.

(38) *The New York Times,* February 5, 6 and 7, 1923.

(39) *Ibid.,* February 27 and 28, 1923; March 1, 1923.

(40) Permanent Court of International Justice, *Documents Relating to Advisory Opinion No.* 12 (*November* 21, 1925). *Treaty of Lausanne, Article* 3, *Paragraph* 2 J*Frontier between Turkey and Iraq*), pp. 155-157.

(41) *Ibid.,* p. 158.

(١) مع سوريا :
خط الحدود الموصوف في المادة الثامنة من الاتفاقية الفرنسية ـ التركية المعقودة فى ٢٠ تشرين الاول ١٩٢١ والتى تبقى نافذة كلها مع جميع ملحقاتها .

(٢) مع العراق :
يعين خط الحدود بين تركيا والعراق بترتيب ودى يعقد بين تركيا وبريطانيا العظمى خلال اثنى عشر شهرا من تنفيذ المعاهدة الحاضرة .

وفى حالة عدم الوصول الى الترتيب المذكور ، يحال النزاع الى مجلس عصبة الامم » .

وفى أول نيسان أخبر الحلفاء حكومة انقرا عن رغبتهم فى بحث تلك المقترحات وفى ٢٣ نيسان افتتح مؤتمر لوزان الثانى .

وقد انتخب رئيس الوفد البريطانى السر هوراس رمبولد رئيسا للجنة الاولى . وفى ٢٤ نيسان أشار السر هوراس فى اجتماع كامل الى المادة الثانية من المقترحات التركية المقابلة والى البيان البريطانى الصادر فى ٤ شباط ١٩٢٣، وصرح ان البيان الاخير يعتمد على التعهد المتبادل بالاحتفاظ بالحالة الراهنة خلال فترة الاثني عشر شهرا المقترحة ، فاذا ادخلت فقرة بهذا المعنى الى التعديل التركي فان الوفد البريطانى مستعد لقبول ذلك التعديل وهذا خاضع الى المباحثات التى ستجرى مع عصمت باشا حول الوقت الذى يسمح به للمفاوضات التركية البريطانية[٤٢] .

فى ٤ حزيران اعلن السر هوراس انه يستحيل على الوفد البريطانى قبول المادة الثالثة والسادسة عشرة فى الاقتراحات التركية المقابلة، وقد أيد رئيس الوفد الفرنسى وجهة النظر البريطانية ،وسأل السر هوراس عصمت باشا ما اذا كان يستطيع الاجابة على الاقتراح البريطانى الجديد حول الفترة التى يمكن خلالها تحديد الحدود بين تركيا والعراق باتفاقية تعقد بين تركيا وبريطانيا العظمى ، فأجاب عصمت بأنه ليس فى وضع يسمح له باعطاء جواب .

(42) *Turkish Red Book,* p. 159.

وفي ٢٣ حزيران اقترح السر هوراس ان تكون فترة المفاوضات المباشرة بين بريطانيا العظمى وتركيا ستة اشهر ، فذكره عصمت بأنه (أى السر هوراس) كان قد اقترح تسعة اشهر ، وبعد مناقشة قصيرة اتفق الطرفان على أن تكون تسعة اشهر(٤٣) .

وفي ٢٦ حزيران اعلن السر هوراس ان الوفدين البريطاني والتركي قد اتفقا على أن يقترحا على اللجنة مناقشة الفقرة الثانية من المادة الثالثة كما ظهرت في نص معاهدة الصلح ، وقد وافق عصمت على النص المقترح(٤٤) .

وفي السابع والثامن من تموز بحث موضوع جلاء الحلفاء عن الاراضي التركية واتفق اخيرا على النص الذى ظهر بعد ذلك فى البروتوكول الذى وقع مع معاهدة الصلح فى اليوم نفسه(٤٥) .

معاهدة لوزان ١٩٢٣

وقعت معاهدة الصلح النهائية بين الحلفاء وتركيا فى لوزان يوم ٢٤ تموز ١٩٢٣ ، وقد امضتها الامبراطورية البريطانية وفرنسا وايطاليا واليابان واليونان ورومانيا ويوغوسلافيا وتركيا . وقد كان لبعض مواد المعاهدة علاقة بمشكلة الموصل(٤٦) .

فالفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان نصت على أن يعين خط الحدود بين تركيا والعراق بترتيب ودى بين تركيا وبريطانيا العظمى خلال تسعة اشهر . واذا لم يتوصلا الى اتفاق بينهما خلال تسعة الاشهر فيرفع النزاع

---

(43) *Turkish Red Book*, pp. 161-163.

(44) *Ibid.*, pp. 162, 135.

(45) *Turkish Red Book*, pp. 163-165.

(٤٦) انظر نص معهدة لوزان فى *League of Nations, Treaty Series*, XXVIII, pp. 11-113; British Foreign Office, *Treaty Series No.* 16 (1923), *Treaty of Peace with Turkey and other Instruments signed at Lausannne on July* 24, 1923, *Cmd.* 1929.

وانظر نص المادة الثالثة من المعاهدة فى ملحق الكتاب .

الى مجلس عصبة الامم ، والى حين التوصل الى قرار بشأن النزاع تتعهد الحكومتان بان لاتحدث أيةحركة عسكرية أو غير عسكرية قد تغيربطريقة ما الحالة الراهنة في الاراضي «التي يتوقف مصيرها النهائي على ذلك القرار»•

وقد تنازلت تركيا بموجب المادة السادسة عشرة من المعاهدة عن جميع حقوقها في الاراضي الواقعة خارج الحدود التي عينت في المعاهدة • ونصت المادة (١٤٣) على أن وثائق ابرام المعاهدة ستودع في باريس ، وان يكتب أول محضر لايداع وثائق الابرام حالما تودع تركيا من جهةوالامبراطورية البريطانية وفرنسا وايطاليا واليابان أو أية ثلاث منها من جهة أخرى وثائق ابرامها ، وتعتبر المعاهدة نافذة بين الفرقاء المتعاقدين الذين ابرموها من تاريخ أول محضر ، ثم تصير نافذة بعد ذلك بالنسبة للدول الاخرى من تاريخ ايداع وثائق ابرامهم •

وقد اودعت اليونان وثائق ابرامها في ١١ شباط ١٩٢٤ ، وتركيا في ٣١ مارت ١٩٢٤ ، والامبراطورية البريطانية وايطاليا واليابان في ٦ آب ١٩٢٤ ، وهكذا صارت المعاهدة نافذة في ٦ آب ١٩٢٤ •

وفي يوم امضاء المعاهدة نفسه وقع برتوكول عن اخلاء الاراضي التركية •وقد نصت المادة الاولى على انه حالما يخبر مندوبو الحلفاء السامون في القسطنطينية حكوماتهم عن ابرام المجلس الوطني الكبير التركي لمعاهدة الصلح تشرع الجيوش الحليفة في الجلاء عن الاراضي التركية المحتلة•ونصت مادة أخرى على ان الجلاء يجب أن يتم خلال ستة اسابيع • ونصت المادة السابعة على انه الى حين نفاذ المعاهدة، اتفقت الحكومتان التركيةوالبريطانية على عدم اتخاذ أي عمل قد يغير الحالة الراهنة حتى يتم تحديد الحدود ،واتفقتا على أن تبدأ المفاوضات من أجل الترتيبات الودية حالما ينتهي الجلاء وان فترة تسعة الاشهر تبدأ من تاريخ بدء المفاوضات •

الفصل الثالث

احالة مشكلة الموصل

الى عصبة الامم

ترك النزاع حول عائدية ولاية الموصل الذي بحث في لوزان بدون حل .ولكن اتفق على انتسعى بريطانيا العظمى وتركيا للوصول الى اتفاق بمفاوضات مباشرة ، فاذا فشلتا في ذلك ترفع المشكلة الى مجلس العصبة .

وقد انتهى اخلاء القسطنطينية من قوات الحلفاء في ٤ تشرين الاول ١٩٢٣ وفقا للبروتوكول الذى بحثناه فيالفصل السابق .وفياليوم التالى افتتح نفل هندرسن القائم بالاعمال البريطانى المفاوضات المباشرة بمذكرة اشارت الى المادة الثالثة من معاهدة لوزان[١] .وقد دامت المفاوضات التمهيدية زمنا طويلا بين هندرسن وعدنان بك ممثل تركيا[٢] . وفى رأى الجريدة التركيا الشام كان الاتراك غير راغبين فيبدء المفاوضات حتى يستقر الوضع السياسى البريطانى وكانوا يأملون ان تتم المفاوضات مع الحكومة نفسها ، وكانوا يخشون مناحتمال رجوع لويد جورج الىالسلطة وانهم يفضلون ان يتعاملوا مع وزير خارجية من حزب العمال[٣] .

وبعد تسويفات طويلةاتفق الطرفان الىعقد مؤتمر فى القسطنطينية فى ١٩ مايس ١٩٢٤ . وفى أوائل نيسان من العام نفسه اخبرت الحكومة البريطانية الحكومة العراقية عننيتها فيالمطالبة فى المؤتمر القادم بالحاقجزء من ولاية حكارى التركية بالعراق وكان الاثوريون قد احتلوا ذلك الجزء

(1) *The Times*, January 7, 1924.

(2) *The New York Times*, November 13, 1923.

(3) Quoted in the *Times*, January 7, 1924.

بمساندة البريطانيين في ١٩٢١ •وفي ٣٠ نيسان أكدت الحكومة العراقية للحكومة البريطانية انها مستعدة لمنح الآثوريين الحكم الذاتي نفسه الذي كان لهم تحت الحكم التركي قبل الحرب(٤) •فلما استلمت الحكومة البريطانية هذا التأكيد سافر الوفد البريطاني الى القسطنطينية •

مؤتمر القسطنطينية

افتتح مؤتمر القسطنطينية في ١٩ مايس ١٩٢٤ • وقد رأس الوفد التركي فتحي بك رئيس المجلس الوطني الكبير ورأس الوفد البريطاني السر برسي كوكس المندوب السامي البريطاني السابق في العراق ، وقد رافق الوفد البريطاني طه الهاشمي رئيس أركان الجيش العراقي بصفة مستشار(٥) •

في اجتماع صباح يوم ١٩ مايس اتفق رئيسا الوفدين على اصول العمل في المؤتمر •وفي اجتماع المساء كرر فتحي بك الحجج التركية ـ العنصرية والجغرافية والعسكرية للاحتفاظ بالموصل، واكد اهمية استفتاء الاهلين لاجل معرفة رغبات سكان ولاية الموصل، وبين الحاجة الى سلام دائم بين الطرفين(٦) •

اجاب السر برسي كوكس انه منذ انتهاء مؤتمر لوزان ظهرت في نظر الحكومة البريطانية أهمية مشكلة مستقبل الآثوريين الذين استغاثوا بالحكومة البريطانية لاعادة اسكانهم في مواطنهم السابقة تحت الحماية البريطانية ،وقد اخبر برسي فتحي بك ان الحكومة البريطانية قررت ان تضمن خطا للحدود يفي بشروط خط حدود جيد بواسطة المعاهدة ويسمح ايضا باسكان الآثوريين بشكل جماعة متماسكة ضمن حدود العراق ، وقد أيدت الحكومة العراقية هذه السياسة كل التأييد • وقال السر برسي انه يظن ان المنطقة الاثورية

(4) League of Nations, *Question of the Frontier between Turkey and Iraq, Report Submitted to the Council by the Commission Instituted by the Council Resolution of September 30, 1924*, p. 79; hereafter cited as *League Report.*

(5) *British Report,* 1923-1924, p. 23.

(6) *Turkish Red Book,* pp. 181-182.

سبب احراج دائم للحكومة التركية ومصدر احتكاك مع الدول المسيحية ، واضاف ان مطالبته بانضمام المنطقة الاثورية الى العراق تمثل الحد الأدنى من مطاليب بريطانيا ، وقد احتفظت الحكومة البريطانية بحرية العمل التامة فيما يخص خط الحدود الذى قد تطالب به امام عصبة الامم اذا احيلت مشكلة الموصل اليها[٧] .

وفي اجتماع ٢١ مايس أجاب فتحي بك عن القضية الآثورية فقال ان مطالبة البريطانيين بالحاق بعض الاراضي التي كانت حينئذ تحت علم الجمهورية التركية أذهلته ، وان الآثوريين يؤلفون اقلية صغيرة جدا في ولاية الموصل وفي رأيه ان الوفد البريطاني اهمل الاكثرية الكبيرة من الاتراك والاكراد فيها ، ولا يعتقد انه من المعقول اقتطاع مئات الوف الاتراك والاكراد من وطنهم لاجل حماية بضعة آلاف آثوري ، وان جميع المواطنين الاتراك يتمتعون بالحقوق نفسها بدون تمييز في العنصر أو الدين ، وقال انه يقدر اهتمام الحكومة البريطانية الانساني لحماية المسيحيين ولكنه لا يفهم لماذا تضحي الحكومة البريطانية بمصالح المسلمين من اجل تحقيق تلك الغاية ، واذا اتخذت الارتباكات الادارية قاعدة للتنازل عن الاراضي فانه يذكر السر برسي بالاضطرابات والثورات التي عالجتها الادارة البريطانية في العراق خلال السنوات الاربع أو الخمس السابقة ، وقال فتحي بك ان المسيحيين لا يزالون يجدون في الاراضي التركية السكينة والرفاهية اللتين تمتعوا بهما في القرون الماضية على شرط ان لا يتآمروا ضد الحكومة ، أو يثوروا بتشجيع اجنبي كما فعلوا في بداية الحرب العالمية الاولى . واضاف ان الجمهورية التركية مؤلفة في الغالب من اتراك وأكراد وهم من جنس ودم واحد ، وبين انه يوجد بعض النواب الاكراد من ولاية الموصل في المجلس الوطني الكبير[٨] .

وفي اجتماع ٢٤ مايس ذكر فتحي بك اسماء النواب الاكراد المذكورين بناء على رجاء السر برسي وهم نايب زادة نوري افندي وسليمان فهمي افندي

(7) *Turkish Red Book*, pp. 183-184; *League Report*, p. 79.

(8) *Turkish Red Book*, pp. 186-187; *League Repcrl*, pp. 79-80.

وخليل أغا زادة [جميل] محمد نوري افندي (من الموصل) ونفطچي زادة ناظم بك (من كوكوك) وفتاح بك (من السليمانية)[٩] • وقد جاء السر برسي بعدئذ بالمعلومات التالية عنهم: نوري افندي نايب زاده من فرع مغمور من عائلة النائب المعروفة وقد خدع والده بادعائه انه ذاهب الى تركيا للمتاجرة فلما اصبح نائبا تبرأ منه أبوه• سليمان افندي كان ملتزم ضرائب في الموصل ولما فشل في الايفاء بالتزاماته للحكومة العراقية هرب الى تركيا ليتفادى العواقب• نوري افندي شيشكو كان موظفا في الحكومة العراقية وقد فصل لسوء سلوكه ووضع تحت مراقبة الشرطة فوجد من الافضل ترك البلاد • وهؤلاء الثلاثة يمكن اهمالهم ولا يستحقون البحث • اما ناظم بك فكان نائب كركوك في مجلس النواب العثماني في القسطنطينية ،وقد خدم الحكومة العراقية بعد الهدنة في لجنة الوجهاء التي ألفت سنة ١٩٢٠ لوضع مشروع قانون الانتخاب للعراق ،وفي ١٩٢١ طلب وظيفة في الحكومة العراقية فعرضت عليه متصرفية الحلة وقد رفضها لانه رغب في متصرفية كركوك فلما فشل في الحصول على مرامه شرع بالتآمر على الحكومة العراقية ،وفي ١٩٢٣ عندما علم انه على وشك أن يعتقل فر الى السليمانية ومنها الى تركيا •ان عائلته التي يرأسها صالح بك نفطچي زادة عضو المجلس التأسيسي العراقي عائلة مهمة بلاريب• اما فتاح بك فهو اخو زوجة الشيخ محمود وعندما ضغطت القوات البريطانية على السليمانية فر الى القسطنطينية حيث كان يعمل لمصلحة الشيخ محمود الذي حاول أن يرضي المعسكرين •

ثم اكد فتحي بك لسر برسي ان هؤلاء النواب لم يقبلوا في المجلس الوطني الكبير ، وقال كوكس ان قبولهم يشكل نقضا للحالة الراهنة بينما لا يؤلف قبول نواب من ولاية الموصل الى المجلس التأسيسي العراقي نقضا للحالة الراهنة لان الولاية تحت الادارة الفعلية للحكومة العراقية[١٠] •

(9) *Turkish Red Book,* p. 188.

(10) *Turkish Red Book,* pp. 189-190. (١٠) يبدو ان جميل محمد نوري يختلف عن نوري شيشكو •

ثم عالج كوكس تصريح فتحي بك حول مشكلة الآثوريين فقال ان اللورد كرزن لم يحاول في لوزان وصف خط ثابت لحدود العراق الشمالية بل ترك هذه المهمة الى خبراء الجانبين ،وقد كان من الضروري تعديل موقف كرزن في لوزان تعديلا طفيفا كنتيجة للمعلومات الطوبوغرافية المفصلة التي أمكن الحصول عليها مؤخرا وكنتيجة للحاجة الملحة في ضمان مستقبل للآثوريين • ان وجهة نظر الآثوريين تختلف عن وجهة نظر فتحي بك لانهم لا يزالون يتذكرون المعاملة السيئة التي قاسوها في الماضي على ايدي الاتراك[11] •

وقد عقد آخر اجتماع لمؤتمر القسطنطينية في ٥ حزيران ١٩٢٤ • وقد استشهد فتحي بك **بدائرة المعارف البريطانية** في تعريفها العراق لاجل تأييد وجهة نظره وقال انه الى حين توصل الطرفين الى اتفاق حول تعيين الحدود تبقى ولاية الموصل شرعا جزء من تركيا • ان البريطانيين بمطالبتهم اقتطاع اراضي تركية اضافية من ولاية حكاري قد أثاروا مشكلة جديدة لم يفكر أحد باثارتها عند وضع مشروع معاهدة لوزان ، فاذا أصرت الحكومة البريطانية على هذا الطلب فانه يستنتج انها تريد فشل المؤتمر ، وأكد ان الطلب الذي ستتقدم به الحكومة البريطانية بالنيابة عن العراق امام مجلس عصبة الامم سيكون مناقضا للمادة الثالثة من معاهدة الصلح[12] • وقال ان اصرار بريطانيا على عدم فصل الموصل من العراق يناقض اتفاقية سايكس-بيكو (١٩١٦) التي اعطت الموصل الى فرنسا •فأجاب السر برسي ان تلك الاتفاقية عقدت بين بريطانيا العظمى وفرنسا عندما كانت روسيا حليفتهما ، وان بريطانيا لم ترغب في مجاورة روسيا • ولما كانت اتفاقية سايكس-بيكو غير عملية أهملت ، هذا ولم يكن هناك أي بحث في تسليم ولاية الموصل الى تركيا •وختم كوكس كلامه بتأكيده ان خط الحدود الشمالي لولاية الموصل لم يحدد أبدا بل كان دائم التغير لانه لم يكن حدا فاصلا بين دولتين مستقلتين •

(11) *Turkish Red Book*, p. 190; *League Report*, p. 80.

(12) *Turkish Red Book*, pp. 193-194; *League Report*, p. 80.

وأجاب فتحي بك بانه لا يستطيع قبول آراء السر برسي[١٣] .

وعلى هذا فقد اخبر الممثل البريطاني فتحي بك انه بسبب رفضه مقترحاته ووفقا لتعليماته يجد نفسه مضطرا لانهاء المفاوضات والرجوع الى لندن. ثم قدم السر برسي مشروع رسالة مشتركةلاحالة المشكلة الى مجلس عصبة الامم.وقد وصف فتحي بك تصريح كوكس بانه انذار وقال انه لا يستطيع أن يقبل مشروع الرسالة لان ذلك خارج حدود تعليماته.فأجاب السر برسي ان الحكومة البريطانية وحدها ستكتب الى المجلس كما فعلت في لوزان ، وهكذا انتهى مؤتمر القسطنطينية[١٤] .

قضية الانتداب على العراق

اعترفت بريطانيا العظمى بالعراق مملكة مستقلة وذلك بمعاهدة التحالف المؤرخة في ١٠ تشرين الاول ١٩٢٢[١٥] . وفي الوقت نفسه كان العراق بالنسبة لعصبة الامم اراضي تحت الانتداب البريطاني ،وهكذا مثلت بريطانيا دوري الحليف والمنتدب .

وقد ادركت بريطانيا ان المعاهدة المذكورة قد امضاها العراقيون مكرهين بالرغم من المعارضة القوية في العراق وفي بريطانيا العظمى . وقد طالبت المعارضة البريطانية بالجلاء عن العراق بسبب كثرة مصروفات الادارة التي تحمل بعضها دافع الضريبة البريطاني . وقد اضطرت وزارة بونار لو المحافظة على تأليف لجنة وزارية لدراسة الوضع وتقديم اقتراحات ، ودعي السر برسي كوكس المندوب السامي البريطاني في العراق الى لندن في ١٦ كانون الثاني ١٩٢٣ لاستشارته . اقترحت اللجنة الوزارية تخفيض مدة المعاهدة العراقية البريطانية من عشرين الى أربع سنوات ، وبذلك تستطيع الحكومة البريطانية

---

(13) *Turkish Red Book,* pp. 195-197; *League Report,* pp. 80-81.

(14) *Turkish Red Book,* pp. 198-199.

(15) For the Anglo-Iraqi Treaty of Alliance see League of Nations, *Treaty Series,* XXXV, pp. 13-174.

تهدئة المعرضة موقتا في العراق وفي بريطانيا • ثم عاد السر برسي الى بغداد وبعد مفاوضات قصيرة مع رئيس وزراء العراق عبدالمحسن السعدون وقعا بروتوكولا في ٣٠ نيسان ١٩٢٣ • وقد نص البروتوكول على انتهاء معاهدة ١٩٢٢ عندما يصبح العراق عضوا فى عصبة الامم وعلى اية حال لا يتجاوز ذلك الاربع سنوات من بدء تنفيذ معاهدة الصلح مع تركيا[١٦] ، وليس في هذا البروتوكول ما يمنع عقد اتفاقية جديدة لتنظيم العلاقات بين بريطانيا العظمى والعراق وسيدخل الطرفان في مفاوضات لهذا الغرض قبل انتهاء المدة المذكورة أعلاه[١٧] •

وفي ٢٥ مارت ١٩٢٤ وقعت اربع اتفاقيات ملحقة بالمعاهدة بين بريطانيا العظمى والعراق لتنظيم الشؤون المالية والعسكرية والقضائية وشؤون الموظفين البريطانيين ، وقد وضعت هذه الاتفاقيات اعباء مالية جسيمة على العراق • وفي ٣١ مارت عرضت المعاهدة والبروتوكول والملحقات على المجلس التأسيسى العراقى لابرامها • ولكن المجلس والشعب العراقى رفضوا المعاهدة ما لم تسو مشكلة الموصل وتعدل الاتفاقية المالية ويضمن استقلال العراق بصرف النظر عن دخوله عصبة الامم •

وفى ٢٦ نيسان ١٩٢٤ اخبر السر هنرى دوبس المندوب السامى البريطانى الجديد الملك فيصل ان بريطانيا العظمى ستصر على حقوق العراق في الموصل وتدافع عنها وان العلاقات البريطانية ـ العراقية ستكون وفقا للمعاهدة لا لصك الانتداب وستعترف بحق المجلس التأسيسى العراقى في مطالبته تعديل بعض نقاط المعاهدة باسرع ما يمكن بعد ابرامها • وقد رفض المجلس والشعب هذا العرض[١٨] •

وفى اثناء ذلك كتب رمزى ماكدونالد رئيس الوزارة العمالية البريطانية الجديد ووزير خارجيتها الى السكرتير العام لعصبة الامم فى ٢١ مايس ١٩٢٤

---

(١٦) بدأ تنفيذ معاهدة لوزان في ٦ آب ١٩٢٤ •

(17) League of Naions, *Treaty Series*, XXXV, p. 18.

(18) *British Report*, 1923-1924, pp. 21-22.

عن مستقبل العلاقات بين بريطانيا العظمى والعراق وطلب أن يدخل في جدول اعمال اجتماع المجلس المقبل مادة: «العراق : رسالة من الحكومة البريطانية مؤرخة في ٢١ مايس ١٩٢٤» ،وطلب من السكرتير العام ايضا ان يوزع على اعضاء المجلس نسخا من المعاهدة العراقية ـ البريطانية لسنة ١٩٢٢ وبروتوكول ٣٠ نيسان ١٩٢٣ وملحقات المعاهدة الاربع المؤرخة في ٢٥ مارت ١٩٢٤ . وقد أكد ماكدونالد ان معاهدة التحالف تحدد العلاقات بين الحكومة البريطانية والحكومة العراقية تحديدا افضل من أية وثيقة اخرى وهي تمثل الشروط التي بمقتضاها كانت الحكومة البريطانية مستعدة لامداد العراق بالمشورة والمساعدة الادارية وفقا لاحكام المادة الثانية والعشرين من ميثاق العصبة[١٩]. وقد ارفق مع رسالته مسودة وثيقة وطلب من المجلس الموافقة عليها ، ويقصد بها تحديد تعهدات الحكومة البريطانية للعصبة فيما يخص العراق بعد ابرام معاهدة التحالف[٢٠] . واذا رفض المجلس التأسيسي المعاهدة قبل اجتماع مجلس العصبة المقبل فستسأل الحكومة البريطانية تخويلا من المجلس لاتخاذ تدبير يحل محل المعاهدة[٢١] .

وفي ٢٦ مايس ارسل السر هنري دوبس نسخة من رسالة ماكدونالد ومشروع الوثيقة الى الملك فيصل واخبره ان اجتماع مجلس العصبة القادم سيكون يوم ١١ حزيران[٢٢] وأوضح انه ما لم يبرم المجلس التأسيسي العراقي المعاهدة قبل ذلك التاريخ فستبحث الحكومة البريطانية عن التدبير الآخر المذكور في رسالة ماكدونالد الى سكرتير عام العصبة[٢٣]. ولما امتنع المجلس التأسيسي العراقي عن ابرام المعاهدة ذهب السر هنري دوبس والسر كناهان كورنوالس المستشار البريطاني لوزارة الداخلية العراقية الى بناية

---

(19) *Official Journal*, 1924, p. 1013.

(٢٠) احتوت هذه الوثيقة على النقاط الرئيسة الموجودة في معاهدة التحالف وفي صك الانتداب ، وسنبحث هذه الوثيقة أدناه .

(21) *Official, Journal*, 1924, p. 1014.

(٢٢) عقد المجلس في ١٧ حزيران ١٩٢٤ .

(23) *British Report*, 1923-1924, p. 22.

المجلس التأسيسي العراقي يوم ٣١ مايس ،وقد خطب السر هنري بالأعضاء، واخبرهم ان طلبهم لتعديل المعاهدة يعني رفضها وانذرهم بالعاقبة الوخيمة التي تجرها معارضتهم على مشكلة الموصل ، واقترح ان يعتمد المجلس على وعد بريطانيا بتعديل الاتفاقية المالية والعسكرية وان يلتمس المجلس من الملك ان يدخل فورا بعد ابرام المعاهدة في مفاوضات مع بريطانيا العظمى لذلك الغرض. ثم كتب وعده على ورقة وسلمها الى رئيس المجلس(٢٤) .

وقد دعا الملك فيصل اعضاء المجلس للاجتماع به يوم ٩ حزيران ،وفي ذلك التاريخ حثهم على عدم التخلي عنه بعدم ابرام المعاهدة ، ولكن النواب أصروا على تسوية مشكلة الموصل اولا ، فأسرع المندوب السامي البريطاني الى البلاط الملكي وسلم الملك انذارا طالبا فيه حل المجلس التأسيسي في منتصف ليلة ١٠ حزيران ،وبعد مداولة قصيرة بين الملك والمندوب السامي ورئيس الوزراء وزعيم المعارضة قبل اقتراح المندوب السامي بدعوة المجلس لعقد جلسة استثنائية في الليل لابرام المعاهدة قبل منتصف الليلة المذكورة . وقد ابرم المجلس المعاهدة في ليلة ١٠ حزيران مع شرط يختص بالاتفاقية المالية وملحق يخص مشكلة الموصل(٢٥) . وقد أعلن المجلس في قرار ابرامه انه يعتمد ويثق بشرف حكومة بريطانية ويقبل بالتصريحات التي تلقاها المجلس من المندوب السامي البريطاني بان الحكومة البريطانية ستعدل الاتفاقية المالية بروح السخاء والعطف ؛ «وتصبح هذه المعاهدة واتفاقياتها لاغية لا حكم لها اذا لم تحافظ الحكومة البريطانية على حقوق العراق في ولاية الموصل باجمعها(٢٦)». وفي ١٧ حزيران تسلم مجلس عصبة الامم المذكرة البريطانية عن ابرام العراق لمعاهدة التحالف مع الشرط الخاص بالاتفاقية المالية والملحق

---

(24) *British Report,* 1923-1924, pp. 22-23.

(٢٥) الحسني ، **تاريخ العراق السياسي الحديث** ، الجزء الثاني ، ص ص ٩١-٩٦ .

(٢٦) **مذاكرات المجلس التأسيسي العراقي** ، الجزء الاول ، ص ص ٤٤٠ - ٤٤١ .

الخاص بمشكلة الموصل[٢٧] .

وبعد ثلاثة أشهر ، أي في١٩ ايلول سأل اللورد بارمور ممثل بريطانيا مجلس العصبة ان يقبل عوضا عن مشروع الانتداب الاصلي بوثيقة تضمن النتيجة نفسها لان فكرة الانتداب غير مقبولة عند الشعب العراقي ، واضاف بأن الحكومة البريطانية تأمل ان يتقدم العراق خلال اربع سنوات بطلب الانضمام الى عصبة الامم ، فاذا حدث هذا فان التزامات بريطانيا تنتهي ، واذا لم يحدث فستأتي فترة فراغ سيعمل لها ترتيب خاص[٢٨] . وقد نص هذا المشروع الذي تقدمت به الحكومة البريطانية على مسؤولية بريطانيا العظمى تجاه اعضاء عصبة الامم في تنفيذ العراق للمعاهدة؛ وعلى عقد اتفاقيات تسليم المجرمين بالنيابة عن العراق؛ وتقارير سنوية ترفع الى المجلس ؛ ومنع تعديل مواد المعاهدة من دون موافقة المجلس ؛ ورفع أي نزاع الى محكمة العدل الدولية الدائمة؛ وانهاء الالتزمات البريطانية عند دخول العراق عصبة الامم ؛ وفي حالة عدم قبول العراق في العصبة يقرر المجلس التدابير الاخرى المطلوبة لتنفيذ المادة الثانية والعشرين من ميثاق العصبة. وفي ٢٧ ايلول وافق المجلس على التعهدات البريطانية[٢٩] .

بعد سنة تسلمت لجنة الانتدابات الدائمة برقية من بريطانيا ترجوها دراسة رغبتها في تأجيل مناقشة التقرير السنوي المؤرخ نيسان١٩٢٣ــ كانون الاول ١٩٢٤ عن ادارة العراق بمناسبة قرب صدور قرار مجلس عصبة الامم حول قضية الحدود بين العراق وتركيا فقررت في٢٦ تشرين الاول١٩٢٥ الموافقة على تأجيل مناقشة التقرير الى ان تسوى مشكلة الحدود[٣٠] . وقد قدم هذا القرار الى مجلس العصبة في ٩ كانون الاول ١٩٢٥ للعلم[٣١] .

(27) *Official Journal*, 1924, p. 923.

(28) *Official Journal*, 1924, pp. 1314-1315.

(29) *Ibid.*, pp. 1346-1347.

(30) League of Nations, Permanent Mandates Commission, *Minutes of the Seventh Session*, pp. 92, 98, 212.

(31) *Official Journal* 1926, pp. 272-273.

تأليف لجنة التحقيق

في اواخر حزيران ١٩٢٤ بعد ان ابرم العراق معاهدة التحالف ثم ارسل رمزي ماكدونالد رسالة الى وزارة الخارجية التركية في انقرا ذاكرا فيها وجهة النظر البريطانية عن الموصل وموضحا ان الحكومة البريطانية ستعرض قضيتها على عصبة الامم ومستفسرا عن بعض المعلومات ومحاولا الوصول الى اتفاق حول اسلوب الاجراءات المقبلة[٣٢] . اما فترة تسعة الاشهر للمفاوضات المباشرة فقد انتهت في ٥ حزيران ١٩٢٤ دون التوصل الى الاتفاق المرجو . وقد كانت الحكومة التركية راغبة في استئناف المفاوضات المباشرة بالاساليب الدبلوماسية ولذلك اخبرت الحكومة التركية الممثل السياسي البريطاني في القسطنطينية بأنها لا تستطيع التعاون في احالة المشكلة الى عصبة الامم[٣٣] .

في ٦ آب ١٩٢٤ ، اخبرت الحكومة البريطانية سكرتير عام عصبة الامم ، مشيرة الى الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان والى الفقرة السابعة من بروتوكول الجلاء ، ان عمليات الجلاء تمت يوم ٤ تشرين الاول ١٩٢٣ ، وان مؤتمرا عقد في القسطنطينية وفشل ، وان معاهدة لوزان تدخل في طور التنفيذ في ذلك اليوم وفقا للمادة ١٤٣ من المعاهدة . وقد طلبت الحكومة البريطانية أن توضع قضية الحدود العراقية في جدول أعمال اجتماع مجلس العصبة المقبل ، وابدت رغبتها في تقديم بعض الوثائق للمجلس في تاريخ لاحق[٣٤] .

وقد احيلت هذه الرسالة البريطانية الى الحكومة التركية يوم ٩ آب ، وارسلت الحكومة التركية برقية الى السكرتير العام بتاريخ ٢٥ آب ذاكرة فيها انها لم تخبر رسميا وتحريريا بدخول معاهدة لوزان في حيز التنفيذ ، ولاقتناعها بامكان البرهنة على حقوقها في ولاية الموصل برهنة واضحة بكل

(32) *The Times, June* 26, 1924; *Current History,* XX, p. 872.

(33) *The Times,* July 12, 1924.

(34) *Official Journal,* 1924, p. 1465.

وسائل التحقيق العادلة فانها لم تتوان في الموافقة على رفع النزاع الى المجلس اذا كان ذلك ضروريا ،وقد خولت ممثلا لها الاشتراك في مباحثات المجلس بعد عشرين يوما من استلامها وثائق ابرام معاهدة لوزان[٣٥] .

وفي خلال ذلك كانت قضية الحدود موضوعة في جدول اعمال المجلس ، وفي ١١ آب اخبر اعضاء مجلس العصبة والحكومة التركية بهذا الامر . ثم نقل السكرتير العام الى هذه الحكومات رسالة من الحكومة البريطانية مؤرخة في ١٤ آب ومعها خمس عشرة نسخة من وثيقة مرفقة عنوانها «مذكرة عن الحدود بين تركيا والعراق» ومعها خريطة عليها خط الحدود الذي تقترحه الحكومة البريطانية وخريطة عنصرية .وقد كررت الحكومة البريطانية في مذكرتها حججها ولخصت أسباب اعتبارها خط الحدود المرسوم على الخريطة المرفقة بالمذكرة افضل حد عادل وطبيعي بين الدولتين اللتين يهمهما الامر وأكدت ان المشكلة موضوع البحث هي قضية حدود لا مستقبل ولاية الموصل[٣٦] .

وفي ٣٠ آب بحث مجلس العصبة مشروع برقية ترسل الى الحكومة التركية وفيها وعد لتركيا بالمساواة في مباحثات المجلس وتخبر الحكومة التركية بتأجيل مناقشة مشكلة الموصل وترجوها بالاسراع في ارسال من يمثلها وتذكر ان اجتماع المجلس قد يستمر حتى نهاية ايلول . وبالرغم من ان الممثل الفرنسي ذكر بأن حكومته قد أخبرت تركيا بابرام الحكومات البريطانية والايطالية واليابانية لمعاهدة لوزان فقد قرر المجلس ان يرسل برقية الى الحكومة التركية[٣٧] .

في ٥ ايلول ارسلت الحكومة التركية عشرين نسخة من مذكرة ومعها خريطة مرفقة لكي يوزعها السكرتير العام على اعضاء مجلس العصبة . وقد زعمت ان المشكلة موضوع البحث هي تقرير مصير ولاية الموصل وان

(35) *Official Journal,* 1924, p. 1466.

(36) *Official Journal,* 1924, pp. 1566-1573.

(37) *Ibid,* 1924, pp. 1463-1464, 1291-1292

الادعاء البريطاني قد تجاوز حدود القضية،واعادت الى الاذهان ان محضري اجتماعي مؤتمر لوزان يوم ٢٣كانون الثاني ١٩٢٣ قد أوضحا ان الطرفين لم يتفقا على اساليب ووسائل تسوية النزاع ، وان الوفد البريطاني الذي تحاشى فكرة الاستفتاء احال النزاع الى المجلس واستودعه واجب تعيين أصلح اسلوب لتسويته ، وفي رأى الحكومة التركية ان اعدل اسلوب هو الاستفتاء، وذكرت ما سمته أسبابا اضافية لاعتقادها بضرورة الاستفتاء ، ثم ذكرت اسباب وجوب احتفاظها بالسيادة على ولاية الموصل(٣٨) •

في ٢٠ ايلول حضر فتحي بك ممثل تركيا الى مجلس العصبة، وقد أكد له اللورد بامور بأنهما متساويان وانه يأمل ان يسوى الامر بالمصالحة ، وطلب الى المجلس ان يقرر الحدود المضبوطة للمشكلة موضوع البحث ، فهي عند الحكومة البريطانية تعيين خط الحدود بين تركيا والعراق وهي عند الحكومة التركية ما اذا كان من الواجب ان تعاد ولاية الموصل جميعها الى تركيا أو لا تعاد ، اما وجهة نظر بريطانيا فتعتمد على لغة معاهدة لوزان ، وبموجبها التمس من مجلس العصبة ان يعمل كحكم • وقد عارض اللورد بارمور فكرة الاستفتاء واقترح ان يعين المجلس لجنة من اشخاص محايدين ونزيهين لتسوية المشكلة بعد دراسة الوثائق التي قدمت وأي دليل آخر يقدم ويعتبرونه ضروريا • ثم كرر فتحي بك وجهة النظر التركية بأن المشكلة موضوع البحث هي ما اذا كان من الواجب ان تبقى ولاية الموصل شمالي أو جنوبي الحدود بين تركيا والعراق ، واعترف ان حجج الطرفين قائمة على اعتبارات جغرافية وعنصرية وعسكرية واقتصادية وسياسية(٣٩) •

في ٢٥ ايلول اثار هيالمار برانتنك الذي كان يشغل وظيفة مقرر في النزاع عددا من الاسئلة امام المجلس : (١) كيف فهم الوفدان البريطاني والتركي احالة المشكلة الى المجلس وهي المنصوص عليها في المادة الثالثة من

انظر تفصيلات هذه الحجج في الفصل الرابع أدناه

(38) *Official Journal,* 1924, pp. 1574-1583.

(39) *Official Journal,* 1924, pp. 1318-1323.

معاهدة لوزان ؟ الظاهر ان المندوب البريطاني يعتبر حكومته ملزمة مقدما بقرار المجلس بينما لم يبين المندوب التركي وجهة نظر حكومته عن هذه النقطة ؟ فعلى المجلس ان يعلم دوره الذي يمثله بالضبط • (٢) ما معنى « خط الحدود بين تركيا والعراق ؟ » فبالنسبة للحكومة البريطانية يجب ان تؤلف ولاية الموصل جزء من مملكة العراق ،والمشكلة التي عرضت هي ما اذا كان خط الحدود الشمالي للعراق سيتبع بصورة تقريبية الحدود الادارية لولاية الموصل مع بعض التغييرات بسبب الاعتبارات العنصرية أو الاقتصادية أو العسكرية التي تحتم ان يمر خط الحدود شمالي الحدود الادارية بينما اعتبرت الحكومة التركية المشكلة ما اذا كان من الواجب الاعتراف بولاية الموصل كجزء من تركيا أو من العراق (٣) هل اتفق المندوبان على ان لا يحدد واجب المجلس بمجرد الاختيار بين هاتين الفكرتين المتعاكستين وانه يجوز للمجلس ان يبحث عن أي حل آخر يعتبر عادلا ؟

وقد اعلن اللورد بارمور بالنيابة عن بريطانيا ان حكومته تعتبر المجلس كحكم يجب قبول حكمه مقدما من الطرفين وتعتبر نفسها ملزمة بقرار المجلس ،وفيما يخص السؤال الثاني أكد اللورد بارمور ان الموضوع قانوني يجب ان يحقق ويحدد قبل اتخاذ اية اجراءات ، وأجاب عن السؤال الثالث بأن يحتفظ المجلس بحرية العمل التامة لتصحيح خط الحدود الموجود بأية طريقة يراها عادلة بعد دراسة الامر جيدا •وكانت اجوبة فتحي بك مغايرة: (١) تعترف الحكومة التركية بالصلاحيات التامة للمجلس التي منحتها اياه المادة الخامسة عشرة من ميثاق العصبة (٢) لم تتنازل تركيا الى أية دولة عن حقوق سيادتها على ولاية الموصل • وقد عملت بريطانيا العظمى من جانب واحد وحاولت اشراك عصبة الامم كطرف في النزاع • (٣) ان تركيا راغبة في قبول أي خط للحدود قائم على رغبات سكان الولاية[٤٠]• وقد بدا ان وجهات نظر الطرفين متباعدة جدا •

ولكن في ٣٠ ايلول اخبر المقرر المجلس بأنه بعد محادثات مع ممثلي

الطرفين يعتقد ان الخلاف في وجهات النظر لم يكن كما ظهر اولا ، فقد كرر اللورد پارمور له وجهات النظر البريطانية ووافق فتحي بك على أن تعرض المشكلة بالصيغة التي بينها اللورد پارمور ، ولكن المندوب التركي تفادي تعهد حكومته بقبول توصية المجلس ، ولكنه أجاب بعدم وجود خلاف بين حكومته والحكومة البريطانية وانه مقتنع ان المجلس سيبني قراره في المرتبة الاولى على رغبات السكان[41] . ثم اوصى المقرر تعيين لجنة تحقيق من ثلاثة اعضاء ، وقال ان على اللجنة ان تقدم للمجلس كل المعلومات والاقتراحات التي قد تراها تساعده في الوصول الى قرار ، وعليها أن تأخذ بنظر الاعتبار الوثائق المتوفرة ووجهات النظر التي اعرب عنها الطرفان اللذان يهمهما الامر فيما يخص جوهر المشكلة ، وعلى اللجنة أن تستلم كل ما يرسله اليها الطرفان ، ولها ان تشرع بالتحقيق في منطقة المشكلة نفسها وفي تلك الحالة لها أن تستفيد من خدمات مستشارين يعينون من الحكومتين اللتين يخصهما الامر ، وعليها أن تضع قواعد اعمالها ، وعلى السكرتير العام أن يجهزها بالموظفين اللازمين ويقدم لها الاموال التي تحتاجها ، وعلى المجلس ان يوصي رئيسه ومقرره لتعيين أعضاء اللجنة بالاتفاق . وقد وافق كلا الطرفين على هذه التوصية ووافق المجلس عليها بالاجماع[42] .

وفي ٣١ تشرين الاول اذيع ان اللجنة المذكورة ألفت من الكونت بول تلكي الجغرافي المشهور ورئيس وزراء المجر سابقا واي آف فرسن وزير السويد المفوض في بخارست و أ . بولس عقيد متقاعد من الجيش البلجيكي[43] . وقد قدم السكرتير العام بعد ذلك مذكرة يطلب فيها الى المجلس منح كل عضو من اعضاء اللجنة اكرامية شهرية قدرها ١٧٥ دينارا من ميزانية العصبة ، وان تدفع الحكومتان التركية والعراقية مصاريف سفرهم

(40) *Official Journal*, 1924, pp. 1337-1339.

(41) *Ibid.*, p. 1358.

(42) *Official Journal*, 1924, p. 1360.

والمصاريف الاخرى التي يحتاجونها في خلال اداء مهمتهم . وقد وافق المجلس على هذه المذكرة[٤٤] .

خط بروكسل

فياجتماع المجلس في٢٠ ايلول١٩٢٤ اعلن فتحي بك ان حكومته ارسلت مذكرة احتجاج الىالحكومة البريطانية عنبعض الحوادث التيوقعت على خط الحدود والتي نقضت الحالة الراهنة وانه سلم نسخة من المذكرة الى السكرتير العام[٤٥] . وقد نصت المذكرة على ان الطائرات البريطانية عبرت خط الحدود في٩و١٢و١٤ من ايلول وفتحت نيران رشاشاتها والقت قنابل ،وقد ادى هذا الحادث الىقتل ثلاثة اشخاص وجرح اثنيعشر ؛ وقد عزت المذكرة هذه الحوادث الىخطة بريطانية مزعومة منظمةوسرية ،ظهرت دلائلها فيمؤتمر القسطنطينية عند البحث عن المسيحيين النسطوريين فيولاية حكاري ،ولاجل اثبات هذه التهمة ذكرت المذكرة التركية انه فييوم ٧ آب ١٩٢٤ هاجمت عصابة من النسطوريين والي حكاري وافراد شرطته وقتلوا ضابطا برتبة رائد وثلاثة افراد وجرحوا خمسة ، وقد أسروا الوالي ولكنه هرب . وقد حشدت السلطات التركية القوات اللازمة من الجنود والشرطة في جلامرك وبيت الشباب وخربول ، وختمت المذكرة بالمطالبة بتعويض القتلى والجرحى والاضرار المادية .

وفياجتماع المجلس في٣٠ ايلول قرأ اللورد پارمور المذكرةالبريطانية التيأرسلت الى الحكومة التركية طالبة تطبيق المادة الحادية عشرة منميثاق العصبة التيتبحث فيتهديد حسن التفاهم بينالامم وقد ذكرت ان دورية جوية بريطانية اكتشفت قوات صغيرة معادية جنوبي خط الحدود وان هذه الدورية ارجعت الغزاة عبر الحدود برشاشاتها من الجو وقد سببت بعض

(43) *Official Journal*, 1924, p. 1670.

(44) *Official Journal*, 1925, pp. 116, 159.

(45) *Official Journal*, 1924, p. 1323.

الاصابات،وختمت المذكرة بالتطرق الى حوادث صغيرة وهروب جماعة من المسيحيين الآثوريين ورجال القبائل العراقية من خط الحدود الى العمادية ، وقد طالب اللورد پارمور بالمحافظة على الحالة الراهنة(٤٦) وسأل المجلس ان يقرر كيفية ضمان التعهد باحترام الحالة الراهنة(٤٧) .

وفي هذا الاجتماع نفسه قدم المندوب التركي الى المجلس مذكرة ذكرت انه بين ١٧ و ٢٢ ايلول حدثت هجمات قامت بها الطائرات البريطانية وسببت وفاة بعض الجنود الاتراك وجرح آخرين . وقد جرح أيضا جمالان وقتل عشرون جملا وجرح اربعون . وقد تشكى اللورد پارمور بأن الاحوال حول خط الحدود لا تزال سيئة جدا وذكر انه توجد هناك حركات عسكرية قد تغير الحالة الراهنة واكد للمجلس بأن الحكومة البريطانية ستحافظ على التزاماتها وطالب بأن تحافظ الحكومة التركية على التزاماتها . وقد اعطى المندوب التركي الضمانات نفسها وطالب بالالتزامات عينها(٤٨) .

وعندما تردى الوضع على خط الحدود واصبح أشد خطورة عقد اجتماع طارىء لمجلس العصبة في بروكسل عاصمة بلجيكا . وفي أول اجتماع يوم ٢٧ تشرين الاول ١٩٢٤ فسر اللورد پارمور الحالة الراهنة بانها تعني الوضع الذي كان قائما في تموز ١٩٢٣ (حين وقعت معاهدة لوزان) واتهم القوات التركية بانها لا تزال تحتل المنطقة التي تقدمت فيها في ايلول ١٩٢٤ ، وطلب من المجلس أن يحدد معنى التعهدات المتبادلة المذكورة في الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان . وسلم المندوب البريطاني خارطة الى المجلس واشار عليها الى خط ازرق متقطع وخط أحمر متقطع وخط احمر غير متقطع وقال ان الخط الازرق المتقطع يمثل خط الحدود الذي طلبت الحكومة البريطانية من المجلس الموافقة عليه،واما الخط الاحمر غير المتقطع فهو خط

(46) *Official Journal,* 1924, pp. 1584-1586.

(47) *Ibid.,* p. 1338.

(48) *Official Journal,* 1924, p. 1586.

الحدود الاداری للعراق منذ تموز ١٩٢٣ ، وما المنطقة الواقعة بين الخط الاحمر المتقطع والخط الاحمر غير المتقطع فلم تكن فی تموز ١٩٢٣ تحت احتلال أو ادارة أی من الطرفين وتمثل منطقة حرام ، وكان الآثوريون يقيمون هناك منذ ١٩٢١ ،وان اية حركة من أی من الطرفين تعنی نقضا للحالة الراهنة .وكرر اللورد پارمور اتهاماته وطالب بانسحاب القوات التركية الى شمال الخط الاحمر غير المتقطع .

ثم لخص فتحی بك تاريخ مشكلة الموصل منذ هدنة مندروس المؤرخة فی ٣٠ تشرين الاول ١٩١٨ واكد ان احتلال المناطق الواقعة شمال خط الهدنة لا مبرر له ،وقرأ الفقرة الثالثة من المادة السابعة والعشرين من معاهدة سيفر التی تصف خط الحدود الشمالی الحقيقی لولاية الموصل،وقد دفع البريطانيون خط حدود سيفر الى الشمال بعد ١٩٢٠ ،وطالبت المذكرة البريطانية المؤرخة فی ٢٩ ايلول ١٩٢٤ بدفع خط الحدود مسافة كبيرة الى شمال خط حدود سيفر ،وقال ان هذه الاعمال البريطانية واحتلال السليمانية بالقوات البريطانية والعراقية غير مشروعة ومناقضة للحالة الراهنة ، ثم كرر اتهاماته عن حوادث الحدود ،وختم خطابه بقوله يوجد احتمالان ــ فأما ان تكون الحالة الراهنة كما كان الوضع يوم ٣٠ ايلول ١٩٢٤ أو كما كان يوم ٢٤ تموز ١٩٢٣ وان الحكومة التركية مستعدة أن تقبل الوضع الذی تفضله الحكومة البريطانية من هذين الوضعين المذكورين ،ورجا المجلس أن يعين خطا يحترمه الطرفان قبل اصدار قراره النهائی الذی سيضعه وفق تقرير لجنة التحقيق .

ثم قال اللورد پارمور ان الحالة الراهنة التی أشار اليها المجلس فی جنيف هی الوضع يوم ٢٤ تموز ١٩٢٣ وانه رجا المقرر المجلس ان يبحثا الوضع الحقيقی فی ٢٤ تمــوز ١٩٢٣ فی تلك المنطقــة حيث حدثت حــوادث ايلول ١٩٢٤(٥٠) .

وفی اجتماع ٢٩ تشرين الاول قدم المقرر تقريرا قال فيه ان الايضاحات

(50) *Official Journal*, 1924; pp. 1648-1654.

التى قدمها المندوبان وخبراء الحكومتين والخرائط التى قدموها برهنت له ولممثلى اسبانيا واورغواى ان الخلاف بين وجهتى النظر لم يكن كبيرا • وقد اقترحت هذه اللجنة الثلاثية خطا يختلف قليلا عن مقترحات الطرفين وذكرت ان اتخاذ هذا الخط قد يضع حدا لغموض الوضع؛ يجب ان يمثل الخط الحد الاقصى لكل طرف يسمح له باحتلاله وان يحترمه الطرفان عسكريا واداريا قبل قرار المجلس النهائى؛ وعلى المجلس ان يطلب من الطرفين تنفيذ قراره عن الخط فى ١٥ تشرين الثانى القادم • ثم قدم المقرر مشروع قرار يحتوى وصف خط حدود موقت مع خريطة • وقد وافق الطرفان على الخط الذى صار يعرف بخط بروكسل ، ووافق المجلس على القرار بالاجماع(٥١) •

(51) *Official Journal,* 1924, pp. 1659-1660; see the description of Brussels Line in *Official Journal,* 1924, p. 1660 and 1926, pp. 191-192.

الفصل الرابع

لجنة التحقيق وتقريرها

مر معنا في الفصل السابق انمجلس عصبة الامم قرر يوم ٣٠ ايلول ١٩٢٤ تأليف لجنة تحقيقلفحص مشكلة الموصل وتقديمتوصية لحلها الى المجلس .وقد اجتمع اعضاء اللجنة فيجنيف يوم ١٧ تشرين الثاني ١٩٢٤ وانتخب اى آف فرسن الوزير السويدي فيبخارست رئيسا ،وقدخصصت اللجنة بضعة ايام للتعرف علىالوثائق التيأعدتها سكرتارية عصبة الاموالتي تخص خط الحدود بين تركيا والعراق ، فدرست محاضر جلسات مؤتمر لوزان ومجلسالعصبة ومذكرات الحكومتين البريطانية والتركية[1] . وقد رأت انه من الضروري ان تذهب الى المنطقة نفسها لانجاز تحقيقها وجمع المعلومات التيتحتاجها محليا ، وقد أدركت ضرورة حصولها على معلومات مستمدة منالوثائق تطلبها منالحكومتين البريطانية والتركية.فأرسلت اللجنة قائمة اسئلة من جنيف الى كلتا الحكومتين وذهبت الى لندن وانقرا للتعرف على بعض رجال الحكومتين قبل سفرها الى المنطقة[2] .

زيارة اللجنة للندن وانقرا وبغداد

فياواخر تشرين الثاني ١٩٢٤ استقبل اللجنة فيلندن وزيرالخارجية ووزير المستعمرات مع خبرائهما،وقد رحب أحد موظفي وزارةالمستعمرات باللجنة واعرب عن رضا حكومته عن تفضيل مجلس العصبة تعين لجنة ، فردت اللجنة حالا انالمجلس لم يحدد سلطتها فيالعمل وانها حرة فيتوصية المجلس باجراء استفتاء وأي اسلوب آخر للعمل . وقد طلبت اللجنة من

(1) *League Report*, p. 5; *Official Journal*, 1925, p. 145.

(2) *League Report*, p. 5.

الحكومة البريطانية تعيين مساعد يرافقها ويساعدها في عملها في المنطقة ،فعينت الحكومة البريطانية آر ايف جاردن وقد رافقه صبيح نشأت الوزير العراقي السابق للمواصلات والاشغال كممثل للحكومة العراقية .

ثم غادرت اللجنة الى انقرا في بداية سنة ١٩٢٥ ،وقد أجابت الحكومة التركية على بعض اسئلة اللجنة بأن حل مشكلة الموصل قد يحصل في التعبير الحر عن رغائب سكان ولاية الموصل ،وقد اقنعت اللجنة الحكومة التركية بأن مجلس العصبة لم يحدد سلطتها في العمل . وقد عينت الحكومة التركية الجنرال جواد باشا مفتش عام الجيش في منطقة ديار بكر كمساعد وقد رافقه كامل بك وناظم بك وفتاح بك كخبراء[٣] .

وقد وصلت اللجنة الى بغداد يوم ١٦ كانون الثاني ١٩٢٥ وقد دعيت للبقاء عدة ايام ، فدرست خلالها العلاقات الاقتصادية بين ولايتي بغداد والموصل واساليب الادارة العراقية . وقد نزل اعضاء اللجنة وجواد باشا في ضيافة المندوب السامي البريطاني السر هنري دوبس . بينما نزل الخبراء الاتراك في مكان آخر في بغداد . وفي ١٧ كانون الثاني قدم السر هنري اللجنة الى الملك فيصل وقد سلمها الملك مذكرة مكتوبة[٤] ، وقد احتوت هذه المذكرة استعراضا للحوادث منذ توقيع هدنة مندروس ،وبينت تقدم العراق في السنوات الماضية وآماله في المستقبل،وذكرت بعض المشاريع ومنها الاتفاق المرتقب مع بريطانيا العظمى حول استغلال حقول النفط ، وبينت المذكرة ضرورة خط حدود يضمن العراق ضد الاعتداء وهو بالنسبة للعراق مسألة حياة أو موت ،وأكدت ان تجريد العراق من حدوده الطبيعية يعني ضربة مميتة لمستقبله ، واعلنت انه سيكون من المستحيل المحافظة على الامن الا بايجاد قوة عسكرية دائمة وليس هذا في طاقة العراق ، وان الرأسمال الاجنبي لن يأتي الى العراق اذا تعرض لاخطار الفوضى والغزو ، وختمت المذكرة بالقول ان الموصل للعراق كالرأس

---

(8) *League Repirt,* pp. 5-6; ***British Report,* 1925, p. 8.**

(4) *League Report,* p. 6.

للبدن وان مشكلة الموصل هي مشكلة العراق باجمعه[٥] .

وفي اليوم نفسه عقدت اللجنة اجتماعا في دار الاعتماد البريطانية وبحضور المندوب السامي ، وقد بين المندوب ان بين الخبراء الاتراك ناظم بك وفتاح بك من المواطنين العراقيين واتهمهما بتدبير المؤامرات ضد الحكومة العراقية، واعاد الى الاذهان ان امرا باعتقال ناظم بك كان قد اصدر عوانه وفتاح بك هربا من البلاد ، وانهما يعودان الآن في ١٩٢٥ مستفيدين من حصانة اللجنة الدبلوماسية ليقوما بنشاط قد يخل بالامن والنظام ، فتحمست الاحزاب القومية وهددتهما ولذلك طلب السر هنري استدعاء الخبيرين[٦] .

ولكن اللجنة لم توافق السر هنري دوبس ، وأسفت على تعيينهما ولا سيما لورود اسميهما في محاضر جلسات مؤتمر القسطنطينية ، وتعتقد اللجنة ان تعيينهما جعل واجبها أصعب ولكنها ذكرت انهما من مواطني ولاية الموصل ولا يمكن اعتبارهما عراقيين حتى تتم تسوية مشكلة الحدود. وقد أبدت اللجنة دهشتها للمساعد التركي لاختيار الحكومة التركية لهذين الخبيرين ، ولكنها لم تطلب استدعاءهما . وقد تشكى المساعد التركي من وضع الخبيرين في معسكر محاط بالخنادق ، فلما احتجت اللجنة على هذا العمل نقل الخبيران الى غرف مجاورة لدار الاعتماد البريطانية . وبالرغم من ان اللجنة وافقت على تحديد حركاتهما في بغداد فانها أصرت على ان يكون للوفد التركي الحرية التامة في ولاية الموصل لكي يكون في الامكان انجاز واجباتهم[٧] .

بقيت اللجنة في بغداد حتى ٢٦ كانون الثاني ، وقد زارت خلال فترة اقامتها عددا من الوزارات والكلية العسكرية والمستشفيات ومعاهد التعليم ،

---

(5) *League Report,* pp. 6-7.

(6) *League Repirt,* p. 7; *British Report,* 1925, p. 8.

(7) *League Report,* pp. 7-8.

وقابلت كل الشخصيات البارزة في بغداد ؛ وزراء وموظفي حكومه وممثلي جميع الطبقات والطوائف ، وزارت الاسواق ومخازن الحبوب والاخشاب في المراكز التجارية لاجل الحصول على فكرة عن التجارة بين بغداد وضواحيها والمناطق الشمالية . وحاولت اللجنة ان تتأكد ما اذا كانت ولايتا بغداد والموصل معتمدتين على بعضهما اقتصاديا ، ولهذا الهدف درست اللجنة احصائيات الكمارك وتقارير القناصل فيما قبل الحرب(٨) .

تحقيقات اللجنة فى العراق

وصلت اللجنة الى مدينة الموصل يوم ٢٧ كانون الثاني ١٩٢٥ . وبعد وصولها مباشرة حدثت حادثة وقد ذكر خبرها الكونت پول تلكي في مذكرة تلخص كما يلي :

فى يوم ٢٧ كانون الثاني كان الكونت پول تلكي يتمشى فى مدينة الموصل مع اثنين من السكرتيرين الملحقين باللجنة فالتقوا بجواد باشا المساعد التركي ببزته العسكرية وقد عرض أن يرافقهم وفي الشوارع احاط بجواد باشا نحو ثلاثين شخصا ظنهم الكونت تلكي عربا وقبلوا يديه وهتفوا «تعيش تركيا» ، وقد تبعهم الجمهور وزاد عددهم حتى بلغوا مائتي شخص ، وزاد الهتاف ، ثم حضر بعض ضباط الشرطة وحاولوا تفريق الجمهور ، وفى السوق تجمع الجمهور من جديد والتحق ثلاثة ضباط شرطة بزملائهم وكان أحدهم انكليزيا ، وصار جواد باشا موضوع هتاف متزايد وعطف ، وقدمثل الجمهور طبقات مختلفة من الشعب بينهم اناس محترمون وشحاذون . وقد استعملت الشرطة العصى فى محاولة تفريق الجمهور . وفي طريقهم الى محل اقامتهم في دار الضيافة شاهد الكونت تلكي وجواد باشا والسكرتيران مظاهرة مضادة من الطلاب يهتفون للملك فيصل قرب النادى الوطنى العراقى مقابل دار الضيافة .

(8) *League Repirt*, p. 8; *British Report*, 1925, p. 9.

في صباح اليوم التالي زار اللجنة عبدالعزيز القصاب متصرف الموصل والميجر لويد المفتش الاداري البريطاني وطالبا باقامة نظام مراقبة لضمان سلامة الوفد التركي ، واقترحا ان يخبر المساعد التركي وخبراؤه السلطات الادارية قبل ساعة من مغادرتهم محل اقامتهم ويذكروا المحل الذي يقصدون زيارته ويطلبوا حماية الشرطة وان يطلب الى جواد باشا ان لا يخرج بالبزة العسكرية ، وان تتخذ السلطات التدابير اللازمة لضمان عدم قيام المندوبين الاتراك بنشاط سياسي قد يخل بالنظام العام[9] .

وقد رفضت اللجنة اقتراح سلطات الموصل لعدم رغبتها في تحديد حرية عمل المندوبين الاتراك وارسلت مذكرة الى المتصرف والى المفتش الاداري طالبة أن يعطى المندوبون الاتراك حرية العمل التامة ، وان لا تظهر تدابير المحافظة للعيان ورفضت أن تباشر تحقيقاتها حتى تسلم جوابا مرضيا لطلباتها[10] .

احالت سلطات الموصل مذكرة اللجنة الى السلطات المركزية في بغداد ، وقد أجاب المندوب السامي البرطاني بانه يعترف بعدالة مطاليب اللجنة ولكنه لا يستطيع قبول المسؤولية بالنيابة عن الحكومتين البريطانية والعراقية عن أي عمل معاد قد يقترف ضد اشخاص المندوبين الاتراك . وفي الوقت نفسه تسلمت اللجنة برقية من انقرا مباشرة ، وبواسطة سكرتارية عصبة الامم تتضمن احتجاجا شديدا ضد السلطات العراقية ، فأرسلت اللجنة برقية الى جنيف موضحة منشأ الموقف باختيار الخبراء الاتراك السيىء ، وارسلت نسخة من جوابها الى أنقرا وفيها اشارت الى ان الحكومة التركية لا تستطيع اعتبار السلطات العراقية مسؤولة اذا رفضت التدابير الاحتياطية التي اقترحتها بغداد .

ثم علمت اللجنة ان الاشخاص الذين تظاهروا لصالح تركيا قد سجنوا

(9) *League Report*, p. 8.

(10) *League Reuort*, pp. 8-9.

وان اعضاء اللجنة أنفسهم كانوا تحت الرقابة ، وكانت مجموعتان من الشرطة ترابطان عند مداخل نزل اللجنة لملاحظة حركات اعضاء اللجنة والسكرتيرين والاخبار عنها • ولذلك اخبرت اللجنة المساعدين البريطاني والتركي انها لن تبدأ عملها حتى يتغير الوضع ، فتحت هذه الظروف وافق جواد باشا أن يتحمل مسؤولية سلامة وفده وان يقبل الاحتياطات الحكيمة التي اقترحها المندوب السامي ما دامت لا تمس كرامة الوفد التركي • وقد اتصلت اللجنة بانقرة، فلما وافقت الحكومة على وجهة نظر جواد باشا ، انتهت المسألة في ٥ شباط ١٩٢٥ •

وفي اثناء هذه الفترة ، تمكن اعضاء اللجنة وهم متنكرون ، أن يكونوا فكرة عامة عن آراء الناس • ثم اتفقوا على تفاصيل طوافهم في ولاية الموصل وعلى أساليب التحقيق • وقد زاروا بعض الاشخاص من ذوي الخبرة والمعرفة في مدينة الموصل لتكوين فكرة عامة عن الوضع[١١] •

وقد تم تحقيق اللجنة في مدينة الموصل بصورة مشتركة من الاعضاء الثلاثة ، فقابلوا واستوضحوا السلطات المحلية واللجان السياسية والجمعيات المهنية (الاطباء والمحامين والتجار الخ ••) وجميع طبقات الناس • وقد طلبت اللجنة الى المساعدين أن يقدما قوائم باسماء الشهود الذين يرغبان ان تفحص اللجنة شهاداتهم • وقد اكدت اللجنة ان التحقيق تم بطريقة محايدة ، وقد استقبلت الشخصيات المهمة في اجتماع كامل للجنة ، بينما قابلت الآخرين على حدة من قبل احد الاعضاء • وفي مدينة الموصل استطاعت اللجنة أن تحصل على أكمل تعبير ممكن عن وجهات نظر السكان[١٢] •

حاولت اللجنة ان تحصل على أوسع واتم معرفة عن رغبات السكان•

وقد حدث ان سألت اللجنة اسئلة محرجة حول ادارة الانتداب وعن الوضع بعد ابرام المعاهدة العراقية ــ البريطانية ، فأرسل ياسين الهاشمي رئيس وزراء

(11) *League Report,* p. 9.
(12) *League Report,* pp. 9-10.

(٥) اما عن طريقة الاستفتاء فاقترحت الحكومة التركية الا يجرى من دون ضغط خارجي ، وان تؤلف لجنة لدراسة العناصر الشعبية المختلفة التي تتكون منها القوات الحكومية، وان تملأ وظائف الحكومة بموظفين ينتخبهم الشعب بصورة موقتة أو يعينهم مجلس «الاختيارية» في كل منطقة • ويجب المحافظة على النظام في كل قبيلة بمنظمتها الخاصه ، وفي المدن والارياف بالقوات المحلية التي تجند بصورة نسبية من عناصر الشعب المختلفة وتوضع تحت سلطة مجلس الاختيارية • يعطى الناخبون رقعتين من الورق تحمل واحدة صورة العلم التركي وتحمل الثانية صورة العلم البريطاني ويطلب الى الناخب ان يضع في صندوق الانتخاب الورقة التي تحمل صورة علم القطر الذي يفضله • واذا اقتضت الضرورة الماسة فيجوز قبول الانتخاب غير المباشر في مناطق العشـــائر الرحالة • يجب ان تؤلف الناحية دائرة انتخابية ، ويجب أن يكون للحكومتين التركية والبريطانية عدد متســـاو من المراقبين في لجنة الاشراف على الانتخاب • هذا وقد كان سكان ولاية الموصل دائما ينتخبون نوابهم الى البرلمان العثماني وكانت لهم تجارب في التصويت[٢٠] •

ويمكن تلخيص الحجج البريطانية كما يلي :

(١) باستثناء الجماعات التي بلغت مرحلة عالية في الثقافة والمدنية فان الاستفتاء حتما يتأثر بالعوامل السياسية والعنصرية أو باعتبارات موقتة محلية كالنزاع حول الاراضي ، والضرائب الجديدة وحملة الدعاية • ففي الاستفتاء لا يعطي الناخب غير المثقف أهمية كافية للعوامل العسكرية والجغرافيـــة والاقتصادية والادارية •

(٢) اذا اختير الاستفتاء كأفضل طريقة ، فان الحكومة البريطانية ترغب في اجراء استفتاء في المناطق الواقعة شمال ولاية الموصل • وهذه المنطقــة تضم الوطن الاصلي للاشوريين ومنطقة تسكنها بعض القبائل الكردية (التي

(20) *League Report*, pp. 14-15.

14-15.

عرضت بعض العروض على الحكومة العراقية) وبعض القبائل العربية .

(٣) في حالة الاستفتاء ، يجب سحب القوات التركية والعراقية والبريطانية ، ولن يكون عمليا استبدالها بقوات محلية بقيادة ضباط محايدين، لانه سيكون من الواجب استبدال القوات المحلية بقوات محايدة أيضا ، وسيكون من الصعب كثيرا على القوات المحايدة ان تحافظ على النظام في مثل هذه الظروف وفي مثل هذه المنطقة الجبلية . وسيجرى الاستفتاء مصحوبا بحملتي دعاية تركية وعراقية وقد تؤديان الى حدوث اضطرابات .

(٤) ستكون القبائل القاطنة على حدود العراق الشمالية عرضة للارهاب ولن تستطيع اعطاء آرائها بحرية ، وستكون الاقلية عرضة للانتقام والاضطهاد . وبالرغم من أن التصويت سيكون سريا فمن المفهوم ان الناس سيصوتون كما هو معروف عن آرائهم السياسية والعنصرية ، وقد عرفت هذه الحقيقة في أوربا ، ولكنها في منطقة كولاية الموصل اظهر وأبين .

(٥) انما يعتبر الاستفتاء حلا عمليا للمشاكل التى يمكن وضعها بشكل اسئلة بسيطة للاختيار بين أمرين ، وهكذا كانت الاستفتاءات التي اجريت في العراق في ١٩١٩ و١٩٢١ . ولكن لا يمكن التعبير بهذا الشكل البسيط في مسألة الحدود .

(٦) يتألف سكان ولاية الموصل من أكراد يمثلون النصف وعرب يمثلون الربع وأقليات غير مسلمة : يزيديين ويهود ومسيحيين . وقد اعرب العرب واليزيديون واليهود والمسيحيون الكلدانيون عن رغبتهم في البقاء في العراق ، أما الاثوريون النسطوريون فلا يفضلون تركيا ولا العراق وقد أعلنوا عن نيتهم في عدم الرجوع الى تركيا ولكنهم يفضلون الحماية البريطانية . اما البقية الباقية فمكونة من تركمان قانعين وموسرين ولكنهم قليلو العدد فلا يؤثرون في النتائج . وهكذا فان رغبات نصف سكان الولاية معروفة جيدا ، فاجراء استفتاء لهذا النصف عديم الفائدة . اما النصف الآخر المؤلف

من الاكراد فأن اكثريتهم الساحقة ساذجة لا تستطيع التعبير عن آرائها[٢١].

وقد بدا لاول مرة ان اللجنة اقتنعت بالحجج التركية وان الاستفتاء طريقة أفضل في التأكد من رغبات السكان ، وان الاستفتاءات السابقة أجريت تحت الاحتلال العسكري ولا يمكن اعتبارها دليلا لا ينقض عن رغبات السكان . وقد رفضت اللجنة الحجة البريطانية بعدم امكانية اجراء استفتاء عن مشكلة الحدود لان منطقة النزاع كبيرة جدا فلا يمكن اعتبارها مجرد قضية تحديد الحدود ، بل بالعكس اعتقدت اللجنة ان من المعقول دراسة امكانيات اجراء الاستفتاء بصرف النظر عن الاستفتاءات السابقة ، ولم تستثن تعليمات مجلس العصبة للجنة فكرة الاستفتاء مقدما . وأخيرا لم توافق اللجنة الحكومة البريطانية في أمر توسيع النزاع الى ولاية حكارى في تركيا[٢٢] .

ولاجل ان تكون اللجنة رأيا عن طبيعة استفتائي ١٩١٩ و ١٩٢١ طلبت اللجنة من السلطات البريطانية في العراق بعض التفصيلات . ثم استنتجت من المعلومات التي حصلت عليها انه لم تجر استفتاءات حقيقية في تينك السنتين ، وبوجه عام كانت طريقة العمل التي اتبعت فيهما جمع الوجهاء وشيوخ العشائر وممثلي الطوائف واخذ آرائهم ، فلم يجر اى تصويت سري أو فردي ولم تضمن حرية التصويت ولا استقلاله . ولكن اللجنة استنتجت ان موقف سكان السليمانية مرده رغبتهم في الاستقلال أكثر من عطفهم على تركيا[٢٣] .

وقد حاولت اللجنة اجراء استفتاء تجريبي في بعض الأماكن ولكن التجربة فشلت . فاقتنعت اللجنة بقوة التأكيدات البريطانية التامة عن صعوبات اجراء الاستفتاء . وفي رأى اللجنة ان الطريقة التي اقترحها الاتراك قد تؤدى الى الفوضى واراقة الدماء والحرب الاهلية . ثم اقتنعت اللجنة

(21) *League Report,* p. 16.

(22) *League Report,* p. 17.

(23) *Ibid.,* pp. 17-18.

نهائيا انه من الصعب ان يكون الاستفتاء التعبير الحقيقي عن رغبات السكان هذا اذا كانت لهم أية رغبات على الاطلاق • وعلى العموم فقد كانت الثقافة بدائية والمجتمع اقطاعيا ولذلك يصوت الناس كما يصوت رؤساؤهم ، اما الاقلية المثقفة المدركة ، وكان بعضهم يؤيد الاتراك ، فقد أكدت للجنة استحالة اجراء استفتاء • وهكذا توصلت اللجنة ان الطريقة التي اقترحتها الحكومة البريطانية أفضل وسيلة لتزويد مجلس العصبة بالمعلومات المطلوبة، وهي الطريقة التي استعملتها اللجنة ، متذكرة دائما رغبة الحكومة التركية في تعيين رغبات السكان الحقيقية[٢٤] •

الحجج الجغرافية

قدمت الحكومتان البريطانية والتركية بمناسبات عديدة حججهما الجغرافية وقبل مناقشة هذه الحجج قد يكون من المفيد تلخيص الوصف الجغرافي للمنطقة المتنازع عليها الذي ورد في تقرير اللجنة •

وصف الولاية الجغرافي :

ان بلاد ما بين النهرين (ميزوبوتاميا) التي تؤلف القطر الواقع بين الرافدين دجلة والفرات هي منطقة انتقال بين آسيا الصغرى وارمينيا وايران من جهة وسوريا والجزيرة العربية من جهة اخرى[٢٥] •

تؤلف الجبال التي تحيط بسهل سوريا وميزوبوتاميا جزء من نظامين: في الشرق مجموعة زاكروس الممتدة من الجنوب الشرقي الى الشمال الغربي ، وفي الشمال مجموعة طوروس التي تمتد من الغرب الى الشرق وتشكل قوسا محدبا نحو الجنوب • وتنتهي هـذه السلاسل الجبلية من جهة السهل بضعة سلاسل من التلال • وتقع الاراضي المتنازع عليها في ابعد

(24) *League Report,* pp. 18-19.

(25) *League Report,* p. 53.

أنظر مقالا جيدا عن هذا الموضوع بقلم محمد عوض عنوانه :
"Geographical Aspects of the Mosul Question", in *The Scottish Geographical Magazine,* XLII, pp. 1-20, 65-78.

العراق برقية احتجاج على صيغة بعض اسئلة اللجنة ، ولكن اللجنة اصرت على ان لها الحق وعليها الواجب ان تجرى التحقيق من دون عراقيل ، وقد اعترفت ان اساليب تحقيقها تثير حتما بعض الحماسة العاطفية بين الاهالي الذين لاتزال تربيتهم السياسية في مرحلة ابتدائيــــة ، والذين كانوا تحت تأثير حملة دعاية مركزة[١٣] .

ثم قررت اللجنة بعدئذ ان تجرى تحقيقاتها في الاقسام البعيدة من ولاية الموصل في آن واحد من قبل لجان فرعية ، وقد أصر المساعد البريطاني على وجوب اصطحاب ثلة من الشرطة لكل لجنة فرعية للمحافظة عليها وان تعلم حركاتها مقدما ، وقد اعتقدت اللجنة ان هذا الطلب سيهدم امكانية القيام بتحقيق محايد ، فحضر السر هنرى دوبس الى الموصل يوم ٨ شباط لتسوية هذا الخلاف الصغير ، وعند بحثه واجبات الخبراء اخبر اللجنة انه علم ان الحزب المؤيد لتركيا قد نظم حرسا مسلحا لمصاحبة جواد باشا اينما ذهب ، وسيكون من واجب الشرطة أن تعتقلهم ، ولكن اللجنة اكدت للسر هنرى أنه لن يحدث اى اضطراب ، أما السر هنرى فقد احتج ان طريقة تحقيق اللجنة قد هددت تهديدا خطيرا سلطة الحكومتين البريطانية والعراقية ، وان اسئلتها قد اضرت بهيبة الحكومتين وذلك بايحائها انها تبحث عن دليل ضد الادارة الحالية ، فاجاب رئيس اللجنة بانها ستستمر في تحقيقاتها بحرية تامة كما يملى عليها واجبها وانها ستقدم نتائج تحقيقها في تقرير ترفعه الى مجلس عصبة الامم ، وصرح اى آف فرسن الرئيس بأن عمل اللجنة قد عرقله نشاط الشرطة ضد الشهود وضد اللجنة نفسها أيضا[١٤] .

ثم صرح السر هنرى دوبس ان حكومته قد تحتج أمام مجلس العصبة ضد قرار اللجنة بالقيام بتحقيقات منفصلة في مختلف أقسام ولاية الموصل ، واضاف ان قوميات اعضاء اللجنة تدل على «توازن تام» ، فلفت رئيس اللجنة

(13) *League Report*, p. 10.

(14) *League Report*, pp. 10-11.

انتباه المستر هنري الى عدم لياقة ملاحظته عن قوميات أعضاء اللجنة وقال ان مجلس العصبة قد اختارهم بالاجماع واعطاهم حرية العمل التامة وانه اذا اعيد فتح هذه المسألة فقد تقع عواقب خطيرة[١٥] •

أجلت اللجنة تحقيقها في مدينة الموصل موقتا ، وتفرق اعضاء اللجنة واتفقوا على اللقاء ثانية في كركوك يوم ٢٥ شباط • وقد بقي اي آف فرسن في الموصل مع جواد باشا وآر ايف جاردن لاجل الاستمرار بالتحقيق في ضواحي مدينة الموصل • وقد زار فرسن المدن والقرى ودعا الى مراكزها التي بقي فيها وجهاء القرى المجاورة ، وقابل رؤساء العشائر العربية ولاسيما رؤساء شمر • وقد اجرى الكونت بول تلكي تحقيقه في لواء أربيل يصحبه ناظم بك وليونز الضابط السياسي البريطاني وكرامرز مترجم اللجنة ، وقد زاروا العشائر العربية والكردية ، وأجرى أ • پولس تحقيقاته في لواء كركوك يصحبه صبيح نشأت وكامل بك ، وقد اتصل پولس برؤساء العشائر العربية والكردية والتركية • وفي منطقة كفرى واصل التحقيق دي پورتالس احد السكرتيرين ومعه فتاح بك وضابط بريطاني ، وقد تنقل دي پورتالس في جبل حمرين وزار القبائل الكردية والتركية والعربية • وقد قابلت اللجنة بكامل هيئتها بعض ممثلي القبائل •

وقد وجدت اللجنة من الصعب اجراء تحقيقاتها في القرى والارياف وبين القبائل الرحالة حيث وجدت ان الاهالي أقل خبرة سياسية وأكثر تأخرا في مضمار المدنية ، ويعرفون قليلا أو لا يعرفون شيئا عن مشكلة الموصل • وقد اتبعت اللجنة طريقة خاصة كهذه : ان تشرح غرض اللجنة بلغة بسيطة جدا وتضع اسئلة بعد انسحاب المساعدين • وقد اختلفت صيغة الاسئلة حسب مركز وذكاء وثقافة الشهود ، وقد طمئن الشهود عن سرية التحقيق •

وقد اجتمع أعضاء اللجنة والمساعدان بعدئذ في كركوك وتوجهوا نحو السليمانية • وبعد انتهاء تحقيقها في السليمانية ورجوعها قاصدة الموصل توقفت

(15) *League Report,* pp. 11-12.

اللجنة في كركوك والتون كوبري واربيل لأتمام التحقيقات السابقة . ولما وصلت اللجنة الى الموصل في يوم ٨ مارت ١٩٢٥ وجدت جميع آثار الرقابة قد اختفت . وجهزت السلطات البريطانية اللجنة بمعلومات منصلة عن جميع الوجهاء بصرف النظر عن آرائهم حتى ولو كانت لصالح تركيا بصورة قطعية .

وفي الموصل تابعت اللجنة تحقيقها فسألت خطباء الجوامع وملاكي البيوت والقرى والاراضي والمنتجين الثانويين المذكورين في القوائم التركية القديمة وجميع الاشخاص الاحياء في الموصل الذين كانوا أعضاء في المجلس البلدي خلال العشرين سنة الماضية . ثم سافرت اللجنة الى زاخو مارة بالقرى المسيحية واليزيدية ؛ وفي زاخو استقبلت اللجنة وجهاء ورؤساء المنطقة شمالي وجنوبي خط بروكسل . وفي دهوك والعمادية قامت اللجنة بالعمل نفسه[١٦] .

ولم تقصر اللجنة تحقيقها على النواحي السياسية . فقد درست نفسية الشعب ومشاكلهم الاقتصادية والتجارية ، ودرست القضايا العنصرية والجيولوجيه ، وجمعت المعلومات عن وسائل المواصلات والمرافق الزراعية وما شابه ذلك . وقد طارت اللجنة عدة مرات فوق جبال سنجار وفوق خط الحدود الشمالي من زاخو الى رواندوز وفوق جبل حمرين[١٧] .

وفي نهاية مارت ١٩٢٥ رجعت اللجنة الى مدينة الموصل وقضت بضعة أيام في تنسيق المعلومات التي جمعتها ، ثم سافرت الى جنيف . وقد أرسل الملك فيصل ورئيس الوزارة العراقية برقيتي شكر ووداع واعربا عن أملهما في تأييد عصبة الامم لحقوق العراق في ولاية الموصل . وقد اجتمعت اللجنة في جنيف يوم ٢٠ نيسان وبدأت كتابة مسودة التقرير[١٨] .

أساليب العمل

طلب مجلس عصبة الامم الى لجنة التحقيق ان تمده بمعلومات مفصلة

(16) *League Report*, p. 12.

(17) *Ibid.*, pp. 12-13.

(18) *Ibid.*, p. 13. . (١٨) جريدة **العراق** ، ٢٥ آذار ١٩٢٥

عن مشكلة الحدود بين تركيا والعراق وعن الاختلاف في الرأي بين بريطانيا العظمى وتركيا حول أسلوب العمل الذي سيتبع لمعرفة الرغبات الحقيقية لسكان ولاية الموصل •

كانت تركيا منذ مؤتمر لوزان حتى تعيين اللجنـــة قد اصرت على الاستفتاء كأحسن وسيلة ، بينما فضلت بريطانيا تأليف لجنة لجمع المعلومات الضرورية ، فلما قرر مجلس عصبة الامم تعيين لجنة التحقيق ، أكد المندوب التركي الذي وافق على طريقة التحقيق تفضيله للاستفتاء[19] •

قررت اللجنة دراسة حجج الطرفين حول طريقة العمل واعطاء قرار عنها • يمكن تلخيص الحجج التركية كما يلي :

(١) ـ ان مستقبل سكان كثيرين أمر مهم جداً ، فليس من الانصاف تسليم أمر كهذا للتحكيم ، ولاتستطيع أية لجنة التأكد من رغبات الشعب الحقيقية لانها انما تستطيع اخذ رأي قليل من الناس ، والعدالة والحكمة السياسية تفرضان ضرورة اعطاء سكان الولاية الحرية في تقرير مستقبلهم، لانه لا يجوز نقل شعب ما من دولة ضد رغبته •

(٢) أمثلة سلزيا العليا وحوض السار وبعض اقسام بروسيا الشرقيـة وشلزويك وكلاگنفورت تؤيد رأي تركيا في الاستفتاء ، هذا وستحتج الشعوب الشرقية على معاملتها معاملة مغايرة •

(٣) اذا كان من الممكن اخذ رأي الشعب العراقي في انتخاب الملك فيصل فلماذا يكون من المستحيل أخذ رأي سكان الولاية في أمر أهم الا وهو مستقبلهم ؟

(٤) الاستفتاء مهم لانه حتى الوثائق والتقارير البريطانية عن الاستفتاءين اللذين اجريا في العراق في ١٩١٩ و١٩٢١ ذكرت ان السليمانية رفضت الانضمام الى العراق ورفضت كركوك حكومة الملك فيصل ، وهكذا نرى ان نصف سكان الولاية ضد الاتحاد مع العراق •

(19) *League Report*, p. 14.

ما جزء من العراق • ولاجل تأييد وجهة نظرها اقتبست تعريف العراق من **دائرة المعارف البريطانية ومن دائرة المعارف الفرنسية الكبرى**(٣٦) •

ومن جهة ثانية ادعت الحكومة البريطانية ان الجيوش البريطانيةاحتلت جميع ميزوبوتاميا اثناء الحرب العالمية الاولى ، وقد اطلق الاسم «العراق» على القطر الذى كان يسمى فيما مضى ميزوبوتاميا لانه معروف جدا عند الاهالى ، وقد اخذ هذا الاسم الحديث «العراق» من « العراق العجمى » و «العراق العربى» اللذين كانا مستعملين في أواخر القرن الحادى عشر ، ويضم العراق العجمى جزء من ايران الحديثة وجزء من ولاية الموصل • وقد أشارت الحكومة البريطانية الى قرار الطابو التركى المؤرخ في ٥ صفر ١٣١٠ (١٦ تشرين الثانى ١٩٠٨) الذى نص على تبعية شهرزور للعراق، وهذا القسم الادارى التركى المعروف بشهرزور يضم كركوك ورانيةواربيل ورواندوز وكويسنجق وكفرى وكلها فيولاية الموصل • وانالخريطةالتى قدمها المندوب التركى فى ارضروم سنة ١٨٤٨ الى لجنة تحديد الحدود التركية ـ الايرانية أظهرت رواندوز وأربيلوالسليمانية ضمن ولاية بغداد التى كانت تجاور ولاية وان(٣٧) •

وقد أظهرتاللجنة شكواها منأن الملاحظات والتأكيدات المختلفةالتى أبدتها الحكومتان اضطرتها لمراجعة مقدار كبير من الادبيات والزمتها بدراسة الموضوع دراسة مركزة لا تبررها أهمية الاسم «العراق» • وقد قصرت اللجنة دراستها على أربعة أمور رئيسة : (١) ما هى المناطق التى عرفت في مختلف فترات التاريخ باسم«العراق» و « العراق العربى » و « العراق العجمى » ؟ (٢) ما هى الاسماء التى أطلقت على الاراضى المتنازع عليها أو على أقسام منها ؟ (٣) هل كان الاسم «العراق» اسما محليا مألوفا ؟ (٤) على

(36) *League Report*, p. 24.

(37) *League Report*, pp. 24-25.

أية المناطق كان الأسم « ميزوبوتاميا » يطلق ؟[٣٨] .

ولهذه الغاية راجعت اللجنة المؤرخين والجغرافيين العرب القدماء وعددا كبيرا من الخرائط العربية ومئات الخرائط الاوربية التى رسمت بين القرن السادس عشر والقرن العشرين ، وكتب الاسفار لجميع الفترات والمراجع الجغرافية ، والكتب الجغرافية المدرسية المستعملة فى المدارس الثانوية العربية فى مصر . فتوصلت اللجنة الى وجود ثلاث مناطق واضحة : العراق العربى والجزيرة وكردستان . لا يمتد العراق شمالا أبعد من هيت ـ تكريت أو منطقة جبل حمرين ، ولم يمكن التأكد من ان جزء من الاراضى المتنازعة لم تكن يوما ما ضمن العراق العجمى[٣٩] . وأكدت أنه فى جميع الادبيات الجغرافية منذ الفتح العربى حتى تاريخ تحقيق اللجنة (١٩٢٥) لم تعتبر ولم توصف ولم تظهر الاراضى المتنازعة يوما كجزء من العراق . وفى الماضى لم يكن الاسم «العراق» مألوفا عند سكان ولاية الموصل كاسم لبلادهم ، ولكنه على كل حال اكثر قبولا لدى العرب من الاسم « ميزوبوتاميا » الاوربى غير المعروف عندهم ، وتضم ميزوبوتاميا النصف الغربى من الاراضى المتنازعة . أما قول الحكومة التركية بأن ولاية الموصل كانت جزء من الاناضول فتعتقد اللجنة انه غير صحيح لان المنطقتين تفصل بينهما سوريا وكردستان الغربى[٤٠] .

الطرق والمواصلات :

ذكرت الحكومة التركية ان مدينة الموصل وولاية الموصل تقعان عند تقاطع كل الطرق التى تربط بين الاناضول وسوريا وايران وان خط الحدود الذى اقترحته بريطانيا سيسد هذه الطرق التجارية[٤١] .

وقد قالت اللجنة انه من المبالغة ان يقال ان الموصل ذات أهمية كبيرة

---

(38) *League Report*, pp. 25, 29.

(39) *League Report*, pp. 25-27.

(40) *Ibid.*, pp. 28-29.

(41) *League Report*, p. 29.

تجارة الأناضول وسوريا وايران ، لانه لا توجد علاقة للموصل بالتجارة بين الاناضول وسوريا ، وأما عن التجارة بين سوريا وايران فكانت الموصل تستعمل لحدما في جميع الفترات ولكن لدرجة ليست بالكبيرة[٤٢] .

أما الحكومة البريطانية فأشارت الى اتجاه الطرق فقط من وجهة النظر الاقتصادية البحتة وكمؤثرات حضارية ، وأكدت على العلاقات بين مدينة الموصل وبقية ولاية الموصل وبين ولاية الموصل وولاية بغداد . وقد علقت اللجنة بقولها انه كانت هناك طرق تحت حكم الامبراطورية العثمانية، وان الاتراك والالمان وأخيرا البريطانيين بنوا الطرق لغايات عسكرية ، وقد اصبحت أكثر الطرق لا تسلك في موسم الامطار ، وأن الانهار صالحة لسير الاكلاك مع التيار فقط[٤٣] .

الخلاصة الجغرافية :

تبلغ مساحة الاراضي المتنازعة جنوبى خط بروكسل نحو ٨٧٫٨٩٠ كيلومترا مربعا وتبلغ نفوسها ٨٠٠٫٠٠٠ ، وأما الاراضي الواقعة شمالى خط بروكسل والتى طالبت بها الحكومة البريطانية فتبلغ مساحتها نحو ٣٫٥٠٠ كليو متر مربع . ولم يكن النزاع حول تعيين خط حدود بل لتقرير مصير منطقة واسعة وعدد كبير من السكان[٤٤] .

ان خط الحدود الذى طالبت به الحكومة البريطانية جيد جدا من الوجهة الطوبوغرافية ، ولكن خط بروكسل مناسب لتحديد الحدود مثل الخط المذكور . والى شمالى وجنوبى خط بروكسل توجد خطوط أخرى جيدة . اما الخط الذى طالبت به الحكومة التركية فهو جيد فى قسمه الغربى ولكنه غير جيد فى القسم الشرقى ، وفى داخل الولاية يمكن استعمال دجلة والزاب الكبير والزاب الصغير وديالى كحدود جغرافية[٤٥] .

(42) *League Report,* pp. 29-30.

(43) *Idib.,* p. 30.

(44) *League Report,* p. 30.

(45) *Ibid.,* pp. 56, 86.

تؤلف الأراضي المتنازعة وحدة قائمة بذاتها فهي محاطة بحدود طبيعية من أكثر جهاتها • ان تضاريس الاراضي تشبه مدرجا (سهل ، وتلال ، وجبال) ، فهي منطقة انتقال بين الصحراء المنبسطة الجافة والجبال الكردية التي تتلقى كمية أكبر من مياه الامطار ، وبين المنطقة الغربية (سوريا وارمينيا) والمنطقة الجنوبية الشرقية (العراق ولورستان في ايران) ، وللقسم الشمالي الذي مركزه الموصل خصائص مشابهة لخصائص نصيبين وماردين وديار بكر وارفة ، بينما يرتبط القسم الجنوبي بالعراق ولورستان[٤٦] •

ان أفضل خط لتقسيم الولاية هو الزاب الصغير وهو الخط الذي استعمل في اتفاقية سايكس – بيكو • ان احدى مظاهر الوحدة في الاراضي المتنازعة هي التقاء جميع الطرق في الموصل ولاسيما طرق القسم الشمالي• وهذه الوحدة الاقتصادية قررت تاريخ الولاية • ولم يكن لهذه المنطقة اسم خاص بها الا مرة واحدة وهو بلاد آشور ، لانها كانت ملحقة اداريا أما كليا أوجزئيا باحدى الولايات المجاورة ، تارة بديار بكر وطورا ببغداد[٤٧]•

الحجج العنصرية

كانت الحجج العنصرية مهمة جدا وقد بحثهما الطرفان المتنازعان بالتفصيل • ولعل من المفيد قبل مناقشة حجج الطرفين تلخيص وصف المنطقة العنصري كما ورد في تقرير اللجنة •

الوصف العنصري للاراضي المتناعة :

كان هناك مصدران للسكان : من الجبال ومن الصحراء الى المنطقة الخصيبة حول نهر دجلة ، وفي خلال العصور التاريخية كان هناك مصدر ثالث للهجرة الا وهو الغزوات الخارجية • وفي هذه الاراضي المتنازعة وهي أخصب الاراضي ويطمع بها الطامعون اشد الطمع التقت هذه الموجات الثلاث وامتزجت • وقد اندثرت قبائل ومدن وشعوب • ان بقايا الشعوب

(46) *League Report,* pp. 56-57, 86.

(47) *Ibid.,* pp. 57, 86.

زاوية من السهل حيث تلتقي سلاسل الجبال والتلال من النظامين[٢٦] .

تصب كل النهيرات النازلة من مدرج الجبال والاراضي العاليـة في الشمال في دجلة والفرات ، وتؤلف المنطقة التي تكثر فيها هذه النهيرات الاراضي المتنازعة . مناخها قاري ذو حدود متطرفة في الحرارة وفي جفاف الصيف وأمطار الشتاء . إن الجبال التي تفصل بادية الشام من البحر المتوسط ليست عالية علوا كافيا بحيث يمنع تأثير مناخ البحر المتوسط من الوصول ان الاراضي المتنازعة[٢٧] .

العراق قطر سهلي رسوبي ولكن الاراضي المتنازعة جبلية صخرية ، يتألف نبات المنطقة السهلية من أعشاب قصيرة ومتفرقة بينما تكسو الغابات المنطقة المتنازعة ، وينمو شجر الغرب على شواطيء الانهـار والبلوط على مرتفعات الجبال .

الموصل مدينة مركزية ومدينة حدود ، انها مركزية لان جميع الطرق من زاخو والعمادية ودهوك وعقرة وأربيل ورواندوز والمناطق المحيطة بها تلتقي فيها . وهي مدينة حدود لانها تقع على حافة الصحراء ومنطقة العشائر الرحالة . انها سوق للمنتوج المحلي ومنتوج الترانسيت . وهي جزء من بلاد ما بين النهرين (العراق) . ان المدن الواقعة على حافة الصحراء ، أو في وسط السهول ، أو على طول الطريق الذي يمتد موازيا لدجلة هي المراكز التجارية للسهل والجبل معا وقد كان اعتماد بعض الاقسام على البعض الاخر العامل المؤثر في تاريخ هذه المنطقة[٢٨] .

الموصل هي المدينة الكبيرة الوحيدة في الاراضي المتنازعة ، يبلغ عدد سكانها مائة الف وهي أهم من المدن الاخرى وأكبرها كركوك التي يبلغ عدد سكانها أكثر من عشرين الف بقليل . اما المدن الاخرى فهي أسواق محلية .

(26) *League Repirt*, p. 53.

(27) *Ibid.*, pp. 53-54.

(28) *League Report*, p. 54.

والموصل التى تعتبر سوقا رائجة للسهل الخصب المحيط بها تنازع بغداد مركزها في تجارة التوزيع الرئيسي للقطر ، ونفوذها الاقتصادى هائل فى الشمال[٢٩] .

وصف خطى الحدود المقترحين :

ادعت الحكومة البريطانية عند مطالبتها بخط الحدود الشمالى بأن الجبال على خط الحدود المقترح تؤلف سورا حاجزا ، وهو خط حدود اقتصادى وعنصرى بين العراق والمنطقة الواقعة في شماله . وقد اعطت الحجة البريطانية أهمية أكبر للاعتبارات العسكرية[٣٠] .

وقد اجابت الحكومة التركية على الحجة البريطانية بأن الخط المقترح لم يكن مثالياً لانه غير مؤلف من سلسلة متصلة بل فيه بعض السهول والوديان تستطيع الجيوش الغازية اجتيازه منها ، وانه توجد مناطق جبليـــة أخرى في ولاية الموصل تشبه الخط الذى تطالب به الحكومة البريطانية والخط المقترح لا يفصل بين مساكن عنصرين مختلفين .

وقد درست اللجنة ادعاءات الطرفين وطارت فوق سلاسل الجبـال المختلفة . واكتشفت ان الخط الذى تطالب به الحكومة البريطانية مؤلف من مجموعات جبال أعلى بكثير من السلاسل الجنوبية وقممها مكسوة بالثلوج وهى تعطى انطباعا بأنها سور . في شمال الخط منطقة ألبية ، وقمم الجبال ليست أعلى من مجموعات الجبال الاولى التى تؤلف جزء منها . وبالرغم من اعتراف اللجنة بوجود بعض الممرات فانها قررت ان الخط الذى اقترحته الحكومة البريطانية خط حسن للانفصال الجغرافي ، وهو خط للانفصال الاقتصادى أيضا ، ولكنه من الناحية العنصرية لا يصلح للانفصال ذلك لانه يعيش على جانبيه عشائر كردية ممتزجة مع الاثوريين .

اما الحكومة التركية فانهـا بمطالبتها بخط الحدود الجنوبى الذى

(29) *League Report*, p. 56.

(30) *League Report*, pp. 20-21.

يترك ولاية الموصل الى شماله فقد قالت ان خط الانفصال هو نهر ديالى وجبل حمرين وجبل مكحول (الجانب الجنوبى منه لا قمته) ووادى الترثار وجبل سنجار ، ولهذا الخط أحوال مناخية ومظاهر جغرافية مطابقة لمثيلاتها فى الاناضول ومغايرة لما فى ولاية بغداد ، وهو يحتوى على كل المزايا التى تعوز الخط الذى اقترحته الحكومة البريطانية[٣١] .

وصفت الحكومة البريطانية جبل حمرين وجبل مكحول بانها سلاسل من التلال مقفرة لا يعتد بها وأهميتها كحاجز طبيعى ضئيلة وقد اجابت الحكومة التركية ان هذه السلاسل الجبلية تؤلف خطا متواصلا من الارتفاع في منطقة منبسطة وتؤلف حواجز يصعب اختراقها . وان ديالى نهر واسع يصلح ان يكون خط حدود مناسبا ، وله مزية انطباقه على الحدود الفاصلة بين المناطق المأهولة بالاتراك والاكراد من جهة والمأهولة بالعرب من جهة ثانيـــة[٣٢] .

وقد اعتقدت اللجنة ان الحقيقة تستقر بين وجهتى النظر هاتين ، وان كلتا الحجتين غير دقيقتين . ولاجل تأييد رأيها استشهدت اللجنة بأفضل الثقات فى وصف الجبلين جبل حمرين وجبل مكحول ، وقـــد شاهدت الجبلين مرة من السيارة ومرتين من الطائرات ، وطافت حول المنحدر الجنوبى الغربى لجبل مكحول متنقلة حول نهايته الشمالية والغربية . وقـد كان استنتاج اللجنة انه من الوجهة الجغرافية لا يصلح جبل حمرين ولا جبل مكحول كخط حدود ، وكذلك من الوجهة المناخية لا تؤلف هذه السلسلة البالغة من العلو ٢٠٠ متر فوق سطح البحر والتى تفصل بين منطقتين علوهما (١٧٠ مترا) حاجزا ، بل ان قره‌چوك‌داغ (٨٠٠ ــ ٨٧٠ مترا فوق سطح البحر) حاجز واضح محدد بين المنطقة السهلية وجبـــال كردستان . ومن الناحية التاريخية لم تكن لجبل حمرين وجبل مكحول أية أهمية ولاسيما

(31) *League Report*, p. 21.
(32) *League Report*, pp. 21-22.

كخط حدود(٣٣) .

ولا يمكن اعتبار نهر ديالى كحد جيد ، فهو فى أعاليه ضيق وضحل، وأما وادى الثرثار ومرتفعات سنجار فيمكن اتخاذهما مجرد خط حدود متفق عليه فى الصحراء ولكنه يقسم الجماعة اليزيدية الى قسمين(٣٤) .

الخواص الجغرافية والجيولوجية والمناخية التى تربط الاراضى المتنازع عليها مع الاراضى المجاورة :

ادعت الحكومة التركية ان للاراضى المتنازعة الخواص المناخية والجيولوجية التى للاناضول ومغايرة لخواص ولاية بغداد ، وقد ذكرت فى البرهان على رأيها ان أشجار النخيل لا تشاهد بعد حدود ولاية بغداد . أما اللجنة فذكرت ان ولاية الموصل بمراعيها شبه الصحراوية غربى دجلة وبسهولها الخصبة التى تتلقى كمية لا بأس بها من الامطار ، وبسلسلة التلال والجبال التى تحيط بها هى منطقة انتقال أو مزيج من مناطق مناخية لجبال زاكروس وميزوبوتاميا السفلى وصحراء بادية الشام ومنحدرات جبال طوروس فى ارمينيا ـ منطقة لها بعض خواص مناخ البحر المتوسط . أما صفتها البارزة فهى فصلها الممطر الواضح فى أواخر الشتاء وفي الربيع . ولكن لها خواص متشابهة مع المنحدرات الجنوبية لجبال طوروس الارمنية ـ نصيبين وماردين وأرفة ـ أكثر مما مع أية منطقة مجاورة(٣٥) .

قضية الاسم : « العراق » :

فيما يخص الاسم « العراق » ، ذكرت الحجة التركية ان ولاية الموصل غير داخلة فى العراق العربى ، ولكنها جزء من الجزيرة ، وان اتفاقية سايكس ـ بيكو فصلت بين الموصل والعراق ، وفى المطاليب الخاصة بكردستان التى قدمها شريف باشا فى ١٩١٩ بناء على طلب الحلفاء ذكرت الموصل منفصلة عن العراق ، اما سكان ولاية الموصل فلم يعتبروا أنفسهم يوما

(33) *League Report,* pp. 22-23.

(34) *Ibid.,* p. 23.

(35) *League Report,* pp. 23-24.

المختلفة اما اندمجت في الاجناس الأقوى واما تراجعت الى الجبال ، وقد حدث أحيانا ان هذه البقايا واصلت حياتها الخاصة بها سرا بينما أظهرت اتباعها لعادات وتقاليد الجماعات المجاورة[٤٨] .

الاكراد هم الجنس الغالب في هذه الاراضي المتنازعة ، وكان العرب يتقدمون ويسكنون على ضفاف الانهار ، ومنهم ابرز التجار في الموصل التي شيدها الخلفاء العرب وأعطوها الخصائص العربيــة . واما الاتراك الذين حكموا البلاد زمنا فكان منهم الاداريون الارستقراطيون والجنود وبعض الملاكين .

لقد قضى الاسلام في حروبه على بعض المسـيحيين ، وبعضهم أسلم وبعضهم فر الى الجبال . كما اضطر اليزيديون على السكنى في المنــاطق الجبلية الوعرة . وأخفى الشبك والكاكائية والســارلي عن الاجانب لغات وعقائد لهم سرية[٤٩] .

بعض الارقام عن السكان والاجناس :

تباينت الاحصائيات التركية والبريطانية عن تصنيف سكان ولاية الموصل تصنيفا عنصريا تباينا عظيما كما هو واضح في الجداول التالية[٥٠] :

(48) *League Report,* pp. 54-55.

(49) *League Report,* p. 55.

(50) *Ibid.,* p., 31.

ولاية الموصل

	التقويم الرسمي لولاية الموصل	احصاء النفوس التركية الذي قدم في لوزان	تقدير الضباط البريطانيين لسنة (١٩١٩)	تقدير الضباط البريطانيين لسنة (١٩٢١)	احصاء النفوس العراقية الاخير لسنة ١٩٢٢ـ١٩٢٤
الاكراد	—	٢٦٣ر٨٣٠	بني هذا التقدير	٤٢٤ر٧٢٤	٤٩٤ر٠٠٧
العرب	—	٤٣ر٢١٠	على اساس الدين	١٨٥ر٧٦٣	١٦٦ر٩٤١
الاتراك	—	١٤٦ر٩٦٠	وليس على أساس	٦٥ر٨٩٥	٣٨ر٦٥٢
المسيحيون	—		القومية	٦٢ر٢٢٥	٦١ر٣٣٦
اليهود	—	٣١ر٠٠٠		١٦ر٨٦٥	١١ر٨٩٧
اليزيديون	—	١٨ر٠٠٠		٣٠ر٠٠٠	٢٦ر٢٥٧
السكان المستقرون	—	٥٠٣ر٠٠٠		—	—
الرحل	—	١٧٠ر٠٠٠		—	—
المجموع	٨٢٨ر٠٠٠	٦٧٣ر٠٠٠	٧٠٣ر٣٧٨	٧٨٥ر٤٩٨	٧٩٩ر٩٩٠
			لواء الموصل (٥١)		
الاكراد	—	١٠٤ر٠٠٠		١٤٩ر٨٢٠	٨٧ر٩٠٠
العرب	—	٢٨ر٠٠	بني هذا لتقدير	١٧٠ر٦٦٣	١١٩ر٥٣٧
الاتراك	—	٣٥ر٠٠٠	على أساس الدين	١٤ر٨٩٥	٩ر٧٥٧
المسيحيون	—	٣١ر٠٠٠	وليس على أساس	٥٧ر٤٢٥	٥٤ر٩٣٤
اليهود	—		القومية	٩ر٦٦٥	٣ر٥٧٩
اليزيديون	—	١٨ر٠٠٠		٣٠ر٠٠٠	٢٠ر٢٥٧
السكان المستقرون	—	٢١٦ر٠٠٠		—	—
الرحل	—	؟		—	—
المجموع	—	؟	٣٥٠ر٣٧٨	٤٣٢ر٤٦٨	٢٩٥ر٩٦٤

(٥١) احصاء نفوس الوية أربيل وكركوك والسليمانية ناقص لان التقسيمات الادارية في العهد التركي لا تنطبق مع التقسيمات الادارية للحكومة العراقية .

وقد تحدى الطرفان صحة الارقام المذكورة أعلاه وانتقد كل طرف الاساليب التي استعملها الطرف الاخر في التقدير وقد ذكرت الحكومة البريطانية ما يلي :

(١) لم يكن في عهد الامبراطورية العثمانية قبل الحرب نظام احصاء النفوس حسب القوميات ، انما كان هناك احصاء حسب الاديان .

(٢) ولم توجد خريطة دقيقة للامبراطورية العثمانية .

(٣) لا يمكن ان تكون القوائم التي كتبت من أجل التجنيد العام دقيقة لان عددا عظيما من الاشخاص لم يسجلوا .

(٤) لا يمكن الاعتماد على الاحصائيات التركية لان الحكومة التركية لم تستطع ممارسة السيطرة الفعلية الا في بعض المدن والقرى .

(٥) قيمة الاحصائيات التركية مشكوك فيها لانها لا تحمل تاريخا .

أما الحكومة التركية فقالت ان سفرات قصيرة يقوم بها قليل من الضباط السياسيين غير كافية لجمع ارقام مضبوطة ، وان الضباط البريطانيين في الحقيقة لم يستطيعوا الوصول الى السليمانية . ولكن الحكومة البريطانية ادعت ان ضباطها السياسيين زاروا جميع الامكنة المذكورة بكل عناية وان الضباط البريطانيين كانوا في السليمانية من تشرين الاول ١٩١٧ حتى ١٩٢١ ، ورجعوا اليها في ١٩٢٢ ، ولم تستطع الحكومة التركية خلال تلك الفترة من الحصول على معلومات ، وان زيادة نفوس ولاية الموصل من ٧٠٣ر٠٠٠ في ١٩١٩ الى ٧٨٥ر٠٠٠ في ١٩٢١ نتجت عن رجوع عدد كبير من الاشخاص الذين خدموا في الجيوش التركية والعربية وعن رجوع العوائل التي تركت قراها اثناء الحرب الى ديارها وعن وصول عدد كبير من اللاجئين الآثوريين . وقد اصرت الحكومة التركية على حياد ودقة احصائياتها[٥٢] .

---

(52) *League Report,* p. 31.

فوجدت لجنة التحقيق ان المعلومات المذكورة اعلاه غير كافية فطلبت من الطرفين المزيد من التفصيلات . وقد اخبرت الحكومة التركية اللجنة ان الاحصائيات جرت في ولاية الموصل سنة ١٩٠٦ وان احصائيات الامبراطورية العثمانية لم تسجل وفق القواعد التي وضعتها مؤتمرات الاحصاء الدولية(٥٣) . وقد اكدت الحكومة البريطانية أن تقديرات ١٩١٩ جرت في آخر تلك السنة أي خلال الفصل البارد عندما استقر الرحل في مشاتيهم ، وقد قسمت الولاية الى أربعة أقسام ، في كل قسم ضابط سياسي مع مساعدين يتراوح عددهم بين الاثنين والعشرة ، وقد استجوب هؤلاء الضباط الاهلين وعدوا بيوتهم ورجعوا الى وثائق الاحصاء التركية . وقد جرى تقدير ١٩١٩ على أساس الدين ، وجرى تقدير ١٩٢١ في لواء الموصل فقط وكان على أساس القوميات . أما في باقي الالوية فقد جرى تقدير ١٩١٩ على أساس القوميات بدل الدين . وقد اعتقدت اللجنة ان هذا التغيير جرى بأسلوب كيفي(٥٤) .

وقد ذكرت الحكومة البريطانية ان الحكومة العراقية خلال السنوات ١٩٢٢ ـ ١٩٢٤ بدأت بتصنيف اول سجل احصائي دقيق للشعب العراقي، ولم تنته من الاحصائيات حتى كتابة تقرير اللجنة (١٩٢٥) ولا سيما ما يخص مناطق الصحراء والجبال العالية ولكن المعلومات الخاصة بلوائي الموصل وكركوك فجيدة ، أما الارقام الخاصة بأربيل والسليمانية فيمكن استعمالها كتقدير تقريبي للنفوس وتوزيع الاجناس(٥٥) .

شعرت اللجنة انها لم تستطع الحصول على أية فكرة واضحة من الاحصائيات ، واعتقدت ان احصاءات الحكومات التركية والبريطانية والعراقية لايعتمد عليها باعتبارها احصاءات جرت وفقا لمبادىء دوائر الاحصاء الحديثة .

(53) *League Report*, p. 32.

(54) *Ibid.*, pp. 32, 33.

(55) *League Report*, p. 32.

وقد كانت هناك بعض الأسباب مثل فرض الضرائب والتجنيد جعلت أرقام الاحصاء لا يعول عليها . وقد ذكرت اللجنة ان عدد الذين سجلوا كمصوتين في انتخابات العراق سنة ١٩٢٥ بلغ عشرة ملايين بدلا من نحو ثلاثة ، والظاهر ان رؤساء العشائر العربية بالغوا في ذكر عدد أفراد عشائرهم من أجل زيادة نفوذهم السياسي ، ولم تذكر السجلات التي رأتها اللجنة شيئا عن النساء . هذا وبالرغم من صعوبة تكوين رأي قاطع عن درجة دقة هذه الاحصاءات فقد اعتقدت اللجنة ان احصاءات ١٩٢٢ - ١٩٢٤ أقرب الى الصحة نسبيا ، لان التقديرات جرت حينئذ في جميع ولاية الموصل على أساس الاجناس فقط(٥٦) .

وقد درست اللجنة أرقام تقديرات ١٩١٩ و ١٩٢١ فلاحظت ان الارقام الخاصة بالسنة مع الارقام الخاصة بالشيعة مع الارقام الخاصة بالاديان الاخرى في ولاية الموصل سنة ١٩١٩ تقابل تماما الارقام التي اعطيت عن العرب والاتراك والاكراد سنة ١٩٢١ . وقد ذكرت الاحصاءات التركية ارقام القبائل الرحالة دون تمييز بين الاكراد والعرب ، وكان الوفد التركي في لوزان قد استعمل نسبا مئوية للسكان المستقرين ولم يذكر الرحل ، وقد عارضت المذكرات البريطانية طريقة الاتراك . وقد استنتجت اللجنة ان قيمة الاحصائيات التي قدمها الطرفان في لوزان عرضة للتساؤل وان الحجج التي استندت على تلك الارقام مشكوك فيها .

درست اللجنة بالتفصيل الاحصائيات التي عرضتها الحكومتان في مذكراتهما . لقد حاولت كل حكومة ان تثبت عدم دقة احصاءات الحكومة الاخرى ، وكلتاهما اقتبست احصاءات منشورة سابقا ، فاقتبست الحكومة البريطانية من الكتب السنوية Year-books التركية الرسمية الصادرة عن ولاية الموصل ، وأشارت الحكومة التركية الى احصاءات المجلد ٣٦ المعنون

---

(56) *League Report*, pp. 32-33

«ميزوبوتاميا» من كتيب Handbook وزارة الخارجية البريطانية(٥٧) •

ادعت الحكومة التركية وجود ٧٠٠٠ عربي و٣٢٫٩٠٠ تركي في لواء السليمانية ، وقد أنكرت الحكومة البريطانية الادعاء المذكور وأكدت عدم وجود أي عربي أو أي تركي في لواء السليمانية ، ولذلك طلبت اللجنة من الحكومة التركية المزيد من المعلومات فأجابت ان العرب يعودون الى قبيلة طيء وانهم يعيشون على تربية المواشي في المنطقة المجاورة لالتقاء نهري تانجرو ودياليواذا لم يكونوا هناك الان فيحتمل أنهم رجعوا الى القسم الرئيسي من قبيلتهم في منطقة نصيبين وماردين • وقد تأكدت اللجنة من رؤساء طيء من عدم وجود أي جزء من قبيلتهم في لواء السليمانية • وعندما كانت اللجنة في السليمانية سألت المساعد التركي ان يريها العرب الساكنين هناك فأجاب يبدو ان المعلومات التركية غير صحيحة • وقد راجعت اللجنة التقاويم الرسمية لولاية الموصل ووجدت في صحيفة ٢٨٥ من تقويم سنـــة ١٣٣٠ رومية (١٩١٢) انه كانت هناك جماعة عربية صغيرة تعرف بشاميران وليست بطيء، وراجعت اللجنة خارطة المساحة الهندية للواء السليمانية فوجدت اسم هذه القبيلة في منحنى نهر ديالى قرب شيخ ميدان في لواء السليمانية ولكنها خارج الاراضي التي طالبت بها الحكومة التركية ، واستطاعت اللجنة التأكد من وجود شخص تركي او شخصين في السليمانية أما باقي السكان فأكراد وقليل من اليهود والمسيحيين(٥٨) •

ادعت الحكومة التركية ان ناحية العشائر السبعة في لواء الموصل تضم ١٤٦ قرية يسكنها الاتراك فقط وتتألف غالبية سكان ناحية الموصل مع قراها السبع والسبعين من الاتراك • وقدانكرت الحكومة البريطانية البيانات التركية وقالت ان ناحية العشائر السبعة تضم ٧٣ قرية أكثرها كردية و٢٠ قرية مهجورة وبضع قرى سكنها اللاجئون الاثوريون ، اما ناحية الشيخان فتضم

(57) *League Report,* p. 33.

(58) *League Report,* pp. 33-34.

٤٢ قرية ٢٣ منها يزيدية و١١ عربية واثنتان كرديتان ، أما ناحية الموصل فتضم ٢٩ قرية فقط عشر منها عربية وثمان مختلطة من عرب وتركمان وأربع مختلطة من عرب وشبك وسبع مهجورة .

وقد تأكدت اللجنة من وجود ٢٠٠ شخص عربي في الشيخان واخبرها المساعد التركي بعدم وجود أي تركي . وقررت اللجنة ان الاكراد يؤلفون ٩٠٪ من سكان العشائر السبعة ويوجد معهم ٢٠٠ ـ ٢٥٠ مسيحي . وقد قدرت اللجنة عدد الاتراك الموجودين في ناحية الموصل بأكثر مما ذكرت المذكرات البريطانية ولكنهم أبعد من ان يؤلفوا اكثرية السكان . وكانت الحكومة البريطانية قد اقتبست من تقويم ١٩١٢ التركي الرسمي ان القسم الغربي من قضاء الموصل مأهول بالعرب والاتراك والاكراد والكلدانيين واليزيديين يتكلم كل منهم لغته الخاصة ، ويضم قضاء الموصل ناحية الشيخان ومعها ٦٨ قرية وناحية العشائر السبعة ومعها ٧٨ قرية . وقد ذكرت اللجنة ان هذه المعلومات المقتبسة صحيحة .

اعطت الحكومة التركية اهمية كبيرة لمدينة تلعفر في لواء الموصل وادعت بأن سكانها البالغين ١٠٠٠٠ جميعهم اتراك بينما ذكرت الحكومة البريطانية انهم يبلغون ٥٠٠٠ تركي فقط في ناحية تلعفر وبضمنها المدينة، وان جميع السكان يتكلمون العربية . وقد وجدت اللجنة ان كثيرين يفهمون العربية في المدينة ، ولكن الاشخاص البارزين قالوا انهم اتراك وقال قليلون منهم انهم من أصل تركي ثم اصبحوا عربا . وقد استنتجت اللجنة ان الاشخاص الذين اعطوا المعلومات لم يكونوا احرارا من ضغط خارجي[٥٩]

استرعت الحكومة التركية انتباه اللجنة الى الكتيب المرقم ٦٣ «ميزوبوتاميه» الذي نشرته وزارة الخارجية البريطانية سنة ١٩٢٠ ، واقتبست من احصائياته ارقاما عن سكان ميزوبوتاميا وقالت ان الاتراك سكنوا في شرق الموصل وفي تلعفر وفي المدن الواقعة على طريق أربيل ـ كفري ، وان الشبك البالغين

(59) *League Report*, p. 34.

١٠٫٠٠٠ المذكورين في الكتيب يعتبرون من الاتراك والتركمان ،وهكذا يبلغ عدد الاتراك في الاراضي المتنازعة ١٢٠٫٠٠٠ ، بينما ذكرت الاحصاءات البريطانية المقدمة في لوزان ٥٦٫٠٠٠ تركي فقط [٦٠] •

أما الحكومة البريطانية فقالت ان الكتيب يبحث عن منطقة أكبر من ولايات بغداد والموصل والبصرة كما يوضح تعريف ميزوبوتاميا المذكور فيه، وان الاحصاءات الخاصة بمجموع السكان والتي تضم العرب والايرانيين واليهود والارمن والجراكسة بالاضافة الى القوميات التي اقتبستها الحكومة التركية بين ان حدود الاراضي تمتد الى مدن أبعد من الشمالي الغربي والشمال وقد اعتقدت اللجنة ان الحجة البريطانية معقولة وان الارقام تخص منطقة اكبر من الاراضي المتنازعة •

وكانت الحكومة البريطانية قد اقتبست بعض الاقتباسات من الكتاب السنوي الرسمي لولاية الموصل ١٣٣٠ (١٩١٢) ، وقد درست اللجنة الاقتباسات البريطانية فوجدتها صحيحة الى حد كبير ولكن جزء منها مأخوذ من تقويم سنة ١٣٢٤ (١٩٠٦)[٦١] •

توزيع الاجناس الاقليمي :

ارفقت الحكومة البريطانية مع مذكرتها المؤرخة في ١٤ آب ١٩٢٤ التي قدمتها الى مجلس العصبة خارطة عنصرية ، وقد اعدت وفقا لطريقة السطوح الملونة القديمة ولم تعط اهمية لكثافة السكان ، وقد أظهرت المناطق المختلفة ، ملونة بالوان شتى لبيان الاكثريات القاطنة في الاراضي المتنازعة والمناطق المجاورة مباشرة وقد تركت المنطقة المحيطة بنهر دجلة المأهولة بأجناس مختلفة بيضاء غير ملونة •

وقد سألت اللجنة الحكومة البريطانية عن الاسس التي رسمت الخريطة بموجبها وهل ادخلت العرب الرحل فيها وعلى أية فترة من السنة تشير

(60) *League Report*, pp. 34-35.

(61) *League Report*, p. 35.

البيانات المرسومة . وقد أجابت الحكومة البريطانية ان الألوان المتمايزة التى تمثل الاجناس المختلفة استعملت عندما يؤلف الجنس ، بما في ذلك الرحل، ٨٠٪ أو أكثر من السكان وعندما لا يؤلف جنس من الاجناس ٨٠ بالمائة تترك الارض بيضاء ، وان العرب الرحل أى شمر ادخلوا مع غيرهم ، وأوضحت ان الخريطة لم ترسم لفترة معينة من السنة[٦٢] .

وسألت اللجنة الحكومة التركية التى قدمت خارطة عن رأيها فى البيانات المذكورة على خارطة الحكومة البريطانية فأجابت ان تلك الخارطة متحيزة ويبدو انها رسمت بقصد ترجيح كفة العرب وتخفيض عدد العنصر التركى الى صفر ، واشارت الى ان النقط القليلة الصغيرة السمراء المنتشرة في البقعة البيضاء حول دجلة تمثل الاتراك البالغين ١٤٦٠٠٠ الذين سكنوا هناك قرون عديدة بشكل جماعة متماسكة ، وقالت ان الخارطة لم تظهر بعض المراكز التركية المهمة وهى طوز خرماتو وطاووق وقره تبه وتازه خرماتو وقد ذكرت المذكرة البريطانية هذه المراكز وانها مأهولة بالاتراك ، وذكرت ان اولئك الاتراك هم المنتجون الرئيسيون في هذه المنطقة المنتجة للحبوب . وعرضت الحكومة التركية خارطة كانت قد نشرتها الجمعية الجغرافية الملكية في لندن سنة ١٩١٠ وهى تختلف اختلافا كبيرا فى مختلف النقاط عن الخريطة التى قدمتها الحكومة البريطانية ، ولفتت الانظار بصورة خاصة الى ان اللون نفسه استعمل للاكراد واليزيديين ، بينما أظهرتهما خارطة الحكومة البريطانية بألوان متباينة[٦٣] .

وقد قارنت اللجنة الخارطتين فوجدت ان كلتيهما رسمتا بموجب المبادىء القديمة في السطوح الملونة التى تظهر توزيع الأجناس لا كثافة السكان ولذلك يعطى انطباعا كاذبا . ولذلك رأت اللجنة من الضرورى ان ترسم خارطة ثالثة تظهر المناطق المأهولة فى بقع ملونة والجبال والصحارى غير المأهولة

(62) *League Report*, p. 35.

(63) *League Report*, pp. 35-36.

بيضاء غير ملونة وتظهر كل مائة من السكان في مليمتر مربع من الالوان وقد استعملت اللجنة في رسم هذه الخارطة المعلومات التي قدمتها السلطات العراقية لاخر احصاء[٦٤] .

وقد رسمت اللجنة خارطة أخرى لاغراضها الخاصة تظهر كافة السكان وقد تضمنت هذه الخارطة الاراضي المتنازعة والمناطق المحيطة بها وقد حصلت على معلوماتها من مختلف المصادر: فيما يخص العراق اعطت الحكومة العراقية مخططا لحدود النواحي مع مساحاتها ونفوسها ، وفيما يخص الاراضي المجاورة في سوريا اعطى القائد الفرنسي لتلك المنطقة المعلومات الضرورية؛ وفيما يخص الاراضي التركية الظاهرة على الخريطة اعطت الحكومة التركية المعلومات المطلوبة بواسطة المساعد التركي ، ولم تسأل اللجنة عن معلومات مماثلة من الحكومة الايرانية[٦٥] .

وقد ادعت الحكومة البريطانية ان العرب يسكنون الضفة اليمنى من دجلة جميعها (ما عدا اليزيديين في سنجار واتراك تلعفر) ومدينة الموصل والضفة اليسرى من دجلة حتى طريق اربيل ـ كركوك ـ كفري والاراضي الواقعة شمالها حتى التلال . وادعت الحكومة التركية ان العرب يسكنون في الاراضي الواقعة ضمن المثلث المكون من ضفة دجلة اليمنى وخط الكيارة ـ سنجار ما عدا قطعة صغيرة من الارض تمتد من الفتحة الى كركوك على ضفة دجلة اليسرى فأنها غير مأهولة .

فيما عدا الموصل التي بحثتها اللجنة في قسم خاص في تقريرها ، تعتقد اللجنة ان الحقيقة تقع في منتصف الطريق بين حجج الطرفين . وقد اظهرت خارطة اللجنة المنصرية ان بيان الحكومة البريطانية حول ضفة دجلة اليمنى صحيحة اجمالا ، غير ان هناك بعض الاكراد والمسيحيين بالاضافة الى اليزيديين والاتراك . يوجد حسب آخر الاحصائيات العراقية ٣٦٫٠١٠ من

(64) *League Report*, p. 36.

(65) *League Report*, pp. 36-37.

العرب و ١٦٫٣٧٤ من اليزيديين و ٩٫٦٣٥ من الأكراد و ٥٫٩٧٩ من الاتراك و ٤٫٤٧٧ من المسيحيين • وعلى الضفة اليسرى من النهر يسكن العرب من المناطق الجبلية الى شمال مدينة الموصل حتى الحدود الجنوبية من الولاية ولذلك ترى اللجنة ان الحكومة التركية مخطئة • ولكن في مكان واحد أو مكانين فقط يصل العرب حتى طريق أربيل ـ كفرى • أما في أربيل فيسكن العرب في الاماكن القريبة مباشرة من ضفة النهر ولذلك ترى اللجنة ان الحكومة البريطانية بالغت في ادعاءاتها •

وقد اختلف الفريقان المتنازعان في الرأى حول صفة الاتراك وقوتهم العددية • أما ما يخص السجايا فقد بحثت اللجنة الفرق بين الاتراك والتركمان في محل آخر من تقريرها (أدناه) ، وأما ما يخص القوة العددية فتعتقد اللجنة ان الحكومة التركية اصابت في ملاحظتها بأن الخارطة التى قدمتها الحكومة البريطانية تعطى فكرة ناقصة وكذلك بالغت الحكومة التركية في الخريطة التي قدمتها لانها اظهرت اراضى المنطقة الخصبة غير الملونة الواقعة جنوب مدينة الموصل أرضا تسكنها أكثرية تركية متماسكة ، وقد رأت اللجنة ان هذا خطأ مثير للدهشة •

أكدت المذكرات البريطانية ان السكان الاتراك أو التركمان انما يؤلفون واحدا من عشرين من مجموع سكان ولاية الموصل وانهم أقل من عرب مدينة الموصل وحدها • وقد رأت اللجنة من الصعب ايجاد تقرير صحيح للاجناس بسبب الهجرات المستمرة وامتزاج الاجناس بالزواج وقد كانت القومية أضعف من الدين وكان الناس يختارون القومية حسب الظروف ، فقد ادعى أشخاص كثيرون تحت الحكم التركي انهم اتراك كما ادعى آخرون انهم عرب تحت الحكم العراقي ، ولاجل ايضاح هذه النقطة اقتبست اللجنة ارقام احصائيات ١٩٢١ التي قدمت في لوزان وقد ذكرت ان عدد الاتراك حينئذ كان ٦٥٫٨٩٥ بينما ذكرت احصائيات ١٩٢٢ ـ ١٩٢٤ أن عددهم كان ٣٨٫٦٥٢ شخصا[٦٦] •

---

(66) *League Report*, p. 37.

ولقد استرعت الحكومة التركية الانظار الى أهمية المدن التركية كركوك وأربيل والمدن الصغيرة الاخرى الواقعة على طول الطريق العام الممتد جنوبا ، واشارت الى ان الحكومة البريطانية نشرت بياناتها في هذه المدن باللغة التركية واجابت الحكومة البريطانية انه في ١٩١٩ نشرت البيانات باللغة العربية ، ولكن من المحتمل ان بعض البيانات ـ ربما أول واحد منها ـ كتب بالتركية في حالة ارساله الى موظفين اتراك .

سألت اللجنة المساعدين التركي والبريطاني ان يرياها بعض البيانات الاولى فلم يفلحا ، ولذلك لم تستطع اللجنة ان تقرر ما اذا كان بعض البيانات قد نشر بالتركية أم لا ، ولكنها على كل حال استطاعت ان تجزم ان المنشأ الاصلي لسكان هذه المدن كان تركيا ، وان أبرز الاشخاص فيها اتراك يتكلمون التركية مع عوائلهم . وقد وجدت اللجنة ان خمسة مختارين في اربيل من الاتراك ومختارا نصف كردي ونصف تركي ومختارا يهوديا . ووجدت في كركوك ان الجريدة الوحيدة الصادرة تحت اشراف الحكومة تطبع باللغة التركية ، وكانت الاوامر الرسمية تكتب بالعربية والتركية ، ووجدت اللجنة ان الضابط السياسي البريطاني يتكلم التركية ولا يعرف العربية أو الكردية . وجدت ان التون كبرى تركية فعلا وان طوز خورماتو تركية أو تركمانية عدا بعض الاسر اليهودية وان قره تبه تركية أو تركمانية بنسبة ٧٥٪ وكردية بنسبة ٢٢ بالمائة وعربية بنسبة ٣ بالمائة وان تازه خرماتو وطاووق على العموم تركيتان غير أن القرى المجاورة كردية في الغالب(٦٧) .

كانت الحكومة التركية قد ادعت ان الزنكنة والبيات والدلو والطاطران عشائر تركية رحالة . ولكن الحكومة البريطانية ذكرت ان الزنكنة عشيرة كردية وقد ذكرت هكذا في الكتاب السنوي التركي الرسمي لولاية الموصل لسنة ١٣٣٠ (١٩١٢) ، وأما البيات فتعتقد انهم تركمان انحدروا من منطقة خراسان في ايران ، ولكن باضافة الدم العربي المستمرة اليهم اصبحوا عربا

(67) *League Report*, p. 38.

تماما في قوميتهم وفي أساليب عيشهم وقد ذكر الكُتاب السنوى الرسمى التركى بأنهم يتكلمون التركية والعربية • أما ما يخص قضاء كفرى حيث تعيش قبيلة البيات فقد ذكر الكتاب السنوى التركى ان سكانه خليط من العرب والاكراد ، وأكدت الحكومة البريطانية عدم وجود قبيلة باسم طاطرال أما الدلو فعشيرة كردية تسكن قرب كفرى وقد جزمت اللجنة ان هذه القبائل مستقرة(٦٨) •

وقد تحققت اللجنة من ان الزنكنة والدلو كرديتان ، ولم تستطع اكتشاف قبيلة باسم طاطرال ، وان البيات مزيج من الاتراك والعرب وانهم على العموم يتكلمون التركية والعربية • وقد لاحظت اللجنة عملية تحول العناصر التركية الى كردية(٦٩) •

لقد اكدت الحكومة التركية ان الحدود الشمالية الموقتة لم تفصل بين مواطن أجناس مختلفة واستدلت بالخارطة العنصرية التى قدمتها الحكومة البريطانية ، أما الحكومة الاخيرة فأعطت اللجنة وصفا مسهبا للمنطقة الشمالية: يسكن المنطقة الواقعة بين نهرى الهيزل والخابور الاكراد والمسيحيون وجميعهم يعتبرون أنفسهم من قبيلة سندى ويبلغ عددهم ١٥٠٠ نصفهم مسيحيون ويعيشون تحت رعاية الأكراد الظالمة ، اما المنطقة الواقعة بين نهر الخابور ومرتفعات جلو فقد سكنها الاثوريون في الماضى وكان يسكنها فى ١٩٢٥ ثلاث عشائر كردية صغيرة ، وفى المنطقة الواقعة بين مرتفعات جلو ونهر شمدينان كانت توجد قرى مسيحية كثيرة ولكن فى ١٩٢٥ كان يسكنها الاكراد • أما المنطقة الواقعة بين نهر شمدينان والحدود الايرانية فمهجورة •

اعطت الحكومة التركية اللجنة قائمة باسماء القبائل القاطنة في ولاية حكارى التي طالبت بها الحكومة البريطانية وفيها مواطنها واعدادها • وقد

---

(68) *League Report*, pp. 38, 43.

(69) *Ibid.*, pp. 38-39.

تأكدت اللجنة ان السكان القاطنين على جانبي خط الحدود الشمالي الذي اقترحته الحكومة البريطانية من جنس واحد .

لقد تجادل الفريقان المتنازعان جدالا عنيفا حول الصفة العنصرية لمدينة الموصل . وقد ذكرت الحكومة التركية ان سكان المدينة يتكلمون اللغات الثلاث العربية والتركية والكردية ، فالجماعة التي تتكلم العربية والتي حسبت لهذا السبب عربية هي في الحقيقة تركية تعلمت العربية والكردية لاتصالها بالعرب والاكراد . وصرحت الحكومة التركية ان سكان الموصل لم يعتبروا أنفسهم عربا قط أو كونهم جزء من العراق ، وكانت قد اخبرت مجلس العصبة انهم في الغالب اكراد أو اتراك ولكن اكثريتهم الساحقة تركية الاصل وان كل فرد يفهم اللغة التركية[70] .

وقد أجابت الحكومة البريطانية أن مدينة الموصل ، بالاضافة الى المعلومات التي حصل عليها الضباط السياسيون البريطانيون خلال السنوات القليلة الماضية عرفها الرحالون دوما بأنها احدى المدن العربية الكبرى بناها العرب وانها بالرغم من الحكم التركي خلال القرون الماضية لم تفقد سجاياها العربية . وقد فسرت الحكومة البريطانية استعمال اللغة التركية في الموصل بأنها كانت اللغة الرسمية تحت الحكم التركي واستعمال اللغة الكردية بكون الموصل سوقا تجارية للقرى الكردية المجاورة .

وقد تحققت اللجنة من ان الموصل مدينة عربية ، ولكنها لم توافق على احصائيات الحكومة العراقية الاخيرة التي ذكرت بأن في الموصل ٧٤٫٠٠٠ عربي و ٢٠٫٠٠٠ مسيحي و ٤٫٠٠٠ يهودي ، ورفضت اللجنة أيضا الادعاء البريطاني بعدم وجود شخص تركي واحد في مدينة الموصل لانها كانت تحت الحكم التركي زمنا طويلا عاشت خلاله اسر الموظفين والضباط التركية وامتزجت بأهالي الموصل ، ويوجد أيضا بجوار الموصل بعض القرى التركية أو التركمانية ومدينة تركية صغيرة هي تلعفر . واستشهدت اللجنة بالرحالة

(70) *League Report*, p. 39.

أولفر الذى زار الموصل سنة ١٨٠٩ في وقت لم تظهر فيه قضية القومية ، وقد ذكر أولفر التقديرات الاتية عن سكان مدينة الموصل :

مسيحيون (نسطوريون ويعاقبة)	٧٠٠٠ ـ ٨٠٠٠
يهـــود	١٠٠٠
عـرب	٢٥٠٠٠
أكراد	١٥٠٠٠ ـ ١٦٠٠٠
أتراك	١٥٠٠٠ ـ ١٦٠٠٠
يزيديون	صفر
المجموع نحو	٦٤٠٠٠

وقد وجدت اللجنة عددا من الاشخاص في مدينة الموصل من اصل تركي ويفهمون اللغة التركية ، ولكنها اعلنت ان ادعاء الحكومة التركية بأن كل فرد يفهم التركية بعيد عن الحقيقة،وقد اضطر المساعد التركي الى طلب مساعدة مترجم مرارا • كان من الصعب على اللجنة ان تعين نسبة القوميات المختلفة وأصل السكان بسبب الزواج المختلط والاتجـــاهات الانتهازية وامتزاج الجماعات •

لم يبحث الطرفان المتنازعان قضية القبائل الرحالة بالتفصيل بل اشير اليها فى مباحثات لوزان وفي المذكرات التى قدمت الى مجلس عصبة الامم لعلاقتها باحصائيات النفوس • وقد قررت اللجنة ان تدرس عدد الرحل ومواطنهم الشتائية والصيفية وطبيعة هجراتهم والطرق التى يسلكونها لانها علمت ان عرب الصحراء الرحل واكراد الجبال الرحل يعبرون الحدود وان لبعضهم اقارب مع القبائل المستقرة الساكنة على جانبى خط الحدود ولانها رغبت ان تعرف المراكز التجارية التى تتجر معها هذه القبائل•ولذلك استفهمت اللجنة

من الطرفين المتنازعين عن هذه الامور[٧١] .

وقد أرسلت الحكومة البريطانية جوابا مفصلا جدا لخصته اللجنة كما يلي :

يسلك الاكراد الرحل طرقا منتظمة ويختلفون عن الاكراد المستقرين في ان لهم موطنين احدهما في السهول أو في الوديان الكبيرة وفيه يمكثون في أيلول ونيسان والثاني في منحدرات الجبال العالية والهضبة العالية حين يقيمون في الصيف . حاولت الحكومة العراقية اقناع الكثيرين من القبائل الرحالة على الاستقرار لزراعة الارض وشراء الاملاك وبناء القرى . وفي الغالب كانت الجماعة التي تقضي الشتاء في غرب الزاب الكبير تذهب في الصيف الى الجبال الواقعة على خط الحدود المقترح أو تجتاز الحدود الى الاراضي التركية . وأما الجماعة التي تقضي الشتاء في شرق الزاب الكبير فتذهب الى ايران . أما العرب الرحل فنادرا ما يخيمون في البقعة الواحدة سنتين متواليتين فهجراتهم غير منتظمة ويسلكون طرقا غير منتظمة ، وهم يختلفون عن الاكراد الرحل بأنهم أصعب في الاشراف عليهم[٧٢] .

اعلنت الحكومة التركية انه لم يحدث ان قبيلة كردية في ولاية الموصل تركت القسم الجبلي ونزلت الى السهل أو تركت المنطقة الكردية ـ التركية وسكنت المنطقة العربية . وأكدت ان كل القبائل الكردية استقرت ما عدا بعض القبائل شبه الرحالة ولكن لاتزال القبائل العربية رحالة . وقد وجدت اللجنة من الافضل ان ترسم خارطة توضح المعلومات التي حصلت عليها مباشرة من أن تسجل وصفا شاملا ، وقد أكدت الاتجاه نحو الاستقرار وذكرت ان الحكومتين التركية والعراقية تشجعان هذا الاتجاه لاضعاف التنظيم القبلي ولاخضاع الشعب بصورة مباشرة ولزراعة الارض زراعة كثيفة[٧٣] .

---

(71) *League Report*, p. 40.

(72) *League Report*, pp. 40-41.

(73) *League Report*, pp. 41-42.

ثم وصفت اللجنة عملية الاستقرار واشارت الى الفروق بين الاكراد الرحل والعرب الرحل وذكرت ان البداوة في تناقص بين الاكراد وان اهميتها ضئيلة في النزاع حول الحدود ، اما العرب الرحل فيرغبون في تسوية مشكلة الحدود بين تركيا والعراق وسوريا والعراق لكي يستطيعوا الهجرة من جديد الى نصيبين كما كانوا يفعلون سابقا(٧٤) .

سجايا الاجناس المختلفة وقراباتها :

وجدت لجنة التحقيق ان نحو خمسة أثمان سكان ولاية الموصل من الاكراد فهم لذلك أهم عنصر في النزاع وهم ليسوا تركا ولا عربا . وقد ذكرت المذكرات البريطانية ان الاكراد ايرانيون يتكلمون لغة ايرانية متصلة أشد الاتصال باللغة الفارسية أو هي احدى لهجاتها ، وهم يختلفون عن الاتراك في عاداتهم وتقاليدهم ولا سيما في مركز المرأة عندهم ويختلفون عن الاتراك في مظهرهم الجسدي ، واكراد ولاية الموصل أقرب في ميولهم الى اكراد ايران منهم الى اكراد تركيا .

وقد ذكرت الحكومة التركية ان الاكراد من أصل تركي واستشهدت **بدائرة المعارف البريطانية** التي وصفت الكودو Gudu الذين سكنوا جبال آشور بأنهم شعب طوراني ، وذكرت انه بالرغم من اختلاف لغتهم فليس ثمة تباين في العنصر والدين والعادات بين الاتراك والاكراد(٧٥) . وقد أجابت الحكومة البريطانية ان **دائرة المعارف البريطانية** غير معصومة وتمثل مجرد رأي فردي لمرجع واحد بينما تحمل المراجع الاخرى آراء مغايرة . وقد اقتبست الحكومة البريطانية من مقالة «كردستان» في **دائرة المعارف البريطانية** مايلي : « وبعد سقوط نينوى امتزج الكودو مع الميديين ، وكثيرهم من الاقوام القاطنة في هضاب آسيا الصغرى وارمينيا وايران وأصبحوا آريين تدريجيا وذلك بسبب مجيء قبائل كبيرة العدد تنتسب الى العائلة الارية من أصقاع مختلفة في

---

(74) *League Report*, pp. 42-43.

(75) *League Report*, p. 43.

هذه الفترة من التاريخ ، وتعتقد الحكومة البريطانية ان هذه الفترة تنقض الحجة التركية [٧٦] .

لم تستطع اللجنة ابداء رأى دقيق جازم عن أصل الاكراد ولكنها اعتقدت أن بعض أسلاف الاكراد سكنوا قديما الجبال المشرفة على آشور وبابل وهضبة ايران ،وقد اشارت الكتابات المسمارية الاشورية والبابلية الى الجبليين بگوتو Gutu وگوتى Guti ومعناها سكان الجبال ، وتعتقد اللجنة انهؤلاء الجبليين غزوا بابل قبلحمورابى ،وحدث انقاتلهم ملوكالاشوريين أيضا .ولاجل الحصول على المزيد من المعلومات عن هذا الشعب واصلهولغته وتاريخه رجعت اللجنة الىمصادر ومراجع كثيرة والى مترجم اللجنةوخبيرها اللغوى كريمرز [٧٧] .

استنتجت اللجنة ان اصل الاكراد غامض ، ومهما كان امرهم فى الماضى فانهم كانوا فى (١٩٢٥) فى جماعة منتظمة يتكلمون اللغة الايرانية، وقد تأثروا بالعرب والاتراك وغيرهم ولا سيما بالزواج المختلطولكنأرومتهم الاصلية لا تزال سائدة وهم ليسوا عربا ولا تركا ولا ايرانيينبلهم اقربالى الايرانيين . وقد استطاعوا انيعيشوا عيشة راضية مع الاجناس التى قطنت فىبلادهم وزعمت اللجنة انه من بين جميع الشعوب الاسلامية عاشالاكراد مع المسيحيين فى أفضل الاحوال [٧٨] .

اختلف الجانبان التركى والبريطانى حولعدد اتراك ولاية الموصل واختلفا حول تعيين أصلهم العنصرى . فالحكومة التركية تدعوهم أتراك والحكومة البريطانية تدعوهم تركمان ،وقالت الحكومة البريطانية انهمليسوا بعثمانيين وانلغتهم تشبه اللهجة الاذربايجانية ولا تشبه لهجة القسطنطينية

(76) *League Report*, pp. 43-44.

(77) *League Report*, pp. 44-46.

(78) *League Repcrt*, pp. 46-47;

انظر مقالات جيدة عن أكراد العراق فى :
W. R. Hay, *Two Years in Kurdistan* (1921), E. B. Soane, *TO Mesopotamia and Kurdistan in Disguise* (1922).

أو لهجة الاناضول، وانهم منحدرون عن التركمان الذين نزحوا من ايران قبل تأسيس الامبراطورية العثمانية بزمن طويل وربما كانوا جنودا مرتزقة عند الخلفاء العباسيين . وقالت الحكومة التركية ليس هناك مايبرر التمييز بين اتراك ولاية الموصل واتراك الاناضول ،وذكرت ان لهجة الاناضول تختلف عن لهجة القسطنطينية ويتكلم اتراك ولاية الموصل نفس لهجة الاناضول ، وكذلك ان اتراك الاناضول تركمان ولا يوجد فرق بين تركمان وأتراك[٧٩] .

وقد رجعت اللجنة الى مصادر ومراجع كثيرة وسألت كريمرز عن ملاحظاته ، وقد اعترفت اللجنة بوجود جماعتين رئيستين من الاتراك ،الاتراك الشرقيين والاتراك الغربيين وانهما تتكلمان لهجتين مختلفتين ،ولكنها استنتجت فيما يخص أصل الاتراك أو التركمان ان الحكومة البريطانية مصيبة في قولها بأنهم منحدرون عن جنود طغرل وخلفائه وعن جنود الخلفاء العباسيين المرتزقة وعن جنود الاتابكية ، وفي العصور المتأخرة كان بعضهم منحدرا عن جنود السلاطين العثمانيين وضباطهم وموظفيهم .وتعتقد اللجنة ان اتراك ولاية الموصل ترك-تركمانيين من مجموعة الاتراك الغربية ولهم علاقات متينة مع اتراك الجمهورية التركية ويمكن اعتبارهم من شعب واحد[٨٠] .

اما اليزيديون فعددهم قليل (٢١٠٠٠-٣٠٠٠٠ حسب الاحصائيات البريطانية والعراقية واقل من ١٨٠٠٠ حسب الاحصائيات التركية) ويؤلفون جماعة متماسكة وربما كانوا الجماعة الوحيدة المستقرة في الصحراء الغربية. ادعت الحكومة البريطانية انهم ربما كانوا من اصل كردي ولكنهم غير مسلمين وقد أظهرتهم على الخارطة التي قدمتها بلون يختلف عن لون الاكراد ،ولكن الاكراد واليزيديين ظهروا بلون واحد على الخريطة التي قدمتها الحكومة التركية وذكرت انهم من عنصر كردي وانهم فرقة اسلامية[٨١] .

(79) *League Report,* p. 47.

(80) *League Report,* pp. 47-48.

(81) *League Report,* pp. 48-49.

بعد استشارة بعض المراجع والتحقيقات التى قامت بها اللجنة فى نفس المنطقة استنتجت ان دين اليزيديين واصلهم وقوميتهم غامضة جدا ولكن لا يوجد شك فى انهم غير مسلمين ، وليست لهم قرابة بالاتراك أو العرب بل لهم بعض القرابات مع الاكراد ومن المرجح الى حدما انه كان لليزيديين والاكراد اسلاف مشتركون وليس من المحتمل ان يكون اصل الجنسين هو نفسه لكليهما تماما(٨٢) .

لاحظت اللجنة الفروق الظاهرة بين عرب المدينة وعرب البادية ، وقالت انه لا شك ان عرب الموصل يضمون جماعات منحدرة من اجناس سامية أخرى(٨٣) .

اعطت كلتا الحكومتين اهتماما خاصا الى الناحية السياسية من مشكلة المسيحيين ولا سيما الاثوريين النسطوريين الذين كانوا يسكنون القسم الشمالى من الاراضى المتنازعة والمناطق المجاورة . وقد اهتمت اللجنة باهم جماعتين من المسيحيين : النسطوريين والكلدانيين(٨٤) .

ربما لم يكن الاثوريون النسطوريون القاطنون فى العمادية وجبال تيارى والمناطق المجاورة كلهم من أصل واحد بالرغم من انهم يتكلمون نفس اللغة السريانية - الارامية ويستعملون السريانية القديمة فى طقوسهم الدينية(٨٥) ، يعود مذهبهم الدينى فى تاريخه الى الانشقاق الدينى الذى أوجد الفرق التى تعتقد بان طبيعة وارادة المسيح اللاهوتية والناسوتية واحدة Monophysites and Monotheletes وقد قال البطريرك نسطوريوس بطريرك القسطنطينية الذى ادانه مجلس افيسوس Ephesus الثالث (فى القرن الخامس -٤٣١- الميلادى) ان مريم العذراء ولدت عيسى الانسان

(82) *League Report*, pp. 49-50.

(83) *Ibid.*, pp. 50-51.

(٨٤) أنظر دراسة خاصة عن مسيحيي ولاية الموصل فى كتاب :
Harry Charles Luke, *Mosul and Its Minorities* (London, 1925).

(85) *League Report*, p. 51.

لا عيسى الاله وقد اضطهد اتباعه في الامبراطورية الرومانية الشرقية ولكن اعداء هذه الامبراطورية الساسانيين رحبوا بهم ، واكرموهم باعتبارهم ناشري العلم اليوناني • وتسنموا أرفع المناصب في بغداد • وبعد انحطاط الخلافة والفتح التتري اضطهد النسطوريون وقتل الكثيرون منهم(٨٦) •

انفصلت الجماعة الشمالية من النسطوريين من الكنيسة الكاثوليكية تحت بطريرك خاص يسمى مارشمعون اما نساطرة الجنوب فقد شعروا بالحاجة الى الحماية فعادوا الى الكنيسة الكاثوليكية سنة ١٧٧٨ • قدرت اللجنة عدد المسيحيين بـ ٨٠،٠٠٠-٩٠،٠٠٠ من النساطرة و٤٠،٠٠٠ من الكلدانيين • وقد سمحت الامبراطورية العثمانية للنساطرة بدرجة كبيرة من الحكم الذاتي ، وهم يشبهون الاكراد في حياتهم وعاداتهم وملابسهم(٨٧) •

اما الكلدانيون الذين سكنوا في الجنوب فلهم حضارة ارقى من النسطوريين بسبب اتصالهم المستمر مع سكان المدن المتعلمين ولهم مدارسهم الخاصة التي تقوم بالصرف عليها فرانسا وروما ، ويدرس رجال الدين الكلدانيون في الغالب في المعهد الفرنسي الدومنيكاني في الموصل(٨٨) •

الخلاصة العنصرية :

تعتقد اللجنة ان الاحصاءات والخرائط التي قدمها الطرفان ليست دقيقة ، فقد بالغا في عدد النفوس بأساليب مختلفة • يسكن ولاية الموصل اكراد وعرب ومسيحيون واتراك ويزيديون ويهود مرتبين حسب اهميتهم العددية • يؤلف الاكراد أكثرية السكان وهم ليسوا تركا ولا عربا ويتكلمون لغة آرية • اتراك ولاية الموصل من نفس جنس اتراك تركيا •

(86) *League Report*, pp. 51-52.

(87) *League Report*, p. 52.

(88) *Ibid.*, p. 53.

(89) *League Report*, pp. 57, 86.

ان الجماعات الوحيدة المتماسكة التي تسكن مناطق واسعة هم الاكراد والعرب. والخط الذي يفصل بين الجنسين هو نهر دجلة حتى التقائه بالزاب الصغير ثم طريق كركوك - كفرى المتجه جنوبا وهذا الخط يفصل مدينة الموصل من الاراضي الخصبة كثيفة السكان[90]. وتعتقد اللجنة ان خطا كهذا لا يمكن ان يوصى به بسبب مساوئه الاقتصادية والاجتماعية، ولكنها قالت اذا اعتبرت الحجة العنصرية عاملا حاسما فيجب ايجاد دولة كردية مستقلة، وفي هذه الحالة يمكن دمج الاتراك واليزيدين بالاكراد اذا انضموا اليهم ويؤلف الاكراد سبعة أثمان السكان حينئذ. يبلغ الاكراد في الاراضي المتنازعة ٥٠٠,٠٠٠ نسمة ولكن هذا العدد تافه بالنسبة لنفوس العراق. يرتبط الاكراد الساكنون شمال الزاب الكبير مع اكراد حكاري وماردين في تركيا بينما يرتبط الاكراد القاطنون جنوب الزاب الصغير مع اكراد ايران[91].

وقد ذكرت اللجنة الصعوبات العنصرية التالية :

(١) تقع المدن التي تسكنها اكثرية تركية أو اقلية كبيرة في القسم الجنوبي من المنطقة المتنازعة بينما تقع الموصل المدينة العربية في وسط القسم الشمالي .

(٢) الحلقة الوحيدة التي تربط مدينة الموصل مع الاراضي العربية التي يسكنها أناس مستقرون هي عن طريق الاراضي التي تسكنها اكثرية كردية بواسطة طريق يكثر فيه مدن تركية - كردية .

(٣) المسيحيون منتشرون ولكن اكثرهم يسكنون شمال مدينة الموصل.

(٤) انما يرتبط القسم الشرقي من المنطقة الكردية مع الشمال بطريق دجلة، وانما يمكن الوصول الى منطقة راوندوز عن طريق اربيل ، ومنطقة السليمانية عن طريق كركوك .

وبسبب اختلاط الاجناس استنتجت اللجنة انه في تحديد الحدود لا يمكن

(90) *League Report*, pp. 86-87.

(91) *League Report*, pp. 57-58, 86-87.

اخذ القضايا العنصرية المحضة بنظر الاعتبار[٩٢] .

الحجج التاريخية

ذكرت الحكومة التركية انولاية الموصل وما جاورهاكانت تحتحكم الاتراك لمدة أحد عشر قرنا .وفي عهد الخلفاء العباسيين كانت هذه المناطق في أيدي الحكام والجنود الاتراك ، وقد تمتع أولئك الحكام باستقلال تام وبحقوق السيادة . وذكر الاتراك عماد الدين زنكي الذي أسس الدولة الاتابكية فيالموصل .وكانت هناك بعض الدويلات التركية يحكمها اعضاء منالاسرة المالكة الاتابكية فيسنجار والجزيرة . وذكرت الحكومةالتركية امثلة اخرى عن الدويلات التركية ، قاتل بعضها الصليبين ودحروهم في تلعفر .وقالت ان الكتب التاريخية ذكرت الاراضي الواقعة بينبغداد وجنوبي ولاية الموصل باسم ترستان على اسم القبيلة التركية تر ، ويدل اسموادي الثرثار على ذلك الاسم القديم .

كان الوفد البريطاني لمؤتمر لوزان قد ذكر انالحجة التركيةلا يمكن ان تكون صحيحة لمجرد ان الموصل كانت فيفترة تاريخية طويلة جزء من الامبراطورية العثمانية ،لانه يمكن انطباق هذ الحجة نفسها علىبغداد .وقد قال البريطانيون ان كلتيهما مدينتانعربيتان بناهما العرب وحافظتا علىصفاتهما العربية وقدكانت ولاية الموصل جزء من ولاية بغداد ، وانما جعلت ولاية الموصل ولاية منفصلة لاغراض ادارية .

وقد ذكر البريطانيون انه فيعهد مدحت باشا (١٨٦٩)كانت الموصل جزء من ولاية بغداد ، فردت الحكومة التركية ان الحاق الموصل ببغداد كانلاسباب ادارية وشخصية،وان ارفة وديار بكر كانتا أيضا تحت ادارة مدحت باشا والي بغداد .

قالت اللجنة انه لايمكن قبول الحجة التركية برمتها ،فقد بالغت بقولها

---

(92) *League Report*, pp. 59, 87.

ان الموصل كانت تحت حكم الاتراك لمدة أحد عشر قرنا .وكذلك لم تكن الحجة البريطانية صحيحة عندما ذكرت ان الموصل لم تكن تحت حكم تركي قبل استيلاء العثمانيين عليها[٩٣] .

ثم اخذت اللجنة على عاتقها تلخيص تاريخ ولاية الموصل حتى مجيء الاسلام وذكرت انه بعد الفتح الاسلامي سكنت قبيلة ربيعة تلك المنطقة وسمتها ديار ربيعة ويشبه ذلك قبيلة بكر وديار بكر .

حوالي ٨٣٠-٨٤٠ ، استخدم الخلفاء العباسيون الجنود الاتراك المرتزقة، وبعد مضي قرنين مارس هؤلاء بعض السلطة في اراضي الموصل . وفي سنة ١٠٥٦ استولى طغرل بك حفيد سلجوق على الموصل .هذا وفي خلال القرن العاشر كانت الموصل لا تزال اسميا تحت سلطة العرب الحمدانيين والاسر المالكة الاخرى،ولكن في الكفاح المستمر بين الاسر المالكة لعب الجنود الاتراك دورا أساسيا .حكمت الدولة الاتابكية بين ١١٢٧ و١٢٣٢ وهم من الاتراك . ثم جاء المغول تحت قيادة هولاكو حفيد جنكيزخان واحتلوا بغداد والموصل . أسس هولاكو الدولة الايلخانية ،وهذه سقطت في النصف الأول من القرن الرابع عشر . وتلا ذلك كفاح مستمر بين الايرانيين والاتراك والعرب وفي خلال هذه الفترة كانت ولاية الموصل تحت حكم الدولتين التركمانيتين قره قويونلي وآق قويونلي .

وفي نهاية القرن الرابع عشر استولى المغول على الموصل بقيادة تيمورلنك. ثم جاءت أسر مالكة صغيرة بعضها عربية واكثرها تركية .واخيرا في ١٥٣٤ احتل سليمان القانوني الموصل وادخلها في الأمبراطورية العثمانية ،وفي ١٦٣٨ احتل السلطان مراد الرابع العراق كله وقسمه الى ثلاث ولايات : الموصل وبغداد وشهرزور (كركوك) ، وبعد سنوات قلائل ضمت البصرة الى

---

(93) *League Report*, p. 58.

الامبراطورية العثمانية[٩٤] .

في بداية القرن الثاني عشر كانت الموصل والبصرة وكركوك في الغالب تابعة الى والي بغداد .ومنذ ١٧٢٦ صارت الموصل والاراضي المحيطة بها يحكمها والي عربي من اسرة الجليلي التي لاتزال موجودة في الموصل. وفي ١٨٣١ أسقط السلطان والي بغداد المستقل داود باشا ،وفي ١٨٣٥ وضعت الموصل تحت ادارة والي بغداد واصبحت سنجقا (لواء) . وولاية بغداد تلك كانت تضم العراق الحاضر كله بما في ذلك الاراضي المتنازعة . ولم تعد الموصل ولايــة الا في سـنة ١٨٧٩ بمـا في ذلك سنجقي كركوك والسليمانية[٩٥] .

وذكرت اللجنة في خلاصة بحثها التاريخي ان الاتراك لعبوا دورا راجحا ، وان الامير السلجوقي طغرل اتخذ لقب «سلطان الشرق والغرب» وكانت له سلطة على بعض الخلفاء العرب .وقالت بالرغم من أنها متأكدة ان العرب أو الايرانيين والاتراك والمغول لم يكونوا اسياد الموصل بصورة مستمرة فانها واثقة ان الموصل كانت تحت سيادة السلاطين العثمانيين خلال أربعة القرون الماضية .ولكن هذه السيادة لم تكن دوما فعالة ولا شاملة لكل الولاية. وقد شاركت ماردين والجزيرة وديار بكر بغداد في تاريخها ولذلك فان أي خط حدود يقترح سيكسر السلسلة التاريخية[٩٦] .

الحجج الاقتصادية

قسمت اللجنة دراستها لحجج الطرفين الاقتصادية الى ثلاثة اقسام : في القسم الاول ذكرت اللجنة المعلومات التي ذكرتها الحكومتان في المؤتمرات وفي اجوبتهما عن اسئلة اللجنة ثم ناقشتها . وفي القسم الثاني ذكرت اللجنة

(94) *League Report*, p. 59; أنظر تاريخ العراق تحت الامبراطورية العثمانية في كتاب Stephen H. Longrigg, *Four Centuries of Modern Iraq* (Oxford, 1925)

(95) *League Report*, pp. 59-60.

(96) *League Report*, pp. 59-60.

نتائج استقصاءاتها في المنطقة وقارنتها مع الاحصاءات المذكورة في وثائق ماقبل الحرب • وفي القسم الثالث لخصت الناحية الأقتصادية في مشكلة الموصل وذكرت خلاصة دراستها •

تحليل المعلومات التي قدمتها الحكومتان :

ذكر اللورد كرزن في مؤتمر لوزان ان تجارة تصدير ولاية الموصل كانت الى العراق أو عن طريقه والى حد ما الى سوريا أو عن طريقها ، أما تجارتها مع تركيا فكانت تافهة • وقد أيدت اللجنة هذه البيانات • كانت واردات ولاية الموصل من تركيا أو البضائع المارة بها مؤلفة غالبا من الخشب والحبوب والخضراوات والحبال والفواكه المجففة ومواد الدباغة والغنم • أما صادرات الموصل الى المدن التركية القريبة من الحدود فمقتصرة على الانسجة وخردوات الحديد والمنتجات المدارية[٩٧] •

قالت الحكومة البريطانية ان العراق الاوسط والجنوبي يعتمدان اعتمادا كبيرا على منتوجات المنطقة الشمالية • وقد ذكرت اللجنة ان هذا القول متطرف جدا • وبالرغم من ان الاراضي المتنازعة تمد العراق الاوسط والجنوبي بالمواد الغذائية التي يحتاجانها ، وبالرغم من انهما تحتاجهما كسوق لمنتوجها الزراعي فان قرب البحر يجعل من الممكن تجهيز العراق بالمواد الغذائية من الخارج[٩٨] •

ذكرت الحكومة البريطانية ان جميع تبغ ولاية الموصل يرسل الى بغداد ، وقد وجدت اللجنة ان كل التبغ غير المستهلك محليا تقريبا يرسل الى بغداد وان كميات قليلة ترسل الى ايران ايضا •

وكانت الحكومة البريطانية قد ذكرت انه في دراسة خط الحدود يجب عدم فصل الجماعات وقطعها عن مراكز اسواقها • وذكرت اللجنة انه يوجد سوقان كبيرتان لمنتوجات الاراضي المتنازعة وهما بغداد والموصل ؛ وتعتمد

(97) *League Report*, p. 60.

(98) *Ibid.*, pp. 60-61.

مناطق كفرى والسليمانية وكركوك والقسم الجنوبى من اربيل على بغداد والموصل ؟ وتعتمد منطقة الموصل على مدينة الموصل ويرسل المنتوج الفائض الى بغداد بواسطة دجلة • وقد زعمت اللجنة انه من الممكن استمرار هذه الصادرات باتفاقيات اقتصادية حتى ولو فصلت الموصل سياسيا من بغداد •

وكانت الحكومة البريطانية قد زعمت ان خط الحدود المقترح يفصل المناطق التى يتجر اهلوها مع الموصل من المنطقة التى يتجر سكانها مع المدن التركية • اما اللجنة فقالت ان سكان المنطقة الواقعة بين خط الحدود الذى اقترحته بريطانيا وخط بروكسل يستهلكون منتوجاتهم محليا ويعانون الصعوبات نفسها فى اتجارهم مع الموصل والمدن التركية • هذا وتتجر رواندوز فى الغالب مع ايران •

وكانت المذكرة البريطانية قد ذكرت ان خط الحدود الشمالى يضمن للعراق بعض المراعى الصيفية للاكراد الرحل • وقالت اللجنة ان الحدود لا تؤثر على هجرة الرحل وان للكثيرين من الاكراد الرحل مراعيهم فى ايران • هذا وفى الامكان عقد اتفاقيات لهذا الغرض بين تركيا والعراق[٩٩] •

وذكرت المذكرة التركية ان مدينة الموصل وولاية الموصل مهمتان جدا لمواصلات الاناضول الجنوبى مع ايران وسوريا لان طرق السليمانية وكركوك وديار بكر وارفة وبتليس وسعرت وغيرها تلتقى كلها فى الموصل • وقد أكدت اللجنة ان طرق المواصلات بين الاناضول الجنوبى وشمال ايران لا تمر بولاية الموصل وان المواصلات بين الاناضول الجنوبى وسوريا لا تمر ايضا بولاية الموصل ، وان المواصلات بين سوريا وايران لا علاقة لها بالاراضى التركية • واما المواصلات بين كركوك والسليمانية وكلتاهما فى ولاية الموصل فلا موجب لبحثها ؟ واما اواصلات التى بين دياربكر وارفة وبتليس وسعرت فلا تمر بولاية الموصل[١٠٠] •

(99) *League Report*, pp. 61.

(100) *Ibid* pp. 61-62.

وقد أثارت المذكرة التركية قضية السكة الحديد التي تربط الموصل مع موانىء البحر الابيض المتوسط وقالت ان الموصل اكثر ارتباطا مع الاناضول، وذكرت ان طريق الخليج العربي صار ذا اهمية ثانوية لمدينة الموصل • وقد أشارت اللجنة الى ان خط السكة الحديد من البحر المتوسط لم يصل الموصل حينئذ (١٩٢٥) فمن المبالغة القول ان طريق الخليج العربي اصبح ذا اهمية ثانوية للموصل ، واضافت اللجنة ان الحبوب لا تزال تصدر عن طريق نهر دجلة الرخيص من الموصل الى بغداد[١٠١] •

ولاجل الحصول على المزيد من المعلومات ارسلت اللجنة بعدد من الاسئلة الى الحكومتين البريطانية والتركية • فطلبت اللجنة من الحكومة البريطانية وثائق تخص احصاءات الكمارك عدا وثائق سنة ١٩٢١ و١٩٢٢ التي لدى اللجنة ، وقد اعطت الحكومة البريطانية وثائق تخص السنوات ١٩٢١و١٩٢٢ و١٩٢٣ والاشهر التسعة الاولى من سنة ١٩٢٤ • وقد وجدت اللجنة ان مجموع ارقام الصادرات السنوية الى بغداد وسوريا وتركيا كما يلي[١٠٢] :

الى سوريا وتركيا	٢٫٠٠٠٫٠٠٠ روبية
الى بغداد	١٥٫٠٠٠٫٠٠٠ روبية

وطلبت اللجنة من الحكومة البريطانية وثائق تخص التجارة الداخلية بين اقسام العراق المختلفة (وبضمنها الاراضي المتنازعة) ، فأجابت الحكومة البريطانية بعدم وجود احصائيات عن التجارة بين ألوية العراق المختلفة، ولكن اللجنة قدرت كميات الحبوب التي ترسل بالسكة الحديد وبواسطة النهر من ولاية الموصل الى بغداد كما يلي[١٠٣] :

حبوب ارسلت الى بغداد بالسكة سنويا	٣٫٠٠٠٫٠٠٠ روبية
حبوب ارسلت الى بغداد بالاكلاك سنويا	٧٫٠٠٠٫٠٠٠ روبية

(101) *League Report*, p. 62.

(102) *League Report*, pp. 62-63.

الروبية وحدة العملة الهندية التي استعملت
في العراق حتى سنة ١٩٣٢ وتعادل كل ١٣ ٣/١ روبية دينارا •

(103) *Ibid.*, pp. 62-63.

أما التجارة الداخلية من بغداد الى الجهات الأخرى فذكرت احصائيات السكك قيمتها من بغداد الى الشرقاط والى طوزخورماتو وكنكربان كما يلي:

الى الشرقاط	١٠٫٠٠٠٫٠٠٠ روبية
الى طوز رماتو وكنكربان	٤٫٠٠٠٫٠٠٠ روبية

اما مايخص التبغ فأمكن الحصول على احصائيات من دائرة التبغ كما يلي:

انتجت السليمانية	٢٫٠٠٠ طن
انتجت رانية	٥٠٠ طن
انتجت رواندوز	٢٥٠ طن
انتجت العمادية وعقرة ودهوك	٢٥٠ طن

وقدرت الحكومة العراقية ان ٦٠٠ طن استهلكت محليا وان ٢٤٠٠ صدرت الى بغداد .

وطلبت اللجنة من الحكومة البريطانية وثائق تخص العلائق التجارية بين العراق وكردستان ، فأجابت ان لواء السليمانية هو اللواء الوحيد الذى له تجارة مع كردستان ايران . وقد حصلت اللجنة على احصاءات كمرك السليمانية لسنة ١٩١٢ وفيها :

ثمن التبغ المصدر الى العراق	١٫٧٠٠٫٠٠٠ روبية
ثمن منتجات اخرى مصدرة الى العراق	٣٠٠٫٠٠٠ روبية
ثمن كل المنتجات (وبضمنها التبغ) المصدرة الى ايران	٣١٤٫٠٠٠ روبية
ثمن منتجات عراقية مارة بالسليمانية الى ايران	٦٠٠٫٠٠٠ روبية

وطلبت اللجنة من الحكومة البريطانية احصائيات تتعلق بانتاج الحنطة فى العراق (بما فى ذلك الاراضى المتنازعة) فأجابت بأن ليس لديها احصائيات عن الحنطة .

(104) *League Report*, p. 63.

وسألتها عن البلاد المصدرة للانسجة والمنتجات المدارية الى ولاية الموصل أو مارة منها الى تركيا وما اذا كانت هذه البضائع قد مرت عن طريق البحر الأبيض المتوسط أو الخليج العربى[104] ، فأجابت ان جميع هذه البضائع وصلت الى الموصل من الخليج العربى عن طريق البصرة كما ظهر ذلك في احصائيات الكمارك لسنة ١٩٢١و١٩٢٢و١٩٢٣ والاشهر التسعة الاولى من ١٩٢٤ ،وقد استورد الى العراق خلال هذه المدة ما ثمنه ٢٨١ مليون روبية من البضائع القطنية منها ٢٨٠ مليون مرت عن طريق البصرة ـ بغداد ،وكانت اثمان المستوردات للمدة نفسها عن طريق سوريا وتركيا الى الموصل مباشرة ٦٠٠،٠٠٠ روبية فقط اما البلاد المصدرة للبضائع القطنية فهى بريطانيا العظمى والهند ، والبلاد المصدرة لمختلف انواع المنتجات المدارية هي: الشاى (الهند) ، السكر (اوربا والهند) القهوة (الهند وبلاد العرب والبرازيل وبريطانيا[105]) .

وسألت اللجنة الحكومة البريطانية انه فى حالة اعطاء الموصل للعراق كيف ستضمن العلاقات التجارية بين تركيا والعراق ، فأجابت ان الحكومة العراقية ستكون ملزمة بمراعاة اتفاق برشلونة الخاص بحرية الترانسيت.

وطلبت اللجنة من الحكومة التركية معلومات عن مراكز تجارة واسواق الاكراد والعرب المستقرين والاكراد والعرب الرحل فى ولاية الموصل وعن الطرق التجارية بين الموصل وتركيا ، فأجابت ان مراكز التجارة والاسواق هى المدن الرئيسة فى الاقضية والسناجق، اما الطرق بين الموصل وتركيا فهى:

١ ـ نهر دجلة (مع التيار) .

٢ ـ الموصل ـ ماردين ـ دياربكر ـ خربوط ـ سيواس ـ صمصون.

٣ ـ نصيبين ـ ادنة .

٤ ـ الموصل ـ العمادية ـ جلامرك ـ وان .

---

(105) *League Report*, pp. 63-64.

٥ ـ الموصل ـ جزيرة ابن عمر ـ بتليتس ـ ارضروم ـ طربزون ؛
٦ ـ الموصل ـ اربيل ـ رواندوز ـ وان •
٧ ـ الموصل ـ زاخو ـ وان •

وسألتها عن مقادير الحنطة المنتجة فيولاية الموصل في سنوات ما قبل الحرب ، وعن المقادير التي مرت عن طريق ولاية الموصل ، وعن الاقطار المصدرة ، فأجابت بأن ليس لديها احصاءات عن هذه المواضيع(١٠٦) •

وطلبت منها معلومات مبنية على احصاءات ما قبل الحرب لتأييد ادعائها بأن ولاية الموصل مهمة للمواصلات بينتركيا وايران،فأجابت ان الاحصائيات المطلوبة ضاعت في حريق ١٩١٤ الذي دمر جزء من بناية مديرية الكمارك المركزية في القسطنطينية •

وسألت اللجنة الحكومة التركية انه في حالة اعطاء الموصل الى تركيا كيف تدبر تصدير منتجاتالموصلالزراعية وفيأي اتجاه، فأضافت الحكومة التركية في جوابها طريقين الى الطرق التجارية المذكورة اعلاه وهما :

١ ـ الموصل ـ رواندوز ـ همدان ـ كرمنشاه •

٢ ـ بغداد ـ البصرة ـ بومبي •

وذكرت الحكومة التركية الصادرات الرئيسة من ولاية الموصل الى الاناضول وسوريا واوربا والهند ،والمواد المستوردة اليها مناوربا والاناضول وايران ، وقالت ان اكثر تلك المواد مرت عن طريق موانيء البحر الابيض المتوسط والاناضول وايران ،وهناك عدد صغير منالمواد يستورد عنطريق بغداد والبصرة فقط(١٠٧) •

وقد لاحظت اللجنة ان قائمة الحكومة التركية لصادرات ولايةالموصل لم تحتو علىالحبوب التيتشكل القسم الاعظم منصادراتها • وأكدت اللجنة ان جميع المنتجات الزراعية في الموصل واكثر المنتجات الاخرى (ما عدا

(106) *League Report,* p. 64.

(107) *League Report,* pp. 64-65.

المواني) ترسل الى بغداد ،ولاحظت ان مستوردات الموصل جاءت عن طريق بغداد او سوريا وان هناك تجارة ضئيلة مع الاناضول وايران .

وسألتها كيف تبرهن احصائيات ما قبل الحرب على ان حركة التجارة في الموصل كانت باتجاه ديار بكر وليس باتجاه بغداد ، فأحالتها الى الاحصائيات الخاصة بتجارة الموصل المذكورة في كتيب وزارة الخارجية البريطانية المرقم ٦٣ والمعنون (ميزوبوتاميا) واقتبست الاحصاءات التالية لسنة ١٩١٠ :

مستوردات :

من بريطانيا	ما ثمنه	٣٧٫٨٥٠	دينارا من البضائع
من الهند	ما ثمنه	٣٥٫٨٠٠	دينارا من البضائع
من الاقطار الاخرى	ما ثمنه	٤٣٫٨٩٠	دينارا من البضائع

صادرات :

الى بريطانيا	ما ثمنه	١٧٦٫٥٠٠	دينارا من البضائع
الى الهند	ما ثمنه	٣٠٫٠٠٠	دينارا من البضائع
الى الاقطار الاخرى	ما ثمنه	٤٩٫٩٨٠	دينارا من البضائع
الى اجزاء تركيا الأخرى	ما ثمنه	٣٥٢٫٥٩٠	دينارا من البضائع

واضافت الحكومة التركية ان البضائع القادمة من بريطانيا أو مرسلة اليها مرت عن طريق موانىء البحر الابيض المتوسط .

وقد لاحظت اللجنة ان احصاءات الحكومة التركية غير دقيقة، واعادت القول ان الحبوب والاغنام تؤلف الصادرات الرئيسة لولاية الموصل، وأوضحت ان المبلغ الكبير ٣٥٢٫٩٥٠ عن صادرات الموصل الى تركيا يعني ان معظم تلك الصادرات ارسلت الى بغداد وسوريا اللتين كانتا في ١٩١٠ جزء من تركيا ، وأصرت اللجنة على ان طريق بغداد اكثر استعمالا من طريق البحر المتوسط بكثير الا فيما يخص الاغنام ،ولتأييد وجهة نظرها استشهدت بالتقويم الرسمي

التركي لولاية الموصل (١٩١٢)[108] .

دراسة اللجنة للناحية الاقتصادية من مشكلة الموصل :

ولاية الموصل منطقة زراعية وتشتهر بتربية الاغنام والماعز . ويمكن تقسيمها الى ثلاثة قطاعات اقتصادية : يقع القطاع الاول غربي الزاب الكبير (لواء الموصل) ويقع القطاع الثاني بين الزابين الكبير والصغير (لواء اربيل) ويقع القطاع الثالث جنوبي الزاب الصغير (لواء كركوك ولواء السليمانية)[109] .

تفصل الجبال القطاع الاول عن تركيا ، ولا يوجد بينهما سوى ثغرة عرضها ٢٠ كيلو مترا عند التقاء نهري دجلة والخابور تربط الولاية بسهل جزيرة ابن عمر . عاصمة هذا القطاع مدينة الموصل حيث تلتقي كل الطرق التجارية وتجلب اليها جميع منتجات المنطقة . ان أي خط حدود يفصل مدينة الموصل عن الاراضي المرتبطة بها اقتصاديا hinterland (اى لوائي الموصل واربيل) يؤثر على الحياة الاقتصادية لهذا القطاع .ويعتمد هذا القطاع جميعه اقتصاديا على مدينة الموصل بدرجات متفاوتة[110] .

توجد ثلاث طرق مهمة بين مدينة الموصل وبغداد : طريق الشرقاط ، وطريق كركوك وطريق نهر دجلة . كان نهر دجلة منذ القدم يستعمل في حمل منتجات المنطقة ، وهو ارخص وآمن طريق . اما الطريق الواقع بين الموصل وسوريا فأقل اهمية . واما التجارة بين الموصل وتركيا فضئيلة .

وللقطاع الاقتصادي الثاني مركزان : اربيل والتون كوبري .ويعتمد تقدم مدينة اربيل على مدينتي الموصل وبغداد على حد سواء ، وتعتمد التون كوبري كل الاعتماد على بغداد . تعرقل الجبال التي تؤلف خط الحدود الشمالي التجارة المباشرة بين هذا القطاع وتركيا عرقلة خطيرة . وتشارك الاقسام الشمالية والوسطى والشرقية من هذا القطاع مدينة الموصل في

(108) *League Report,* p. 65.

(109) *Ibid.,* pp. 65-66.

(110) *Ibid.,* pp. 66-67.

المصيرها ، أما الأقسام المحيطة بطاق طاق وكويسنجق ومنفذها عن طريق التون كوبرى فتكون فى وضع اقتصادى سيىء اذا فصلت من بغداد[111] •

وللقطاع الاقتصدى الثالث ثلاثة مراكز : كركوك وكفرى والسليمانية • أكثر تجارة كركوك مع بغداد وأقلها مع الموصل ، وتتجر كفرى مع بغداد وحدها ،كما ان اكثر تجارة السليمانية مع بغداد وأقلها مع ايران • ولا توجد تجارة مباشرة بن هذا القطاع وتركيا[112] •

وقد رجعت اللجنة الى التقارير القنصلية الالمانية عن ولاية الموصل لسنتى ١٩٠٥ و ١٩٠٧ والتقويم التركى لسنة ١٩١٢ وكتاب **تركية آسيا** لمؤلفه فيتال كوينيه Vital Cuinet, *La Turquie d'Asie* (١٨٩٢) ، وقد اتفقت استنتاجات التقارير القنصلية الالمانية مع استنتاجات اللجنة وهى :

١ ـ يستحيل اقتصاديا فصل مدينة الموصل عن الاراضى المرتبطة بها اقتصاديا •

٢ ـ لا توجد تجارة مهمة مباشرة بين الولاية والجمهورية التركية•

٣ ـ الطرق التجارية هى طريق بغداد وطريق الخليج العربى (الطريق الرئيس) وطريق سوريا (أقل اهمية)[113] •

وقد راجعت اللجنة التقويم التركى الرسمى عن صادرات الموصل الى الاقطار والمدن الاخرى ومستوردات الموصل من مختلف الاقطار والمدن• وقد ذكر التقويم البضائع ولم يذكر كمياتها الا فى حالات قليلة • ولاحظت اللجنة ان اكثر البضائع (ما عدا الاغنام التى كانت تصدر الى سوريا) كانت ترسل الى بغداد أو عن طريق بغداد ، وان تجارة كركوك وكفرى والسليمانية كانت مع بغداد وتجارة اربيل مع بغداد والموصل[114] •

ووجدت اللجنة ان كتاب **تركية آسيا** يعطى بعض الاحصاءات عن

(111) *League Report*, p. 67.

(112) *League Report*, p. 68.

(113) *Ibid.*, p. 69.

(114) *League Report*, p. 70.

صادرات وواردات الموصل ، فيذكر البضائع وأوزان بعضها وعدد بعضها الاخر واثمان البعض الاخر بالليرات التركية ، ويذكر البلدان المتجره مع الموصل • وقد ذكر الكتاب ان اكثر الصادرات كانت ترسل الى بغداد والخليج العربى(١١٥) •

الخلاصة الاقتصادية :

قررت اللجنة انه من وجهة النظر الاقتصادية الصرفة ان افضل تسوية لولاية الموصل هي الحاقها بالعراق ،ومن الخطأ فصل الموصل عن الاراضى المرتبطة بها اقتصاديا ، ولكن اذا اقتضت الضرورة فلا مانع من فصل اقضية زاخو والعمادية وربما دهوك • ومن الصعب جدا فصل كركوك وكفرى والسليمانية من بغداد ،واذا فصلت فمن الضرورى جدا عقد اتفاقية اقتصادية مع بغداد(١١٦)• وذكرت اللجنة ان القسم الشمالى من لواء اربيل يعانى صعوبات أقل من بقية اللواء اذا فصل عن بغداد ،لان من الممكن استمرار تجارته مع الموصل • ولن تعانى المنطقة الواقعة شمالى خط بروكسل اذا فصلت عن العراق لانها تستطيع الاتجار مع العراق أو تركيا أو ايران(١١٧)•

وختمت اللجنة خلاصتها بالقول اذا كان من المرغوب فيه تقسيم ولاية الموصل لاسباب أخرى غير اقتصادية فان التسوية المقبولة اقتصاديا هى ان يرسم خط الحدود شمالى الزاب الصغير تاركا كويسنجق وطاق طاق ورانية فى العراق • وعلى كل حال يجب ترك منطقة ديالى فى العراق(١١٨) •

الحجج العسكرية

ذكرت الحكومة البريطانية أنها اختارت خط الحدود الشمالى لعدم وجود أى خط آخر يفصل العراق عن تركيا فصلا حاسما بسبب صفاته الجغرافية•

(115) *League Report*, p. 71.
(116) *League Report*, pp. 72, 87.
(117) *Ibid.*, p. 72.
(118) *Ibid.*, p. 73.

ويتالف هذا الخط من قمم وجبال عالية متصلة (عدا ثغرة صغيرة في الغرب) فيشكل سورا حاجزا لا يخترق في الشتاء ويصعب عبوره في الصيف ، ويؤلف القسم الشرقي منه فاصلا اقتصاديا وعنصريا بين الشمال والجنوب. ويحتاج هذا الخط جيوشا أقل من خط آخر يعين قريبا من سهول العراق، ويحرم العدو المحتمل من منطقة حرام عسكرية ولكن اذا احتلت حكومة معادية هذا الخط المقترح فانه يصير صالحا لتدبير المؤامرات وقلاقل العشائر.

وقالت الحكومة البريطانية اذا أعطيت ولاية الموصل الى تركيا فان ولايتي بغداد والبصرة المعتمدتين على حنطة الموصل تصبحان تحت رحمة الجيش التركي ، ويمكن لجيش كهذا ان يسد الطريق الوحيد بين بغداد وايران ، ولذلك يستحيل تأسيس دولة عربية . اما الخط المقترح فمفيد للطرفين .

انكرت الحكومة التركية ان الخط الذي اقترحتـــه يهـــدد بغـداد ومواصلاتها مع ايران ، ولا يعرض بغداد الى خطر أعظم مما لو كانت قرب الحدود الايرانية ، وهذا الخطر المزعوم لا يبرر لان تاريخ القرنين الماضي برهن العكس . ليس لتركيا خطط عدوانية ضد الاقطار المجاورة ولكنها تدافع عن تراثها ، ولا تفكر الجمهورية التركية المؤلفة من الاتراك والاكراد في مهاجمة دولة عربية . وذكرت الحكومة التركية انها لا ترغب في مناقشة الفوائد العسكرية لخط الحدود الذي يقتطع منها منطقة لها فيها حقوق واضحة ومع ذلك فقد أجابت على الحجج البريطانية بتأكيدها ان الجيوش الغازية لن تختار طريقا وعرا صعبا بل يسلك الوديان والسهول . فاذا قبل الخط الذي اقترحته الحكومة البريطانية فتستطيع دولة اجنبية اثارة الاضطرابات بين السكان الشماليين(١١٩) .

وقد استخلصت اللجنة ان الخط الذي تقترحه الحكومة البريطانية

(119) *League Report*, p. 78.

لا يشك خط عسكري ممتاز ، ولكنها لاحظت وجود منطقة جبلية عرضها ٧٠ أو ٨٠ كيلومترا بين الخط المقترح وسهول الموصل، ويخطىء الفريق المدافع عن هذه السهول اذا تقدم الى المنطقة الجبلية لانها لا تصلح للعمليات أو المواصلات . واعترفت اللجنة ان لخط بروكسل مزايا الخط المقترح نفسها تقريبا ، ويمكن اعتبار جميع الخطوط الجنوبية الموازية للخطين المذكورين حدودا عسكرية مرضية بالرغم من تناقص قيمها كلما اتجهت نحو الجنوب .

وقالت اللجنة ان الخط الذي اقترحته الحكومة التركية ينقسم الى قسمين : الاول يمتد في الصحراء غربي نهر دجلة ، والثاني يمتد بين نهر دجلة والحدود الايرانية . وقالت ان الصحراء تؤلف حدا عسكريا ممتازا كما برهنت الحرب العالمية الاولى ، ولكن قيمة القسم الثاني ضعيفة ، وأشارت الى ان زينوفون والاسكندر الكبير وغيرهما كثيرين استعملوا الخط الذي يخترق القسم الثاني من الشمال الى الجنوب منذ أقدم العصور ، وفي هذا القسم وديان واسعة وانهار ضحلة وهي ليست بصعاب خطيرة(١٢٠) .

الحجج السياسية

آراء السكان :

أكدت الحكومة التركية على أهمية رغبات سكان ولاية الموصل ، وطالبت باجراء استفتاء فيها ليستطيع الاهلون التعبير عن رغباتهم بحرية ، وأكدت ان الاكراد والاتراك الذين يؤلفون اكثرية السكان يتوقون الى العيش في تركيا . وذكرت أيضا ان العرب أيضا ربما مالوا الى تركيا ، ولكنهم حتى اذا اضيفوا مع غير المسلمين فانهم يؤلفون اقلية .

وذكرت الحكومة البريطانية ان العرب يرغبون أشد الرغبة في ضمهم الى الحكومة العربية العراقية ، وان اليزيديين واليهود يرغبون الرغبة نفسها ، وان المسيحيين ترعبهم فكرة ارجاعهم الى تركيا . وأكدت

(120) *League Report*, pp. 74, 87.

ان الاكراد لا يرغبون في العيش مع الاتراك كما ثبت ذلك بثوراتهم وكما اثبتت استفتاءات ١٩١٩ و١٩٢١ التي أجريت في العراق •

لقد برهنت اللجنة من قبل استحالة اجراء الاستفتاء المطلوب ،فحاولت التيقن من رغبات سكان ولاية الموصل •

وقبل ان تذكر اللجنة نتائج تحقيقها في مختلف مناطق الولايةذكرت بعض الملاحظات عن عملها • فأشارت الى الصعوبات الخطيرة التي جابهتها في البداية كرفض بعض الشهود ابداء آرائهم وكتأثر كثير من البيانات بعوامل مختلفة سببت الشك في طبيعة الاجوبة • وبالرغم من تأكيدات اللجنة على سرية التحقيق كان الخوف من انتقام الحكومتين عظيما جدا ومنتشرا في كل مكان • وذكرت اللجنة انه حدث اكثر من مرة ان شاهدا من الشهود بعد ان يتحدث بصورة سرية وبصوت خافت لصالح تركيا يعود فيعلن بصوت عال انه يؤيد العراق لكي يسمعه المنتظرون خارج غرفة اللجنة• ولكنها لاحظت ان الخوف لم يمنع أي شاهد مسيحي من ابداء رأيه في صالح العراق • وقد اعترفت اللجنة ان هذه الصعوبات تضاءلت بعدئذ •

لاحظت اللجنة في عدة حالات ان للمصالح الشخصية نفوذا عظيما في البيانات التي قيلت • فالاشخاص المقربون من السلطات ايدوا العراق والآخرون الذين لم ينالوا شيئا مالوا الى تركيا • وقد تأثرت بعض الآراء بمنافسات رؤساء القبائل • وحدث ان سأل بعض الشهود احد اعضاء اللجنة عما قاله شخص معين لكي يبدي رأيا مغايرا • وفي بعض الاماكن سببت صفات الموظفين الشخصية أو اساليبهم الادارية (مثل تعيين الموظفين العرب أو الاكراد في المناطق الكردية) تأيد الاهلين للعراق[١٢١] •

ذكرت اللجنة ان للتكوين الاجتماعي لولاية الموصل أثرا في كثير من رجال القبائل والفلاحين ، فقد حدث مرارا ان احال بعضهم اللجنة الى رؤساء قبائلهم أو الى مالك القرية • وقد عجز عدة اشخاص عن الجواب

(121) *League Report,* p. 75.

لعدم سابق معرفتهم بالمشكلة • قال شاهد من الشهود انه يرغب في ابداء رأيه كما فعل شخصان آخران ذكر اسميهما ، وكانا في الحقيقة قد أبديا رأيا مغايرا • وفي بعض الحالات كان البعض متأثرين بالدعاية البريطانية والعراقية ، وحدث في حالات أخرى أن ابدى اعضاء الوفود رغبتهم في الانضمام الى العراق ثم ذكر بعضهم في مجالسهم الخاصة انهم يؤيدون تركيا • ولذلك قررت اللجنة عدم الاهتمام بالوفود وبالعرائض •وقد حدث ان بعض الشهود نقضوا ما قالوه في المـرة الاولى عند مقـابلتهم مـرة ثانية(١٢٢) •

ذكرت اللجنة ان كثيرين من الشهود ذكروا أسباب تفضيلهم العراق بقولهم ان النظام والامن في العراق سنة (١٩٢٥) أعظم مما كانا تحت الحكم التركي ، وان التربية والتعليم تقدما ، وأضاف بعضهم ان تحسن الاحوال يعود الى السلطات البريطانية ، وقال شاهدان أو ثلاثة ان سبب تفضيلهم العراق هو الغاء الخدمة العسكرية الاجبارية ، وذكر آخرون لان العراق أقوى وانه من المستحسن ان ينتموا الى الدولة الاقوى • وقد أيد بعض رؤساء القبائل القاطنة في الاماكن البعيدة الحكومة التركية لانهم كانوا تحت الحكم التركي يتمتعون بقدر أكبر من الاستقلال •

وذكرت اللجنة انه طالما ذكرت الحجج الاقتصادية ولا سيما من المثقفين الذين ايدوا العراق على الاغلب ، وقد اعتقدت اللجنة ان اولئك الاشخاص تأثروا بالحجج الاقتصادية التي قدمتها الحكومة البريطانية ،وقد تأثر الأتراك وكثيرون من الاكراد والعرب بالعاطفة القومية • وحدث مرة ان فلاحي احدى المناطق ، الذين ايد ممثلوهم العراق تأييدا اجماعيا ، فرحوا كثيرا بلقائهم للمساعد التركي •

ثم شرعت اللجنة بدراسة نتائج تحقيقها في مختلف الالوية • ففي

---

(122) *League Report*, pp. 75-76.

لواء السليمانية عبر الاهالى عن أوضح الآراء ، وهم يتألفون من :

عرب	٧٥
اكراد	١٨٩٫٩٠٠
يهود	١٫٥٥٠

فقد كانوا باستثناء أفراد قلائل قابلتهم اللجنة ، مؤيدين للعراق ، وقد رفضوا الاتحاد مع تركيا وفضلوا الاتحاد الاقتصادى مع العراق ، وكانت هناك حركة قوية للحكم الذاتى تسمح باستعمال اللغة فى التعليم والادارة والمحاكم .وقد عارض الكثيرون الانضمام الى العراق اذا لم يسنده الاوربيون وشددوا على ضرورة الاحتفاظ بمساعدة المستشارين البريطانيين لمدة طويلة. وقد ذكرت اللجنة انها وجدت السكان الراغبين فى الاستقلال القومى التام يقدرون فوائد الوصاية الماهرة(١٢٣) .

ووجدت اللجنة تحليل الآراء التى أعرب عنها الاهلون فى كركوك أصعب ، وهم يتألفون من :

عرب	٣٥٫٦٥٠
اكراد	٤٧٫٥٠٠
اتراك	٢٦٫١٠٠
مسيحيين	٢٫٤٠٠

وقد أيد جميع المسيحيين العراق مع بعض الشروط ،وأيدت اكثرية الاتراك تركيا وأيدت أقلية منهم العراق لاسباب اقتصادية ،وقد توقعت اللجنة ان تفضل الاكثرية الساحقة من العرب البقاء فى العراق ولكنها فوجئت اذ وجدت ان عددا كبيرا من بياناتهم فى صالح تركيا . وقد لاقت بعض الصعوبات فى تحليل البيانات الكردية ،وذكرت انها لو عدت تلك البيانات بدون تحليل لوجدت أكثريتها تؤيد الاتراك ، وقد كان كبار شيوخ الاكراد

(123) *League Report,* p. 76.

ميالين للعراق ، ولكن كان بعضهم يتقاضى منحا من الحكومة العراقيةلحراسة الطرق •

كان سكان لواء اربيل يتألفون من :

عرب	١١ر٧٠٠
اكراد	١٧٠ر٧٥٠
اتراك	٢ر٧٨٠
مسيحيين	٣ر٩٠٠
يهـود	٢ر٧٥٠

وكان سكان قضاءكويسنجق البالغون ٦٠ر٠٠٠ واكثريتهم كردية، يطمحون الى مطامح سكان السليمانية نفسها ، ومن هؤلاء بعض الرؤساء المثقفون ، وفي قضاء أربيل أيد تركيا سكان مدينة اربيل ،وبوجهعامجميع السكان الذين هم من أصل تركي وعدد كبير من الاكراد او العرب •

وقد طالب بعض الرؤساء الأكراد بدولة كردية حرة تحت حماية اوربية ـ تفضل البريطانية ـ وفضل رؤساء اكراد آخرون العراق تحت انتداب بريطاني طويل الأجل ، واذا لم يحقق هذا الشرط فانهم يفضلون الحكومة التركية على الحكومة العربية • وعلى العموم أظهر قضاء اربيل ميلا الى تركيا • اما في قضاء رواندوز الذي يسكنه أهلون متأخرون فقد أظهر اكثر الشهود ميلا للعراق • وفضل اليهود واكثرية المسيحيين في لواء اربيل العراق تحت الانتداب •

اما سكان لواء الموصل فأكثر اختلاطا وهم :

عرب	١١٩ر٥٠٠ (٧٤ر٠٠٠ في مدينة الموصل)
اكراد	٨٨ر٠٠٠
اتراك	٩ر٧٥٠
مسيحيون	٥٥ر٠٠٠ (١٩ر٢٥٠ في مدينـة الموصل)

يزيديون	٢٦٫٢٠٠
يهـــود	٧٫٥٥٠ (٤٫٠٠٠ فى مدينـة الموصـل)

وقد أيدت العراق اكثرية الشهود العرب ، وقد طالب أعضاء حزب الاستقلال القوي فيمدينة الموصل مطالبة شديدة بانهاء الانتداب والمعاهدة العراقية ـ البريطانية بأسرع ما يمكن ،وقال بعضهم انهم يفضلون تركيا على دولة عربية تحت الانتداب أو يساعدها مستشارون أجانب • وقد فوجئت اللجنة اذ وجدت انعدد العرب المؤيدين لتركياكبير ـ من بين ١٨٨ شاهدا أيد ٥٣ تركيا و١٠٢ العراق مندون قيد أو شرط و٢٢ العراق مع بعض الشروط و٨ لا رأى لهم و٣ طالبوا بحكومة اسلامية • وعند دراسة اللجنة مراكز الشهود الاجتماعية ،وجدت انالاكثرية الكبيرة منالمنتخبين الثانويين والاشخاص الذين كانوا اعضاء فيالمجلس البلدى خلال العشرين سنةالماضية ورجال الدين المسلمين تؤيد الحكومة العربية ، ولكنها وجدت ان اعضاء الطبقات الفقيرة يفضلون تركيا فيالغالب ، واعتقدت اللجنة ان «الشعور ضد الاجانب وضد البريطانيين لعب دورا مهما عند العرب » •

وقد كاد ان يكون من المستحيل على اللجنة ان تتثبت من وجهات نظر الاكراد فى لواء الموصل ، فقد افزعتهم حملة الدعاية القوية التى قام بها العرب القوميون المتطرفون اعضاء حزب الاستقلال فى الموصل ،وقد ذكرت اللجنة انالسلطات الادارية شجعت تلك الدعاية • وقدكان الشعور القومى بين الاكراد أقل تطورا فيلواء الموصل منه فى القسم الجنوبى منالاراضى المتنازعة ، وفى الحقيقة لا يوجد شعور قومى فى القسم الشمالى الشرقى من لواء الموصل • توجد فى بعض الاماكن اكثرية مؤيدة لتركيا ، وفى اماكن اخرى وجدت اللجنة من العبث ان تحاول الوصول الى نتيجـة ، ووجدت مناطق كردية أخرى مؤيدة للعراق[١٢٤] •

(124) *League Report*, p. 77.

يميل الاتراك الساكنون في ضواحي مدينة الموصل القريبة الى الاتراك ويقيم في هذه الضواحي ايضا العرب القوميون. وقد قام سكان تلعفر بمظاهرة كبيرة مؤيدة لتركيا بالرغم من وجود حامية قوية . ويميل اليزيديون في الغالب الى العراق تحت انتداب اوربي ، وقال بعض متنفذيهم انهم يفضلون حكومة تركية على حكومة عربية من دون انتداب ، وكان هناك في بعض الاماكن يزيديون يؤيدون تركيا .

وأيد المسيحيون واليهود جميعهم الحكومة العربية ورأى رؤساؤهم ضرورة الاحتفاظ بانتداب اوربي ، وعلى العموم فضل هؤلاء حكومة تركية كشر أهون على حكومة عربية مستقلة استقلالا تاما .

ذكرت اللجنة انها عجزت عن اخذ رأي منطقتين في ولاية الموصل وهما : نواحي لواء السليمانية لعدم وجود ادارة فيها بسبب حركة الشيخ محمود والمنطقة الكائنة بين خط بروكسل والخط الذي اقترحته الحكومة البريطانية لانها جبلية وعرة ولم يمكن التغلغل فيها عندما كانت اللجنة في تلك المناطق . وقالت اللجنة ان القسم الاول لا اهمية له حتى ولو كان مؤيدا لتركيا باجمعه وهذا مشكوك فيه كثيرا ولا يؤثر في اتجاه لواء السليمانية ، واما القسم الثاني فقد هجره الاثوريون تقريبا . وقد وجدت اللجنة ان الآثوريين يرغبون بالاستقلال الذي مارسوه قبل الحرب العالمية الاولى ولكنهم طالبوا بأن يوضعوا تحت حماية أو انتداب اوربي - والافضل بريطاني - ، واذا لم يمكن تحقيق كل ذلك فهم مستعدون للخضوع الى دولة مستقلة بشرط ان يتمتعوا بحكم ذاتي . وقد عارضوا اخضاعهم من جديد للحكم التركي .

وقد استخلصت اللجنة ان تحقيقاتها كشفت عن عدم وجود شعور قومي عراقي في ولاية الموصل ، وذلك باستثناء ما عند بعض العرب المثقفين ، وفي هذه الحالة فقوميتهم عبارة عن شعور عربي ذي اتجاهات متطرفة وضد الاجانب .

ووجدت اللجنة نمو الوعي القومي الكردي لا العراقي عند الاكراد وهو اكثر تطورا في الجنوب ،ووجدت الوعي القومي قويا نوعا ما بين اتراك ولاية الموصل • وعلى وجه العموم وجدت اللجنة ان الآراء المؤيدة للعراق كانت مبنية على المصالح الفردية أو على مصالح الجماعات وليست على الوطنية المشتركة كما وجدت ان تأكيدات الحكومة التركية بأن أكثرية سكان ولاية السليمانية ترغب فعلا بالرجوع الى تركيا غير صحيحة •ووجدت ان اكراد السليمانية (وما جاورها) الذين طلبوا حكما ذاتيا ضمن الدولة العراقية يؤلفون نصف مجموع أكراد ولاية الموصل تقريبا • ووجدت بين الاتراك أنفسهم من يميل الى العراق•واستنتجت ان القومية واللغة لا تصلحان دوماكدليل موثوق على الآراء السياسية ، فقد كان هناك مثلا كثير من العرب ولا سيما الفقراء منهم يؤيدون تركيا(١٢٥) •

القضية الآثورية :

كان اللورد كرزن قد ذكر في المذكرة المؤرخة في ١٤ كانون الاول ١٩٢٢ التي ارسلها الى عصمت باشا ان الاثوريين النسطوريين سيقاتلون ولا يسمحون بارجاع مواطنهم الجديدة الى تركيا التي يعتبرونها رمز الظلم•وقد أجاب عصمت ان النسطوريين قاموا عند غزو الروس لولاية وان باعمال الخيانة والوحشية تجاه مواطنيهم المسلمين الذين عاشوا معهم بسلام عدة قرون فاضطروا على ترك وطنهم مع الروس المتراجعين(١٢٦) •

وقد اثارت القضية الآثورية في مؤتمر القسطنطينية الحكومة البريطانية كحجة لتوسيع حدود العراق ، وقد اقتبست اللجنة في تقريرها محاضر جلسات مؤتمر القسطنطينية(١٢٧) •

واثارت الحكومتان هذه القضية مرة أخرى امام مجلس عصبة الامم،

---

(125) *League Report*, p. 78.

(126) *League Report*, p. 79.

(127) *Ibid.*, pp. 79-81.

وقد اعطت المذكرة البريطانية المؤرخة في ١٤ آب ١٩٢٤ عددا من اسباب مطالبتها بالحاق أوسع ما يمكن من أراضي الاثوريين بالعراق • في خلال الحرب العالمية الاولى ايد الآثوريون قضية الحلفاء وصمموا على الهروب من الاتراك الذين يعتبرونهم مستعبديهم ، وكنتيجة لقرارهم هذا قاسوا أشد الصعوبات واخرجوا من ديارهم ومات الوف منهم في طريق هربهم الى العراق •وقد ذكرت الحكومة البريطانية ان قسما من الآثوريين سكن في القسم الجنوبي من ديارهم ،وسكن قسم آخر بين الاكراد والمسيحيين جنوبي موطنهم القديم • وقد شعر البريطانيون بأشد الالتزامات لضمان استقرارهم وفقا لمطاليبهم ومطامحهم المعقولة • وقد استغاث الآثوريون طالبين تأسيس محمية بريطانية في جميع مواطنهم القديمة • ولما كانت الحكومة البريطانية عاجزة عن تحقيق جميع آمالهم فقد سعت للحصول على خط حدود مرضى، فالخط الذي تقترحه الحكومة البريطانية له صفات خط حدود دولي جيد ويسمح باسكان الآثوريين في جماعة متماسكة ضمن حدود الاراضي العراقية الواقعة تحت الانتداب البريطاني • وهؤلاء الآثوريون الشجعان يرغبون في تقديم ولائهم للعراق وفقاً لبعض الشروط ويؤلفون جماعة عظيمة القيمة على حدود العراق •

وقد أكدت المذكرة التركية المؤرخة في ٥ ايلول ١٩٢٤ إن ادعاءات البريطانيين جاوزت حدود المشكلة التي اتفق الطرفان على عرضها على مجلس العصبة ، ولاجل تأييد وجهة نظرها فسرت بعض ما قاله اللورد كرزن بان النزاع بين الطرفين منحصر حول ولاية الموصل فقط • واجابت الحكومة التركية على حجج الحكومة البريطانية انه مهما كان شعور العطف الذي يبديه البريطانيون تجاه اثوريي ولاية الموصل فانه لا يبرر فصل مقاطعة كبيرة من تركيا•وقد اظهرت الحكومة التركية شكها في ان الحكومة البريطانية كانت تفكر برغبات الآثوريين عندما اقترحت اسكانهم على الحدود ، لاحتمال استعمالهم ضد الاكراد أو الاتراك ، وبذلك تخيب آمال البريطانيين في اقامة السلام الدائم في تلك الاصقاع أو اقامة العلاقات الودية بين تركيا

والعراق أو امكانية تأسيس كيان امين للآثوريين[١٢٨] .

درست اللجنة القضية الآثورية ولخصت تاريخها حتى زمان تحقيق اللجنة ثم ذكرت خلاصة دراستها . قالت اللجنة ان آثوريي الامبراطورية العثمانية تمتعوا بدرجة يعتد بها من الحكم الذاتي تحت زعامة بطريركهم ، ولكن نزاعاتهم مع الاكراد كانت مستمرة . وفي ١٩١٥ حرضت الآثوريين الجيوش الروسية المتقدمة نحو جلامرك على مهاجمة الاتراك،فلما اضطرت الجيوش الروسية بعدئذ على الانسحاب هاجم الاتراك الآثوريين واضطروهم على مغادرة البلاد الى ايران ،وهناك واصلوا مساعدتهم لروسية حتى الثورة البلشفية ،وفي ١٩١٨ هاجم الاتراك والاكراد والايرانيون الآثوريين الذين بحثوا عن ملجأ لهم في العراق الذي كانت تحتله الجيوش البريطانية . ثم لخصت اللجنة قصة الآثوريين في العراق بين ١٩١٨ و١٩٢٤ وحوادث هروبهم من تركيا الى الجانب الجنوبي من خط الحدود كنتيجة لحوادث ١٩٢٤[١٣٠].

وقد ذكر المندوب السامي البريطاني في بغداد للجنة انه في حالة اعطاء خط الحدود المقترح للعراق فسيحتل الآثوريون الاراضي الواقعة جنوب الخط مباشرة وهي مواطنهم القديمة . اما الآثوريون الذين تقع ديارهم شمالي الخط المقترح فسيسكنون بجوار دهوك والعمادية،واذا أراد آثوريو ايران الرجوع الى ايران فستساعدهم السلطات البريطانية ، وان عدد الآثوريين الذين سيسكنون في العراق يبلغ نحو ٢٠,٠٠٠ فقط ،ويوجد ايضا نحو ٣٠,٠٠٠ آثوري تركي في روسيا يرغبون في الرجوع الى ديارهم بشرط ان لا يكونوا تحت الحكم التركي.وقد قال البريطانيون اذا لم يقبل الخط

---

(128) *League Report,* p. 81.

(129) *League Report,* p. 82.

(130) *Ibid.,* pp. 82-83.

المقترح فسيكون من الصعب كثيرا اسكان الآثوريين لعدم وجود اراضي كافية لهم ، واذا وجدت أراضي كافية فانه من الصعب عليهم الاقامة في السهول ، ويمكن ظهور صعوبات اخرى بسبب اختلاف عادات العرب والآثوريين ، بينما تتشابه عادات الآثوريين والاكراد(١٣١) .

وقد قررت اللجنة انه بالرغم من اعترافها بضرورة حماية الآثوريين فالحل الذي تقترحه الحكومة البريطانية غير عادل ، وقد اتفقت مع الحكومة التركية على ان مطالبة البريطانيين في مؤتمر القسطنطينية تضمنت فتح قضية جديدة ومن حق تركيا رفضها . وأضافت اللجنة ان هناك سببا آخر لرفض الحل البريطاني المقترح وهو ان الآثوريين قاموا « بثورة مسلحة ضد حكومتهم الشرعية بتحريض من الاجنبي ومن دون استفزاز السلطات التركية » ، وذكرت اللجنة ان احوالهم تحت حكم الامبراطورية العثمانية كانت أفضل من أحوال المسيحيين الآخرين .

وقررت اللجنة انه ليس من العدل فصل اراضي من تركيا لاسكان قوم حملوا السلاح عامدين ضد سلطانهم ، وقالت ان افضل حل للآثوريين هو العرض الذي تقدمت به الحكومة التركية في مؤتمر القسطنطينية برجوعهم الى ديارهم القديمة . وفي هذه الحالة يجب ان يتمتع الآثوريون بالحكم الذاتي كالسابق وان تضمن سلامتهم بعفو شامل(١٣٢) .

حجج سياسية اخرى :

درست اللجنة حججا اخرى تقدم بها الطرفان :

ذكر البريطانيون **وعدهم الثلاثي** للعرب وللملك فيصل ولعصبة الامم . وقد استعرضت اللجنة الوعود البريطانية للعرب بعدم ارجاعهم للحكم التركي ، واتفاقية سان ريمو ، وانتداب عصبة الامم ، والمعاهدة العراقية

(131) *League Report*, p. 83.

(132) *League Report*, pp. 83, 88.

البريطانية لسنة ١٩٢٢ التي ضمنت وحدة العراق • وذكرت اللجنة الجواب التركي على الحجة البريطانية امام عصبة الامم يوم ٢٥ ايلول ١٩٢٤ ومفاده ان تركيا لم تتنازل عن حقوقها في ولاية الموصل بأية معاهدة دولية ، وقد قررت اللجنة ان الحجة التركية صحيحة وان الاراضي التي تحتلها السلطات البريطانية والعراقية لا تزل تعود الى تركيا قانونا الى ان تتنازل تركيا عن حقوقها[١٣٣] •

وكان البريطانيون قد تقدموا أيضا بحجة **حق الفتح** • وكان جواب تركيا انه لا يمكن الاعتراف بحق الفتح في القرن العشرين ، وان ولاية الموصل احتلت بعد امضاء هدنة مندروس خلافا لنصوصها •وكانت الحكومة البريطانية قد ذكرت ان خط الهدنة لا علاقة له بتسوية الصلح النهائية ، وانه وفقا للمادة السادسة عشرة من الهدنة يحق لجيوش الحلفاء ان يحتلوا النقاط العسكرية وراء خط الهدنة ، وقد اتفقت اللجنة مع الحكومة البريطانية حول المادة السادسة عشرة من هدنة مندروس ، ولكنها قالت ان الوضع السياسي جميعه تغير بعد معاهدة سيفر وظهور تركيا الكمالية[١٣٤]•

وقد طالب الاتراك بشروط تجعل **السلام الدائم** ممكنا ،وقد قدم هذه الحجة الوفد التركي في لوزان وفي القسطنطينية ، وقد قالت اللجنة انه من أجل السلام الدائم من واجب الطرفين ان لا يشعرا بالشكوى المرة ،ولكن اللجنة تعتقد ان الواجب يقضي بعدم حرمان الدولة العراقية التي اعترفت بكيانها من منابع الثروة الضرورية لتقدمها[١٣٥] •

الخلاصة السياسية :

قالت اللجنة ان تركيا ظلت تحتفظ بسيادتها على ولاية الموصل مادامت لم تتنازل عن حقوقها •ولكن يحق للعراق ادبيا ان تكون له حدود تسمح

(133) *League Report,* pp. 84, 88.

(134) *Ibid.,* p. 84.

(135) *League Report,* pp. 84-85, 88.

له بالبقاء السياسي والاقتصادي ولاسيما لان تركيا أعلنت مرارا انها ترغب في ترك العرب يقررون مصيرهم السياسي .

وذكرت اللجنة ان العراق أحرز مقدارا عظيما من التقدم في سياسته الدخلية وفي الامن والخدمات الصحية والتربية ولكن ذلك التقدم في الغالب يعزى الى الجهود البريطانية . وبالرغم من ذلك فقد زعمت اللجنة ان وضع العراق الداخلي غير مستقر لانه تعوزه الخبرة السياسية ولوجود الفروق بين السنة والشيعة وبسبب العلاقات بين الاكراد والعرب ولضرورة السيطرة على القبائل المشاغبة . ويمكن ان تكون هذه الصعوبات مهلكة لكيان الدولة العراقية اذا تركت من دون مساعدة أو ارشاد . ولذلك قررت اللجنة وجوب استمرار الانتداب بشكل المعاهدة العراقية ـ البريطانية القائمة لمدة خمس وعشرين سنة . واذا لم يمدد الانتداب بعد انتهاء معاهدة ١٩٢٢ فانه من الافضل ان تعطى ولاية الموصل الى تركيا وهي أكثر استقرارا من العراق بدون انتداب بكثير .

وصرحت اللجنة انه ربما كانت عواطف سكان ولاية الموصل لحدما الى جانب العراق ولكن البيانات التي قدمها الاهلون متباينة ومشروطة بشروط فلا يمكن اتخاذها كقاعدة للتسوية . واكثر الذين فضلوا العراق فضلوه لاسباب اقتصادية وللاحتفاظ بالمساعدة الاجنبية عن طريق الانتداب لابسبب تفضيل العراق تفضيلا مطلقا[١٣٦] .

وذكرت اللجنة انها لا تستطيع ابداء أي رأي حول أهمية حجة السلام الدائم . ولكنها زعمت انه اذا اقتضت الضرورة تقسيم الولاية فلن تنتج من ذلك أية صعوبة سياسية[١٣٧] .

نتائج اللجنة النهائية

اذا اخذت مصالح الاهلين بنظر الاعتبار فاللجنة تعتقد انه من المفيد

(136) *League Report*, pp. 85, 88.

(137) *Ibid.*, pp. 86, 88.

لتخدما ان تقسم ولاية الموصل ، وبعد ما أعطت كل حقيقة قيمتها النسبية ارتأت ان الحجج المهمة ولاسيما الاقتصادية والجغرافية وعواطف أكثرية السكان تميل لتأييد ضم جميع الاراضي الواقعة جنوبي خط بروكسل الى العراق وذلك بشرطين[١٣٨] : الاول ان تبقى هذه الاراضي تحت الانتداب الفعال لمدة خمس وعشرين سنة والثاني ان تؤخذ بنظر الاعتبار رغبات الاكراد بتعيين موظفين أكراد في المحاكم والمدارس وبأن تكون اللغة الكردية اللغة الرسمية فيهما[١٣٩] .

وقد اعربت اللجنة عن اقتناعها بانه لو انهي انتداب العصبة مع انتهاء المعاهدة العراقية ـ البريطانية واذا لم يعط الاكراد بعض ضمانات ادارية محلية فان أكثريتهم يفضلون الحكم التركي على الحكم العربي وقالت اذا لم يحتفظ بالانتداب فستظهر صعوبات سياسية خطيرة ، وفي تلك الحالة توصي اللجنة باعطاء الولاية الى تركيا التي تتمتع بأحوال داخلية ووضع سياسي أكثر استقرارا من العراق بكثير . وعلى كل حال يجب ان يحتفظ العراق بمنطقة ديالى لضرورتها في حل مشكلة الري .

وقد تركت اللجنة الحجج القانونية والسياسية الاخرى الى مجلس عصبة الامم لدراستها . ولكنها قالت اذا قرر المجلس تقسيم الاراضي المتنازعة فانها تعتقد ان أفضل خط هو الذي يمتد مع الزاب الصغير تقريبا[١٤٠] .

توصيات خاصة

لفتت اللجنة نظر مجلس عصبة الامم الى ثلاثة أمور اعتبرتها حيوية لتهدئة الولاية وخير السكان .

الاول : يجب ان تهتم الدولة التي ستسود على الولاية بتهدئة السكان عن طريق تسامح موظفيها ، وان تصفح صفحا تاما عن جميع الاعمال الماضية .

(138) *League Report*, p. 88.

(139) *Ibid*, pp. 88-89.

(140) *League Report*, p. 89.

واقترحت اللجنة على العصبة تعيين ممثل لها يقيم في الولاية بضع سنوات، ويكون من واجبه ان يستمع لشكاوى المتظلمين والمضطهدين ٠ وان يعطى الاشخاص الراغبون في ترك الولاية كل التسهيلات ، والا يسمح باعلان اختيار السكان خلال مدة تقل عن ستة أشهر بعد قرار مجلس العصبة عن مصير الولاية ، ولكن يبقى حق اختيار الجنسية نافذا لمدة أربع سنوات ، وتمنح للمهاجرين سنة اضافية لتساعدهم في بيع املاكهم[١٤١] ٠

الثاني : يجب ان يحمى المسيحيون واليهود واليزيديون وان يمنح الاثوريون الامتيازات القديمة التي كانت لهم قبل الحرب العالمية الاولى ٠ وان يضمن للمسيحيين واليزيديين الحرية الدينية وحرية فتح المدارس ٠ وان يكون مركز الاقليات متلائما مع الظروف الخاصة للدولة السائدة ، ويشترط أن يشرف ممثل العصبة على الترتيبات التي تتخذ في مصلحتهم

الثالث : اذا ارجعت الولاية الى تركيا فيجب عقد اتفاقيات اقتصادية بين العراق وتركيا لكي يستفيد العراق من قدرة الولاية على انتاج الاطعمة ٠ ولما كانت بغداد المنفذ الرئيسي للمحصولات الفائضة فعلى تركيا ان توافق لكي يستفيد السكان ٠ واذا أعطيت الولاية الى العراق فيجب اعطاء سكانها حرية تامة في الاتجار مع تركيا وسوريا وان تعطى التسهيلات لمدن الحدود التركية في استعمال طريق الموصل لصادراتها ووارداتها ٠ ويجب عقد اتفاقيات مماثلة اذا قسمت الولاية بين العراق وتركيا[١٤٢] ٠

* * *

كان من المؤمل ان تقدم اللجنة تقريرها الى مجلس عصبة الامم في اجتماعه الرابع والثلاثين في حزيران ١٩٢٥ ولكنها لم تنته من كتابة مسوداته حتى ١٦ تموز ١٩٢٥ ٠ وقد نشر التقرير حينذاك ووزع على أعضاء المجلس أولا ثم على الصحافة[١٤٣] ٠

---

(141) *League Report*, pp. 89-90.

(142) *League Report*, p. 90.

(143) *Official Journal*, 1925, p. 892; *League Report*, p. 90.

الفصل الخامس

قرار مجلس العصبة عن الموصل

في خلال سنة ١٩٢٥ وقبل ان يتناول مجلس العصبة تقرير لجنة التحقيق وقعت حوادث في تركيا والعراق ربما اثرت في وجهات نظر اعضاء المجلس بل لقد حدثت ثورة كردية في الوقت الذي كانت لجنة التحقيق تقوم بأعمالها في ولاية الموصل ولهذه الثورة علاقة مباشرة بمشكلة الموصل. وفي خلال صيف ١٩٢٥، بعد نشر تقرير اللجنة وفي اثناء اجتماع مجلس العصبة الذي ناقش التقرير جاءت الاخبار عن حوادث جديدة.

الثورة الكردية في تركيا

في شباط ١٩٢٥ نشرت الصحافة التركية انباء عن حركة كردية في المنطقة الواقعة بين بتليس وديار بكر شمال خط بروكسل،

وقد ذكرت أسباب كثيرة لذلك: مثل رد فعل ديني ضد علمانية الجمهورية التركية، والقومية الكردية وحب الانفصال، ومؤامرات ملكية

(1) Vladimir F. Minorsky, "The Mosul Question" in *American Library in Paris Bulletin,* Bulletins No. 9 and 10, April 15, 1926, p. 18.

(2) *The Times,* April 7, 16, 17; May 20, June 30, July 1, 1925.

منسوبة الى أمير عثماني يقيم في حلب ، والنفوذ الاجنبي[٣] . وقد اكدت الصحف التركية ان الموظفين الاتراك وجدوا في ديار بكر رسائل مرسلة من شركات بريطانية مختلفة الى «وزارة الحربية في كردستان» ، وهذا يشير الى الاصابع البريطانية في الثورة[٤] . وقد اعتبرت الثورة حادثة مشؤومة لتركيا في الوقت الذي كان يقرر فيه مصير ولاية الموصل ذات الاكثرية الكردية[٥] .

حــوادث الحــدود

في ١٥ آب ١٩٢٥ ارسلت الحكومة التركية برقية الى سكرتير عام عصبة الامم تذكر فيها ان هناك اشاعات في منطقة خط بروكسل حول تشكيل عصابات جنوبي الخط المذكور لاحداث الاضطرابات في الاراضي التركية . وبينما كانت الحكومة التركية تحاول التثبت من الحقائق التي وراء تلك الاشاعات عبرت أربع طائرات انكليزية خط بروكسل في ١١ آب وحلقت فوق المنطقة الواقعة شمال الخط .

وقد اخبرت العصبة برقية اخرى مؤرخة في ٢٦ آب ان جماعة مؤلفة من نحو ٥٠٠ رجل هاجمت مركزاً تركيا شمالي بروكسل يوم ٢٤ آب وكان بين المهاجمين جنود يلبسون ملابس الخاكي الرسمية . وقد ادعت الحكومة التركية انه كان يقصد بهذا العمل التأثير على دراسة مشكلة الموصل وقرار مجلس العصبة .

وفي ٢٨ آب ارسلت الحكومة التركية برقية ثالثة الى العصبة اشارت فيها الى أهمية حركات الاسطول البريطاني منذ ٢٣ آب في البحر الايجي وبمحاذاة الساحل التركي ، وقالت البرقية ان البواخر الحربية البريطانية وجهت اضواءها

---

(3) Minorsky, *Mosul Question*, p. 18.

(4I *The New York Times, April* 19, 1925.

(5) Minorsky, *Mosul Question*, p. 18.

على الساحل التركي وقد سمع باستمرار صوت المدافع في مدخل الدردنيل، وان خمسة طائرات طارت فوق الاراضي التركية الساحلية . وان قسما آخر من الاسطول البريطاني قام بمناورات ووجه اضواءه على التحصينات التركية[٦] . وأكدت البرقية ان الاسطول البريطاني خرق قواعد القانون الدولي ونصوص معاهدة لوزان . وكررت الحكومة التركية القول ان بريطانيا تحاول التأثير في قرار مجلس العصبة عن مشكلة الموصل[٧] .

وفي هذه الفترة اى فى ٢٧ آب ارسلت الحكومة البريطانية رسالة الى سكرتير عام العصبة تطلب اليه ان يضع امام اعضاء المجلس شكوا اهاضد الحكومة التركية بأنه خلال حزيران ١٩٢٥ جاء بعض الجنود الاتراك الى القرى العراقية جنوبي خط بروكسل واخرجوا منها سكانها المسيحيين[٨] .

في يوم ٣٠ أيلول اجتمع مجلس العصبة ، وقد دعي توفيق رشدي بك ومنير بك ممثلي تركيا للجلوس مع اعضاء المجلس . وقد ذكر توفيق رشدي شكاوى حكومته عن الحوادث المذكورة اعلاه . وذكر الاعضاء بحوادث الحدود التي وقعت سنة ١٩٢٤ وبالصعوبات التى جابهتها لجنة التحقيق في ولاية الموصل ، وذكر ان كل تلك الاعمال تظهر تهديد الحكومة البريطانية لسلامة تركيا والسعى للتأثير على مناقشات المجلس[٩] . وأكد ان الحكومة التركية احتجت على خرق معاهدة لوزان وانه من المستحيل مناقشة مشكلة الموصل بطريقة حرة ومحايدة ما لم يوضع حد للوضع الخطير وسأل المجلس ان يتخذ التدابير اللازمة لتحقيق هذه الغاية .

أجاب ليوبولد ستنت ايمري ممثل بريطانيا بأن المندوب السامي البريطاني في العراق الذى اشارت اليه برقية الحكومة التركية المؤرخة فى ١٥ آب أنكر الادعاءات التركية ، وقد ذكر المندوب السامي ان الحكومة العراقية

---

(6) *Official Journal*, 1925, p. 1435.

(7) *Ibid.*, pp. 1435-1436.

(8) *Ibid.*, p. 1436.

(9) *Official Journal*, 1925, p. 1307.

قاومت ورفضت مساعدة اللاجئين الذين طلبوا عونا ضد تركيا ، ولكنه اعترف انه حدث مرتين ان جماعات صغيرة من اللاجئين المسيحيين هاجموا بعض القرى شمالى خط بروكسل واخذوا بعض الاغنام وهذا لا يعني ان السلطات البريطانية والعراقية شجعتهم بل بالعكس طلب الى جميع رؤساء اللاجئين ان يعطوا تعهدات بعدم تكرار تلك الهجمات .

وذكر المندوب السامى ان الطيران الوحيد الذى حدث في ١١ آب قامت به ثلاث طائرات فوق المراكز العراقية . ولفت ايمرى انظار المجلس الى انه من الصعب على المراقبين غير المدربين الواقفين على الارض تعيين الخط الذى طارت فوقه الطائرات . واضاف انه وصلته معلومات أخرى عن تأسيس مراكز تركية في قريتين عراقيتين جنوبى خط بروكسل ، وان السلطات المحلية التركية تشجع رئيسا محليا يسمى جميل اغا على اثارة الاضطراب فى الاراضى العراقية . وقد اكد ايمرى للمجلس ان الحكومة البريطانية لم تشجع ولن تشجع أية اضطرابات على خط بروكسل[١٠] .

وقد أوضح ممثل بريطانى ان حركات الاسطول البريطانى كانت مجرد جزء من تمارين صيفية اعتيادية وأكد أنه لا يمكن اعتبار أية عملية ذكرت فى البرقية التركية المؤرخة في ٢٨ آب خرقا لمعاهدة لوزان ، وذكر ان العمليات جرت على بعد عشرة اميال من الساحل التركى واعلن ان الحكومة البريطانية لم تحاول التأثير على قرار المجلس عن قضية الحدود بين تركيا والعراق وان أية اشارة من هذا القبيل تعنى سوء فهم لموقف مجلس العصبة والحكومة البريطانية[١١] .

أعلن رشدى بك ممثل تركيا انه اكتفى بتأكيدات ايمرى ولكنه احتفظ بحقه فى الكلام ثانية عن الشكاوى التركية . ثم تناول قضية جميل أغا ، وهو مواطن عراقى هرب الى تركيا فقرأ رسالة ارسلتها الحكومة التركية الى

(10) *Official Journal,* 1925, p. 1308.

(11) *Official Journal,* 1925, pp. 1308-1309.

القائم بالاعمال البريطانية في تركيا[١٢] ، تصف فيها جميل آغا كواحد من آلاف اللاجئين الذين جاؤا الى الجانب التركى من خط الحدود بسبب اضطهاد السلطات العراقية ، وقد كررت الرسالة اتهامات الحكومة التركية عن حوادث الحدود منذ امضاء معاهدة لوزان ، وذكرت نشاط الشيخ عبدالله ضد تركيا وهو رئيس كردى فر من تركيا عند قمع ثورة الشيخ سعيد ونشاط رؤساء العشائر الآخرين ، وقد قتل بعض اتباعهم فى الجانب التركى من خط الحدود كما قتل عدد كبير من الجنود الاتراك • وذكرت الرسالة ان الحكومة البريطانية اخبرت تركيا ان نحو خمسين جنديا تركيا التجأوا الى السلطات العراقية[١٣] واشارت الرسالة الى يأس عشائر ولاية الموصل التى ايدت الحاق الولاية بتركيا وقد رأت السلطات العراقية لا تحترم قرارات العصبة وهى تنتظر ان تحقق العصبة آمالها • ويخشى ان تسود حالة من عدم الاستقرار بين تلك القبائل •

ثم اعلن رئيس مجلس العصبة ان الايضاحات التى أدلى بها الطرفان تظهر رغبتها فى تجنب كل ما يسبب الصعوبات فى طريق تسوية مشكلة الموصل ، وقال انه يعتبر الحوادث منتهية وطلب الى المجلس ان يشرع بمناقشة القضية الرئيسة امامه[١٤] •

وفي ١٥ أيلول ارسلت الحكومة البريطانية الى سكرتير عام العصبة تخبره أنه قبل أسبوع احاط ٣٨٠ جنديا تركيا قرية بيجو المسيحية التى تقع شمالى خط بروكسل مباشرة داخل المنطقة الواقعة بين ذلك الخط والخط الذى تقترحه الحكومة البريطانية ونقلوا سكانها الى قرية اخرى ضمن المنطقة نفسها ، وفي نفس اليوم احاطت قوة تركية أخرى بدير مسيحيى يقع فى اقصى الزاوية الشمالية الغربية من الخط الذى تطالب به الحكومة البريطانية وفي جنوبيه مباشرة فالتجأ ١٢٠ مسيحيا الى العراق • وفى ١٠ أيلول وصل

(12) *Official Journal*, 1925, p. 1309.

(13) *Ibid.*, pp. 1309-1310.

(14) *Official Journal*, 1925, p. 1310.

٢٦٠ لاجئا مسيحيا الى زاخو وذكروا ان الأتراك نفوا جميع مسيحيي گويان البالغ عددهم ٨٠٠٠ الى بشقلة التي تقع على بعد ١٥ ميلا غربي الحدود التركية ـ الايرانية ونحو ٣٠ ميلا شمالي جلامرك . وقد ارسل اللاجئون بواسطة المندوب السامي البريطاني في العراق برقيات الى مجلس العصبة[١٥].
وقد اتهمت الرسالة البريطانية الحكومة التركية بتجديد سياستها في نقل جميع المسيحيين بصورة منتظمة من الاراضي الواقعة بين خط بروكسل والخط الذي تطالب به الحكومة البريطانية وقد بدأت ذلك في أيلول ١٩٢٤ . وقد ذكرت أعضاء المجلس بالحوادث التي أدت الى عقد اجتماع المجلس الاستثنائي في بروكسل وقد حدد الحالة الراهنة التي تعهد الطرفان باحترامها ، وادعت ان الحكومة التركية خرقت الحالة الراهنة .

وفي اليوم التالي ارسل توفيق رشدي بك رسالة الى سكرتير عام العصبة جوابا على الرسالة البريطانية المؤرخة في ١٥ أيلول فذكر انه احال الرسالة البريطانية الى حكومته للعلم وقال ان المزاعم البريطانية بعيدة الاحتمال كثيرا واستشهد بتقرير اللجنة عن النساطرة الذين ادعى بأنهم يسمون خطأ آثوريين[١٦]. وقال ان أسباب المزاعم البريطانية ربما كانت الرغبة في ازالة التأثير الذي قد تحدثه البيانات الموجودة في تقرير اللجنة اذ ذكر بأن رؤساء المسيحيين يرون من الضروري الاحتفاظ بانتداب أوربي في العراق والا فانهم يفضلون الحكومة التركية كثير أهون من الحكومة العربية المستقلة أو يحتمل ان تستعمل المزاعم لاستغلال عواطف بعض المحافل الدينية ضد تركيا العلمانية وسبب ثالث ربما كان الرغبة في تبرير الغارات العسكرية[١٧] .

وقد أكد من جديد ممثل بريطانيا في رسالته الى السكرتير العام جوابا على الرسالة التركية المذكورة المؤرخة في ١٦ أيلول ان ٢٦٠ كلدانيا كاثوليكيا

(15) *Official, Journal* 1925, p. 1436;

تسلمت العصبة برقيتين من المندوب السامي البريطاني في العرق ، أنظر : *Official Journal*, 1925, pp. 1439-1440.

(16) *Official Journal*, 1925, p. 1437.

(17) *Ibid.*, p. 1438.

من منطقة كويان وصلوا الى زاخو في ١٠ أيلول ، ووصف استشهاد الممثل التركي عن الآثوريين النساطرة بأنه في غير محله لان الكلدانيين الكاثوليك يختلفون عن الآثوريين النسطوريين واستشهد بتقرير اللجنة لتأييد وجهة نظره[١٨] ، واضاف ان المعلومات التي وصلته من المندوب السامي البريطاني في العراق تذكر بأن مالا يقل عن ١١٥٠ لاجئا مسيحيا وصلوا الى زاخو حوالي آخر شهر تموز ١٩٢٥ . وذكر ايمري ان هؤلاء اللاجئين يعانون المجاعة وان الحكومة العراقية تتحمل عبء مصاريف اعاشتهم الثقيل ، وقد اساءت السلطات التركية معاملتهم ، واكد ان عمل الاتراك يهدف الى اخلاء المنطقة المتنازعة من المسيحيين الذين يظن ان رغائبهم قد لا تؤيد المطاليب التركية أو ان وجودهم يؤلف حجة للمطالبة بالخط الذي تقترحه الحكومة البريطانية[١٩] .

وفي ٢١ أيلول ارسل ايمري رسالة ثانية الى مجلس العصبة يرجوه الاجتماع باسرع ما يمكن للنظر في أمر تشريد المسيحيين من مناطقهم القريبة من خط بروكسل ، وقال انه بالاضافة الى تشريد المسيحيين من الاماكن المذكورة سابقا علم الان ان مسيحيين اخرين شردوا من قريتين اخريين واقعتين جنوبي خط بروكسل ، وقد شعرت الحكومة البريطانية ان الاعمال التركية غير انسانية وناقضة للحالة الراهنة[٢٠] وسأل ايمري المجلس ان يدرس تقارير المندوب السامي البريطاني في العراق واقترح على المجلس ان يرسل ممثلا عنه أو ممثلين الى خط بروكسل للتحقيق في اتهامات الحكومتين واخبار المجلس اذا وقعت حوادث مماثلة في المستقبل . وفي اليوم التالي أرسل توفيق رشدي بك رسالة الى المجلس ينكر فيها الاتهامات البريطانية ويذكر أن ستة جنود عراقيين هاجموا مركزا تركيا وقد اعترفوا بخطأهم[٢١]

(18) *Official Journal,* 1925, p. 1440.

(19) *Ibid.,* pp. 1440-1441.

(20) *Official Journal,* 1925, p. 1440.

(21) *Ibid.,* p. 1439.

تعيين لجنة ليدونر

في ٢٤ أيلول١٩٢٥ اجتمع مجلس العصبة وقرأ شوبورك مقرر لجنة المجلس التى ألفت في ٤ أيلول من المقرر (ممثل السويد) وممثلى اسبانيا واورگواى تقريرا وعرض قرارا على المجلس للموافقة على الاقتراح البريطانى بارسال ممثل عن عصبة الامم الى منطقة الحدود ويوصى باخبار المجلس عن الوضع في منطقة خط بروكسل وباخبار المجلس عن حوادث المستقبل[٢٢].

اما ممثل بريطانيا فقد كرر اتهامات حكومته وكرر التماسه في ارسال ممثل الى خط بروكسل ، وقال ان حكومته والحكومة العراقية ترحبان بحضور ممثل كهذا الى الجانب الجنوبى من خط بروكسل وستقدمان له كل التسهيلات والمساعدات للقيام بواجبه[٢٣] . أما توفيق رشدى بك ممثل تركيا فقد اقترح ان يعين مجلس العصبة لجنة مع مساعدين يمثلون الجانبين للتحقيق في الاتهامات واخبار المجلس . واضاف قوله انه لا يستطيع اعتبار المنطقة الواقعة شمالى خط بروكسل اراضى متنازعة وهذا الخط ينطبق تقريبا على الحد الشمالى لولاية الموصل ، وان قضية الاقليات الساكنة شمالى خط بروكسل بعيدة كل البعد عن مشكلة الموصل ، ولذلك يجب ان تعالج على انفراد لان قضية الاقليات قضية انسانية قد تضع أية حكومة فى موقف لا تحسد عليه عند بحث مسائل سياسية ، واضاف انه غير مخول من حكومته لمناقشة قضية الاقليات ، وانكر تشريد المسيحيين ووعد بأن يطلب من حكومته معلومات عن اخر الاتهامات البريطانية[٢٤] . وقد كرر الممثل التركي الاتهامات التركية القديمة بأن النسطوريين عملوا ضد بلادهم الخاصة بأوامر صادرة من دولة اجنبية ، فلما خافوا العقاب على اعمال الخيانة التجأوا الى الجانب الاخر من خط بروكسل ، وقال انه يشك فيما اذا كان اناس كاولئك يستحقون المطالبة

(22) *Official Journal*, 1925, p. 1383.

(23) *Official Journal*, 1925, pp. 1383-1384.

(24) *Ibid.*, p. 1384.

بحقوق الاقليات[٢٥] • وذكر رشدى بك أنه غير مخول من حكومته لمناقشة تحقيق يجرى على خط بروكسل ولكنه صرح انه اذا وافق الوفد البريطانى على اقتراحه بتعيين لجنة للتحقيق في اتهامات الحكومتين عن خرق الحالة الراهنة منذ ٢٤ تموز ١٩٢٣ ومسألة معاملة سكان الاراضي المتنازعة فانه مستعد للاتصال بحكومته • وختم كلامه باعلام المجلس عن آخر التقارير التى استلمها من حكومته حول الاضطرابات التى احدثتها السلطات البريطانيـــة ، فقال ان عصابة مكونة من ٣٢ شخصا هاجمت مركزا تركيا فى ليلة ١٧ ـ ١٨ أيلول واقترفت بعض الفضائع ضد السكان ثم عادت وعبرت خط بروكسل آخذة معها بعض المواشى ، وان خمسين شخصا من كلا الجنسين ومن جميع الاعمار فروا من حكم السلطات البريطانية الظالم والتجأوا الى جزيرة ابن عمر شمالى خط بروكسل ، ووردت بعض الانباء تشير الى ان ٥٠٠ شخص بضمنهم عدد من الاثوريين يقودهم وينظمهم خمسة ن الضباط البريطانيين كانوا يتهيأون لمهاجمة مركز تركي •

أجاب ايمرى انه فهم ان الممثل التركى قبل الاقتراح الذى قدمته لجنة المجلس ولكنه اقترح اضافة بعض الشروط وقال انه يوافق على الاقتراح التركى بفحص الوضع العسكرى فى وقت توقيع معاهدة لوزان وبالتحقيق في الاتهامات القديمة ولكنه يظن ان الاقتراح غير عملى فقد جرت تسوية تلك الامور القديمة عندما وافق المجلس على خط بروكسل ، وقال انه لايعارض فى ان ينظر ممثل مجلس العصبة فى حوادث تعتبر تاريخية ولكنه رجا ان يوقف ممثل المجلس وزملاؤه أنفسهم فى الغالب على الامور العملية كالمحافظة على السلم وتجنب الاتهامات فى المستقبل[٢٦] ، واعلن ممثل بريطانيا اذا قامت اللجنة بتحقيقات على جانب واحد من خط بروكسل ، فانها ولاشك مخولة ان تقوم بنفس الشيء على الجانب الاخر ، وان الحكومة البريطانية راغبة فى

(25) *Official Journal*, 1925, pp. 1384-1385.

(26) *Official Journal*, 1925, p. 1385.

حضور مساعد تركي مع الممثلين الى جنوبي خط بروكسل بشرط ان يصحب مساعد بريطاني ممثلي المجلس الى شماليه[٢٧] •

قال ممثل تركيا ان رأيه عن المنطقة الواقعة شمال خط بروكسل مبني على محاضر جلسات مؤتمر لوزان وقال اذا لم توضع حدود لمشكلة النزاع فليس هناك احتمال بالوصول الى أية نتيجة ، وشدد على ضرورة تجنب الخلط بين مسألتين متباينتين تماما وختم كلامه بالقول انه ما دامت قضية الاقليات لم تثر بالطريقة الاصولية ، فانه لا يملك السلطة الضرورية لمناقشة أمور تخص الاراضي الواقعة شمالي خط بروكسل •

وقال رئيس المجلس اذا صوت ممثل تركيا في تأييد اقتراح لجنة المجلس فأنه يأمل ان تعطي الحكومة التركية المجلس ضمانات تخص الاراضي الواقعة شمالي خط بروكسل • وقد وافق المجلس على القرار[٢٨] ، وفي ٢٨ أيلول قرر المجلس تعيين الجنرال يوهان ليدونر الاستوني ممثلا للمجلس مع مساعدين اثنين احدهما جكوسلوفاكي يعينهما بعدئذ رئيس الملس باقتراح من لجنة المجلس ، ويجوز وضع اعضاء سكرتارية العصبة تحت تصرف الجنرال ليدونر[٢٩] • وقد تألفت بعثته بعدئذ من رودولف ياك العقيد الركن في وزارة الدفاع الوطني الجكوسلوفاكية وايد • اورتيكا ـ نتز من السلك الدبلوماسي الاسباني كمساعدين ومن هـ • ماركوس من السلك الدبلوماسي الاستوني كسكرتير للجنرال ليدونر واي • شذرير عضو سكرتارية العصبة كسكرتير للبعثة[٣٠] •

مناقشة مجلس العصبة لتقرير لجنة التحقيق

في ٣ أيلول ١٩٢٥ اجتمع مجلس العصبة لدراسة تقرير لجنة التحقيق فاقترح اوستن اوندن المقرر ان يسأل المجلس ممثلي الطرفين المتنازعين عن

(27) *Official Journal*, 1925, pp. 1385-1386.

(28) *Official Journal*, 1925, p. 1386.

(29) *Ibid.*, p. 1405.

(30) *Official Journal*, 1925, p. 1405 (footnote).

ملاحظاتهما على محتويات التقرير أو أية نقطة أخرى لها علاقة بالمشكلة قبل ان يبدأ مناقشة للتقرير[٣١] .

فقال ايمري ممثل بريطانيا ان اللجنة سجلت رأيها باعتبار المنطقة المتنازعة تركية قانونا الى ان تتنازل تركيا عن حقوقها ، فاعترف انه الى ان يصدر المجلس قراره قد تبقى السيادة القانونية على الاراضي المتنازعة تركية بالمعنى الفني الدقيق ، ولكنه قال ان الحكومة التركية وافقت مقدما في المادة الثالثة من معاهدة لوزان وبالتصريح الرسمي الذي أدلى به ممثلها امام المجلس على التنازل عن سيادتها على كل المنطقة جنوبي الخط الذي يقرره المجلس كخط حدود[٣٢] . واشار ايمري الى صعوبات اجراء استفتاء واستشهد بتقرير اللجنة ، ثم لخص الخلاصات العامة للجنة وقرأ النتائج النهائية بكاملها[٣٣] .

وقال ايمري ان أهم خلاصة ذكرتها اللجنة تتضمن سؤالا موجها في الواقع الى الحكومة البريطانية فيما اذا كانت مستعدة ان تتعهد امام عصبة الامم بتنفيذ الشروط التي بموجبها توصي اللجنة بابقاء جميع الاراضي المتنازعة جنوبي خط بروكسل كجزء من العراق . وقال قبل الاجابة على هذا السؤال يود ان يوضح موقف حكومته من نقطتين : لا الحكومة البريطانية ولا الحكومة العراقية تقبلان بدون تحفظ الاراء التي أبدتها اللجنة عن استقرار الدولة العراقية سواء ما يخص مشاكلها الداخلية أو علاقاتها مع جيرانها ، ولا تستطيع الحكومة البريطانية ان تعترف بأن الحافز الفعال لاكثرية سكان الولاية على التعلق بالعراق هو الرغبة في «سيطرة فعالة تحت الانتداب» اذا كان المقصود بهذه العبارة شيئا يختلف عن استمرار علاقات التحالف بشكل من الاشكال واضاف انه يتضح من محتويات التقرير ان اللجنة لم تقترح تخفيض منزلة العراق بل قصدت كما ذكرت بصراحة في الصفحة ٨٥ من التقرير الاحتفاظ

(31) *Official Journal*, 1925, pp. 1434-1435.
(32) *Official Journal*, 1925, pp. 1310-1311.
(33) *Ibid.*, pp. 1311-1313.

بالانتداب « مصوغا بقالب المعاهدة الحاضرة » .

أما ما يخص اقتراح اللجنة ان تكون المدة التي يحتاج فيها العراق مساعدة واستشارة خارجية خمسا وعشرين سنة فقال ايمري ان الرقم مجرد تقديري ولا يستطيع احد ان يقترح مقدما وبدقة الفترة اللازمة لتطور دولة من الدول، وقال ترغب الحكومة البريطانية ان توضح انها بقبولها المسؤولية امام عصبة الامم عن بقاء حكومة ثابتة ومتقدمة في العراق لا تخرج عن سياستها المطلقة في استعمال وساطتها لضمان قبول العراق في عضوية عصبة الامم بأسرع ما يمكن[٣٤] ، وهي بموجب هذه الشروط مستعدة ان تستبدل المعاهدة العراقية البريطانية لسنة ١٩٢٢ بمعاهدة مدتها أطول وان تواصل تحمل المسؤولية امام عصبة الامم حتى يحين الوقت (خلال فترة الخمس وعشرين سنة) الذي يقتنع فيه مجلس العصبة بضمان شروط الاستقرار ضمانا باتا ودائما وعن هذا الامر تتكلم الحكومة البريطانية بالنيابة عن الحكومة العراقية والبرلمان العراقي وقد وصل اليه (اى ايمري) قرار من رئيس وزراء العراق بأن العراق يعلن صداقته لبريطانيا العظمى ويعبر عن رغبته في استمرار التحالف معها بعد انقضاء مدة معاهدة ١٩٢٢[٣٥] .

اما الشرط الثاني الذي ذكرته اللجنة في نتائجها النهائية فهو الاهتمام برغبات الاكراد ، وقد قال ممثل بريطانيا ان حكومته تؤكد ان النظام الحاضر الذي يحقق توصيات اللجنة الى حد كبير سيستمر ويزداد أثره .

وقد عارض ممثل بريطانيا اقتراح اللجنة بتقسيم الاراضي المتنازعة ، ويظهر بوضوح مما روته اللجنة ان اقتراحا كهذا لا تبرره الاعتبارات التي تستحقها هذه القضية : من وجهات النظر الاقتصادية والعسكرية فقد ذكرت اللجنة أن أي خط جنوبي خط بروكسل اقل منزلة منه واما الحدود النهرية كخط الزاب الصغير فقد رفضته اللجنة لاسباب عسكرية ومن وجهة النظر

(34) *Officiau Journal,* 1925, p. 1313.

(35) *Official Journal,* 1925, pp. 1313-1314.

العنصرية ورغبات السكان ، يسبب التقسيم المقترح اشد الصعوبات والمظالم لكل الفرقاء المعنيين ، سيحرم العراق من الموصل المدينة العربية وأكثرية المسيحيين وستحرم تركيا من أكبر جزء من العنصر التركى الذى ربما يشعر بتعلقه العاطفى بتركيا .

وقال المندوب البريطانى ان كل محاولة لشراء معارضة كل فريق باعطائه ما ليس يستحقه لن تؤدى الا الى سخط وهياج السكان الذين يمسهم الامر والدول المعنية . وقال ايمرى يهم عصبة الامم ان تمكن العراق الذى ساعدته فى سيره فى طريق السلامة والتقدم الى هذا الحد على الاستمرار في تطوره السلمى من أجل شعبه ومن أجل تقدم الشرق الادنى الاقتصادى واستقراره السياسى وهذا الشرط الاساسى لم يبد واضحا فى اذهان اعضاء اللجنة . وأكد على أهمية العراق الاقتصادية والعسكرية وذكر المجلس أنه لو اضعف العراق فلن يستطيع الدفاع عن نفسه ولن تتوقع عصبة الامم من الحكومة البريطانية أو من دافعى الضريبة البريطانية ان يتحملوا المسؤولية(٣٦) .

وذكر ايمرى ان لجنة التحقيق عبرت عن اهتمامها باستقرار العراق فى المستقبل ، فتقسيم العراق اذن تهديد لاستقراره أخطر وأبقى من سحب مساعدة بريطانيا قبل حينها وقد يخلق وضعا تشعر معه الحكومة البريطانية انها لا تستطيع مواصلة مساعدتها . وقال جوابا على رأى اللجنة بأنه « لن تنتج أية صعوبة سياسية » من التقسيم انه سيتلو ذلك فزع سريع وهروب المسيحيين وألوف غيرهم ممن ايدوا العراق من الولاية الى العراق وينسف الاساس الادبى الذى تقوم عليه العلاقات بين العراق وبريطانيا العظمى وعصبة الامم .

وكرر المندوب البريطانى الحجج البريطانية فى المطالبة بالخط الواقع شمالى خط بروكسل وقد طالب بدراسته حسبما يستحق من الاهمية وكرر

(36) *Official Journal*, 1925, p. 1314.

قول الحكومة البريطانية ان المشكلة موضوع البحث هي «تعيين خط الحدود بين تركيا والعراق» لا مستقبل ولاية الموصل كما تصر الحكومة التركية. وقد ذكر مثال خط الحدود بين ايطاليا والنمسا وكيف ان خط ما بعد الحرب أفضل مما كان عليه قبل الحرب لانه يمتد على رؤوس سلاسل جبال الالب. ثم تطرق الى مواطن الآثوريين ودافع عن ثورتهم ضد تركيا سنة ١٩١٥ على أساس انهم اثيروا بالمذابح السابقة ، وقال ان حجج اللجنة ضد الآثوريين قد تستعمل في رفض اجابة مطامح العرب الذين ثاروا ضد الحكومةالتركية خلال الحرب أو مطامح الجيكيين واليوغسلافيين والرومانيين الذين ثاروا ضد النمسا[٣٧]. وأكد ايمرى ان الآثوريين لن يوافقوا على العودة الى ديارهم السابقة تحت السيادة التركية ، وقد درست الحكومة البريطانية امكانية اسكانهم بشكل مجموعة متماسكة ومنظمة والا فانهم سيتفرقون ويهلكون كجماعة قديمة .

وانتقد ايمرى اقتراح اللجنة بتعيين ممثل لعصبة الامم يقيم في ولاية الموصل لاستلام شكاوى الافراد وضمان حماية الاقليات ، وقال ان هـــذا الاقتراح غير عملي ويناقض مبدأ الانتداب ، ولا يوجد سبب كاف لاتخاذ تدابير لحماية الاقليات ولاسيما الاقليات المسيحية مقتصرة على ولاية الموصل ولا تشمل جميع الاراضي التركية والعراقية واذا قبــل اقتراح الحكومة البريطانية هذا فانها ترى ان لا يكون لممثل العصبة سلطة تنفيذية ادارية بل ان يعمل كمراقب فقط ، وذكر ان الحكومة البريطانية توافق على توصيتي اللجنة الاخريين .

وعندما تكلم توفيق رشدى بك عن التقرير قسمه الى ثلاثة أقســام أساسية : الحقائق التي لاحظتها اللجنة ، ووضع الولاية القانوني ،والنتائج. واقترح ان يتكلم عن كل قسم على حدة[٣٨] .

---

(37) *Official Journal,* 1925, p. 1315,

(38) *Official Journal,* 1925, p. 1316.



وقال أنه قبل ان يناقش النتائج يرغب ان يبدى ملاحظة بأن هناك بعض الاعتبارات قادرة على احداث تغيير سياسى فى مركز ولاية الموصل وبعض الاعتبارات الاخرى غير قادرة على احـــداث التغيير الســياسى • فزعم ان الاعتبارات الجغرافية والتاريخية والعسكرية والاقتصادية التى هى في صالح تركيا كما ذكر التقرير لا يمكن ان تكون عوامل حاسمة فى تقرير مصير بلد من البلدان ، وعلى عكس ذلك فان الاعتبارات السياسية ورغبات السكان ووضع الولاية القانونى وعدم استقرار السياسة الداخلية للعراق ، كما ذكر التقرير ، واختلاف العادات والعقائد السياسية والدينية بين الاكراد والاتراك والعرب السنيين فى الشمال وأكثرية العرب الشيعيين فى الجنوب لهى أمور مهمة فى الدرجة الاولى(٣٩) •

وقال المندوب التركى انه بالرغم من تأكيد اللجنة على الاعتبـــارات الاقتصادية فانه يقترح لمعالجة الوضع الاقتصادى فى المستقبل عقد اتفاقيات اقليمية • وقد ادعى ان نهر دجلة يربط الاراضى المتنازعة مع المناطق المجاورة شمالا وجنوبا على حد سواء(٤٠) • وكذلك فان السكك الحديد التى بنيت والتى يمكن ان تبنى تسهل العلاقات بين ولاية الموصل وموانىء البحر الابيض المتوسط والبحر الاسود والخليج العربى • وان الصـــادرات والواردات الرئيسة تجرى مع أوربا وان أقصر طرق المواصلات مع اوربا هى طرق البحر الابيض المتوسط والبحر الاسود ولاجل تأييد قوله استشهد بالكتيب البريطانى «**ميزوبوتاميا**» وقال ان بريطانيا العظمى التى تسيطر على الخليج العربى تحاول ان تضع ولاية الموصل تحت سيطرتها وتحطم العلاقات الطبيعية مع أوربا •

وقال رشدى بك اذا وضعت ولاية الموصل تحت الحكم البريطانى تصبح سلامة تركيا مهددة وتضطر تركيا على استعمال مقدار كبير من مصادر

(39) *Official Journal,* 1925, p. 1318.

(40) *Ibid.,* pp. 1318-1319.

ثروتها لحماية نفسها ، وهذا يؤدى بدوره الى شلل اقتصادى ينتقل الى الغرب طبعا . وانه اذا اعطيت ولاية الموصل الى تركيا فيؤدى هذا الحل الى الاستقرار في الشرق ، وسيعني الانتعاش الاقتصادى ان تركيا وجيرانها يزيدون انتاجهم ومشترياتهم في الخارج وستكون في وضع افضل للوفاء بالتزاماتها المالية .

وعندما تكلم المندوب التركى عن الناحية السياسية من التقرير زعم ان الحقائق المذكورة في تقرير اللجنة تظهر مبلغ رغبة السكان في البقاء تحت السيادة التركية . ولاجل تأييد استنتاجه استشهد ببعض اقسام التقرير : حادثة ٢٧ كانون الثانى ١٩٢٥ في مدينة الموصل التى رواها الكونت تلكى وذلك لما احاط الشعب بجواد باشا المساعد التركى وقبلوا يديه ، ووضع اعضاء اللجنة تحت مراقبة شرطة الموصل ، واقتراح المندوب السامى البريطانى في العراق للمحافظة على المساعد التركى وجماعته ، والصعوبات التى جابهتها اللجنة لما حاولت التثبت من آراء الاكراد في لواء الموصل[٤١] .

وقرأ المندوب التركى بعض المقتطفات من تقرير اعده جواد باشا مساعد اللجنة التركى ، وقد ذكر هذا التقرير ان مظاهرة حدثت في دهوك يوم ١٧ آذار ١٩٢٥ وحضور وفد من عشرة اشخاص يمثلون أهالى دهوك وضواحيها اعربوا عن رغبتهم في الرجوع الى تركيا وقد نصحهم جواد باشا بالرجوع الى بيوتهم وبالعودة الى اشغالهم وان يضعوا ثقتهم في نتائج التحقيق وقد قبل أعضاء الوفد يدى جواد باشا والدموع تترقرق في مآقيهم ، وأخبروه انهم سيرفعون الاعلام التركية في جميع اطراف المدينة ولكنه نصحهم بأن لا يفعلوا[٤٢] ، وفي اليوم التالى ذهب الكونت بول تلكي وجواد باشا وآخرون في سيارة الى سوق دهوك فأحاط بهم الجمهور ، وفي خلال رجوعهم رأوا مظاهرة أخرى وأحاط الناس بجواد باشا وقبلوا يديه ووجهه ، وقد طلب اولئك الناس من اللجنة ان تضمن سلامة حياة وأموال الاهالى الذين كانوا

---

(41) *Official Journal*, 1925, p. 1319.

(42) *Ibid.*, pp. 1320-1321.

في خطر قســاوة السلطات البريطانية[٤٣]. وقد وصف جواد باشا حادثة أخرى في زاخو فذكر انه بينما كان يتمشى فى زاخو كانت جماعات من الشرطة السرية تسبقه وتتعقبه وتطلب من الاهلين ان لا تنظر اليه أو تحترمه، ولما نهض أحد الجالسين فى مقهى احتراما له ضربه رجل كان فى صحبة ضابط في الجيش العراقي واحد اعضاء حزب الاستقلال ، وقد فسر جواد باشا هذا التصرف بمحاولة تخويف الاشخاص المالين لتركيا . وقد حققت اللجنة فى هذا الحادث واعترف المعتدى[٤٤] .

وقد قال رشدى بك ان هذه المقتطفات تظهر ان كل اهالى ولاية الموصل تقريبا أعربوا عن تعلقهم بوطنهم تركيا ، وأكد ان بعض عرب الموصل اعلنوا من دون قيد أو شرط عن ميلهم لتركيا ، كما أعلن عرب آخرون نفس الميل لانهم ضد الحكم البريطاني فى العراق . ثم قرأ قطعة من تقرير اللجنة تخص تصويت العرب في الموصل ، وقال ان العرب الذين صوتوا لصالح العراق يتمتعون بمراكزهم بتأييد السلطات البريطانية والعراقية وثقتهـا واحسانها ، وقال من الصعب ان نعلم بالضبط عدد الذين صوتوا هكذا خوفا من الانتقام ، ولكن الطبقات الفقيرة التى تمثل أكثرية السكان صوتوا فى صالح تركيا ، واستنتج من ذلك ان اكثرية كبيرة من سكان ولاية الموصل ان لم يكن كلهم فضلوا الحكم التركى[٤٥] .

واقتبس رشدى بك ما ذكره التقرير عن رغبات لواء أربيل وذكر أنه كان في قضاء رواندوز شخص يدعى سيد طه يجمع العصابات ويرسلها الى الاراضي التركية ، وكانت السلطات البريطانية تسلح عصابات هذا الرجل وجماعة من النساطرة لاحداث الاضطرابات فى تلك المناطق[٤٦] . وكان جواد باشا قد قدم للجنة منشورا موقعا من متصرف اربيل وفيه يخبر الوجهاء

(43) *Official Journal,* 1925, p. 1321.

(44) *Ibid.,* pp. 1321-1322.

(45) *Official Journal,* 1925, p. 1322.

(46) *Ibid.,* pp. 1322-1323.

والرؤساء الاسئلة الرئيسة التى توجهها اللجنة عادة للشهود وذكر أجوبة تلك الاسئلة : رغبات الاكراد بالاتحاد مع العراق بشروط وان علاقاتهم الاقتصادية مع بغداد وليس مع تركيا وكذلك الحجج التى احتوتها الوثائق البريطـــانية ٠

ثم تكلم رشدى بك عن لواء السليمانية فذكر ان القوات البريطانية احتلت مدينة السليمانية وجلت عنها عدة مرات ولكنها عجزت عن احتلال أى جزء من اللواء ، وقد قاتل الاهلون الجيوش البريطانية دوما ، ثم اقتبس بعض الفقرات من تقرير جواد باشا لكى يوضح الطريقة التى اتبعتها اللجنة فى تحقيقها هناك[٤٧]٠ فقد ذكر ان اللجنة سافرت من كركوك الى السليمانية يحرسها الجنود البريطانيون والشرطة العراقية حراسة شديدة مع خمسة طائرات محلقة فوقهم ، وقد حرست الجيوش كل الطرق والاماكن ، وقد فضح ذلك الادارة البريطانية التى تسندها القوة بانها عهد ارهابى ، وسأل رشدى بك هل هناك اى شك فى الرغبـــات الحقيقية للاهلين المحكومين بالارهـــاب[٤٨] ٠

وأما ما يخص آراء المسيحين واليهود واليزيديين فقد استشهد المندوب التركى بتقرير اللجنة ٠ ثم لخص رغبات الاهلين بادعائه ان تقرير اللجنة ذكر بأن اكثرية السكان تفضل الحكم التركى اذا لم يحتفظ بالانتداب لمدة أطول وهذا يعنى انه فيما يخص الامر الذى أثارته معاهدة لوزان يفضل سكان ولاية الموصل تركيا ٠ وذكر رشدى بك ان نتائج التقرير عن رغبات السكان مبنية على اسئلة وجهت الى ٨٠٠ شخص فقط من مجموع ٨٠٠٠٠٠ وقال أنه لو أعطيت للفروق بين الشهود والجماهير لظهر ان طلب تركيا لاجراء استفتاء كان فى محله[٤٩] ٠

---

(47) *Official Journal*, 1925, p. 1323.

(48) *Ibid.*, pp. 1323-1324.

(49) *Official Journal*, 1925, p. 1324.

وزعم ممثل تركيا ان الاكراد موجودون في تركيــا وايران فقط ولا يوجد منهم أحد في العراق وان أكثرية سكان ولاية الموصل من السنة مثل سكان تركيا واكثرية سكان العراق من الشيعة مثل سكان ايران ، ولهذا فهو يرى ضرورة اعطاء الأراضي المتنازعة الى تركيا[٥٠] .

ثم تكلم المندوب التركي عن قضية السلام الدائم فأكد أن تركيا ترغب في ان تتقدم بسلام ضمن حدودها ، ولا تستطيع تهديد سلامة جيرانها ، بل على العكس هي مهددة ، ولتأييد رأيه لخص تاريخ ولاية الموصل من اتفاقية سايكس ـ بيكو سنة ١٩١٦ الى تاريخ مناقشة تقرير اللجنة مؤكدا على حقيقة واحدة هي ان بريطانيا تزيد من مطامعها ومطاليبها في كل فرصة[٥١] . وقال أنه يتفق مع المندوب البريطاني بعدم تقسيم الولاية لتحقيق وجهات النظر المتعنتة لاحد اطراف النزاع . وزعم ان هناك خطة بريطانية توسعية تجعل المرء يعتقد ان تلك المطامع لم يكشف عنها جميعها بعد ، وقال ان فصل ولاية الموصل يعكر الوحدة السياسية لتركيا ويعرض سلامتها للخطر ولكن استمرار السيادة للتركية عليها لا يؤثر على الوحدة السياسية للعراق .

وقال رشدي بك ان الحكومة التركية تعتقد ان مبادىء السياسة الدولية الحديثة المستوحاة من مبدأ العدالة والاحترام المتبادل للحقوق بين الدول يجب ان تتنزه من الطابع البغيض للسياسة الدولية القديمة ، ولذلك ترى الحكومة التركية ان لا تعامل كما عوملت الامبراطورية العثمانية القديمة ، وأكد انه فيما عدا مشكلة الموصل ليس لتركيا اى نزاع مع بريطانيا العظمى وطلب من بريطانيا ان تشاركه وجهة نظره[٥٢] .

ثم تكلم عن نتائج التقرير النهائية واكد ان اللجنة اوصت بعدم تقسيم الولاية وان يستمر نظام الاحتلال الذى وصفت جوهره وصفاته في امكنة

---

(50) *Official Journal*, 1925, pp. 1324-1326.

(51) *Ibid.*, p. 1324.

(52) *Official Journal*, 1925, p. 1325.

مختلفة من التقرير لمدة خمس وعشرين سنة ، وذلك لكي يقتطع من تركيا سكان ولاية الموصل الذين لا يرغبون بضمهم الى العراق •

وأثار رشدي بك سؤالا عما اذا كان مجلس العصبة الذي يدرس القضية المعروضة أمامه ملزما بالمعاهدات المعقودة بين الدول المعنية وعما اذا كان من الصواب ان يعرض نفسه لخطر قانوني وسياسي اذا نظر في الحلول التي تحور تلك المعاهدات ، وقال ان الجواب واضح فان على المجلس ان يدرس المسائل المعروضة عليه ضمن حدود المعاهدات القائمة ، ولما كانت الحكومة التركية لم تعترف بالانتداب فكيف يجوز ان يخاطبها أحد عن الانتداب على ولاية الموصل وهي جزء من الاراضي التركية • لايمكن ان يفرض اي حل يتضمن فكرة الانتداب سواء لمشكلة الموصل أو لاية مشكلة تتعلق بتركيا ، وقد اعترفت الدول بهذا الوضع اعترافا واقعيا *de facto* كنتيجة للثورة الكمالية واعترافا قانونيا *de jure* بمعاهدة لوزان • وذكر المندوب التركي المجلس ببيان عصمت باشا بتاريخ ٢٣ كانون الثاني ١٩٢٣ بعدم اعترافه بالانتداب ، وببيان اللورد بارمور أمام مجلس العصبة بتاريخ ١٩ أيلول ١٩٢٤ بأن فكرة الانتداب غير مقبولة في العراق • ثم زعم أن الجمهورية التركية لا تستطيع توصية الشعب العراقي بتقديم تضحيات من حقوقه في السيادة والاستقلال(٥٣) •

وقال هناك فكرة اخرى في نتائج اللجنة هي ان تركيا اكثر تقدما واستقرارا من العراق وانه اذا كان الاختيار محصورا بينهما وحدهما فيجب اعطاء الارضي المتنازعة الى تركيا ، واما اذا كان الاختيار على أساس انانكلترا أكثر تقدما من تركيا فيجب ان تعطى الولاية لانكلترا • فقال من الصعب ان نقدر الى اي مدى تؤدي هذه النظرية واية اخطار تتضمنها ، فاذا طبقت على الدول الصغيرة او على الدول الكبيرة أيضا يصبح جميع العالم صغيرا جدا

(53) *Official Journal,* 1925, p. 1326.

بالنسبة للدولة التى تعتبر أكثر الدول تقدما[٥٤]. ولم تطالب تركيا بولاية الموصل على أساس تقدمها بل على أساس ان الولاية جزء من بلادها وان سكانها يرغبون بالعودة الى تركيا • لقد تجاوزت اللجنة حدود صلاحياتها باقتراحها فرض نظام الانتداب على ولاية الموصل ــ وهو اقتراح لم يبد من قبل ــ • وقال ان تركيا رفضت المادة الخاصة بالانتداب من معاهدة سيفر ولم تشر معاهدة لوزان الى ذلك النظام • ورجا المجلس ان لا يورط نفسه فى موضوع الانتداب وهو لم يقدم اليه • وقال لو كانت تركيا من الموقعين على ميثاق العصبة لميزت بين مشكلة الموصل وقضية الانتداب وبموجب المادة الثانية والعشرين من الميثاق لا يطبق الانتداب الا على الاراضى التى فصلت من الدول التى كانت تحكمها ، وبما ان سيادة تركيا على ولاية الموصل لم تتلاش فلا يمكن تطبيق الانتداب على تلك الولاية • وتعتبر عصبة الامم فى نظام الانتداب مدعية بينما رجع اليها فى مشكلة الموصل كوسيطة ومن الخطر ان تقوم العصبة بدور طرف فى النزاع •

وطلب المندوب التركى من مجلس العصبة ان يدرس الناحية السياسية والقانونية منفصلة عن قضية الانتداب وعبر عن أمله فى ان يؤيد المجلس رأى اللجنة القانونى باستمرار السيادة التركية على ولاية الموصل وهذا فى رأيه الحل الوحيد المطابق للعدالة والانصاف[٥٥] •

وفى ٤ أيلول ١٩٢٥ علق توفيق رشدى بك على خطاب ايمرى الذى القاه فى اليوم السابق ، وقال ان خطابه تناول فى الغالب مسائل تخص العلاقات بين بريطانيا العظمى والعراق وهو غير مخول بابداء أى رأى ، وذكر ان تركيا تنازلت عن حقوقها فى سوريا باتفاقية انقرا لسنة ١٩٢١ وقد أيدت ذلك معاهدة لوزان التى تنازلت تركيا بموجبها عن العراق جنوبى ولاية الموصل • ولا علاقة لتركيا بأنظمة الحكم فى تلك الاقطار وتتمنى لها

---

(54) *Official Journal*, 1925, pp. 1326-1327.

(55) *Official Journal*, 1925, p. 1327.

السلام والرفاه ، ولكنها تأمل ان لا يؤيد مجلس العصبة اطماعا تثار بالنيابة عن العراق على حساب تركيا لانها لا تساعد على اقامة علاقات ودية بين الشعوب . وأضاف انه دهش عندما قرأ الفقرة التي عرض فيها مندوب بريطانيا اقتراحا يخص الاقليات التركية ، واعاد القول ان مسألة الاقليات لا علاقة لها بمشكلة الموصل ، وذكر المجلس بوجود مادة في معاهدة لوزان خاصة بالاقليات ، ان هذا الاقتراح البريطاني يعني اجراء تعديل على معاهدة لوزان وهو أمر لا يقبله . وختم كلامه بقوله ان سلوك هذا الطريق خطر على المجلس(٥٦). ثم اجاب ايمري أيضا على بعض بيانات المندوب التركي التي ألقاها في اليوم السابق فقال يظهر من الترتيب الذي عمله المندوب التركي في خطابه ومن بعض الفقرات التي ذكرها كأنه يلخص وجهات نظر اللجنة نفسها . ولكن ايمري شعر ان رشدي بك لم يسد وجهات نظر اللجنة بل وجهات نظر معززة بفقرات مقتبسة متفرقة من تقرير اللجنة ومن تقرير جواد باشا(٥٧) . وقد تناول ايمري خطاب رشدي بك نقطة نقطة واستشهد بتقرير اللجنة لدحض الاستنتاجات التركية من تقرير اللجنة، فالنتيجة التي نسبها رشدي بك الى اللجنة تحت عنوان الخلاصة الجغرافية تختلف تماما عن النتيجة الحقيقية التي توصلت اليها اللجنة وقد ذكرتها من بين اسبابها لتوصيتها النهائية باحتفاظ العراق بولاية الموصل .

وقال ايمري واما عن الحجة التاريخية فقد اقتبس رشدي بك فقرة واحدة فقط ، بينما ذكرت اللجنة ان أي حل يمزق الوحدة التاريخية للبلاد، وأما عن الحجة العنصرية فقد اكد رشدي بك التشابه التام بين الاكراد والاتراك ، بينما ذكرت اللجنة ان الاكراد جنس يختلف عن الاتراك والعرب(٥٨) ، واما عن الحجة الاقتصادية فاعترف ايمري ان اللجنة اقترحت

(56) *Official Journal*, 1925, p. 1328.

(57) *Ibid.*, pp. 1328-1329.

(58) *Ibid.*, p. 1329.

عقد الاتفاقيات الاقليمية التى اكد عليها المندوب التركي وقال ان بريطانيا مستعدة لامضائها ، ولكنه اضاف ان المندوب التركي حاول الاستشهاد بنقطة ثانوية من مادة التقرير الرئيسة ، بينما كانت خلاصات اللجنة الاقتصادية من بين الاسباب الجوهرية التى اوصت بموجبها توحيد ولاية الموصل مع العراق ، ويمكن توجيه النقد نفسه عن الحجة العسكرية(٥٩) • وقد عارض ايمرى ظن رشدى بك ان تلك العوامل كانت على العموم فى صالح تركيا ورفض قوله ان هذه العوامل يجب ان لا تؤثر على المجلس فى الوصول الى قراره، ولكنه اعترف ان هناك حالة واحدة يمكن ان يقال فيها ان اعتبارات من هذا القبيل لا تؤثر تأثيراً حاسما وذلك عندما تتعارض مع آراء حاسمة وراجحة عن الشعور القومى(٦٠) •

وقد عالج المندوب البريطانى الاعتبارات العنصرية باستشهاده بقول اللجنة أنه يتألف سكان الولاية من الاكراد والعرب والمسيحيين والاتراك واليزيديين واليهود على هذا الترتيب المذكور وأنه اذا نظرنا الى الولاية بمجموعها فان الرغبات التى ابداها السكان كانت لصالح العراق أكثر مما هى لصالح تركيا ، وانه لا أساس لادعاء الاتراك بأن سكان الولاية يطالبون مطالبة شديدة بعودتهم الى تركيا(٦١) • أما ما يخص الحادثة التى وقعت فى شوارع الموصل والتى أظهرت العواطف الميالة الى تركيا ، انها حدثت فى الايام الاولى من مجيىء اللجنة ، وأنه لا يستحيل على الاقلية ان تتظاهر بذلك الاسلوب(٦٢) • وأكد ايمرى ان تقرير اللجنة حيادى ولكن تقرير جواد باشا متحزب ، وذكر انه يستطيع ان ينقل ما يؤيده من تقارير المساعدين والموظفين البريطانيين ولكنه يكتفى بتقرير اللجنة وقد اقتبس منه بعض

---

(59) *Official Journal*, 1925, pp. 1329-1330.

(60) *Ibid.*, p. 1330.

(61) *Official Journal*, 1925, pp. 1330-1331.

(62) *Ibid.*, pp. 1331-1332.

اجزاء عن رغبات سكان ولاية الموصل ولواء الموصل لكي ينقض التأكيدات التركيـــة .

وقال ايمرى عن السليمانية ان التأكيدات التركية مبنية بأجمعها على تقرير جواد باشا وأشار الى ان لواء السليمانيـــة كان مضـــطربا بسبب الشيخ محمود الذى سبب نشـــاطه تخفيض عدد سكان مدينـــة السليمانية الى بضع مئات ، وأشار الى الثورة الكردية في تركيا وأعلن ان العمليات التركية العسكرية كانت أوسع مما نشر عنها واستشهد بتقرير اللجنة عن هذه النقطة بالذات لنقض المزاعم التركية(٦٣) .

وقال ايمرى ان البيان التركى اكد بصورة خاصة من أوله الى آخره على الفرضية القائلة انه ما دام هناك عدد كبير من الاكراد في تركيـــا ، فيجب اعتبار اكراد العراق راغبين بالعودة الى تركيا ، ورجا المجلس ان يقدر ما اذا كانت الثورة الكردية فى تركيا تشجع الاكراد خارج تركيا على الرغبة فى الخضوع للحكم التركى وعلى ابداء عواطفهم مع الحكومة التركية ضد شعب من جنسهم الخاص(٦٤) .

وذكر المندوب البريطانى ان اللجنة اشارت الى الفروق الدينية والآراء السياسية بين السنة والشيعة كسبب محتمل للصعوبات الادارية فى العراق ولكنها لم تذكر فى اى محل آخر من التقرير ان هـــذه النقطة تؤثر فى مستقبل الحدود او ان الشهود ذكروا رغبتهم فى الاتحاد مع تركيا على أساس ان ولاية الموصل سنية والعراق شيعى . وأكد ان العراق ليس بشيعى ولكن توجد أكثرية ضئيلة من الشيعة فى العراق كله ، وان بغداد مقسمة بالتساوى بين الجماعتين وان الملك فيصل سنى وأكثرية وزراء الحكومة العراقية من السنة وأنه لا توجد فروق سياسية بين الشيعة والسنة .

وتكلم ايمرى عن البيان التركى حول السلام الدائم . واعاد الحجة

---

(63) *Official Journal*, 1925, p. 1332.

(64) *Ibid.*, pp. 1332-1333.

البريطانية عن الخط المقترح الذى يضم جزء من ولاية حكارى التركية ، وطلب من المندوب التركى ان يؤكد لمجلس العصبة عن استعداد حكومته لقبول قرار المجلس عن مشكلة الموصل[٦٥] .

وصرّح ايمرى ان اللجنة لم توص بادخال نظام الانتداب الى العراق كما ذكر المندوب التركى وانما اقترحت اســـتمرار علاقات التحالف بين العراق وبريطانيا مع حكم ذاتى للاكراد ، وتساءل ما اذا كانت تركيا مستعدة لاعطاء أكراد تركيا وأكراد العراق اذا ضموا اليها الامتيازات نفسها التى اعطيت لهم فى العراق . وأضاف ان العالم بأجمعه وعصبة الامم اعترفوا بنظام الانتداب فى بقاع أخرى من العالم واعترفت تركيا نفسها بنظام الانتداب فى ســوريا ولبنان وفلسطين وذلك بحصولها على براءات *exequaturs* للقناصل الاتراك . ثم لخص تاريخ العراق تحت الانتداب وتقدمه[٦٦] .

وأكد ايمرى ان الاراضى المتنازعة تابعة للســـيادة التركية « بالمعنى الفنى الخاص للفقه الدولى » فقط . وقد أعلنت تركيا فى مؤتمر لوزان وفى التصريح الذى قدم للمجلس استعدادها لقبول قرار مجلس العصبة مقدما أى ان ما يقرره المجلس يصبح السيادة القانونية وأكد ان الحجة القانونية ليست بعامل من العوامل الذى يؤثر بطريقة ما فى قرار المجلس بل هي نتيجة القرار نفسه الذى سيصدره المجلس .

وأكد المندوب البريطانى ان وجهة نظر بريطانيا تقول ان المشكلة التى أمام المجلس هى مشكلة حدود بينما تقول وجهة النظر التركية انها مصير ولاية الموصل . وقد أوصت اللجنة بوجوب احتفاظ العراق بوحدته ولكن الحكومة البريطانية التمست تعديل خط الحدود فقط ، وكرر الاسباب التى ذكرتها الحكومة البريطانية لهذا الغرض ورجا المجلس ان يسمح باستمرار تقدم

(65) *Official Journal*, 1925, p. 1333.

(66) *Ibid.*, pp. 1333-1335.

العراق لا تقاطعه مطالبة تركيا بتمزيق أراضيه[٦٧] .

وقد أجاب توفيق رشدى بك ان اى شخص قرأ نتائج اللجنة فى آخر التقرير والتقرير نفسه بمجموعة يصل الى النتائج نفسها التى توصل اليها الوفد التركى ، وذكر ان اللجنة نفسها فى نتائجها النهائية اشارت الى مادة التقرير الاساسية ولاسيما ما يخص رغبات السكان . وقد احتفظ بحق ارسال مذكرة مفصلة عن المشكلة الى اعضاء المجلس لتساعدهم فى عملهم.

ثم تكلم عن نظام الحكم فى تركيا وقال ان للاكراد جميع الحقوق التى للاتراك ، وقال اعتقد ان المندوب البريطانى لا يوافق على موقف الشيخ سعيد الكردى واتباعه فى ثورتهم ضد نظام تركيا في السيادة الشعبية وحرية الضمير . وقال انه عاجز عن فهم الغاية من تقسيم الاكراد بحجة حمايتهم وتساءل هل تريد بريطانيا ان تبقى تحت سيطرتها جزء منهم لاستعمالهم ضد تركيا التى تضم أكبر عدد من الاكراد[٦٨] . ثم انتقد الحكم البريطانى في العراق وذكر أمثلة على ذلك قصف السليمانية واعتقال ونفى السيد طالب باشا وزير الداخليــة العراقيــة فى ١٩٢٠ - ١٩٢١ حين كان لا يزال وزيرا[٦٩] .

ثم اقترح اوستن اوندن مقرر المجلس ان يعين المجلس لجنة فرعية لدراسة المشكلة وتقديم تقرير عنها وقد سانده فى اقتراحه رئيس المجلس واقترح ان يطلب الى اللجنة التى عينها المجلس فى بروكسل لاقتراح خط حدود موقتان تدرس المشكلة وتقدم تقريرا ، وهىمؤلفة من ممثلى السويد واسبانيا واوركواى . وقد وافق توفيق رشدى على الاقتراح وارتأى ان يتضمن تقريرها بعض الحقائق التى لاحظتها لجنة التحقيق ولكن لم تكتبها فى تقريرها ، وأيد رئيس المجلس اقتراح المندوب التركى[٧٠] .

وفي ١٩ أيلول ١٩٢٥ اجتمع المجلس وقرأ اوستن اوندن تقريرا فقال

(67) *Official Journal,* 1925, p. 1335.

(68) *Ibid.,* p. 1336.

(69) *Ibid.,* pp. 1336-1337.

(70) *Ibid.,* p. 1337.

أن لجنة المجلس درست بعض المسائل الأولية منها اثنتان مهمتان : (١) ما هي صفة القرار الذي يصدره المجلس بموجب الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان ؟ هل هو قرار تحكيمي ام توصية أم توسط بسيط ؟ (٢) أيجب أن يكون القرار اجماعيا ام يجوز ان يؤخذ بالاكثرية ؟ أيجوز لممثلي الطرفين المتنازعين ان يشتركا بالتصويت ؟

وبما ان لهذين السؤالين صفة قانونية شعرت اللجنة ان من واجبها ان تقترح على المجلس تقديمها الى محكمة العدل الدولية الدائمة لاخذ رأيها الاستشاري ، وقد هيأت اللجنة قرارا يحتوي على السؤالين ورجت المجلس ان يلتمس من المحكمة دراستها في اجتماع استثنائي . وسألت المجلس ايضا ان يطلب الى حكومتي بريطانيا العظمى وتركيا ان تكونا تحت تصرف المحكمة لمدها بالوثائق المتعلقة بالموضوع وبالمعلومات . وحسب هـذا القرار كان على المجلس ان يقدم للمحكمة محاضر جلساته الخاصة بقضية الحدود بين تركيا والعراق ، وان يخول السكرتير العام بتقديم التماس المجلس الى المحكمة مع جميع الوثائق ذات العلاقة وان يشرح للمحكمة الخطوات التي اتخذها المجلس حول الموضوع وان يعطي جميع المساعدات الضرورية لدراسة المشكلة وان يتخذ الخطوات اللازمة لتمثيله أمام المحكمة اذا اقتضت الضرورة[٧١] .

فتكلم ليوبولد ايمري وذكر اسف حكومته لتأجيل قرار المجلس وخشي ان تسبب حالة القلق الدائمة صعوبات ادارية على طول خط الحدود وفي ولاية الموصل وطلب ان تحترم الحكومة التركية الحالة الراهنة . وأضاف انه بالرغم من اضرار التأخير فمن الضروري للمجلس ان يعرف الجواب على هذين السؤالين[٧٢] . وذكّر المجلس بمناقشات أيلول ١٩٢٤ حين اتفق الطرفان على الاعتراف بحق المجلس في اصدار قرار عن الحدود بين تركيا والعراق وتعهدا بالموافقة مقدما على قرار المجلس . وقال ان القرار سيكون قرارا تحكيميا ملزما للطرفين وليس بتوصية ولا بتوسط ، وأعلن انه بناء

(71) *Officil Journal,* 1925, p. 1377.

(72) *Ibid.,* pp. 1377-1378.

على فهم الامر بهذا الشكل واصلت الحكومة البريطانية تقديم قضيتها[٧٣] •

واضاف المندوب البريطاني انه أخبر بصورة غير رسمية ان الحكومة التركية اقترحت انه اذا قرر خط حدود معين تعتبره هي مرغوبا فيه فانها مستعدة ان تمضي معاهدة ضمان لسلامة ذلك الخط ، فأكد ان الحكومة البريطانية تأخذ بنظر الاعتبار أي اقتراح من هذا القبيل ولكن لايعتبر كشرط يسبق تقرير خط غير مرض ، بل يجب ان يكون ذلك الخط ثابتا ومضمونا برغبات ومصالح السكان الذين يهمهم الامر ومضمونا من الدول المعنية • وقال انه كتب الى المقرر يسأل عما اذا كان هناك اى شك عن اختصاص المجلس في أن يأخذ علما ، أو في أن يقرر خط حدود ، او أن يعرض عقد معاهدة تضمن الاستقرار الخارجي لخط الحدود او ان يقترح الاستمرار على معاهدة تحفظ استقرار ادارة قطر ما • فالحكومة البريطانية مستعدة لقبول قرار لجنة المجلس على فرض عدم وجود شك في اختصاص المجلس فيما عدا السؤالين اللذين سيعرضان على محكمة العدل الدولية الدائمة[٧٤]•

ثم أوضح توفيق رشدي بك ان الوفد التركي اقترح على حكومته اعطاء منطقة ديالى الى العراق لضرورتها في حل مشكلة الري ، واقترح الوفد التركي أيضا ميثاق ضمان رباعي[٧٥] • وذكر رشدي بك ان السلطات التي فوضت لمجلس العصبة حين عقدت معاهدة لوزان فيما عدا سلطاته المذكورة في ميثاق العصبة مبينة في مواد المعاهدة : ٤٤ و ٤٨ و ١٠٧[٧٦]•

---

(73) *Official Journal*, 1925, p. 1378-1379.

(74) *Official Journal*, 1925, p. 1379.

(75) *Ibid.*, pp. 1379-1380.

(٧٦) نصت المادة ٤٤ على ان المواد الخاصة بحماية الاقليات تؤلف التزامات تهم العالم ويجب وضعها تحت كفالة عصبة الامم ويجب « عدم تحويرها من دون موافقة اكثرية مجلس عصبة الامم » • ووافقت تركيا على ان يكون لاى عضو من أعضاء مجلس العصبة حق لفت نظر المجلس إلى مخالفة أية من تلك الالتزامات أو خطر مخالفتها وللمجلس حينئذ « ان يتخذ اى عمل أو يصدر أية تعليمات » يراها ضرورية وفعالة في وقتها •

غير ان سلطات مجلس العصبة فى معالجة الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان لا يمكن ان تكون سوى تلك المنصوص عليها فى ميثاق العصبة • وقد اتفق الطرفان على اللجوء الى وساطة مجلس العصبة لا الى قرار يصدره من دون موافقتهما • وذكر المجلس ببيان اللورد كرزن فى لوزان بتاريخ ٢٣ كانون الثانى ١٩٢٣ حين قال ان قرار مجلس العصبة التى تمثل فيه تركيا سيكون اجماعيا ولذلك فلن يتوصل الى قرار بدون موافقتهما • ثم تساءل بعد ذكره بيان كرزن هل بقى شك فى طبيعة سلطات مجلس العصبة عند معالجته مشكلة الموصل[٧٧] •

وصرح رشدى بك ان الحكومة التركية لم تر ضرورة فى احالة اى أمر الى المحكمة وزعم ان السؤالين اللذين احيلا سياسيان • انرأى المحكمة الاستشارى لا يمكن ان يؤثر فى حقوق تركيا بموجب معاهدة لوزان أو ان يحوّر فى الدور الذى يلعبه المجلس بموجبها • ولم تعترف تركيا الا بمعاهدة

نصت المادة ٨٤ على ان الدول (باستثناء تركيا) التى وزع عليها الدين العثمانى العام ملزمة خلال ثلاثة أشهر من دخول معاهدة لوزان حيز التنفيذ باعطاء مجلس الدين العثمانى العام ضمانة كافية لدفع ما عليها ، واذا لم تعط ضمانة كهذه خلال ثلاثة اشهر أو فى حالة عدم الاتفاق على كفاية الضمانة المعطاة فتخول كل دولة من الدول الموقعة على معاهدة لوزان بالالتجاء الى مجلس العصبة ، « ويخول المجلس بايداع جميع الايرادات » كما حددت الى منظمات مالية دولية موجودة فى البلدان (عدا تركيا) التى وزع الدين بينها « وسيكون قرار مجلس العصبة نهائيا » • ونصت المادة ١٠٧ على ان البضائع والمسافرين القادمين من تركيا أو ذاهبين اليها أو الى اليونان والمستعملين بمرورهم سكك الحديد الشرقية لا يخضعون الى أية رسوم أو ضريبة ولا الى رسميات خاصة بجوازات السفر أو الكمارك ويعين مندوب ينتخبه مجلس العصبة لتنفيذ هذه المادة (١٠٧)، ومن واجب المندوب ان يقدم أية قضية تتعلق بتنفيذ شروط هذه المادة يعجز عن تسويتها الى مجلس العصبة لاصدار قرار فيها • وتتعهد تركيا واليونان « بتنفيذ اى قرار يصدر بأكثرية أصوات مجلس عصبة الامم » • ولتركيا واليونان الحق بعد خمس سنوات من بدء تنفيذ معاهدة لوزان فى الطلب الى مجلس عصبة الامم ان يقرر ماذا كانت هناك ضرورة فى استمرار سيطرة المندوب •

(77) *Official Journal*, 1925, p. 1380.

لوزان ومحاضر جلسات مؤتمر لوزان وشروط ميثاق عصبة الأمم الخاصة بصلاحيات المجلس • ومهما كان رأى المحكمة الاستشارى فالوفد التركى يعلن مقدما ان الرأى المذكور لا ينقض كلمات اللورد كرزن ،وتركيا تعتبر ان بريطانيا اعطتها عهدا اقنعها بقبول المادة الثالثة من معاهدة لوزان ، وحين تكلم فتحى بك فى اجتماع ٣٠ ايلول ١٩٢٤ كانت فى فكره جميع تطورات القضية الماضية ومنها خطاب اللورد كرزن • وزعم ان المجلس الوطنى الكبير غير ملزم بأى عهد عدا القوانين التى ابرمها واما البيانات والتعهدات التى أعطتها الحكومة التركية والتى جاوزت مواد القوانين فلا تؤلف تعهدات ملزمة • وزعم المندوب التركى انه وفقا لجوهر التحكيم يحدد دور الحكم حتما تحديدا واضحا ويوافق عليه مقدما اطراف النزاع ولذلك لا يمكن ان يقال ان امام مجلس العصبة قضية تحكيم(٧٨) •

وقد أكد ليوبولد ايمرى ان بيان توفيق رشدى بك بلغ حد التنصل من عهود فتحى بك التى قطعها على تركيا فى ٣٠ ايلول ١٩٢٤ فان كان الامر كذلك فعليه ان يقول بكل وضوح انه ما لم يسحب رشدى بك بيانه وما لم تجدد الحكومة التركية عهودها بوضوح وبدقة بقبول قرار المجلس مقدما فان تعهدات وتأكيدات الحكومة البريطانية تنتهى ولا يبقى لها تأثير • ولكنه أمل ان تتفق الحكومة التركية مع الحكومة البريطانية فى هذا الامر كما فعلت فى ايلول ١٩٢٤ وذلك خلال الفترة التى تعطى فيها المحكمة رأيها الاستشارى فارضا ان جوابها سيخول المجلس صلاحيات أوسع من الوساطة • واذا لم تتفق الحكومة التركية فستكون الحكومة البريطانية حرة فى دراسة المقترحات التى تقدم •

ثم وافق المجلس على القرار الذى يلتمس فيه من محكمة العدل الدولية الدائمة اعطاء رأيها الاستشارى كما عرضته لجنة المجلس وذكر رئيس

(78) *Official Journal*, 1925, p. 1381.

المجلس الطرفين بتعداتهما عن الحالة الراهنة[٧٩] .

الرأى الاستشارى لمحكمة العدل الدولية الدائمة

فى ٢٣ ايلول ١٩٢٥ ارسل سكرتير عام عصبة الامم رسالة الى مسجل محكمة العدل الدولية الدائمة وارفق بها التماس مجلس العصبة عن الرأى الاستشارى وقرار المجلس المؤرخ فى ١٩ أيلول ١٩٢٥ وأكثر الوثائق التى أشار اليها القرار وخلاصة اجراءات المجلس . وقد رجا السكرتير العام المحكمة ان تبحث السؤالين فى اجتماع استثنائى ان أمكن لكى يتسلم المجلس جوابها مبكرا فيشرع فى بحث المشكلة فى اجتماعه الذى يبدأ فى ٧ كانون الاول ١٩٢٥ . وقد سأل المجلس رأى المحكمة وفقا للمادة الرابعة عشرة من ميثاق العصبة[٨٠] .

فى ٢٦ تشرين الاول ١٩٢٥ اجتمعت محكمة العدل الدولية الدائمة وأعلن رئيسها ان مجلس العصبة قرر فى ٩ ايلول ١٩٢٥ ان يسأل المحكمة رأيها الاستشارى فى خط الحدود بين تركيا والعراق ـ المدعو مشكلة الموصل ، وقد قررت المحكمة ان الظروف لا تمنعها من اعطاء الرأى المطلوب[٨١] . ثم قرأ المسجل قرار مجلس العصبة وقال رئيس المحكمة ان التماس المجلس ارسل وفقا للمادة الثالثة والسبعين من قواعد المحكمة الى اعضاء العصبة والى الدول المذكورة فى ملحق ميثاق العصبة والى تركيا . وفى نفس الوقت أخبرت المحكمة اعضاء العصبة انه بناء على طبيعة القضية المقدمة واحتمال وجود علاقة لها بتفسير ميثاق العصبة فالمحكمة ترى من المفيد ان تصلها طلبات من الاعضاء لمدها بمعلومات قد تلقى ضوء على القضية

---

(79) *Official Journal,* 1925, p. 1382.

(80) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion No.* 12, pp. 56-58.

(81) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion* No. 12, pp. 8-9.

موضوع البحث ، وقد اخبرت بريطانيا وتركيا بالموضوع وفقا لقواعد المحكمة[٨٢] .

وقد استجاب حكومتان فقط لهذا الاشعار وهما بريطانيا العظمى وتركيا فقد ابرقت الحكومة التركية الى مسجل المحكمة قائلة انها لا ترى ضرورة تمثيلها في اجتماع المحكمة ولكنها لفتت نظر المحكمة الى البيانات السابقة التي القيت باسمها حول القضية المنظورة امامها . وكذلك ارسلت الحكومة التركية رسميا الى المحكمة بعض النسخ من **الكتاب الاحمر التركي** ومجموعة كاملة من قرارات ووثائق مؤتمر لوزان[٨٣] . وذكر رئيس المحكمة ان الحكومة البريطانية قدمت للمحكمة المجموعة الرسمية من الوثائق المتعلقة بمؤتمر لوزان ومعها مذكرة وملحقات ارسلت بواسطة مسجل المحكمة الى الحكومة التركية . وعبرت الحكومة البريطانية عن رغبتها في مد المحكمة شفهيا بمعلومات عن القضية وعينت لهذا الغرض السر دوكلاس هوك Sir Douglas Hogg المدعي العام والسر سسل هرست Sir Cecil Hurst مستشار وزير الخارجية القانوني والكساندر فاجيري Alexander Fachiri [٨٤] . ذكر السر دوكلاس وجهات نظر الحكومة البريطانية في اجتماع المحكمة بتاريخ ٢٦ تشرين الاول واجتماعها في اليوم التالي[٨٥] . واعلن رئيس المحكمة ان المحكمة تحتفظ بحقها في ان تطلب عند الضرورة معلومات أخرى من الحكومات والمنظمات الدولية عن القضية التي امامها[٨٦] .

وفي ٢١ تشرين الثاني اجتمعت المحكمة لاعطاء رأيها الاستشاري عن

(82) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion No.* 12, p. 9.

(83) *Ibid.,* pp. 9-10.

(84) *Ibid.,* p. 10.

(٨٥) أنظر وجهات نظر بريطانيا التي احتوتها المذكرة وخطاب السر دوكلاس هوك في الفصل السابع أدناه .

(86) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion No.* 12, pp. 10-11.

القضية التي قدمت اليها بقرار مجلس عصبة الامم المؤرخ في ٢١ ايلول ١٩٢٥ وذكر الرئيس انه قد اعطيت الحكومتان وقتا كافيا لاستماع ما عندهما ثم قرأ رأي المحكمة الاستشاري وقرأ المسجل النص الانكليزي لخلاصة الرأي[٨٧] .

قسم الرأي الاستشاري الى اربعة اقسام : في القسم الاول لخصت المحكمة تاريخ النزاع من الحرب العالمية الاولى الى التماس مجلس العصبة للرأي الاستشاري[٨٨] . وفي القسم الثاني فسرت المحكمة الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان وعلاقتها بصلاحية مجلس العصبة[٨٩] . وفي القسم الثالث ناقشت المحكمة مواد ميثاق العصبة ومواد معاهدة لوزان المتعلقة باجراءات مجلس العصبة[٩٠] . وفي القسم الرابع ذكرت المحكمة استنتاجاتها وأجوبتها عن السؤالين اللذين قدمهما المجلس . وقد قالت المحكمة أن القرار الذي يصدره مجلس العصبة بموجب الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان ملزم للطرفين المعنيين ويكون تحديدا باتا لخط الحدود بين تركيا والعراق ، واعلنت المحكمة ثانيا وجوب اخذ القرار بتصويت اجماعي ويشترك الطرفان المتنازعان في التصويت ولكن صوتيهما لا يحسبان لغرض الاجماع .

مناقشة مجلس العصبة لرأي المحكمة الاستشاري

في ٨ كانون الاول ١٩٢٥ اجتمع مجلس العصبة وحضر الاجتماع منير بك ممثل تركيا ، وقرأ اوستن اوندن المقرر تقريرا لخص فيه الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الدائمة وطلب من المجلس الموافقة على

(87) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion No.* 12, pp. 12-13.

(88) World Court, *Series B., No.* 12, 1925, *Collection of Advisory Opinion, Article 3, Paragraph 2, of the Treaty of Lausanne* (*Frontier between Turkey and Iraq*), pp. 6-18.

(89) *Ibid.*, pp. 18-28.

(90) *Ibid.*, pp. 28-32.

(٩٠) أنظر مناقشة المحكمة لصلاحيات واجراءات مجلس العصبة في الفصل السابع أدناه .

رأى المحكمة[٩١] .

اعطى ايمرى ممثل بريطانيا تأكيدات حكومته بقبول قرار المجلس. وكرر منير بك وجهات نظر تركيا عن التماس المجلس للرأى الاستشارى وصرح ان الجمهورية التركية غير ملزمة برأى المحكمة الاستشارى وقال أنه بالرغم من ان الحكومة التركية امدت المحكمة بالمعلومات وأجابت عن بعض النقاط التى اثارتها المحكمة فقد اعطى الرأى الاستشارى بعد سماع طرف واحد من طرفى النزاع وكانت المحكمة تحت تأثير حجج طرف واحد يجلس احد مواطنيه كقاض في المحكمة[٩٢] .واحتراما لمبدأ امتنعت الحكومة التركية من التصويت على احالة القضية الى المحكمة ، وهكذا لم تسمع المحكمة بيانات الحكومة التركية وكان من المحتمل ان تلقى ضوء على بعض النقاط التى بقيت غامضة[٩٣] . وختم منير بك خطابه بطلبه من المجلس ان يلعب دور الوسيط والموفق الذى خولته اياه معاهدة لوزان وميثاق العصبة[٩٤] .

وقد أعلن اوستن اوندن ان من واجب المجلس ان لا ينسى مهمته في المصالحة وان لا يلجأ الى اصدار قرار الا عند فشله في التوفيق والمصالحة وقال انه يعتقد ان جميع أعضاء المجلس يؤيدونه فى هذه النقطة .

ثم طلب الرئيس من المجلس ان يشرع بالتصويت بالموافقة على رأى المحكمة الاستشارى أو برفضه . وصرح منير بك مرة ثانية أنه لاجل ان يكون التصويت فعالا يجب ان يكون اجماعيا بما في ذلك صوتا بريطانيا وتركيا ولكن المقرر حكم بعدم ادخال صوتى بريطانيا وتركيا . فسأل منير بك المقرر على أية مادة من مواد ميثاق العصبة بنى رأيه ، فأجاب المقرر أنه يجب معالجة هذه القضية بنفس الطريقة التى يعالج بها النزاع الاصلى ، فقال منير بك لا يمكن الموافقة على هذا الرأى الا اذا قبل رأى المحكمة الاستشارى بالاجماع ولكن المقرر ذكر أنه لم يقتنع بملاحظات منير بك .

(91) *Official Journal*, 1926, pp. 120-121.

(92) *Official Journal*, 1926, p. 121.

(93) *Ibid.*, pp. 121-122.

(94) *Ibid.*, p. 122.

من أجل التصويت المطلوب ارتأى الرئيس ان المجلس يستطيع تطبيق القاعدة المذكورة في ميثاق العصبة لتنظيم قضايا الاجراءات ، فانه بموجب الميثاق لا تعد أصوات أطراف النزاع لغرض الحصول على الاجماع[٩٥] . فأكد منير بك ان قضية الدور الذى منحته معاهدة لوزان للمجلس ليست بقضية اجراءات (أصول) ولم تعتبر كذلك لا من المحكمة ولا من المجلس نفسه . فقال الرئيس انما يبحث المجلس قضية العمل الذى سيتخذ كنتيجة للرأى الاستشارى ، ثم صرح منير بك انه اذا رفض المجلس وجهة نظره وشرع بالتصويت من دون أخذ صوت الحكومة التركية فانه مضطر ان يعلن ان الحكومة التركية تصرفت على أساس ان التوصية التي يتقدم بها المجلس هى القرار المطلوب ، ولما ابرم المجلس الوطنى الكبير التركى المادة الثالثة من معاهدة لوزان فهم معنى المادة على ضوء نصها وعلى ضوء محاضر جلسات مؤتمر لوزان ، ولذلك اشتركت الحكومة التركية ووفدها في المفاوضات بغية الوصول الى حل بالمصالحة والتوفيق ، ولكن الوفد التركى غير مخول لتسوية القضية بالتحكيم ولا للدفاع عن قضية تركيا أمام حكم .

وقد اقترح الرئيس تأجيل الاجتماع لمدة ساعة فأجل . ولما استؤنف الاجتماع قال الرئيس ان المجلس سمع تقرير اوستن اوندن الذى ارتأى قبول رأى المحكمة الاستشارى وسمع اعتراضات المندوب التركى على طريقة التصويت ، ومن الضرورى ان يشرع المجلس بالتصويت لتسوية المشكلة ، وكرر رأيه أنه وفقا لتعريف القضايا الاجرائية (الاصولية) المذكور في ميثاق العصبة يجوز للمجلس ان يقرر بأكثرية بسيطة لانه لا يوجد شيء في رأى المحكمة الاستشارى يتناول المشكلة الاساسية بصورة مباشرة ، فقد تناول رأيها قضايا صلاحيات المجلس التي عرفها المجلس مرارا بأنها قضايا أصولية، وقال الرئيس انه يرى ان يتبع المجلس قاعدة اشد تحفظا وفقا لمبدأ المادة

---

(95) *Ibid.*, pp. 126-127.

(96) *Official Journal*, 1926, p. 127.

الخامسة عشرة من الميثاق التى نصت على التصويت الاجماعى مع عدم احتساب أصوات اطراف النزاع • ثم وضع الرئيس القضية بالتصويت فوافق المجلس بالاجماع على تقرير اوستن اوندن فى قبول رأى المحكمة الاستشارى ماعدا المندوب التركى •

وقال منير بك المندوب التركى انه يأسف لرفض المجلس لملاحظاته واظهر دهشته من اصرار المجلس على تسوية المشكلة فورا بالرغم من اظهار المقرر اعتقاده بأن المجلس سيستمر على عمله فى الوساطة والمصالحة وقال أنه يعتبر تصويت المجلس كتوصية لا كقرار وذكر انه سيخبر المجلس الوطنى الكبير التركى عن التوصية • وسأل الرئيس منير بك عما اذا كانت المحكمة قد طلبت من تركيا مدها بالمعلومات الضرورية ، فأجاب المندوب التركى ان المحكمة طلبت بعض المعلومات عن بعض النقاط فقط وان الحكومة التركية اجابت لمجرد المجاملة ومع كل التحفظات(٩٧) • وقال اوستن اوندن عندما يصدر المجلس قراره لا يفكر بنسيان واجباته كوسيط • ثم اعلن الرئيس تأجيل المناقشة واستمرار لجنة المجلس فى عملها(٩٨) •

فى ١٠ كانون الاول ١٩٢٥ ارسل توفيق رشدى بك رسالة الى السكرتير العام يذكره بالبيان الذى فاه به المندوب التركى من ان قرار المجلس بالموافقة على رأى المحكمة الاستشارى يجب ان يؤخذ باجماع اصوات الاعضاء الحاضرين فى الاجتماع وفقا للمادة الخامسة من ميثاق العصبة • واشار رشدى بك الى ان المندوب التركى قد صوت ضد قبول القرار وان الموافقة على رأى المحكمة الاستشارى بآراء اعضاء المجلس الآخرين لا تشكل قرارا وفقا للميثاق(٩٩) واستشهد بالاستاذ القانونى جلبير جيديل(١٠٠) ، الاستاذ فى كلية

(97) *Official Journal*, 1926, p. 128.

(98) *Ibid.*, p. 129.

(99) *Ibid.*, p. 145.

(100) Gilbert Gidel, *Consulation sur l,Article* 3, *Paragraphe 2, du Traité de Lausanne Concernant la Frontiere entre la Turquie et l'Irak*, pp. 29-31.

حقوق باريس وفي مدرسة العلوم السياسية الذى فسر المادة الخامسة من الميثاق بانها تعنى حتما ان قرار المجلس يجب ان يؤخذ باجماع اصوات العصبة الحاضرين في الاجتماع مادام هذا الامر لا يعتبر اصوليا . وذكر رشدي بك في رسالته ان الوفد التركي حافظ على رأيه من دون تغيير . وبما ان المجلس وافق على رأى المحكمة الاستشارى وبما ان الوفد التركى غير مخول فى تمثيل تركيا الا اذا عمل المجلس وفقا للمادة الخامسة عشرة من ميثاق العصبة فانه يأسف لعدم قبول دعوة المجلس لمناقشة تقرير الجنرال ليدونر ، ولو كانت تعليماته تسمح له لحضر(١٠١) .

تقرير الجنرال ليدونر

فى ١٠ كانون الاول ١٩٢٥ سمع المجلس تقرير الجنرال يوهان ليدونر . وقد ذكر أنه في يوم ٩ تشرين الاول ١٩٢٥ اجتمعت لجنة المجلس الفرعية في السفارة الاسبانية فى باريس وحضر الاجتماع نائب السكرتير العام لعصبة الامم هو وزملاؤه . وقد اخبرته اللجنة الفرعية في حينه ان واجباته تنحصر فى اجراء تحقيق فى المنطقة الواقعة جنوبى خط بروكسل لان الحكومة التركية رفضت دخول ممثل المجلس الى المنطقة الواقعة شمالى الخط المذكور(١٠٢) ، وذكر أنه اعطى حرية العمل كاملة عن مدى واجباته وعن وسائل اجراء التحقيق ، كما تركت له الحرية في جعل الحوادث السابقة موضوع تحقيق اضـــافى .

وفى بغداد وضع السر هنرى دوبس المندوب السامى البريطانى فى العراق تحت تصرف بعثة ليدونر كل المراسلات والوثائق الاخرى المتعلقة بالحوادث التى وقعت على طول خط بروكسل مع اجوبة الحكومة البريطانية على الاحتجاجات التركية(١٠٣) . وبعد دراسة الوثائق واخذ بعض الايضاحات

---

(101) *Official Journal*, 1926, p. 145.

(102) *Ibid.*, pp. 145, 302.

(103) *Ibid.*, p. 302.

من المندوب السامي سافرت بعثة ليدونر الى مدينة الموصل ووصلتها في ٣٠ تشرين الأول ١٩٢٥ • وفي الموصل بحثت البعثة في ظروف الحوادث وحصلت على معلومات أخرى من السلطات البريطانية والعراقية المحلية • ولاجل الحصول على فكرة واضحة عن جميع حوادث الحدود قرر الجنرال ليدونر ان يذهب مع مساعديه الى منطقة الحدود والى زاخو والى الاماكن الواقعة جنوبي خط بروكسل مباشرة ، وطار مرتين فوق الخط يصحبه العقيد رودولف ياك • وقد ذكر الجنرال ليدونر أنه توصل الى النتائج الاتية :

١ ـ لم تكن الهجمات التي يقوم بها رؤساء العشائر والقرى غريبة • ففي تلك المنطقة الجبلية يحمل الاسلحة جميع السكان الذكور تقريبا ، والعشائر غالباً ما تتخاصم واحيانا يهاجم بعضها بعضاً في اراضي دولتهم نفسها ولم يكن خط بروكسل خطا طبيعيا فقد كان في بعض اقسامه خياليا ويمكن اجتيازه بسهولة • فالظروف اذن ملائمة لاعمال العصابات •

٢ ـ كانت الحكومة البريطانية قد ذكرت في احتجاجاتها اسماء بعض القرى التي تحتلها مراكز ودوريات تركية • وقد زار ليدونر بصحبة اثنين من المندوبين البريطانيين والعقيد ياك قرى الحدود فوجد ان الخرائط المتيسرة لا تمثل المنطقة تمثيلا دقيقا • وباستعمال وصف خط بروكسل استطاعوا ان يثبتوا الخط ، فلما علمت السلطات التركية المحلية بهذه الحقيقة لم يبق أي مركز تركي جنوبي خط بروكسل(١٠٤) •

٣ ـ اما عن طيران الطيارات البريطانية فوق الحدود فذكر الجنرال ليدونر أنه لم يكن في مركز يسمح له بابداء رأي رسمي لانه لم يستطع التحقيق في المنطقة التركية • ومن السهل نوعا ما ان يقرر الجالس في طيارة ما اذا كانت الطائرة في شمال او في جنوب نقطة ما ولكن من الصعب كثيرا ان يقرر المرء من على الارض موقع الطيارة الحقيقي بسبب علو وسرعة

---

(104) *Official Journal*, 1926, p. 303.

الطيارة • ومن المحتمل ان الاتراك اعتبروا بعض قرى الحدود الواقعة جنوبي خط بروكسل بأنها في شماله • وكانت الطائرات البريطانية تطير مرارا جنوبي الخط المذكور(١٠٥) •

٤ ـ كان في قضاء زاخو وقت زيارته ٣٠٠٠ مسيحي مشرد ، وكانت تصل جماعات متفرقة كل يوم الى العراق وقد جاء هؤلاء اللاجئون من المنطقة الواقعة بين خط بروكسل والخط الذي تطالب به الحكومة البريطانية ، كما جاء بعضهم من القرى الواقعة شمالي الخط الاخير • وكان بين اللاجئين بعض المسلمين(١٠٦) • وقد قامت لجنة فرعية بتحقيق مفصل وحيادي بين اللاجئين لمدة أربعة أيام ، وقد قابلت على انفراد اناسا من مختلف القرى ومن مختلف الطبقات الاجتماعية ومن شتى الاعمار ومن الرجال والنساء ، كما قابلت بعض الاشخاص مباشرة حين وصولهم من اماكن تشريدهم وقبل اتصالهم مع السلطات العراقية أو مع مواطنيهم الذين سبقوهم الى العراق(١٠٧) • وقد ذكر اللاجئون ان الجنود الاتراك تحت امرة ضباطهم احتلوا القرى وجمعوا الاسلحة وفرضوا غرامات باهضة جدا وطلبوا نساء ، ثم نهبوا البيوت وارتكبوا ضد السكان فضائع عنفية الى حد المذابح • وكان تشريدهم بالجملة وقد سيقوا الى مناطق بعيدة عن خط بروكسل • وفي اثناء سوقهم سقط بضعة اشخاص مرضى فتركوا وبعضهم مات من الجوع والبرد • أما الذين وصلوا الى العراق فكانوا في حالة يرثى لها فقد كانوا مجردين من وسائل عيش الكفاف • وبالرغم من مساعدات الحكومة العراقية والمساعدة المالية التي قدمتها بعض المؤسسات والاشخاص في انكلترا فلا يزال وضعهم محزنا • وذكر الجنرال ليدونر ان بعثته لم تستطع ان تتحقق من أسباب التشريد الحقيقية ولم تصلها أية ايضاحات من السلطات التركية(١٠٨) •

---

(105) *Official Journal,* 1926, pp. 303-304.

(106) *Official Journal,* 1926, pp. 303-304.

(107) *Ibid.,* pp. 304, 305-308.

(108) *Official Journal,* 1926, p. 304.

بعد ما انتهى الجنرال ليدونر من قراءة تقريره امام مجلس العصبة ذكر أنه أمر اثنين من مساعديه العقيد رودولف ياك والسكرتير هـ. ماركوس بالبقاء في الموصل حتى نهاية اجتماع المجلس لكي يستطيعا الحصول على المعلومات الضرورية وارسالها الى المجلس اذا حدثت أية حادثة(١٠٩) .

قرار مجلس العصبة التحكيمي

في ١٦ كانون الاول ١٩٢٥ اجتمع مجلس العصبة مرة أخرى ، وقد دعا الرئيس المندوب التركي للجلوس مع الاعضاء ولكنه كان غائبا ، فقرأ السكرتير العام للمجلس رسالة كان قد تسلمها من رشدي بك وعليها تاريخ اليوم نفسه ، وقد ذكر في الرسالة انه تسلم في الساعة الرابعة والدقيقة العشرين مساء الدعوة لحضور اجتماع المجلس الذي سيعقد في السادسة مساء مع نسخة من تقرير مطول يقرأ في الاجتماع ، وكرر بيان منير بك الذي ألقاه في ٨ كانون الاول واشار الى ان جميع الاقتراحات التي قدمها في الماضي للوصول الى اتفاق ولتسهيل دور المجلس كوسيط وموفق لم تؤد الى أية نتيجة . وبما ان المجلس قرر ان لا يعمل كوسيط أوموفق فانه مضطر ان يخبر السكرتير العام ان مقترحاته السابقة أصبحت ملغاة . وختم رشدي بك رسالته بالتأكيد على ان حقوق سيادة تركيا على جميع ولاية الموصل لا تزال على حالها .

وقد اوضح السكرتير العام أنه لم يتقرر موعد اجتماع المجلس الا في صباح ذلك اليوم ، وقد وصلت الدعوة الاجتماع الى الفندق الذي يقيم فيه الوفد التركي في الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر ولكن المندوبين الرئيسين التركيين لم يكونا في الفندق حينئذ وقد ارسلت الدعوة تلفونيا الى القنصلية التركية حيث كان المندوبان يقومان بزيارة ، وذكر انه ارسل مسودة التقرير الى الوفد التركي وان الرسول سلم التقرير يدا بيدا الى المندوبين الرئيسين

(109) *Official Journal*, 1926, p. 145.

فى الساعة الرابعة والدقيقة العشرين مساء حين دخولهما الفندق[110] .وقد أسف الرئيس لعدم حضور المندوب التركى ، وقال ان عدم حضوره لايمنع المجلس من انجاز الواجب المحدد له فى المادة الثالثة من معاهدة لوزان[111].

ثم قدم اوستن اوندن تقريرا لخص فيه المشكلة من مؤتمر لوزان الى اجتماع المجلس فى ٨ كانون الاول ١٩٢٥[112] وقال لقــد قام المجلس بواجبه فى المصالحة وفقا لروح ميثاق العصبة ، فقد اعطى المجلس الطرفين فى كل مرحلة فرصة لابداء الاقتراحات أو الطلبات التى يمكن استعمالها كقاعدة للمفاوضات والاتفاق . وبعد تسلم المجلس رأى المحكمة واقراره وقبل الوصول الى قراره المطلوب شعر أنه ملزم بطلب مقترحات الطرفين مرة أخرى فلم يصل الى لجنة المجلس من أى من الطرفين اى اقتراح يصلح كنقطة ابتداء لوساطات أخرى فى سبيل تسوية ودية .

وقال المقرر ان المجلس ملزم بالتمسك بحقه المطلق فى اصدار قرار وهو حق يجب ان يستفيد منه عند الضرورة ، فلما فشل في الوصول الى حل ودى وجد نفسه مضطرا لاستعمال السلطة التى منحته اياها معاهدة لوزان[113] . وسيكون قرار المجلس ، وفقا لرأى المحكمة ، ملزما للطرفين ويشكل تحديدا نهائيا لخط الحدود بين تركيا والعراق . واضاف المقرر انه وفقا للمادة السادسة عشرة من معاهدة لوزان تنازلت تركيا عن حقوقها في الاراضى الواقعة خارج الحدود التى عينتها معاهدة لوزان وان تنازل تركيا لم يؤجل الا الى الوقت الذى تقرر فيه الحدود ، ويصبح هذا التنازل فعالا بموجب قرار المجلس الملزم . وأكد اوستن اوندن انه لم يمكن ان يبنى قرار المجلس على أساس أقوى من تقرير لجنة التحقيق التى قامت بتحقيقاتها المضنية بأمانة اثنى عليها الطرفان . ثم قرأ نتائج اللجنة النهائية .

(110) *Official Journal*, 1926, p. 187.

(111) *Official Journal*, 1926, p. 188.

(112) *Ibid.*, pp. 188-189.

(113) *Official Journal*, 1926, p. 189.

وقال المقرر ان لجنة المجلس تعترف بان حل النزاع بانصاف لن يكون الا باتباع الخطوط الرئيسة لنتائج اللجنة النهائيـة • وقد وزنت مزايا ومثالب ذل الحلول المقترحة بعناية تامة مع آراء ومعلومات اللجنة الاخرى وبنتيجة تلك الدراسـة توصلت لجنة المجلس الى ان هنـاك حلين ممكنين : (١) الحاق كل المنطقة الواقعة جنوبي خط بروكسـل بالعراق (٢) تقسيم المنطقة المتنازعة بخط يمتد في الغالب مع مجرى نهر الزاب الصغير(١١٤) • أنه بسبب تعقد المشكلة الشديد وبسبب مسؤوليات العصبة الخاصة فقد استشار اعضاء اللجنة زملاءهم فظهر لها ان الحل الأول أفضـل(١١٥) •

وقد طلب المقرر من المجلس دراسة مسألة استمرار النظام المتفق عليه في معاهدة التحالف بين بريطانيا العظمى والعراق لمدة خمس وعشرين سنة ، مع اعتبار تعهد بريطانيا الذى وافق عليه المجلس في ٢٧ أيلول ١٩٢٤ كشرط اساسي •ولتحقيق هذه الغاية يجب عقد معاهدة جديدة بين الحكومتين البريطانية والعراقية • وكانت اللجنة قد سألت المندوب البريطاني عن الوقت الذى تحتاجه حكومته لتقديم المعاهدة الجديدة لمجلس العصبة فأجاب خلال ستة أشهر • واذا وافق المجلس على توصيات اللجنة بمنح الاكراد بعض الضمانات في الادارة المحلية فعليه ان يطلب من الحكومة البريطانية ان تخبره عن التدابير التي ستتخذها ، وعلى المجلس أيضا ان يطلب من الحكومة البريطانية تحقيق التوصيات الخاصة التي اقترحتها لجنة التحقيق(١١٦) •

واقترحت اللجنة على المجلس ان يوافق على قرار ذى أربع مواد :

١ ـ يجب اتخاذ خط بروكسل كخط حدود بين تركيا والعراق •

٢ ـ يجب دعوة الحكومة البريطانية لتقدم للمجلس معاهدة جديدة مع

---

(114) *Official Journal,* 1926, p. 190.

(115) *Ibid.,* pp. 190-191.

(116) *Official Journal,* 1926, p. 191.

العراق تضمن استمرار نظام الانتداب لمدة خمس وعشرين سنة كما هو محدد بمعاهدة التحالف المعقودة بين بريطانيا العظمى والعراق وتعهدالحكومة البريطانية الذي وافق عليه المجلس في ٢٧ أيلول ١٩٢٤ مالم يقبل العراق الى العصبة بموجب المادة الاولى من الميثاق قبل انتهاء هذه المدة • وحالما يخبر المجلس خلال ستة أشهر ابتداء من ١٦ كانون الاول ١٩٢٥ بتنفيذ هذا الشرط ، على المجلس ان يعلن ان قراره اصبح نهائيا وان يبين التدابير المطلوبة لضمان تخطيط خط الحدود على الارض •

٣ ـ يجب دعوة الحكومة البريطانية لان تقدم الى المجلس التدابير الادارية لتأمين الضمانات للاكراد •

٤ ـ يجب دعوة الحكومة البريطانية لان تطبق توصيات اللجنة الخاصة(١١٧) •

ثم قال رئيس المجلس اذا لم يكن لدى الاعضاء ملاحظات على تقرير لجنة المجلس فسيشرع بأخذ الاصوات ، وذكر الاعضاء أنه وفقا لرأي المحكمة الاستشاري يجب اخذ قرار المجلس بالاجماع لكي يكون نافذا ولا يحسب صوتا بريطانيا العظمى وتركيا • وقد أخذت الاصوات بقراءة الاسماء فوافق المجلس على التقرير بالاجماع •

ثم شكر ايمري المجلس ولجنة التحقيق والجنرال يوهان ليدونر واعضاء بعثته • وأكد اعتقاده بأن القرار المبني على اساليب امينة ومحايدة يساعد على بناء فقه التسويات السلمية في العالم ويقوي سلطة عصبة الامم(١١٨) • وقال ان الحكومة البريطانية تأسف لعدم استطاعة المجلس قبول اقتراحها في تعديل خط الحدود ، ولكن الحكومة البريطانية اصالة عن نفسها ونيابة عن العراق تقبل قرار المجلس وستعمل بموجبه • ووعد ايمري بتقديم معاهدة جديدة بين بريطانيا العظمى والعراق بأقرب وقت وبتقديم اقتراحات لتطبيق توصيات

(117) *Official Journal*, 1926, pp. 191-192.
(118) *Ibid.*, p. 192.

لجنة التحقيق عن الادارة المحلية للمناطق الكردية في العراق وتطبيق توصياتها الخاصة • وقد لاحظ ايمري ان قرار المجلس لم يذكر شيئا عن المحافظة على الحالة الراهنة الى ان يصبح قرار المجلس نافذا وقد افترض ان المادة الثالثة من معاهدة لوزان تبقى نافذة كل النفـاذ في الزام الطرفين باحترام الحالة الراهنـــة •

ثم قرأ رئيس المجلس بيانا باسم زملائه حث فيه المجلس الطرفين على الوصول الى اتفاق ودى لوضع نهاية للتوتر القائم بينهما ولضمانة تقوية أسس السلام وهو الهدف الاساسى لعصبة الامم •

ثم شكر السر اوستن جمبرلن وزير الخارجيـة البريطانيـة الرئيس والمجلس ، وقرأ بيانا باسم الحكومة البريطانية تذكر فيمانها لا رغبة لها في اتخاذ موقف صلب تجاه تركيا ؛ لقد كان من المستحيل في الماضى ايجاد أساس مشترك لبحث اتفاقية مع الحكومة التركية الى ان اعلن المجلس قراره•• والحكومة البريطانية الان مستعدة لبحث أى اقتراح تتقدم به الحكومة التركية يتفق مع واجب بريطانيا كدولة منتدبة تحمى مصالح الشعب العراقى(١١٩) •

---

(119) *Official Journal*, 1926, p. 193.

الفصل السادس

التسوية النهائية لمشكلة الموصل

الحق بقرار مجلس عصبة الامم المؤرخ في ١٦ كانون الاول ١٩٢٥ القاضي باعطاء ولاية الموصل الى العراق شرط يوجب على بريطانيا العظمى والعراق الدخول في مفاوضات لعقد معاهدة تجعل مدة الانتداب البريطاني على العراق خمسا وعشرين سنة • فبعد اذاعة قرار المجلس ابرق عبدالمحسن السعدون رئيس وزراء العراق ووزير خارجيته حالا الى رئيس وزراء بريطانيا يخبره ان العراق مستعد للمفاوضات من أجل عقد المعاهدة الجديدة المقترحة • ولذلك هيأت الحكومة البريطانية مشروع معاهدة وارسلته الى المندوب السامي البريطاني في العراق لكي يحيله الى الحكومة العراقية •

المعاهدة العراقية البريطانية لسنة ١٩٢٦

وقد نصت المادة الاولى من المعاهدة المقترحة على ان معاهدة التحالف لسنة ١٩٢٢ تبقى نافذة لمدة خمس وعشرين سنة ابتداء من ١٦ كانون الاول ١٩٢٥ ما لم يصبح العراق قبل انتهاء هذه المدة عضوا في عصبة الامم وتبقى الاتفاقيات الملحقة بالمعاهدة العراقية ـ البريطانية لسنة ١٩٢٢ نافذة للمدة نفسها • ونصت المادة الثانية على ان الطرفين المتعاقدين يدرسان تعديل الاتفاقيتين العسكرية والمالية • ونصت المادة الثالثة على انه عند انتهاء المعاهدة العراقية البريطانية لسنة ١٩٢٢ بموجب بروتوكول ٣٠ نيسان ١٩٢٣ (أي في ٥ آب ١٩٢٨) وفي فترات اربع السنوات التالية حتى تنتهي مدة الخمس والعشرين سنة أو حتى دخول العراق في عصبة الامم ستأخذ الحكومة البريطانية بنظر

الاعتبار مسألتين : (١) ما اذا كان من الممكن لبريطانيا العظمى ان تلح في قبول العراق في عصبة الامم (٢) واذا كان ذلك غير ممكن ما اذا كان من الواجب تعديل الاتفاقيتين العسكرية والمالية بسبب تقدم العراق أو لاى سبب آخر[١] .

وقد وافقت الوزارة العراقية على مشروع المعاهدة بالنسبة لمدتها ولكنها عارضت تمديد مدة الاتفاقيات الملحقة للمدة نفسها لانها تنظم العلاقات بين الطرفين وحدهما ولاعلاقة لها بقرار مجلس العصبة . واقترحت الوزارة عقد اتفاقية خاصة لتحديد فترة الاتفاقيات بالمدة التي ذكرها بروتوكول ٣٠ نيسان ١٩٢٣ وتعديل الاتفاقيات حالا بروح العطف والسخاء الذى وعد به المندوب السامي البريطاني أمام المجلس التأسيسي العراقي في ربيع ١٩٢٤ ووفقا لوعد ليوبولد ايمرى وزير المستعمرات البريطاني حين زيارته للعراق في ربيع ١٩٢٥ بشرط ان يعاد النظر فيها كل أربع سنوات خلال فترة الخمس والعشرين سنة . وطلبت الحكومة العراقية ان تتعهد الحكومة البريطانية في الاتفاقية الخاصة ان تلح على قبول العراق في عصبة الامم واذا رفضت العصبة فأن تلح على ذلك كل أربع سنوات خلال فترة الخمس والعشرين سنة المقررة في المعاهدة الجديدة .

وقد رفض المندوب السامي البريطاني طلب العراق للتعديل وكتب الى الملك فيصل انه يوجد مجالان للاختيار فقط : أما قبول العراق للمعاهدة كما كتبتها الحكومة البريطانية واما تسليم ولاية الموصل الى تركيا . وقد أصر الطرفان على رأيهما لذلك قدم رئيس الوزارة العراقية استقالته الى الملك فيصل وقد رفضها وحث الوزارة على قبول المعاهدة الجديدة ، فقبلتها يوم ١١ كانون

(١) أنظر المعاهدة العراقية ـ البريطانية لسنة ١٩٢٦ في :
League of Nations, *Treaty Series*, XLVII, pp. 419-430.

الثاني ووقعتها بعد يومين[٢] ٠

عرضت المعاهدة الجديدة على مجلس النواب العراقي يوم١٨ كانون الثاني ١٩٢٦ ، وقد طلبت الحكومةواكثريتها الحزبيةالموافقةعلىالمعاهدةفورا ولكن المعارضة طلبت احالتها الى لجنة مختصة ٠ واعلن رئيس الوزراءان ٤٢ عضوا من المجلس قدموا طلبا يطلبون مناقشة المعاهدة بصورةمستعجلةلان المعاهدة الحاضرة استمرار للمعاهدة السابقة ٠ وطلبرئيسالوزراءانتجرى المناقشة سرا فخرج المعارضون وعددهم ١٩ عضوا بزعامة ياسين الهاشمي٠ وبعد مناقشة سرية دامت ساعة ونصف الساعة وافق الاعضاء الحاضرون وعددهم ٥٨ على المعاهدة بالاجماع وفي اليوم التالى وافق مجلس الاعيان العراقى على المعاهدة[٣] ٠ وقد عرضت المعاهدة على البرلمان البريطاني يوم ١٨ شباط ١٩٢٦ وقبلت[٤] ٠

وفي ٢ آذار ١٩٢٦ ارسلت الحكومةالبريطانية رسالة الى سكرتير عام عصبة الامم تقدم فيه المعاهدة العراقية ـ البريطانية لسنة ١٩٢٦الى مجلس العصبة وتعلن انه مادامت المعاهدة نافذة تعتبر الحكومة البريطانية تعهداتها للمجلس التي قدمت في أول أيلول ١٩٢٤ ملزمة ٠ ورجت المجلس ان يعلن ان المادة الثانية من قراره المؤرخ في ١٦ كانون الاول ١٩٢٥ اصبحت نهائية ٠ وأرفقت برسالتها أيضا مذكرة تناولت ادارة المناطق الكردية في العراق ٠

وقد بينت المذكرة ان نسبة عالية من الاكراد مستخدمون في وزارات العراق المالية والداخلية والعدلية في المناطق الكردية وغير الكردية بنسبة

---

(٢) الحسنى ، **تاريخ العراق السياسي** الحديث ، الجزء الثاني ، ص ص ١٠٥ ـ ١٠٨ ؛

قرارات مجلس الوزراء الصادرة في تشرين الاول وتشرين الثاني وكانون الاول ١٩٢٥ ، (بغداد ، مطبعة الحكومة ١٩٢٦) جلسة ٢٩ـ١٢ـ١٩٢٥ ص ص ١٢١ ـ ١٢٣ ٠

(٣) **العالم العربي** ، ١٩ كانون الثاني ١٩٢٦ ٠

(4) *Debates of the House of Commons*, CXCI, Cols. 2167-2290.

عالية مماثلة من الاكراد مستخدمون في المصالح المختلفة . وللاكراد نصيب كامل في الحكومة المركزية أي عضوان من مجموع عشرين من مجلس الاعيان وأربعة عشر نائبا من مجموع ثمانية وثمانين ووزيران في الوزارة . وتوجد نسبة عالية جدا من الاكراد في الشرطة والجيش . وقالت المذكرة يوجد خمس وعشرون مدرسة في المناطق الكردية ، خمس منها مسيحية ، وتستعمل اللغة الكردية في ست عشرة مدرسة وتستعمل اللغتين العربية والكلدانية في خمس مدارس وتستعمل العربية في أربع وان الاكثرية الساحقة من المعلمين أكراد ويوجد عدد كبير من المعلمين الاكراد في المدارس غير الكردية[٥] .

اما ما يخص استعمال اللغة الكردية فقالت المذكرة ان اللغة الكردية لم تكن تستعمل قبل الحرب وان تطور اللغة المكتوبة كوسيلة للمراسلة يعود كله الى جهود الموظفين البريطانيين . ولم ينتشر استعمال اللغة الكردية المكتوبة حتى الآن في لواء الموصل ولكنها آخذة بالانتشار في لواء اربيل . وقد كان في السليمانية منذ بضع سنوات جريدة كردية ، وقد كان استعمال اللغة الكردية فيها للمراسلات الخاصة والرسمية شائعا بعض الوقت . وفي بغداد تنشر جريدتان كرديتان . وقد أكدت المذكرة ان الحكومة العراقية واصلت تشجيع اللغة الكردية الذي بدأته السلطات البريطانية .

وقد استشهدت المذكرة البريطانية بخطاب القاه رئيس الوزارة العراقية في مجلس النواب في ٢١ كانون الثاني ١٩٢٦ قال فيه أنه يجب على الحكومة العراقية ان تمنح الاكراد حقوقهم وان يكون موظفوهم من بينهم وان تكون الكردية لغتهم الرسمية . وقد ارسل رئيس الوزراء نص خطابه في منشور الى الوزارات ويطلب اليها تطبيق هذه السياسة . واستشهدت المذكرة بخطاب آخر ألقاه وكيل المندوب السامي البريطاني في مأدبة اقيمت في دار الاعتماد للاحتفال بتوقيع المعاهدة الجديدة فقد قال أنه يجب ان يكون غرض الحكومة العراقية تشجيع الاكراد على الفخر بكرديتهم لا تثبيطهم وأكد ان هذه هي السياسة التي اتبعتها الحكومة العراقية . واستشهدت ايضا بالخطاب الذي

(5) *Official Journal*, 1926, p. 552.

ألقاه الملك فيصل في المأدبة نفسها حين قال انمن بين واجبات العراقي الصادق تشجيع اخيه الكردي العراقي على التمســـك بجنسيته والالتحاق به في الانضواء تحت العلم العراقي[٦] •

في ١١ مارت ١٩٢٦ وافق مجلس العصبة على مشروع قرار ينص على ان المجلس يعتبر المعاهدة العراقية البريطانية لسنة ١٩٢٦ كافية لاستمرار نظام الانتداب لمدة خمس وعشرين سنة وفق الشروط التي وضعها المجلس ولذلك يعلن المجلس ان قراره المؤرخ في ١٦ كانون الاول ١٩٢٥ أصبح نهائيا[٧] • ووافق المجلس على النقاط الواردة في الرسالة البريطانية المؤرخة في ٢ آذار ١٩٢٦ وعلى المعاهدة العراقية البريطانية لسنة ١٩٢٦ باعتبارها منفذة لشروط المادة الثانية والعشرين من ميثاق العصبة[٨] • ووافق المجلس على ان يرسل الى لجنة الانتدابات الدائمة المذكرة البريطانية المتعلقة بادارة المناطق الكردية في العراق راجيا اياها تقديم ملاحظاتها عن الموضوع اذا رأت ذلك مناسبا • ووافق المجلس ايضا على ارسال نسخة من الفقرة الرابعة من قرار المجلس المؤرخ في ١٦ كانون الاول ١٩٢٥ المتعلقة بتوصيات لجنة التحقيق الخاصة الى لجنة الانتدابات الدائمة راجيا أخذها بنظر الاعتبار حين مناقشة التقارير السنوية عن العراق[٩] •

الوضع على خط الحدود النهائي

لم تتخذ أية خطوات لتخطيط خط الحدود بعد ان اصبح نهائيا بين تركيا والعراق ، فاقترح السر اوستن جمبرلن ان يخول مجلس العصبة وكيل رئيسه بتعيين ضابطين محايدين عند الضرورة لمواصلة المهمة التي انيطت بالجنرال يوهان ليدونر أولا ثم بنائبه ، وقد وافق المجلس على هذا الاقتراح

---

(6) *Official Journal,* 1926, p. 553.

(7) *Official Journal,* 1926, pp. 502-503.

(8) *Ibid.,* pp. 548-549.

(9) *Official Journal,* 1926, p. 549.

يوم ١٨ آذار ١٩٢٦ ولكن لم ترسل بعثة جديدة[١٠] . وفي خلال هذه الفترة واصل نائبا الجنرال ليدونر عملهما في تلك المنطقة . وفي يوم ١٤ نيسان ١٩٢٦ قدما تقريرا الى مجلس العصبة قالا فيه ان بعثتهما بقيت في الموصل بعد ١٦ كانون الاول ١٩٢٥ لترى كيف يستقبل الاهلون قرار المجلس ولمراقبة وضع اللاجئين المسيحيين في منطقة گويان .

وقد ذكرت البعثة بان الفترة التالية لتاريخ ١٦ كانون الاول ١٩٢٥ امتازت بالهدوء التام داخل المنطقة وخارجها وقد استقبلت العناصر المثقفة من سكان العراق قرار المجلس بالحماسة واستقبلته الجماهير بالرضاء ولم تلاحظ البعثة أية بادرة من التذمر . وقد ذكرت البعثة بعض الامثلة عن شعور الاهلين مثل احتفاء الاهلين بالبعثة اينما حلت ودفع اهالي لواء الموصل ٩٩٪ مما بقي بذمتهم من ضرائب السنة المالية الماضية والسنتين السابقتين لها أيضا[١١] . وذكرت البعثة هجرة نايف بك من تركيا الى العراق وهو رئيس قبيلة كردية تصحبه أكثرية قبيلته وقدرها هذا الرئيس بخمسين الف شخص . وختمت تقريرها بقولها ان مسيحيي گويان واصلوا اجتياز خط الحدود بشكل جماعات صغيرة[١٢] .

مفاوضات مباشرة بين بريطانيا وتركيا

لقد روي منذ أوائل تشرين الاول ١٩٢٥ ان الحكومة التركية دعت الى خدمة العلم اربعة اصناف من المجندين وانها حشدت في جزيرة ابن عمر جيشا مؤلفا من أربع فرق مشاة وثلاث فرق خيالة . وفي الوقت نفسه ظهرت في الصحافة التركية اشارات بان تركيا لم تكن تستعد لحرب وانما تتخذ احتياطات للدفاع عن البلاد[١٣] . وفي ١٧ كانون الاول ١٩٢٥ عقدت

(10) *Ibid.*, p. 538.

(11) *Official Journal*, 1926, p. 1040.

(12) *Ibid.*, pp. 1040-1041.

(13) *Current History*, XXIII, p. 447; *The Times*, October 1, 1925; *The New York Times*, October 1, November 25, December 1, 1925.

الحكومتان التركية والسوفييتية اتفاقية تنص على حياد كل منها في حالة تعرض أية حكومة منهما للاعتداء • وقد وصفت الصحافة الاوربية تلك الاتفاقية بأنها جواب تركيا على قرار مجلس العصبة حول مشكلة الموصل وبانها جواب روسيا على اتفاقيات لوكارنو •

وفي ٢٥ كانون الاول ١٩٢٥ دعا مصطفى كمال باشا رئيس الجمهورية التركية المجلس العسكري الاعلى للاجتماع في انقرا تحت رئاسته وقد بحث هذا المجلس مشكلة الموصل وعلاقات تركيا مع روسيا • وقد ظهر ان المجلس قرر عدم طلب المساعدة من روسيا لان ذلك يؤدي الى دخول الجيوش الروسية الى تركيا ولصعوبة تعويض روسيا عن مساعدتها • وظهر أيضا ان المجلس قرر عدم محاولة ضم ولاية الموصل بالقوة[١٥] • هكذا كان رد الفعل التركي السريع لقرار مجلس عصبة الامم ، وقد بدا ان امل تركيا الوحيد هو الرأي العام البريطاني • واعتمد الزعماء الاتراك على الصحافة البريطانية ، وقد وصف مصطفى كمال باشا احدى الصحف البريطانية «بحليفتي» وذكر أحد رجال السياسة الاتراك ان الصحافة البريطانية هيأت الشعب البريطاني بطريقة تدعو للاعجاب للتسليم بمطالب الاتراك[١٦] •

وقد كانت الحكومة البريطانية مستعدة للمساومة ولتعويض تركيا بطريقة ما فقد أخبر ستانلي بولدوين رئيس الوزارة البريطانية مجلس العموم في ٢١ كانون الاول ١٩٢٥ أنه سيستقبل السفير التركي في لندن لبحث الموضوع ، وقد قابله مرتين وتقرر ان يذهب السر رونالد لندسي السفير

---

(14) Reference Service on International Affairs, *European Economic and Political Survey*, 1, No. 8, December 31, 1925, p. 7.

(15) Albert Howe Lybyer, "Turkish Reactions to Mosul Decision", in *Current History*, XXIII, p. 765, *The Times*, December 30, 1925; *The New York Times*, December, 31, 1925.

(16) *The Times*, December 3, 1925, January 9, 1926.

البريطاني في تركيا من القسطنطينية الى انقرا لتبادل وجهات النظر مع الزعماء الاتراك[١٧] •

وقد أبدت الحكومة التركية رأيها بأن مشكلة الموصل لم يقرر بشأنها شيء وانها لا تزال مفتوحة • فلم تعترف بقرار مجلس العصبة وزعمت أنه لم تجر محاولة ما لايجاد حل لها[١٨] • وبالاضافة الى ذلك حاولت تركيا ان تساوم فقد سلمت الحكومة التركية وجهة نظرها الى ممثل جريدة **التايمس** اللندنية ، وذكرت ان لجنة تحقيق عصبة الامم كانت مستعدة لجعل الزاب الصغير خط حدود ، وهذا في رأي الحكومة التركية اقتراح عادل وانها مستعدة للتنازل عن أكثر من هذا لانها تطلب مدينة الموصل وحدها ويجوز ان تعطي بقية الولاية للعراق • وادعت الحكومة التركية ان هذا الاقتراح عرض في مؤتمر القسطنطينية[١٩] •

وقد هدد البريطانيون تركيا بصورة غير مباشرة • فقد أشارت الصحافة البريطانية المحافظة الى أنه في حالة حدوث تصادم بين تركيا وبريطانيا بسبب ولاية الموصل فلن تبقى ايطاليا واليونان وحتى بلغاريا من دون تدخل بل ستجد فيها فرصة مفيدة ومشروعة لتحقيق اطماعها في آسيا الصغرى[٢٠] • وفي أواخر كانون الاول ١٩٢٥ زار السر اوستن چمبرلن ايطاليا وقد أذيع أنه تبادل وجهات النظر مع بنيتو موسوليني الدكتاتور الايطالي في رابالو عن القيام ببعض الاعمال في حالة وقوع بعض الحوادث • وقد ألقى موسوليني سلسلة من الخطب عن ضرورة توسع ايطاليا فيما وراء البحار وزار طرابلس الغرب في منتصف نيسان ١٩٢٦ • وقد اوجد هذا النشاط

---

(17) *Ibid.*, December 23, 1925, January 6 and 27, 1926; *The New York Times*, December 23, 1925, January 6, 1926.

(18) *Official Journal*, 1926, p. 503 (footnote).

(19) *The Times*, January 1, 1926.

(20) W. N. Ewer, "The Mosul 'Victory'," in *The Labour Monthly*, VIII, p. 479.

وهذه الأشارات في تركيا مخاوف عن احتمال وقوع الحرب[٢١] • وفي الوقت نفسه حاول البريطانيون اغراء تركيا فعرضوا عليها قرضا بمبلغ عشرين مليون دينار في لندن مع تخفيض كبير في الدين العثماني وذلك عند تقدير أملاك الدولة التي ستعطى للعراق ولكن الحكومة التركية رفضت هذا العرض•

ولكن تركيا لم تستطع تحدى عصبة الامم وبريطانيا العظمى الى ما لا نهاية • فقد دارت مفاوضات بين السر رونالد لندسى وتوفيق رشدى بك ونجحت ، وبموجبها وافقت تركيا على الاعتراف بضم ولاية الموصل الى العراق مقابل احداث تعديل بسيط في خط الحدود وحصة من نفط الموصل[٢٢]•

المعاهدة العراقية ـ البريطانية ـ التركية لسنة ١٩٢٦

في ١١ مايس ١٩٢٦ ارسل المندوب السامي البريطاني في العراق كتابا الى رئيس الوزارة العراقية عن المفاوضات التي دارت بين بريطانيا العظمى وتركيا وارفقه بمسودة معاهدة تعقد بن بريطانيا العظمى وتركيا والعراق • وقد وافقت الوزارة العراقية على المعاهدة الثلاثية وامضيت في انقرا يوم ٥ حزيرن ١٩٢٦[٢٣] •

وقد اعلن الفرقاء المتعاقدون في مقدمة المعاهدة انها عقدت « وفقا للمعاهدة التي أمضيت في لوزان في ٢٤ تموز ١٩٢٣ بغية تسوية الحدود بين تركيا والعراق» وفيها اعترفوا باستقلال العراق وبعلاقاته الخاصة ببريطانيا العظمى وذكروا رغبتهم في تجنب جميع الحوادث على الحدود[٢٤] •

نصت المادة الاولى من المعاهدة على ان خط الحدود بين تركيا والعراق قد عين بصورة نهائية بالخط الذي وافق عليه مجلس عصبة الامم في جلسته

(21) *Current History*, XXIV, p. 477; *The Times*, June 7, 1926; *The New Republic*, XIV, pp. 314-316.

(22) *Current History*, XXIV, p. 477; *The Times*, June 7, 1926.

(٢٣) الحسني ، **تاريخ العراق السياسي الحديث** ، الجزء الثالث ، ص ص ٣٠٩ ، ٣١٠ •

(٢٤) أنظر نص هذه المعاهدة في
League of Nations, *Treaty Series*, LXIV, pp. 376-395.

المؤرخة في ٢٩ تشرين الاول ١٩٢٤ (خط بروكسل) مع تعديل في الخط جنوبي علامون وأشوتا بحيث يجعل ذلك القسم من الطريق المخترق للارض العراقية بين هذين المكانين داخلا ضمن الحدود التركية .

ونصت المادة الرابعة على ان جنسية سكان الاراضي التي أعطيت للعراق، تنظم بالمواد ٣٠ ـ ٣٦ من معاهدة لوزان ويمكن استعمال حق الخيار لمدة اثني عشر شهرا ابتداء من دخول هذه المعاهدة طور التنفيذ ولكن تحتفظ تركيا بحرية العمل في الاعتراف بخيار السكان الذين قد يختارون الجنسية التركية[٢٥].

ونصت المادة الرابعة عشرة على ان تدفع الحكومة العراقية الى الحكومة التركية لمدة خمس وعشرين سنة ابتداء من تنفيذ هذه المعاهدة عشرة بالمائة من كل عائداتها من : (١) شركة النفط التركيـة عملا بالمادة العاشـرة من امتيازها المؤرخ في ١٤ آذار ١٩٢٥ (٢) الشركات أو الاشخاص الذين قد يستغلون النفط عملا بأحكام المادة السادسة من الامتياز المذكور (٣) الشركات الفرعية التي قد تؤلف عملا بأحكام المادة الثالثة والثلاثين من الامتياز نفسه[٢٦].

ونصت المادة السادسة عشرة على تعهد الحكومة العراقية بمنح العفو للاشخاص الذين قاموا بنشاط سياسي في مصلحة تركيا حتى التوقيع على هذه المعاهدة . وقد تناولت المواد الاخرى علاقات حسن الجوار وتسليم المجرمين .

وفي اليوم الخامس من حزيران ١٩٢٦ نفسه ارسل المندوبان البريطاني والعراقي الى المندوب التركي مذكرة اعترف الموقعون بانها جزء متمم للمعاهدة يشيران فيها الى المادة الرابعة عشرة من المعاهدة ويخبرانه بأنه اذا رغبت الحكومة التركية خلال اثني عشر شهرا من بدء تنفيذ المعاهدة في تحويل حصتها من العائدات تعلن الحكومة العراقية برغبتها وستدفع الحكومة العراقية في خلال ثلاثين يوما من تلقيها الاعلان مبلغ خمسمائة الف جنيه استرليني .

(٢٥) نصت المـادة الثـلاثون من معاهـدة لوزان على ان المواطنين العثمانيين الساكنين في الاراضي التي فصلت عن تركيا يصبحون مواطنين للدولة التي نقلت اليهـا تلك الاراضي . أما المواد ٣١ ـ ٣٦ فقـد نظمت حق الخيار ونقل الاقامة .

(٢٦) أنظر موضوع امتياز النفط في الفصل الثاني عشر أدناه .

ومن الجهة الاخرى فقد تم الاتفق على ان الحكومة التركية تتعهد بأن لا تتخلى عن منافعها من العائدات دون اعطائها الحكومة العراقية مقدما فرصة لاحرازها هـذه المنافع لنفسـها بثمن لا يزيد على ما يكون فريق ثالث مستعدا لدفعه .

وقد دخلت المعاهدة العراقية ـ البريطانية ـ التركية طور التنفيذ يوم ١٨ حزيران ١٩٢٦ . وقد أصدرت الحكومة العراقية نظاما لتنفيذ المادة السادسة عشرة يوم ١٨ حزيران ١٩٢٦ فأطلق سراح ثلاثة مساجين سياسيين(٢٧) .

في ٧ حزيران ١٩٢٦ أخبر السر اوستن جمبرلن وزير الخارجية البريطانية مجلس العصبة بأن الحكومة البريطانية والعراقية والتركية توصلت الى عقد اتفاقية تتضمن اقتطاع جزء صغير جدا من الاراضي لان الحكومة التركية رأت من المهم ان يقع جميع الطريق بين علامون وأشوتا ضمن الحدود التركية وقد استجابت الحكومتان العراقية والبريطانية لطلب تركيا . وقد قدم للمجلس خارطتين تظهران التغير في خط الحدود ورجا المجلس ان يقرر اقتطاع الارض وقد وافق المجلس على الطلب البريطاني(٢٨) .

* * *

لقد طال أمد الجدل حول المشكلة بين تركيا وبريطانيا وكان من الممكن ان تحل في وقت قصير بمفاوضات مباشرة بين العراق وتركيا وبريطانيا لو حسنت النيات . وقد ذكر C. J. Edmonds ، المستشار البريطاني لوزارة الداخلية العراقية في عهد الانتداب ، في كتابه *Kurds, Turks and Arabs* ان الجنرال جواد باشا المساعد التركي للجنة التحقيق الدولية اخبره مرة عن استيائه من موقف حكومته تركيا وقد طلب اليها اعفاءه فرفضت ، وفي رأيه ان حل المشكلة كان سهلاً بالمفاوضات المباشرة وقد أخطأت الحكومتان في موقفهما من المشكلة(٢٩) .

(27) *British Report*, 1926, pp. 154-155.

(28) *Official Journal*, 1926, pp. 858-859.

(29) C. J. Edmonds, *Kurds, Turks and Arabs*, p. 424.

الفصل السابع

النواحي القانونية من مشكلة الموصل

خلال فترة ١٩٢٣–١٩٢٦حين جرت محاولات شتى لحل مشكلة الموصل لجأ مندوبو تركيا وبريطانيا مرارا الى السوابق القانونية والى القانون الدولى لتأييد وجهات نظرهم • فمثلا أصرت تركيا مرارا في حججها على ان ولاية الموصل كانت الى حين تنازلها عن حقوق سيادتها عليها في ٥ حزيران ١٩٢٦ جزءً لا يتجزأ من أراضيها ، وقد أيدت لجنـــة التحقيق وجهة النظر التركية • ومن الجهة الثانية ادعت الحكومة البريطانية ان تركيا تنازلت عن حقوقها فى الولاية بمعاهدة لوزان وان مصير هذه المنطقة كان معلقا حتى قرر مجلس عصبة الامم اعطاءها للعراق • وقد أعطت محكمة العدل الدولية الدائمة رأيها الاستشارى فى سؤالين رفعهما اليها مجلس العصبة وهما عن صلاحية المجلس واجراءاته وفقا للفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان • وقد كتب بعض فقهاء القانون البارزون وبعض علماء القانون الدولى فى هذا الموضوع أيضا • هذ ويمكن تلخيص نقاط الجدل فى هذا الموضوع بالسؤالين اللذين احالهما مجس عصبة الامم الى محكمة العـدل الدوليـة الدائمـــة •

الحجج البريطانية

عبرت الحكومة البريطانية عن وجهات نظرها فى الناحية القانونية من مشكلة الموصل فى المذكرة التى قدمتها الى محكمة العدل الدولية الدائمة بتاريخ ٢٠ تشرين الاول ١٩٢٥ وفى خطاب السر دوكلاس هوك امام المحكمة بتاريخ ٢٦ و ٢٧ تشرين الاول ١٩٢٥ • قالت المذكرة ان القضية

البريطانية ان كلمة قرار *decision* التى جاءت فى خطابه تشير الىالقرار الذى سيتخذه مجلس العصبة عنأسلوبالتحقيق وقالت انذلك القرار اتخذ بالاجماع وبموافقة مندوب تركيا بتاريخ ٣٠ أيلول ١٩٢٤[٨] .

أما عن السؤال الثانىفقالتالحكومة البريطانية انه لو كان دور مجلس العصبة وفقا للفقرة الثانية من المادة الثالثة منمعاهدة لوزان دور حكم فلا يحتاج قراره الىاجماع بل يمكن اتخاذه بالاكثرية لان هذا مبدأ عام سائد فى محاكم التحكيم[٩] . ولاجل تأييد حجتها استشهدت بالمادة الخامسة من معاهدة جى Jay Treaty المعقودة في ١٩ تشرين الثانى١٧٩٤ بينالولايات المتحدة وبريطانيا العظمى التى نصت على تعيين الموقع الحقيقى لنهر سان كروا St. Croix المذكور في معاهدة الصلح لسنة ١٧٨٣ ، فقد سوى ذلك النزاع بتصويتاكثرية لجنةالتحكيم[١٠]. وذكرت الحكومةالبريطانية فى مذكرتها مثلا آخر قضية لجنة هالفاكس لتسوية مشكلة مصايد الاسماك بين بريطانيا العظمى والولايات المتحدة فيسنة ١٨٧٧ وقد ذكرت هذهاللجنة في معاهدة واشنطن لسنة ١٨٧١[١١] . وذكرت أيضا قضيتين أخريين نظرتهما اللجنة القضائية من مجلسالتاجالخاص Privy Council ففىالقضية الاولى كان الموضوع حول تقسيم الانصبة بين المقاطعتين الكنديتين اونتاريو وكيبكمما لهما ومما عليهما منالديونومسؤولياتهما وأملاكهما وموجوداتهما وفقا للقسم ١٤٢ من *The British North America Act* الذى نص على تعيين ثلاثة محكمين لتلك الغاية[١٢]. والقضية الثانية تتعلق بلجنةتعين بموجب *The Irish Free State Agreement Act of* 1922 وفيهنصتالمادةالثانية

(8) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion No* 12, p. 211.

(9) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion No.* 12, p. 220.

(10) *Ibid.*, p. 221.

(11) *Ibid.*, pp. 221-223.

(12) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion No.* 12, p. 223.

عشرة على لجنة ثلاثية لتعين الحدود بين ألستر وارلندا • وفي كلتا القضيتين ارتأى المجلس الخاص ان قرار الاكثرية كاف[١٣] • اما قاعدة الاجماع فمهمة للهيئات الدبلوماسية لانه في الدبلوماسية لا يمكن الزام أية دولة ضد رغبتها والا فيحدث انتقاص من سيادتها • ويتضمن احالة الفرقاء المعنيين لنزاعهم الى التحكيم انتقاصا من سيادتهم[١٤] •

وقد قالت الحكومة البريطانية في مذكرتها عن القسم الثاني من السؤال الثاني ان هذا الامر تعالجه احكام المعاهدة لا ميثاق العصبة وان كلا الفريقين متساويان أمام مجلس العصبة • ولكن بما أنه مما لا يتفق مع المبادىء السليمة ان يكون طرف في قضية ما قاضيا ومتقاضيا فتعتقد الحكومة البريطانية بأنه كان قصد المعاهدة ان لا تشترك في التصويت بريطانيا العظمى أو تركيا • واختتمت المذكرة البريطانية بالقول اذا ارتأت المحكمة ان ميثاق العصبة يشمل القضية موضوع البحث فالحكومة البريطانية تعتقد ان المادة المناسبة هي المادة الخامسة عشرة التي تنص على عدم احتساب اصوات اطراف النزاع[١٥] •

وفي الخطاب الذى ألقاه السر دوكلاس هوك مندوب بريطانيا قال ان من قواعد القانون الانكليزى الرئيسة ان تفسر الوثيقة المكتوبة وفقا لقصد الفرقاء المعبر عنه بأحكامها الفعلية أو بما يستنتج منها ، وهذه القاعدة تطبق في التشريعات وفي العقود والاتفاقيات بجميع أنواعها[١٦] • ولتأييد حجته استشهد بقضيتين : قضية الملكة ضد كلية هرتفورد التي حسمت في سنة ١٨٧٨ (Reported in *Law Journal Reports* in England, Vol. 47, *Law Journal*, Queen's Bench, page 649). وقضية مكلين ضد كنارد في سنة ١٨٧٤ (Volume 43, *Law Journal Reports*, Chancery Division,

(13) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion No.* 12, p. 224.

(14) *Ibid.*, pp. 224-225.

(15) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion No.* 12, p. 225.

(16) *Ibid.*, p. 20.

page 323) واستشهد كذلك بـ[17] Sir Frederick Pollock, *Law of Contracts*, 9th edition, page 265. وقال ان المعاهدات العامة تفسر مثل القوانين والعقود ، وصرح أنه حتى مبادىء القانون الفرنسى تؤيد القانون الانكليزى والقانون الاميركى . وللبرهنة على ذلك استشهد برأى المحكمة الدولية الاستشارى No. 2, Series C, No. 1, page 181 والمادة ١٣٤١ من مجموعة قوانين نابليون[18]. وقال السر دوكلاس ان هذا المبدأ يعترف به القانون الانكلوسكسونى والنظام القانونى اللاتينى أيضا ، ويمكن اعتباره واحدا من مبادىء القانون العامة التى تعترف بها الشعوب المتمدنة والمشار اليها بالمادة الثامنة والثلاثين من دستور المحكمة الدولية[19] .

ثم قرأ السر دوكلاس نص المادة الثالثة من معاهدة لوزان باللغة الفرنسية وباللغة الانكليزية وتساءل كيف يمكن القول ان قرارا يعين مصير الولاية تعيينا نهائيا يعتبر توصية ودية يمكن للفريقين تجاهلها كما يشاءان ، وليس حكما نهائيا[20] . ولاجل التمييز بين القرار التحكيمى والتوصية والتوسط استشهد ببعض المراجع والثقات فى القانون الدولى : المواد الرابعة والخامسة والسادسة من ميثاق لاهاى الاول لسنة ١٨٩٩ ؛ Emmerich de Vatted, *Law of Nations,* Book II, Paragraph 329; Sir Frederick Pollock, *League of Nations,* second edition, p. 19; Carlso Clavo, *Diotionaire de Droit Diplomatique,* II, pp. 467-472; Lassa F. L. Oppenheim, *International Law,* third edition, II, sections 9 and 12; Sir Travers Twiss, *Law of Nations,* Volume on war, second edition, section 7; John Westlake, *International Law,* part I, p. 354.

---

(17) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion No.* 12, pp. 20-21.

(18) World Court *Documents Relating to Advisory Opinion No.* 12, pp. 21-22.

(19) *Ibid.,* p. 22.

(20) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion No.* 12, pp. 23-24.

وقال ان هذه الاستشهادات تأييد كبير للقول بان التوسط[٢١] لا يتضمن أو لا يعترف بقرار ، بينما يتضمن التحكيم قرارا دائما • وقال عندما يرفع نزاع ما الى شخص ثالث لاصدار قرار فهذا تحكيم ، ولكن عندما يعرض لاخذ نصيحة أو للمصالحة فهذا توسط[٢٢] •

واشار السر دوكلاس الى حجة ذكرها توفيق رشدي بك امام مجلس العصبة يوم ١٩ أيلول حين قال ان الموضوع الذى تسأل عنه محكمة العدل الدولية الدائمة موضوع سياسى فى جوهره فقال ان تفسير وثيقة ما مثل معاهدة لوزان أمر قانونى[٢٣] • ثم قرأ فقرة من خطاب رشدى بك عن المادة السادسة عشرة من معاهدة لوزان التى زعم فيها ان تركيا تنازلت عن حقوقها فى الاراضى الواقعة وراء الحدود المعينة ولكنها لم تتنازل عن الاراضى الواقعة وراء حدود لم تعين بعد ، ففسر السر دوكلاس المادة السادسة عشرة بأنها تأييد قوى لتفسير المادة الثالثة • وقال عندما استعمل فرقاء معاهدة لوزان كلمة *Prevues* (معينة ، محددة) فى المادة السادسة عشرة قصدوا ان المادة الثالثة لم تعين خط الحدود ولكنها نصت على وسائل تحديد خط الحدود المنتظر • وقال ان أى شك حول دور مجلس العصبة بموجب المادة الثالثة فصل فيه وحسم نهائيا بقبول الفريقين لقرار ٣٠ أيلول ١٩٢٤ ومعناه عرض المشكلة على التحكيم ، ولهذا الغرض لخص محضر جلسة مجلس العصبة فى أيلول ١٩٢٤[٢٤] •

وقد أجاب السر دوكلاس على ادعاء المندوب التركى بأن فتحى بك غيرمخول بالزام بلاده بتعهد بقوله ان فتحى بك كان قد ارسل كممثل معتمد من الحكومة التركية • واذا علم مقدما ان مندوب دولة من الدول أرسل بغية بحث نزاع خاص كممثل معتمد لبلاده فاعطى تعهدا واضحا غير

(21) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion* No. 12, pp. 24-26.

(22) *Ibid.*, p. 26.

(23) *Ibid.*, p. 27.

(24) *Ibid.*, pp. 27-28.

مشروط بالنيابة عن بلاده ثم ينقض ذلك التعهد بعد أكثر من سنة من اعطائه فستصبح العلاقات بين الدول ذات السيادة مستحيلة[٢٥] •

وقال السر دوكلاس ان المفاوضات التي جرت قبل امضاء معاهدة لوزان وبعدها تؤيد استنتاجه ، فان بيان اللورد كرزن أمام مؤتمر لوزان عالج أساليب التحقيق : ارسال لجنة أو بيان وجهات نظر الطرفين أو تحقيق يجرى فى أوربا أو حكم مفرد • وزعم السر دوكلاس انه لا يمكن ان يكون اللورد كرزن قد قصد من قوله ان القرار الخاص بالقضية لا يصدر الا بموافقة الحكومة التركية لان أحد أساليب التحقيق التى اقترحها قرار يصدره حكم مفرد ، فقرار كهذا لا يمكن ان يكون قرارا يوافق عليه طرف من أطراف النزاع أو أن يكون هذا الطرف فريقا في اصداره[٢٦] • وقال ان ميثاق العصبة لا يحتوى على مادة تقول بأن تركيا فريق فى اصدار القرار ، فالمادة الخامسة منه تبدأ بهذه العبارة « ما عدا ما ينص عليه خلاف هذا فى هذا الميثاق » والمادة الخامسة عشرة تنص على أن موافقة اطراف النزاع ضرورية لاصدار توصية ، فلا يمكن والحالة هذه ان يكون اللورد كرزن قد قال بأن تركيا ستكون فريقا فى توصية ، ولا يمكن ان تكون المادة الحادية عشرة المادة التى عناها لانه لم يمكن هناك حرب أو تهديد بحرب كما صرح كرزن نفسه[٢٧] • وقال السر دوكلاس لا يمكن ان تكون المادة الخامسة عشرة المادة التى احيل النزاع بموجبها الى مجلس العصبة لعدم وجود نص فيها عن قرار يصدره المجلس فعمله فيها مقصور على الوساطة والتوصية[٢٨] •

ليس هناك أمر مستغرب فى احالة أمر ما الى المجلس باعتباره حكما ،

(25) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion No.* 12, pp. 32-33.

(26) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion No.* 12, pp. 33-36.

(27) *Ibid.*, p. 36.

(28) *Ibid.*, pp. 36-37.

فقد حدث مرارا ان رئيس احدى الدول عمل كحكم بصرف النظر عن دستور تلك الدولة ، ففي خلال ١٨٣١ - ١٩٠٤ كانت بريطانيـــا العظمى طرفا فيما لا يقـل عن أحد عشـــر تحكيمـــا رفع الى رؤســاء دول بدون الحاجة الى أمضاء وزير مسؤول مع امضاء رئيس الدولة[٢٩] • وليس هناك ما يمنع اختيار هيئات موجودة أو هيئات تؤلف، كمحكمين ، وقد استشهد بعض الثقات وذكر مثلا لتأييد قوله ، وذكر ان مجلس العصبة نفسه اختير كحكم في قضية الحدود بين هنغاريا وجكوسلوفاكيا في ١٩٢٣ ، وفي قضية المادة ٣٩٣ من معاهدة فرساي التي تناولت موضوع مجلس ادارة هيئةالعمل الدولية وذلك سنة ١٩٢٢ ، ولم يسمح لاطراف النزاع بالحضور عندما اصدر المجلس قراره[٣٠] • واستشهد السر دوكلاس بجواب عصمت باشا على بيان اللوردكرزن ليثبت انالاخير كان يفكر بالتحكيم فقد رفض عصمت باشا تقديم مشكلة الموصل الى التحكيم[٣١] • ولكنه اعترف بحدوث تغيير في اللغة بين المسودة الاصلية للمادة الثالثة كما اقترحت في كانون الثاني ١٩٢٣ وبين الصيغة النهائية لمعاهدة لوزان ، فقد كان من الضروري ادخال فقرة تنص على فترة للمفاوضات المباشرة ولكن كلا النصين يحتويان على كلمة قرار *"decision"* يصـــدره مجلس العصبة[٣٢] • وأشـــار الى مؤتمر القسطنطينية وأكد ان السر برسي كوكس مندوب بريطانيا استعمل اللغة نفسها التي استعملها كرزن ، كما أشار قرار ٣٠ ايلول ١٩٢٤ الى النتيجة نفسها اى ان يكون دور المجلس بموجب المادة الثالثة من معاهدة لوزان دور حكم يصدر قرارا تحكيميا[٣٣] •

---

(29) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion No.* 12, pp. 37-38.

(30) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion No.* 12, pp. 38-39.

(31) *Ibid.*, pp. 39-40.

(32) *Ibid.*, pp. 40-41.

(33) *Ibid.*, pp. 41-43.

وقال السر دوكلاس ان الجواب عن القسم الاول من السؤال الثاني ان يصدر المجلس قراره بالاكثرية ولا يشترط الاجماع ، ولتأييد قوله استشهد بالمذكرة البريطانية وذكر التحكيم في قضيتي اوتاويو وكيك ومصائد اسماك هالفاكس والتحكيم في قضية نهر سان كروا وقضية النزاع على الحدود بين الدولة الارلندية وألستر[٣٤] • واستشهد بالثقات القانونيين :

William E. Hall, *International Law*, sixth edition, p. 354; Alphonse Rivier, *Principes du Droit International*, II, p. 183, section 170; Paul L. E. Pradier-Fodcre, *Cours de Droit Diplomatique*, II, p. 475; Pasquale Fiore, *Droit International Public*, II, p. 640. section 1212, par. 21 and p. 642, section 1214. [٣٥]

وقال ان المادة الخامسة من الميثاق لا تمنع المجلس من العمل كحكم وفقا للسلطة التي تخول اليه بالاضافة الى الميثاق مثل معاهدة لوزان وقرار المجلس المؤرخ في ٣٠ أيلول ١٩٢٤[٣٦] • واستشهد بالمادة الثامنة من معاهدة لوكارنو التي عالجت موضوع انهاء تلك المعاهدة بأكثرية ثلثي أصوات مجلس العصبة ، وبمعاهدة الاقليات البولندية لسنة ١٩١٩ التي لا يمكن تعديلها الا بموافقة أكثرية مجلس العصبة ، وبمشروع بروتوكول جنيف لسنة ١٩٢٤ الذي نص على جواز تعديله بأكثرية ثلثي أصوات المجلس المذكور[٣٧]•

ثم ناقش السر دوكلاس المادة الخامسة عشرة من ميثاق العصبة وأكد انها لا تنطبق على موضوع البحث لانه بموجبها لا يوجد الزام للفرقاء المعنيين بقبول التوصية ولو بالاجماع • وذكر أنه في ايلول ١٩٢٤ تنازل المندوب التركي عن جدله في انطباق تلك المادة حين اتفق مع المندوب البريطاني على

---

(34) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion No.* 12, pp. 43-45.

(35) *Ibid.*, pp. 45-46.

(36) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion No.* 12, pp. 46-47.

(37) *Ibid.*, pp. 47-48.

الصفة الالزامية لقرار المجلس[٣٨] .

ثم أجاب على ادعاء المندوب التركى يوم ١٩ أيلول ١٩٢٥ بأن المواد ٤٤ و ٤٨ و ١٠٧ من معاهدة لوزان تشير الى ان معنى المادة الثالثة يختلف عن المعنى الذى يدعيه البريطانيون ، فأكد ان المادة ٤٤ تظهر بأنه ليس هناك من مانع يمنع مجلس العصبة من العمل بالاكثرية ولكنها لا تلقى ضوء على ما اذا كان المقصود من المادة الثالثة ان يعمل المجلس بالاكثرية أم لا[٣٩]. وأما فى المادة ٤٨ فهناك أساس قوى للاستنتاج بأن الدول الموقعة لم تر من الضرورى ان تنص على قرار الاكثرية حين يعمل المجلس كحكم أو كقاض لان هذا شيء مفهوم وفقا لقواعد القانون الدولى الاعتيادية . وأما المادة ١٠٧ فهى شبيهة بالمادة ٤٨ باعتبارها المجلس هيئة قضائية تعمل بالاكثرية .وزعم ان المواد الثلاثة تؤيد وجهة النظر البريطانية[٤٠] .

وعندما بحث القسم الثانى من السؤال الثانى قال اذا كان المجلس يعطى قرارا تحكيميا وفق المادة الثالثة فلا يمكن للفريقين المتنازعين الاشتراك في اصداره ، فالدولة كالفرد لا يمكن ان تكون قاضيا فى قضيتها الخاصة . وحتى اذا كان من الممكن تطبيق المادة الخامسة عشرة فاطراف النزاع لا يصوتون[٤١] . وقد أجاب على حجة الحكومة التركية التى ارسلتها في برقيتها المؤرخة في ٨ تشرين الاول ١٩٢٥ الى المحكمة الدولية بأن ليوبولد ايمرى المندوب البريطانى كان قد نقض الصفة التحكيمية للقرار فلم يبق شيء لعرضه على التحكيم بقوله ان بيان ايمرى لم يصدر الا بعد ان رفضت الحكومة التركية الاعتراف بعهدها الذى قطعته على نفسها وأعلنت عن نيتها بعدم احترام كلمتها التى أعطتها ، ففى ١٩ أيلول ١٩٢٥ قال ايمرى انه من المستحيل على فريق واحد في تعاقد ثنائى ان يكون ملزما بعد ان يعلن الفريق الاخر عن

(38) *Ibid.*, pp. 48-49.

(39) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion No.* 12, pp. 49-50.

(40) *Ibid.*, pp. 50-51.

(41) *Ibid.*, pp. 51-52.

تحرره من التعاقد(٤٢) •

وجهات نظر محكمة العدل الدولية الدائمة

قالت المحكمة الدولية في جوابها على السؤال الاول الذى رفعه مجلس العصبة اليها والخاص بطبيعة القرار الذى يصدره المجلس بموجب الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان انه من الضرورى أولا ان تحلل المادة لاجل اكتشاف العوامل التى قد تحدد طبيعة القرار • فالعبارة الايضاحية التى تلت سؤال المجلس ـ أيكون القرار قرارا تحكيميا أم توصية أم توسطا بسيطا ـ تشير الى وجوب تحديد طبيعة الاعمال التى يقوم بها المجلس وبيان ما اذا كان المقصود من القرار ان يكون ملزما للفرقاء المختصين(٤٣) • لقد حاولت المحكمة ان تعرف من نص المادة الثالثة مقاصد الفرقاء المتعاقدين وحاولت ان تقرر ما اذا كان من الواجب أخذ العوامل الاخرى غير النص بنظر الاعتبار فى تحديد تلك المقاصد واذا كان الامر كذلك فالى أى مدى(٤٤) •

وقد قررت المحكمة ان قصد الفريقين المتعاقدين من اللجوء الى مجلس العصبة كان للحصول على حل نهائى وملزم أى التعيين النهائى لخط الحدود • وقد ذكرت الاسباب بقولها(٤٥) : قصد بالمادة الثالثة التى هى جزء من قسم من المعاهدة خصص «للمواد الخاصة بالاراضى» ان تعين حدود تركيا من البحر الابيض المتوسط الى ايران ، وبالرغم من أنه عين جزء من أجزاء الحدود وبقى جزء آخر ليعين في المستقبل فمن الواضح ان هدف المادة الثالثة هو تعيين خط حدود غير منقطع ونهائى • «وبالاضافة الى المفردات التى استعملت ("lay down", *fixer*, *determiner*) يحدد ، يعين ، يخطط ، لاتفسر الا بقصد اقامة وضع يكون نهائيا» فان طبيعة خط الحدود نفسها وطبيعة

(42) *Ibid.*, p. 53.

(43) World Court, *Advisory Opinion No.* 12, p. 18.

(44) *Ibid.*, pp. 18-19.

(45) World Court, *Advisory Opinion* No. 12, p. 19.

أى اتفاق لاقامة حدود بين قطرين تعنى ان تكوّن الحدود خطا نهائيا على طول امتدادها[٤٦] .

وأضافت المحكمة انه يحدث غالبا وقت امضاء معاهدة لاقامة حدود جديدة ان بعض اقسام تلك الحدود لم تعين بعد فتنص المعاهدة على بعض التدابير لتعينها . واستشهدت بالمادة الثانية من معاهدة لوزان التى تركت تعيين جزء من الحدود التركية ــ اليونانية الى قرار لجنة حدود تؤلف بموجب المادة الخامسة . وقالت المحكمة انه من الطبيعى ان أية مادة يقصد بها تعيين خط حدود يجب ان تفسر ان امكن بأن نتيجة تطبيقها ستكون حتما « اقامة خط حدود دقيق تام نهائى » .

فهذه الاستنتاجات التى يمكن استخلاصها من دراسة القسم الاول من الفقرة الثانية من المادة الثالثة (والناصة على ان سوف يعين خط الحدو بين تركيا والعراق باتفاقية ودية تعقد بين تركيا وبريطانيا العظمى خلال تسعة أشهر) يؤكدها تحليل القسمين الثانى والثالث من الفقرة ، فالقسم الثانى يقول انه فى حالة عدم التوصل الى اتفاقية يرفع النزاع الى مجلس العصبة، وبالرغم من ان هذه الاحكام اذا أخذت على علاتها لا تشير بصراحة الى طبيعة العمل الذى يتخذه المجلس فليس هناك الا احتمالان : اتفاق بين الطرفين المتنازعين بصورة مباشرة أو غير مباشرة بتدخل طرف ثالث أو قرار يصدر بتدخل فريق ثالث ــ أى مجلس العصبة ــ يكون بنتيجته التوصل الى حل نهائى[٤٧]، واما القسم الثالث فقد أزال كل شك يتعلق بمعنى القسمين الاول والثانى ، ففيهما يتعهد الطرفان التركى والبريطانى الى حين التوصل الى قرار بالمحافظة على الحالة الراهنة في الاراضى التى يتوقف مصيرها النهائى على ذلك القرار ، وهذه تسوية موقتة قبل التسوية النهائية الناتجة عن « القرار الذى يصدر » أو كما ذكر فى بروتوكول الجلاء الناتجة عن «تعيين خط الحـــدود » .

---

(46) World Court, *Advisory Opinion No.* 12, pp. 19-20.

ولاجل تأييد تفسيرها استشهدت المحكمة بالمادة السادسة عشرة من معاهدة لوزان التي تنازلت تركيا بموجبها عن حقوقها في الاراضي الواقعة خارج الحدود المعينة (*Prevues*) في معاهدة لوزان . فخط حدود العراق الذي سيعين وفق المادة الثالثة خط معيّن (*Prevue*) بالمعاهدة لانالاصطلاح معين (*Prevue*) "laid down" يمكن ان يتضمن كلا النوعين من الحدود: التي عينت من قبل والتي ستعين بتطبيق الوسائل المذكورة في المعاهدة(٤٨) . وأضافت المحكمة ليس هناك شيء استثنائي باحتواء المعاهدة لنص بالتنازل عن بعض الاراضي أو بالتنازل عن الحقوق في تلك الاراضي حتى ولو لم تعين حدودها بعد ، واستشهدت بجميع معاهدات التنازل عن الاراضي بواسطة الاستفتاءات والمعاهدات التي تنص على تعيين الحدود بواسطة اللجان الدولية أو بقرار يصدره فريق ثالث . ففي هذه الحالات يبقى التنازل عن الحقوق معلقا الى ان يعين خط الحدود ولكنه يصبح نافذا بالقرار الملزم اذا لم يكن هناك حل آخر(٤٩) . وقد ارتأت المحكمة ان مواد معاهدة لوزان الاخرى التي منحت مجلس العصبة بعض الصلاحيات والتي استشهدت بها الحكومتان لا تكاد تكون لها أية علاقة بتفسير المادة الثالثة(٥٠) .

ثم بحثت المحكمة المادة الثالثة في ضوء مفاوضات لوزان ، فروت الاقتباسات التي ذكرها توفيق رشدي بك يوم ١٩ أيلول ١٩٢٥ حين ذكر مجلس العصبة ببيان اللورد كرزن في ٢٣ كانون الثاني ١٩٢٣ الذي قال فيه يجب ان يكون قرار مجلس العصبة الذي تمثل فيه تركيا اجماعيا فلا يمكن التوصل الى قرار من دون موافقة تركيا وقالت حتى اذا اخذت الاعمال التحضيرية (*travaux preparatoires*) بنظر الاعتبار فلا يمكن الاستفادة من

---

(47) World Court, *Advisory Opinion No.* 12, p. 20.

(48) *World Court, Advisory Opinion No.* 12, p. 21.

(49) *Ibid.*, pp. 21-22.

(50) *Ibid.*, p. 22.

بيان كرزن في تفسير المادة الثالثة[٥١] • فان تلك الفقرة جزء من خطاب القاه كرزن لتقديم اقتراح وقد رفضه الوفد التركي ، ولو كانت الفقرة فهمت في حينها بالمعنى الذي حاول رشدي بك بعدئذ ان يعطيه لها فمن الصعب ان نفهم لماذا رفضها الوفد التركي اذن • وأضافت المحكمة قولها حين عرض اللورد كرزن اقتراحه بأنه في حالة فشل المفاوضات المباشرة يحال النزاع الى مجلس عصبة الامم لم تكن المادة الثالثة موجودة بعد حتى ولو بشكل مسودة ، ولم تقبل تركيا في حينه أي التزام في ذلك المضمار ولم تقبل الدعوة بموجب المادة السابعة عشرة من ميثاق العصبة • وزعمت المحكمة أنه ووفق على المادة الثالثة في مؤتمر لوزان الثاني بعد خمسة أشهر من خطاب كرزن وكان الوضع القانوني قد تغير تغيرا جوهريا ولذلك فمن المستحيل تفسيرهذه المادة ببيانات تتعلق بوضع سابق • وقد أكدت المحكمة أنه لم يذكر ، في مسودات المادة الثالثة التي عرضها الفريقان ولا في المراسلات أو محاضر الجلسات الخاصة بتلك الفترة ، موضوع موافقة الفريقين على الحل الذي يوصى به مجلس عصبة الامم[٥٢] • لكل هذه الاسباب رفضت المحكمة تفسير الحكومة التركية للمادة الثالثة •

وقد استبعدت المحكمة أيضا امكانية الرد على تفسيرها على أساس ان الاقتراح التركي المقابل احتوى على هذه الجملة : «سيحال النزاع الى مجلس عصبة الامم» ، فأكدت المحكمة ان هذا الاقتراح المقابل لم يستثن بأية طريقة كانت قرارا نهائيا يصدره المجلس ، وقد وصف عصمت باشا في رسالته المؤرخة في ٨ آذار ١٩٢٣ الاقتراحات التركية المقابلة عن قضايا الاراضي بانها مطابقة لاقتراحات الحلفاء ، وأضافت المحكمة ان القسم الثالث من الفقرة الثانية من المادة الثالثة لم يظهر في كلا المشروعين المذكورين[٥٣] •

(51) World Court, *Advisory No.* 12, pp. 22-23.

(52) World Court, *Advisory Opinion No.* 12, p. 23.

(53) World Court, *Advisory Ouinuon No.* 12, pp. 23-24.

وقالت المحكمة ان الحقائق التي تلت عقد معاهدة لوزان لا تتعلق بها الا بقدر ما تلقي من ضوء عن مقاصد الفرقاء المتعاقدين ابان عقد المعاهدة ، واستشهدت بتبادل وجهات النظر الذى حدث بين الفريقين فى اجتماعات مجلس العصبة بين ٢٠ و ٣٠ أيلول ١٩٢٤ حين قبل كلاهما مقدما قرار المجلس الذى تعتبره المحكمة مؤيدا لتفسيرها للمادة الثالثة اى ان القرار نهائي وملزم[٥٤] .

وقد ادعت الحكومة التركية في برقيتها المؤرخة في ٨ تشرين الاول ١٩٢٥ التي ارسلتها الى المحكمة مدافعة عن صحة ادعاءاتها ان المجلس نفسه شعر بأنه مضطر لسؤال المحكمة عن رأيها الاستشارى ، فقالت المحكمة يبدو ان هذا الادعاء مبني على المبدأ القائل بأنه اذا كانت نصوص المعاهدة غير واضحة ففي الاختيار بين عدة تفاسير مقبولة يختار التفسير الذى يتضمن اقل الالتزامات للفرقاء المعنيين ، وقررت المحكمة ان ذلك المبدأ عديم الفائدة فى القضية التى أمامها لان نص المادة الثالثة واضح . واشارت المحكمة الى ان البرقية التركية نفسها ذكرت ان المندوب البريطانى حل المشكلة بقوله امام مجلس العصبة ان تعهدت بريطانيا السابقة حول قبولها مقدما لقراره لا تعتبر ملزمة بعد ذلك[٥٥] . ورفضت المحكمة تفسير الحكومة التركية لبيان ايمرى الذى القاه أمام المجلس فى ١٩ أيلول ١٩٢٥ لانه لم يؤثر في الحقوق والواجبات الناتجة عن المادة الثالثة من معاهدة لوزان ولكنه لم يشر الا الى التعهدات التي كان اللورد بارمور وايمرى نفسه قد أعطياها اثناء اجتماعات المجلس السابقة وقد ألقى ايمرى ببيانه بسبب احتمال اصرار تركيا على رفضها الاعتراف بتعهدها بقبول قرار المجلس مقدما ، بعد ان يصدر المجلس قراره وفي هذه الحالة الاخيرة احتفظ ايمرى لبريطانيا العظمى بحرية العمل نفسها التي ادعتها الحكومة التركية لنفسها[٥٦] .

(45) World Court, *Advisory Opinion No.* 12, pp. 24-25.
(55) World Court, *Advisory Opinion No.* 12, p. 25.
(56) World Court, *Advisory Opinion No.* 12, pp. 25-26.

ثم شرعت المحكمة بتفسير العبارة الايضاحية الملحقة بالسؤال الاول عن طبيعة قرار المجلس ، فقالت اذا أخذنا كلمة «تحكيم» بمعناها الواسع كقوة ملزمة للقرار الذى يصدره الفريق الثالث الذى لجأ اليه الفريقان المتنازعان فيكون القرار المطلوب قرارا تحكيميا • واضافت المحكمة انه يوجد معنى اعتيادى وضيق للتحكيم وهو الذى يهدف الى تسوية الخلافات بين الدول بواسطة **قضاة** تختارهم تلك الدول بنفسها **على أساس احترام القانون** (اتفاقية لاهاى عن التسوية السلمية للمنازعات الدولية المؤرخة في ١٨ تشرين الاول ١٩٠٧ ، المادة ٣٧) • وكان من رأى المحكمة ان النزاع موضوع البحث يعتمد في الغالب على اعتبارات لا صفة قانونية لها ، وقالت انه من المستحيل اعتبار المجلس ، بصفته جزء من عصبة الامم ، كمحكمة مؤلفة من[٥٧] محكمين •

وقالت المحكمة انها شعرت بوجوب عدم اعطاء اهمية الى بعض النتائج التى يسعى المبدأ القانونى لاستنتاجها من فكرة التحكيم او الى بعض قواعد الاجراءات التى قررتها محاكم التحكيم ولكنها ستحاول الاجابة عن السؤال المقدم اليها وفقا لاعتبارات تبدو لها بصورة خاصة ملائمة للموضوع مدار البحث[٥٨] •

وقد أكدت المحكمة ان ميثاق العصبة لم يحدد حرية الفرقاء المتنازعين في تقديم اى نزاع للتحكيم وذكرت ان الميثاق فى مادته الثالثة عشرة اشار الى معنى التحكيم المحدود ، ولكن المجلس الذى واجبه الاول تسوية النزاعات السياسية لا يعتبر فى الميثاق ممارسا لمهام التحكيم ضمن معنى المادة الثالثة عشرة • ولكن هذه الحقيقة لا تمنع لجوء المتنازعين اليه بموافقتهم لكى يصدر قرارا نهائيا وملزما فى نزاع ما • وبالرغم من ان صلاحيات المجلس فى تسوية النزاعات قد تناولتها المادة الخامسة عشرة من الميثاق التى لا يستطيع

(57) World Court, *Advisory Opinion No.* 12, p. 26.

(58) *Ibid.,* pp. 26-27.

المجلس بموجبها الا اعطاء التوصيات فان هذه المادة ذكرت الحد الادنى من الالتزامات المفروضة على الدول والحد الأدنى من الصلاحيات الممنوحة للمجلس . ولكن المحكمة ترى ان لا مانع يمنع الفرقاء المتنازعين من قبول التزامات ومن منح صلاحيات للمجلس أوسع من تلك المذكورة في المادة الخامسة عشرة ، ولاسيما سلطة اصدار قرار يسوى النزاع تسوية اجبارية اذا كان الفرقاء قد عقدوا اتفاقا لهذا الغرض مقدما[٥٩] .

وقد ذكرت المحكمة بعض السوابق تعهد الفرقاء المعنيون فيها مقدما بقبول توصية المجلس وهذه الاتفاقات مساوية لمنح المجلس صلاحية اصدار قرار، فذكرت مثال سلزيا العليا (Official Journal, 1921, pp. 982, 1221) وتعيين الحدود بين هنغاريا والنمسا (League of Nations, Treaty Series, IX, p. 204)

ثم قالت المحكمة بما ان هدف الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان هو الحصول على تسوية نهائية وملزمة لخط الحدود فان قرار المجلس وفقا لتلك المادة لا يمكن ان يعتبر مجرد توصية ضمن معنى المادة الخامسة عشرة من الميثاق لان توصية كهذه لن تسوى النزاع ، فقد تؤدى التوصية الى وضع الدولة التى لا تمتلك الاراضى المتنازعة التى حكم لها بها بخط الحدود الجديد الموصى به فى موضع ادنى من غيرها ، فلا يكون لتلك الدولة حق واقعى للاصرار على اقتطاع الاراضى المتنازعة . وقالت المحكمة ان تطبيق المادة الخامسة عشرة على موضوع البحث لم يستبعد لان صلاحيات المجلس فى التوسط والتوفيق تؤلف جزء أساسيا من واجباته . ولكن اذا فشل هذا العمل فيستطيع المجلس استعمال صلاحيته فى اصدار قرار[٦١] .

ثم شرعت المحكمة فى الاجابة عن السؤال الثانى ، فلاحظت الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان تشير الى المجلس باعتباره جزء من

(59) World Court, *Advisory Opinion No. 12*, p. 27;
يسمى هذا النوع من الاتفاقات : *compromis*.

(60) World Court, *Advisory Opinion No. 12*, pp. 27-28.

(61) *Ibid.*, p. 28.

عصبة الامم . فالمجلس مؤلف من اشخاص تعينهم حكوماتهم ومنها يتسلمون تعليمات يتحملون مسؤوليتها[٦٢] . ففي هيئة مؤلفة بهذه الطريقة والتي مهمتها معالجة كل الامور ضمن صلاحيات عصبة الامم أو تؤثر في سلام العالم فمن الضروري والطبيعي الاشارة الى مراعاة قاعدة الاجماع . وما لم يؤيد قرار مجلس العصبة بموافقة اجماعية من الدول التي تؤلف المجلس فلا يكون لقرار كهذا درجة السلطة الضرورية ، اما اذا قيل ان من الممكن اصدار القرارات الخاصة بالقضايا المهمة بالاكثرية حتى ولو لم توجد مادة خاصة بهذا المعنى ، فقد تتعرض سمعة عصبة الامم الى الخطر . لا يكاد المرء يتصور امكانية اتخاذ قرارات عن قضايا تؤثر في سلام العالم ضد رغبة الدول التي في جانب الاقلية ولكنها بسبب وضعها السياسي ملزمة بأن تتحمل القسط الاعظم من المسؤوليات والنتائج[٦٣] .

وفي رأي المحكمة ان المادة الخامسة من الميثاق التي نصت على الاجماع انما نصت وفقا لتقاليد كل الاجتماعات الدبلوماسية والمؤتمرات . وتعتقد المحكمة ان الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان تقع ضمن حدود المبدأ المذكورة في المادة الخامسة لا ضمن الفقرة الثانية من المادة نفسها والمتعلقة بقضايا الاصول . وقد رفضت المحكمة ادعاء الحكومة البريطانية بأن ذلك المبدأ المذكور في المادة الخامسة لا يشمل الا ممارسة الصلاحيات الممنوحة في الميثاق نفسه ، وقالت يمكن اعتبار مبدأ الاجماع العام المذكور في المادة الخامسة قاعدة طبيعية لهيئة كمجلس العصبة . وبالرغم من ان المشكلة موضوع البحث تتعلق بممارسة صلاحية خارج سلطة المجلس فلا يمكن استعمالها كحجة لانقاص ضمانات قرارات المجلس .

وقد اعترفت المحكمة بأن في استطاعة المجلس اصدار قرارات بالاكثرية في بعض القضايا الخاصة مثل المواد ٤٤ و ١٠٧ من معاهدة لوزان[٦٤] .

(62) World Court, *Advisory Opinion No.* 12, pp. 28-29.

(63) *Ibid.*, p. 29.

(64) World Court, *Advisory Opinion* No. 12, p. 30.

وقد لجىء أيضا الى مبدأ الاكثرية المتفق عليه بصورة عامة فى حالة محاكم التحكيم على أساس أنه يستحيل فى كثير من الاحيان الوصول الى أى قرار اذا اشترط الاجماع • وقدرفضت المحكمة الحجج والمبادىءالمستمدة من نظرية التحكيم بمعناه الضيق او من تطبيقاته(٦٥) • واعترفت بامكانية اعتبار بعض الحجج التى اوردها المندوب البريطانى صحيحة فى حالة تعيين المحكمين للنظر فى قضية خاصة ولكنها قالت ان حججه غير صحيحة حين يلجأ الفرقاء المتنازعون الى هيئة موجودة من قبل ولها قواعدها الخاصة فى التنظيم والاجراءات • والمفروض ان الفرقاء المعنيين فى حالات كهذه قد قبلوا قواعد الهيئة الا اذا صرح الفرقاء المذكورون بمقاصدهم خلاف ذلك •

ثم درست المحكمة القسم الثانى من السؤال الثانى عن اشتراك مندوبى الفريقين المتنازعين فى التصويت ، فأكدت ان المادة الخامسة من الميثاق لم تتضمن حالة نزاع حقيقى بل تتناول المادة الخامسة عشرة حالات كهذه بفقراتها السادسة والسابعة اللتين اشترطتا الاجماع فى اصدار التوصيات • وقالت ان تقرير المجلس الاجماعى لا يحتاج لاقراره الا موافقة الاعضاء عدا الفرقاء المتنازعين ، ويمكن تطبيق المبدأ نفسه في الحالات المذكورة فى الفقرة الرابعة من المادة السادسة عشرة من الميثاق وفى الفقرات الثلاث الاولى التى ادخلت بين الفقرة الاولى والثانية من تلك المادة بقرار اصدرته جمعية عصبة الامم فى اجتماعها الثانى(٦٦) •

وقالت المحكمة يجب تطبيق هذه الصورة من الاجماع فى النزاع موضوع البحث • وذلك النوع من الاجماع ضرورى للتوصيات ويجب ان يكون أكثر ضرورة فى حالة اصدار قرار ملزم • وقالت ان مبادىء الفقرتين السادسة والسابعة من المادة الخامسة عشرة تفى بمتطلبات القضية موضوع البحث • وأكدت المحكمة «ان القاعدة المعروفة بأنه لا يمكن ان يكون المرء

(65) World Court, *Advisory Opinion No.* 12, pp. 30-31.

(66) World Court *Advisory Opinion No.* 12, p. 31.

قاضيا في قضيته الخاصة صحيحة[٦٧] ». وقالت المحكمة انه من وجهة النظر الواقعية اذا اشترطت موافقة اطراف النزاع على قرار المجلس فمعنى ذلك اعطاؤهم حق الفيتو ولا يتفق هذا مع القصد المذكور في الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان . وبما ان المجلس مؤلف من ممثلي الدول الاعضاء فالوضع القانوني للفرقاء المتنازعين في هذا المجلس لا يقارن بأعضاء محاكم التحكيم الذين هم مواطنون في الدول المتنازعة .

وختمت المحكمة وجهات نظرها بقولها ان ممثلي طرفي النزاع جزء من المجلس فهما مخولان وملزمان للاشتراك في مباحثاته فعليهما الاشتراك بالتصويت ولكن صوتيهما لا يؤخذان بنظر الاعتبار في التثبت من وجود الاجماع[٦٨] .

وجهات النظر التركية

لخص منير بك المندوب التركي وجهات النظر التركية عن الناحية القانونية من مشكلة الموصل في خطابه أمام مجلس العصبة يوم ٨ كانون الاول ١٩٢٥ بعد نشر رأى المحكمة الدولية ، فقال ان تفسير المحكمة للفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان غير عادل ويختلف عن المعنى الذى تصدته الدول الموقعة على المعاهدة . وأكد ان القصد من احالة النزاع الى المجلس محاولة اضافية للوصول الى اتفاق ، وهذه الاحالة بمثابة عرض دولتين لنزاعهما على المجلس للتحكيم وهما متفقتان على ان يعطى القرار بموافقتهما الخاصة، وقد كان بيان كرزن تعهدا من الحكومة البريطانية لهذا الغرض . ولم تمنح المادة الثالثة للمجلس حقا في اصدار قرار كما لم تجعله حكما . وقال منير بك أنه وفقا لميثاق العصبة لا يمارس المجلس مهام حكم ضمن معنى المادة الثالثة عشرة من الميثاق ، وباعتباره جزء من عصبة الامم لا يمكن ان يعمل كمحكمة تحكيم ، وانما هو هيئة من ممثلى أعضاء العصبة يتسلمون تعليماتهم من

(67) World Court, *Advisory Opinion No.* 12, pp. 31-32.
(68) *Ibid.*, p. 32.

حكوماتهم • وفي الامكان الوصول الى تسوية النزاع بقرار يصدره المجلس بموافقة الطرفين أو بقرار حكم يقترحه المجلس لاخذ موافقتهما أو بأساليب أخرى كثيرة ممكنة[٦٩] •

وتساءل منير بك انه لو كان مؤتمر لوزان حذف مشكلة الموصل من معاهدة لوزان وطلب من لجنة الاراضى الاستمرار في مناقشة المشكلة وفي خلال فترة انتظار اصدارها القرار تعهدت الدولتان باحترام الحالة الراهنة فهل يمكن الادعاء بأن تلك اللجنة مخولة صلاحيات حكم لا لسبب سوى ان الحدود يجب ان تكون نهائية • ولم تقصد تركيا أبدا ترك حل قضية مهمة كهذه الى مصادفات التحكيم[٧٠] •

لم يتفق منير بك مع المحكمة فى قولها عن وجود وسيلتين للحل فقط: أما اتفاق بين الفريقين المتنازعين يتوصلان اليه مباشرة أو غير مباشرة بواسطة فريق ثالث واما قرار يصدر بتدخل فريق ثالث ، فزعم وجود ثلاث وسائل محتملة لتسوية النزاع : الاول حل النزاع بصورة مباشرة بين الفريقين والثانية حل النزاع بمساعدة فريق ثالث والثالثة حله بتدخل حاسم من فريق ثالث وأضاف ان هذه الوسائل الثلاثة يمكن اختزالها الى اثنتين عامتين ــ حل مباشر وحل غير مباشر •

وقال المندوب التركى ان الفقرة الثانية من المادة الثالثة نصت في قسمها الاول على الحل المباشر وفي قسمها الثانى على الحل غير المباشـر ، فمن الضرورى اذن ان نقرر أى من الحلين توقعنا عند احالة المشكلة الى المجلس وقال ان الحكومة التركية لم تتوقع التدخل الحاسم لان التدخل الحاسم من فريق ثالث قريب من التحكيم • ولا يمكن استعمال التحكيم الا في النزاعات التى تسمح به ولا يمكن ان ينفذه الا اشخاص يملكون صفات المحكمين المعينين وفق اتفاق يعقد بحرية وبوضوح ، أما المشكلة موضوع البحث

---

(69) *Official Journal*, 1926, p. 122.

(70) *Ibid.*, pp. 122-123.

فتعوزها هذه الشروط الضروريه . اما اذا قيل ان الفقرة الثانية من المادة الثالثة تسمح بحل النزاع بتدخل فريق ثالث فجميع الشروط الضرورية للتحكيم متوفرة . وقد استنتج منيربك من حججه ان التحكيم قد استبعد لعدم الاعتراف بحق المجلس في استعماله بنص واضح جازم ، فان واجب المجلس الاساسي حسب أحكام ميثاق العصبة هو استعمال نفوذه في المصالحة والوساطة . وأما الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان فلم تمنح المجلس صلاحية اصدار قرار واجب القبول[٧١] .

وذكر المندوب التركي المجلس بأن الوفد التركي في مؤتمر لوزان وافق على النص النهائي للفقرة الثانية من المادة الثالثة على افتراض ان المجلس سيعمل كوسيط بموافقة الطرفين[٧٢] . ولم يوافق على رأي المحكمة باستحالة الوصول الى تسوية نهائية بالتوسط ، فهذه الامكانية لم تستبعد كما ان امكانية عدم التوصل الى تسوية نهائية غير مستبعدة ، وهذه الامكانية الاخيرة موجودة أيضا في الحل الذي يتطلب تصويتا اجماعيا كما ارتأت المحكمة الدولية . واعاد الى الاذهان وجود تباين بين نصوص الفقرة الثانية من المادة الثالثة كما اقترحت في مختلف الاوقات اثناء مؤتمري لوزان الاول والثاني وبين النص الذي اقر اخيرا في معاهدة لوزان[٧٣] .

ولم يوافق منير بك أيضا على رأي المحكمة في صلاحيات المجلس بأن يستعمل أولا الوساطة والمصالحة فاذا لم يفلح في ذلك يصدر قرارا ، وقال أنه يمكن للمجلس ان يعمل كوسيط أو موفق بموجب المادة الخامسة عشرة من ميثاق العصبة أو كحكم وفق المادة الخامسة . أما الرأي القائل بامكان تطبيق المادتين الخامسة والخامسة عشرة في آن واحد على المشكلة موضوع البحث (بتحديد احكام الواحدة وتوسيع احكام الاخرى) فلا يمكن اعتباره قائما على أية بينة صحيحة . وتعتقد الحكومة التركية ان مجلس العصبة مؤتمر دبلوماسي وان الاجماع ضروري في احكامه ، وقد استشارت جلير

(71) *Official Journal*, 1926, p. 123.

(72) *Official Journal*, 1926, pp. 123-124.

(73) *Ibid.*, p. 124.

جيديل الذى تعتبره الحكومة التركية ثقة قانونيا معروفا . وقال منير بك ن دراسة رأى المحكمة الاستشارى ورأى جيديل وبيان السر دوكلاس موك ومناقشات الاجتماع الخامس والثلاثين لمجلس عصبة الامم (٢ - ١٩ أيلول ١٩٢٥) أظهرت وجود نقطة اتفق عليها الجميع وهى الوساطة والمصالحة التى يستطيع المجلس بل يجب عليه القيام بها وفق المادة الخامسة عشرة من الميثاق[٧٤] . واستشهد بقول جيديل (ص ١٦ من كتيّبه) بان الاجراء الالزامى الوحيد المذكور فى ميثاق عصبة الامم والممكن تطبيقه بدون اتفاق خاص بين الفرقاء هو الاجراء المذكور فى المادة الخامسة عشرة ، وهنا يعرف بأنه وساطة تسبقها مصالحة وتعقبها توصية تؤخذ بالاجماع أو بأكثرية بسيطة . واستشهد منير بك بالسر دوكلاس بامكانية تطبيق المادة الخامسة عشرة فى مشكلة الموصل[٧٥] .

آراء فقهاء القانون الدولى

لقد بحث مشكلة الموصل بعض ثقات وأساتذة القانون الدولى[٧٦] . وقد كتب البروفسور جلبير جيديل رأيه استجابة لالتماس الحكومة التركية

(74) *Official Journad,* 1926, p. 125.

(75) *Officiad Journal,* 1926, p. 126.

(٧٦) أنظر مبادىء القانون الدولى التى لها علاقة بمشكلة الموصل فى Sir John Fischer Williams, "The League of Nations and Unanimity" in *The American Journal of Internutionul Law,* XIX, pp. 475-488; p. J. Baker, "The Obligatory Jurisdiction of the Permanent Court of International Justice" in *The British Year Book of Internationat Law,* 1925, pp. 68-102; Arnold D. McNair, "The Council's Request for an Advisory Opinion from the Permancent Court of International Justice", in *The British Year Book of International Law,* 1926, pp. 1-13; R. Y. Hedges, "The Juridical Basis of Arbitration", in *The British Year Book of Internaational Law,* 1926, pp. 110-120.

وقدمه الى الحكومة التركية في ١١ تشرين الثاني ١٩٢٥ وقد نشر بكراس• وقد ذكر ان وجهة نظر الحكومة البريطانية عن طبيعة قرار المجلس مبنية على فرضيتين : (١) ان كلمة قرار "decision" الواردة في القسم الاول من الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان لا يمكن ان تفهم الا بانها نتيجة العمل الذي يتخذه مجلس عصبة الامم (٢) ولا يمكن ان تفهم الا بمعنى قرار تحكيمي •

فقال البروفسور جيديل ان الفرضية الاولى لا تبررها قواعد اللغة ولا علم المنطق • فهي غير مبررة لغويا لعدم وجود سبب لنقل الكلمات من قسم الى آخر في نفس الفقرة ، ففي القسم الثاني ذكر ان النزاع سيحال الى مجلس عصبة الامم ؛ بينما ظهرت الكلمة قرار "decision" في القسم الثالث، وقد اعتبرت الحكومة البريطانية كلمة "decision" بأنها مقصورة على قرار مجلس العصبة حتما • وقال وهي غير مبررة منطقيا لان كلمة "decision" ذكرت مرتين وفي كلتيهما لم تخصص بأن القرار المذكور هو قرار مجلس عصبة الامم[٧٧] •واما عن الفرضية الثانية فلم تستثن كلمة قرار "decision" التي تشير الى عمل المجلس لا لغويا ولا منطقيا تسوية مباشرة ولا أي حل آخر ولهذا فيجب رفض الحجة البريطانية[٧٨] •

ثم درس البروفسور جيديل معنى الفقرة الثانية من المادة الثالثة ومرماها فقال قد يكون الحل المطلوب بتسوية مباشرة أو بتدخل المجلس وان تركيا ملزمة برفع النزاع الى مجلس العصبة في حالة فشل التسوية المباشرة[٧٩]• ولا يستطيع المجلس معالجة النزاع الا وفق الصلاحيات الممنوحة له بميثاق عصبة الامم ، وقد منحه الميثاق صلاحية التوسط لا صلاحية التحكيم[٨٠] • وقال يجب ان يسبق التحكيم اتفاق *Compromis* يتوصل اليه بحرية والحكم

(77) Gidel, *Consultation,* p. 5.

(78) *Ibid.,* pp. 6-8.

(79) *Ibid.,* p. 9.

(80) *Ibid.,* pp. 9-12.

مقيد بهذا الاتفاق • ولم تقرر المادة الثالثة التحكيم لانه لم يذكر بالتخصيص كما ذكر في المواد ٤٤ او ٤٧ أو ٤٨ او ٩٢ او ١٠٧ او ١١٦ من معاهدة لوزان[٨١] •

وقد ذكر جيديل بعض السوابق عن تسويات تمت بوساطة مجلس العصبة مثل الحدود بين هنغاريا وجيكوسلوفاكيا وبين هنغاريا ويوغوسلافيا وتقسيم سلزيا العليا • فزعم انه لم يخول نص معاهدة لوزان ولا نص ميثاق العصبة ولا مبادىء القانون الدولي ولا السوابق مجلس العصبة في ممارسة صلاحيات التحكيم الا بموافقة الطرفين المتنازعين[٨٢] •ولم يشر الى قضية الحدود بصورة مباشرة أو غير مباشرة من بين النزاعات المذكورة في المادة الثالثة عشرة من ميثاق العصبة الخاصة بالتحكيم • ويحتاج تحديد الحدود بطبيعته الى موافقة اطراف النزاع[٨٣] • وقد ذكر حقائق اخرى لتأييد استنتاجاته مثل بيانات كرزن ورفض تركيا للتحكيم وتفسير اللورد بلفور لبيانات كرزن والموقف في لوزان يوم ٤ شباط ١٩٢٣ والتبديلات التي احدثت في نص المادة الثالثة[٨٤] •

وقد فسر جيديل قرار المجلس المؤرخ في ٣٠ أيلول ١٩٢٤ ووعـد

(81) Gidel, Op. Cit., pp. 12-13.

لقد بحثنا في أعلاه المواد ٤٤ و ٤٨ و ١٠٧ • هذا وقد عالجت المادة ٤٧ الدين العثماني العام ونصت على وجوب احالة اى نزاع قد يحدث بين الفرقاء المختصين الى حاكم «يرجى الى مجلس العصبة تعيينه » ويقـدر المجلس مكافآته • وعالجت المادة ٩٢ محاكم التحكيم المختلطة ونصت على انه اذا لم تعين احدى الحكومات المعنية عضوا لتمثيلها في المحكمة خلال شهرين من تنفيذ معاهدة لوزان فلمجلس عصبة الامم « صلاحية تعيين العضو المطلوب » • **وعالجت المادة ١١٦ تصفية المجلس الاعلى السابق لصحة القسطنطينية** ونصت على تعيين لجنة لذلك الغرض وذكرت أنه في حالة عدم اتفاق اعضاء اللجنة يحق لكل دولة ممثلة في اللجنة عرض الامر على مجلس العصبة « ويكون قراره نهائيا » •

(82) Gidel, *Op. Cit.*, pp. 13-15.

(83) *Ibid.*, p. 15.

(84) *Ibid.*, pp. 17-25.

فتحي بك بقبول قرار المجلس مقدما بأنها تشير الى أسلوب التحقيق لا الى قرار المجلس عن المشكلة ، وقال ان قرار ٣٠ أيلول ١٩٢٤ لم يحدث تغييرا في نص المادة الثالثة . وان قرارات المجلس المتخذة في جنيف وبروكسل ليست قرارات تحكيمية ولكنها قرارات وساطة وفقا للمادة الخامسة عشرة من الميثاق ، ولا تعتبر كاملة من الوجهة القانونية الا عندما يقبلها الفرقاء المعنيون. وضرورة موافقة الطرفين هذه مناقضة لفكرة التحكيم(٨٥) .

وعالج جيديل مسألة الاجماع في اصدار قرار المجلس فزعم ان المادة الخامسة عشرة من الميثاق تجيب على المسألة وأشار أيضا الى ان المادة الخامسة من الميثاق تنص على الاجماع وقال يحق لتركيا وبريطانيا العظمى التصويت بصفتهما عضوين في المجلس . وختم آراءه بقولـــــه ان الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان أعطت مجلس العصبة مهمة ايجاد تسوية سلمية لقضية الحدود بين تركيا والعراق ضمن أحكام المادة الخامسة عشرة من الميثاق ووفق ما يترتب عليها من نتائج(٨٦) .

وكتب كاتب بريطاني بامضاء مستعار "Nomad" مجيبا على ادعاء لجنة التحقيق بأن ولاية الموصل كانت لا تزال من الوجهة القانونية جزء من تركيا قائلا ان تركيا بامضائها معاهدة لوزان تنازلت عن كل سيادتها على الاراضي التي قد يقتطعها من تركيا خط الحدود العراقية الذي وافقت تركيـــا على ان تعينه عصبة الامم . وفي استطاعة تركيا ان تقدم جميع أنواع الاعتراضات ولكنها لا تستطيع الغاء دورها في معاهدة لوزان(٨٧) .

وعلق جون بي وتون وهو محامي بارز في سان فرانسسكو ، كالفورنيا على رأي المحكمة الاستشاري وأشار الى اهم نقاطه وقال ان ذلك الرأي يؤلف تقدما حقيقيا نحو ايجاد مجموعة من القانون الدستوري لعصبة الامم، فان ميثاق العصبة يشبه دستور الولايات المتحدة وثيقة تحتوي احكاما شتى

---

(85) *Gidel, Op. Cit.*, pp. 25-29.

(86) *Ibid.*, pp. 29-33.

(87) "Nomad", "The Legal Aspects of the Mosul Question", in *United Empire*, XVI, 1925, pp. 664-665.

عامة وغامضة . ففي الولايات المتحدة كان من الضروري تطوير الفقـه الدستوري تدريجيا بقرارات المحكمة العليا ، ويمكن تطوير قانون عصبةالامم الدستوري بنفس الاسلوب فقد خدمت محكمة العدل الدولية الدائمة هذا التطوير برأيها الاستشاري عن مشكلة الموصل بتوضيحها ميثاق العصبة وتفسـيره[٨٨] .

وقد اعتقد فرزيل الاستاذ في جامعة اترخت ان مشكلة الموصل مثال حسن عن التحكيم ، فقد اظهرت الفرق العميق بين انواع النزاعات القانونية وغير القانونية ، وقال اذا بحث النزاع بصرف النظر عن السيادة فيجب اخضاع القانون للاعتبارات العامة كالانصاف والمقتضيات السياسية[٨٩] .

وقد استعرض ميشيل دي لاكروت المندوب الفرنسي الى مؤتمر الاتحاد البرلماني أعمال محكمة العدل الدولية الدائمة لسنة ١٩٢٥ فقال ان رأيهـا الاستشاري فتح الطرق الى سوابق لاجراءات مجلس العصبة في النزاعات الدولية . وزعم ان الرأي الاستشاري أوجد مبدأ بعدم استطاعة المجلس العمل الا كجزء من عصبة الامم وفي حدود ميثاقها ولكن ليست له صلاحية العمل كمحكم حقيقي . وقد كان طلب الرأي الاستشاري سابقة ثمينة في الاستفادة من المحكمة الدولية كهيئة لتفسير ميثاق العصبة وهو وثيقة تخص جميع اعضاء العصبة ويمكن للمحكمة التي أوجدها الاعضاء تفسيرها تفسيرا يوثق به ويساعدهم على ذكر آرائهم علنا عن ذلك التفسير . وقال ان هناك جزءان من اجزاء العصبة يستطيعان القيام بمهمة التفسير وهما جمعية العصبة

(88) John B. Whitton, Chronique de Faits Internatoinnaux-Societe des Nations", in *Revue Generale de Droit International Public*, VII, 1925, p 422.

(89) J. H. W. Verzijl, "La Classification des Differends Internationnaux et la Nature du Litige Anglo-Turc Relatif au Vilayet de Mossoul", in *Revue de Droit International et de Legislation Comparee*, VI, 1925, pp. 757-758.

والمحكمة الدولية ، والاخيرة افضل للقيام بالمهمة(٩٠) .

وكتب لوى لوفور الاستاذ بكلية حقـوق باريس مقالين طويلين عن مشكلة الموصل فقال انها فصل حقيقى من المسألة الشرقية التى اقلقت القرن التاسع عشر وسببت بضع حروب(٩١) . ويبدو انه من الواجب ان تعطى أهمية كبرى لعامل لعب دورا كبيرا فى قضايا الحدود فى عصر ولسن وهو رغبات سكان الاراضى المتنازعة(٩٢) . وقال يجب ان يكون هناك حد ادنى من العدالة والانسانية يفرض على جميع الدول ، فاذا ظلمت الاقليـات جاز لهـا طلب الحماية الدولية ، واذا صار الظلم لا يطاق وقد يؤدى الى انقراض الجماعات المظلومة فيجوز اللجوء الى حق الانفصال . وقد ذكر بعض الامثلة عن تدخل الدول فى الشؤون العثمانية تشبه مشكلة الموصل(٩٣) . وأكد ان الضمير الحديث يطلب المزيد من الشعور بالكرامة الانسانية وبمساواة جميع الناس أمام القانون فى حياتهم وفى حرياتهم المعنويـة والمـادية كأشياء ضرورية لا غنى عنها . وهذه الفكرة معترف بها فى القانون المحلى وفى القـانون الدولى وحيثما يوجد سوء استعمال للقانون كما حدث فى قضايا الارمن والآثوريين والكلدانيين يجب فرض التدخـل بالقمع أو بالخلـع عن العرش(٩٤) .

وقد أكد كوينسى رايت استاذ القانون الدولى فى جامعة شيكاغو على الناحية السياسية من المشكلة . فقال لقد صدر قرار المجلس على الاكثر وفقا لمبادىء القومية وتقرير المصير وهى مبادىء ذاعت فى التسوية السياسية

(90) Michel de la Grotte, "La Cour Permanente de Justice Internationale en 1925."; in *Revue de Droit International et de Legislation Comparee,* VII, 1926, pp. 342-343.

(91) Louis Le Fur, "L'Affaire de Mossoul", in *Revue Generale de Droit International Public.* VII, 1926, p. 60.

(92) *Ibid.,* p. 95.

(93) *Ibid.,* pp. 238-240.

(94) *Le Fur, Op. Cit.,* pp. 242-243.

خلال القرن التاسع عشر كما ذاعت أكثر من ذلك منذ الحرب العالمية الاولى[٩٥] . وذكر ان اجراءات الآراء الاستشارية غير مذكورة في دستور المحكمة ولكن ميثاق العصبة منحها ذلك ، وكذلك منحت معاهدة لوزان مجلس العصبة صلاحية التحكيم[٩٦] . وقد فسر المادة السادسة والثلاثين من دستور المحكمة بأنها تخول المحكمة اعطاء الرأى الاستشارى وان يكون لها حق القضاء الالزامى وفق معاهدات واتفاقات خاصة . وقد أعطت المادتان الثالثة والرابعة من الميثاق لجمعية العصبة ولمجلس العصبة صلاحية معالجة أى أمر ضمن حدود أعمال العصبة التى تؤثر فى سلام العالم . ولكنه طلب وضع حد لاتجاه الدول فى توسيع صلاحيات الهيئات الدولية وتعديل اصول اجراءاتها بالمعاهدات الخاصة لان هذا قد يغير طبيعة الهيئة الدولية ، واقترح ان تحمى الهيئة نفسها برفضها قبول اعباء كهذه[٩٧] . وقال ان المحكمة عالجت النواحى القانونية من مشكلة الموصل بأسلوب قانونى لم يمنعها من الاستفادة من حكمة المجلس السياسية .وذكر ان معاهدة لوزان التى أشارت الى المفاوضات ثم رفع الامر الى المجلس تتضمن اعتراف الطرفين بها بوان مشكلة الحدود مشكلة سياسية أكثر مما هى قانونية ،وقال ان عمل المحكمة القانونى وعمل المجلس السياسى يدل على الفصل الواضح بين السلطات القانونية والسياسية[٩٨] .

ويعتقد هربرت وتيكر بركز استاذ العلوم السياسية السابق فى جامعة جونز هوبكنز ان المجلس لم يعمل بصفته جزء من عصبة الامم بل كحكم خاص من

(95) Quincy Wright, "The Mosul Question", in *The American Journal of International Yaw,* XX, p. 455.

(96) *Ibid.*, p. 458.

(97) Quincy Wright, *Op. Cit.*, pp. 459-460.

(98) *Ibid.*, pp. 463-464.

دون اتفاق سابق للتحكيم *Compromis* [٩٩] .وزعم ان جميع تفاسير المادة الثالثة مناقضة للمبدأ القانوني: التسامح عند الشك *in dubio mitius* ولتفسير هذا المبدأ استشهد بـ Oppenheim's *International Law*, 3rd ed., I (London, 1920), p. 702. عن تفسير المعاهدات فقد قال اوبنهايم يجب تطبيق هذا المبدأ في تفسير المعاهدات كما يلي : « اذا كان معنى النص غامضا يفضل المعنى الاخف على الفريق الذي يتحمل الالتزام أو الاقل تدخلا في سيادة ذلك الفريق الاقليمية والشخصية أو الاخف تقييدا للفرقاء المعنيين» [١٠٠].

وقد اعتنق ليون كرتيانسكي احد طلاب جيديل وجهة نظر استاذه فقال انه من المؤسف ان لا يطبق مجلس العصبة القانون تطبيقا دقيقا ،وارتأى انه من الصعب ان نذكر قضية الموصل كمثل على العدالة بل انها سابقة خطيرة في تاريخ العلاقات الحديثة [١٠١] . وزعم ان تركيا محقة ادبيا وقانونيا [١٠٢] .

واعتقد بيتر بوملي أحد خريجي جامعة اترخت ان الحكم في قضية اراضي الموصل يمثل طريقة حديثة في نيل السيادة على الاراضي غير الاحتلال والاقتطاع والضم وما شابه ذلك،وهذه القضية مثال نموذجي لتسوية نزاع يخص الاراضي على أساس اعتبارات اخرى غير الاعتبارات القانونية . وقال انه من وجهة نظر القانون الدولي كانت ولاية الموصل دائما جزء لا يتجزأ من تركيا ولكن وفقا للاعتبارات الاخرى غير القانونية أعطى المجلس الولاية للعراق . وقد استلزم قرار المجلس عقد معاهدة للتنازل عن الاراضي بين

(99) Herbert Whittaker Briggs, "L'Avis Consultatif No. 12, de la Cour Permnente de Justice Internationale dans l'Affaire de Mossoul", in *Revue de Droit Internatioal et de Legislation Comparee*, VIII, 1927, p. 631.

(100) Briggs, *Op. Cit.*, p. 640.

(101) Leon Crutiansky, *La Question de Mossoul devant le Conseil de la Societe des Nations*, p. 113.

(102) *Ibid.*, p. 117.

تركيا والعراق بغية نقل السيادة .وقال انه لا يحبذ الطريقة التى تمت بها تسوية مشكلة الموصل فى تسوية النزاعات الدولية سلميا . وقد عارضت تركيا من البداية الرأى القائل بان الفرقاء المختصين حين صاغوا المادة الثالثة من معاهدة لوزان توقعوا قرارا اجباريا يصدره مجلس العصبة من دون موافقة الطرفين . ففى ظروف كهذه كان للمعاهدة الاخيرة أهمية كبيرة خاصة لان سيادة العراق الاقليمية على ولاية الموصل لم ترتكز الا على معاهدة التنازل عن الاراضى المؤرخة فى ٥ حزيران ١٩٢٦(١٠٣) .

الخـــاتمة

يبدو من وجهة النظر الفنية الخاصة للقانون الدولى التقليدى المحافظ ان ولاية الموصل كانت تحت السيادة التركية قبل امضاء معاهدة لوزان فى ٢٤ تموز ١٩٢٣ . ولكن تركيا تنازلت عن حقوقها فى الولاية بالمادتين الثالثة والسادسة عشرة من المعاهدة المذكورة ، وبقى تنازلها معلقا حتى أصدر مجلس العصبة قراره فى ١٦ كانون الاول ١٩٢٥ باعطاء ولاية الموصل للعراق ويجب اعتبار قرار المجلس ذا اثر رجعى يشمل الفترة المبتدئة بامضاء معاهدة لوزان فى ٢٤ تموز ١٩٢٣ .

ويبدو ايضا ان المادة الثالثة من معاهدة لوزان واضحة وان قرار المجلس نهائى وملزم للطرفين والا فقد يبقى النزاع معلقا من دون حل الى ما لا نهاية. وقد منحت هذه المادة مجلس العصبة صلاحية التحكيم ، وعمل المجلس كحكم لا كجزء من عصبة الامم ومن غير اعتبار للميثاق . تقول القاعدة العـــامة السائدة فى محاكم التحكيم انه تكفى الاكثرية البسيطة فى التصويت لاصدار قرار المحكمين ، ولا يجوز اشتراك اطراف النزاع بالتصويت لانه لا يجوز لمتقاض ان يكون قاضيا فى قضيته لخاصة .

يرى كاتب هذه السطور ان القانون الدولى مجموعة من التـدابير

(103) Pieter Elias Johannes Bomli, *L'Affaire de Mossoul*, pp. 244-245.

والقواعد تفرضها الدول القوية على الشعوب الضعيفة كقواعد أخلاقية لسلوكها في علاقاتها الدولية • ولكن يجب ان يعتبر القانون الدولى من جهة أخرى كائنا حيا يتطور ويتغير خلال سير التاريخ ويجب ان يصبح مبدأ تقرير المصير والاعتبارات الانسانية بدعا فى القانون الدولى لتبرير حق الانفصال والتدخل الخارجي • وعلى كل حال فالناحية القانونية من مشكلة الموصل نقطة ثانوية في القضية كلها ، لان الاعتبارات الاخرى الجغرافية والاقتصادية والسياسية أهم بكثير فى تقرير مصير الولاية •

يبدو لكاتب السطور ان ميثاق العصبة الذى سبب بعض الاضطرابات في معالجة الناحية القانونية من المشكلة مختصر كثيرا وغامض فى كثير من الوجوه ، وقد كان هناك شك عن صلاحيات المجلس واصول اجراءاته بسبب غموض الميثاق • وقد استفاد واضعو ميثاق الامم المتحدة من خبرتهم عن عصبة الامم فحاولوا ايضاح بعض النقاط ، فمثلا صيغت المادة السابعة والعشرون من ميثاق الامم المتحدة بوضوح اكثر وهى تتناول اصول اجراءات مجلس الامن وقد نصت على ان قرارات مجلس الامن فى الامور الاجرائية تتم بتصويت ايجابى من سبعة اعضاء من مجموع أحد عشر وان قرارات مجلس الامن فى الامور الاخرى تتم بتصويت ايجابى من سبعة أعضاء من ضمنهم الاعضاء الدائمون (الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتى والمملكة المتحدة وفرانسا والصين) ولكن طرف النزاع يمتنع عن التصويت •

الفصل الثامن

الرأى العام العراقى ومشكلة الموصل

لم يقتصر بحث مشكلة الموصل على مجلس العصبة ومحكمة العدل الدولية الدائمة والهيئات الرسمية الاخرى بل بحثتها أيضا جماعات كثيرة من الناس في كثير من الاقطار •وقد عبرت تلك الجماعات عن آرائها بالبيانات والمناشير والمقالات وبأساليب اخرى كثيرة • يتناول هذا الفصل الرأى العام في العراق وتتناول الفصول الاخرى الرأى العام في بعض الاقطار المهمة غير العربية •

موقف العراقيين المعادى من الاتراك

حين كان يجرى بحث مشـــكلة الموصل في لوزان والقسطنطينية وبروكسل وجنيف كانت أكثرية العراقيين غضبى غضبا شديدا من الاتراك جيرانهم وأخوانهم في الدين • وكانوا يتذكرون حكم العثمانيين الغاشم واستبدادهم ومحاولتهم تتريك العرب • وكانوا يخشون من احتمال اتفاق بريطانيا العظمى وتركيا على حسابهم ، وكانوا واثقين من انهم سيدفعون ثمنا غاليا لولاية الموصل وقد دفعوه فعلا •وقد نشر ب• ط• سعد أحد العراقيين كراسة صغيرة معلقا على المذكرة التى قدمتها بريطانيا في مؤتمر لوزان فقال ان البريطانيين اقترفوا هفوة بالتفريق بين النصارى العرب واخوانهم المسلمين العرب لان لا دين يفرق الاقوام عن عنصرهم وتابعيتهم[١] • وقد هاجم الاتراك واحصائياتهم التى قدموها في لوزان وقال ان الاتراك عجزوا عن ترتيب أمر واحد واتقانه الا تحاملهم على العرب واستبدادهم بهم ونفى كبارهم وشنق زعمائهم[٢] • وقد لام الاتراك لادعائهم انهم شعب شرقى ويواصلون

---

(١) ب• ط• سعد ، **قضية الموصل في مؤتمر لوزان** ، ص ص٤ـ٥ •

(٢) **المصدر نفسه** ، ص ٨ •

ظلم جارتهم الشرقية الفتية والتي تربطهم بهـا جامعة الدين والعادات ويجبرونها على الاستنجاد بدول اجنبية غربية[٣] • ثم سأل الكاتب الاتراك الزعماء الاحرار ونفيهم ابناءهم البواسل وذكرهم بدفاع اكثرية العرب عنهم هل تناسوا الروابط الدينية والشرقية التي تربطهم بالعرب وذكرهم بشنقهم الزعماء الاحرار ونفيهم ابناءهم البواسل وذكرهم بدفاع اكثرية العرب عنهم ضد الاوربيين في الحرب العالمية الاولى ظانين ان ميثاقهم الوطني عهد مقدس منهم قال ان الاتراك سعوا في التقرب الى البلاد الاوربية على اكتاف العرب[٤] •

في أواخر مايس ١٩٢٣ القى الملك فيصل خطابا في مدينة الموصـل تساءل فيه هل نسي الاتراك ان ديار بكر وارفة وماردين عربية في جوهرها فيحق للعراق والحالة هذه ان يطالب بتلك المنطقة اذا طالب الاتراك بولاية الموصل بسبب وجود قليل من التركمان في أربيل وكركوك ، ولكن العراق لن يقدم هذا الطلب بل يرجو ان يمنح الاتراك عرب الاناضـول الحريات الشخصية التامة التي يتمتع بها اتراك العراق[٥] •

ونشرت جريدة **الامل** لصاحبها الشاعر معروف الرصافي مقالا بعنوان « مطامع الترك في الموصل وحلب » وذلك بمناسبة نظر المجلس الوطني التركي الكبير في معاهدة لوزان جاء فيه انّ الترك قوم جبلوا على الطيش والغرور لا في مواقف انتصارهم فحسب بل في مواقف انكسارهم كذلك• والامة التي لا تتعظ بتقهقرها لا يمكن ان تنتفع من تقدمها • وقد مني الاتراك منذ قرن او اكثر بمصائب عظيمة لو نزلت على أمـة غير الامـة التركية لاستفادت منهـا فوائد كبيرة ونقشت عبرها وعظاتها في سويداء قلبها فتنفي العوامل التي أدت الى خسرانها كما تأخذ بالاسباب التي تعزز مكانتها وترفع من شأنها • ولكن الامة التركية بالرغم من شجاعتها ونخوتها وكثير من مزاياها الفاضلة لم تتصف بهذه الصفات العالية بل استولى عليها الغرور القومي وامتزجت الغطرسة والطيش بعقليتها ، ولا ندري كيف

(٣) **المصدر نفسه** ، ص ١٣ •
(٤) سعد ، **قضية الموصل** ، ص ص ٢٣ ـ ٢٤ •
(٥) **العراق** ، ٣٠ مايس ١٩٢٣ •
Current History, XVIII, p. 883.

يستطيع الترك ان يقتطفوا اليوم ثمار نصرهم في الميدان الحربي والسياسي وهم الذين لم يعتبروا بالامس بالنكبات التي مرت عليهم في البلقان وطرابلس الغرب والبلاد العربية ؟ نعم ان امة لا تتعظ بالانكسار لا تنتفع من الانتصار .

ونشرت الجريدة مقالا آخر بعنوان « حول مسألة الموصل » قالت فيه ان الحكومة العراقية لم تعين حتى الان مندوبين أو مندوبا عنها على الاقل للاشتراك في مفاوضات مشكلة الموصل فهل اكتفت الوزارة العراقية بالوفد البريطاني الذي سيفاوض الترك او فاوضهم ام انها تسعى الى انتداب أكفاء او كفوء من ابناء العراق ليقف مدافعا ومناضلا أمام الطامعين في هذه الديار ؟ هذا ما لم نعرفه حتى اليوم ولكننا نعرف ان اشتراك سياسي عراقي مع الوفد البريطاني ضروري جداً ولا يجوز التساهل فيه البتة لان عدمه يفقد البلاد ارقى مظهر من مظاهر استقلالها .

وقالت الجريدة نحن لا نشك ان حلفاءنا البريطانيين لن يقصروا في الدفاع عن مصلحة العراق لان مصلحتنا مصلحتهم ومنفعتنا منفعتهم وهذا الاعتقاد يجعلنا نجزم بأن انكلترا سوف تقاوم بكل ما عند ساستها من دهاء وكياسة مطامع الترك الاشعبية فيولاية الموصل او فيجزء من اجزائها حتى ولو حاول الترك اغراءها بامتيازات يمنحونها اياها في هذه الولاية لان ما تناله بريطانيا من صداقة العراق أعظم وافيد لها بكثير مما تصيبه من الترك المعروفين بتقلبهم وتلونهم وقلبهم ظهر المجن لاصدقائهم عند كل فرصة . ولكن هذا الاعتقاد لا يمنعنا من المطالبة بوجوب اشتراك وفد عراقي في المفاوضة لان وجود هذا الوفد مما يؤيد حجة انكلترا بأن العراقيين لا يمكن ان يتنزلوا عن جزء صميم من اجزاء مملكتهم ، ولا ندري كيف تقيم انكلترا الحجة على الاتراك بأن العراق دولة مستقلة اذا لم يكن لهذه الدولة الكلمة الفاصلة في المفاوضة عن الموصل ؟[٦] .

وقد ذكرت جريدة **الموصل** التي تصدر في مدينة الموصل ان تركيا في حاجة الى الرأسمال الاجنبي وقد قامت بمناورات من أجل التوصل الى

---

(٦) جريدة **الامل** ، ١١ تشرين الاول ، ١٨ تشرين الاول ١٩٢٣ .

اتفاق اقتصادى مع بريطانيا العظمى للحصول على قرض يكون فائضه ومقداره ملائما لتركيــــا[٧] •

موقف المجلس التأسيسى العراقى

اجتمع المجلس التأسيسى العراقى فى ربيع ١٩٢٤ لمناقشة المعاهــدة العراقية-البريطانية لسنة ١٩٢٢ • وفى الوقت نفسه التأم مؤتمر القسطنطينية لبحث قضية الموصل • وقد دامت مناقشات المجلس التأسيسى عدة أشــهر وواصل اعضاؤه الاشارة الى مشكلة الموصل من البداية الى النهاية ، وقــد أكدوا ان ولاية الموصل عراقية وعربية ومهمة للعراق • وكان نواب لواء الموصل متحمسين فى التأكيد على هذه النقطة ، وقال بعض النواب ان الموصل هى العراق والعراق هو الموصل[٨] • وقد قال ياسين الهاشمى زعيم المعارضة فى خطاب طويل بعدم عقد معاهدة مع بريطانيا العظمى ما لم يوقن العراق من احتفاظه بولاية الموصل[٩] • وأكـــد نائب كردى بأن الاكراد لا يريدون الانفصال من العراق لانهم لا يستطيعون العيش من دون العراق ، ولكنهم يطالبون بحقوق الاقليات مثل الامتيازات الادارية[١٠] • وأعلن كثير من النواب بأن الشعب العراقى مستعد للتضحيات واقترحوا على الحكومة العراقية تهيئة التدابير والقوانين الضرورية للتجنيد الاجبارى • وأكدوا على أهمية الجنود والنقود فى الدفاع الوطنى[١١] • وقد اخبرت الحكومة العراقيــة

---

(٧) جريدة **الموصل** ، ١٠ مايس ١٩٢٤ •

(٨) **مجموعة مذاكرات المجلس التأسيسى العراقى** ، ص ص ٣٤ ، ٤١ ، ٤٤ ـ ٤٦ ، ٤٨ ـ ٥٠ ، ٧٢ ـ ٧٣ ، ١٠٩ ، ٣٤٤ ، ٣٥٦ ، ٣٧٧ ، ٣٨٤ •

(٩) **المذاكرات** ، ص ص ٢٥٩ ـ ٢٦٠ •

(١٠) **المذاكرات** ، ص ٣٤٣ ـ ٣٤٤ •

(١١) **المذاكرات** ، ص ص ٤٣ ، ٤٦ ، ٨٢ ، ٨٥ ـ ٨٦ ، ٣٤١ ، ٣٤٤ ، ٣٧٢ •

حلف عن اهتمامها بقضيه الموصل وأعلنت انه اذا لم يحتفظ العراق بولايه الموصل فلن تكون هناك حكومة عراقية ولا مناقشة معاهدة تعقد مع بريطانيا العظمى[١٢] . وقد اعتقد بعض النواب ان بريطانيا العظمى تساوم العراق وتهدده لكي تضطره على الموافقة على اعباء المعاهـدة العراقية ـ البريطانيـة الثقيلة وقد شعروا ان العراق سيضحي كثيرا من أجل الاحتفاظ بولاية الموصل وان العراق مضطر تحت ضغط الظروف لقبـول المعاهـدة من أجـل الموصـل[١٣] .

واشار نائب من لواء الموصل الى اهمية نفط الموصل وفحمها وزئبقها وكبريتها وقال ان هذه المعادن حيوية لمستقبل العراق الاقتصادي وأكد على أهمية الموصل العسكرية للعراق[١٤] . وأكد نائب آخر على اهمية نفط الموصل لبريطانيا العظمى ورجا ان تدافع عن حقوق العراق في كل مؤتمر وفي اجتماعات مجلس عصبة الامم[١٥] .

وقد طالب كثير من النواب ومنهم نواب أربيل وكركوك بتأجيل مناقشة المعاهدة العراقية ـ البريطانية حتى تحل مشكلة الموصل[١٦] . ولكن ياسين الهاشمي قال ان هذا الطلب خطر على مستقبل العراق[١٧] ، وقد قدم هو وانصاره مشروع قرار بالموافقة على المعاهدة مع تحفظات كثيرة منها ان تعطي بريطانيا ضمانا بالدفاع عن حقوق العراق في ولاية الموصل جميعها[١٨] . وقدم مؤيدو الحكومة مشروع قرار بقبول المعاهدة مع تحفظات قليلة منها « تصبح هذه المعاهدة واتفاقياتها لاغية لا حكم لها اذا لم تحافظ حكومة

---

(١٢) **المذاكرات** ، ص ص ٣٢ ـ ٤٧ ، ٨٥ .
(١٣) **المذاكرات** ، ص ص ٣٥٧ ، ٣٦٨ ، ٤٢٧
(١٤) **المذاكرات** ، ص ص ٣٤٥ ـ ٣٤٦ .
(١٥) **المذاكرات** ، ص ص ٤١٢ ـ ٤١٣ .
(١٦) **المذاكرات** ، ص ص ٣٤٢ ـ ٣٤٣ ، ٣٥٨ ، ٣٦٤ ، ٣٦٨ ، ٣٧٦ ـ ٣٧٧ ، ٣٨٠ ـ ٣٨١ ، ٣٩٠ ـ ٣٩١ ، ٤١٧ ـ ٤٢٠ .
(١٧) **المذاكرات** ، ص ص ٤٢١ ـ ٤٢٢ .
(١٨) المذاكرات ، ص ٤٣٥ .

بريطانيا على حقوق العراق في ولاية الموصل بجمعها[١٩]، وقد وافق عليه المجلس. ثم ناقش المجلس التأسيسي مشروع الدستور . وقد نصت المادة الثانية على ان العراق دولة ذات سيادة مستقلة حرة **ملكها لا يتجزأ ولا يتنازل عن شيء منه** وحكومته ملكية وراثية وشكلها نيابي ، واقترح احد نواب لواء الموصل ان يعلن بصراحة في هذه المادة ان العراق مؤلف من ثلاث ولايات : البصرة وبغداد والموصـــل[٢٠] .

الرأي العام قبل مجيء لجنة التحقيق وفي اثناء تحقيقها

منذ أوائل حزيران ١٩٢٤ بدات الدعوة السياسية ضد تركيا تتبلور . نشرت جريدة **الموصل** مقالة بعنوان «صفحة سوداء ، من تاريخ الترك في الموصل» ذكرت فيها الناس عن الايام الاخيرة للحكومة التركية في الموصل ، عن شنق آبائهم وابنائهم واقربائهم ورميهم بالرصاص ، عن الوباء ومجاعة شتاء ١٩١٧ ، عن السجون التي غصت بمعارضي الاتراك وعن عجرفة وفساد الضباط الاتراك وقد ذكرت الصحيفة قراءها خاصة باولئك الذين صلبوا لاختطافهم الاطفال وذبحهم وبيعهم لحمهم مؤكدة ان سبب تلك الفضائح حكومة الاتراك السيئة وحذرت الناس من اخذ الموصل ثانية الى الجزار ليذبحها وقالت ان ارجاع الموصل الى تركيا معناه اعطاء ٤٠٠،٠٠٠ شخص الى الدمار والموت[٢١] .

وفي خطاب القاه الملك فيصل في الموصل اعلن ان ولاية الموصل جزء لا يتجزأ من العراق ، ولن تستطيع حكومة بغداد ان تعيش يوما واحدا بدونها وأكد ان لمشكلة الموصل علاقة بالسلام في الشرق الاوسط وفي الشرق كله ، واعرب عن اعتقاده بطمـع الاتراك بنفط الولاية ومعادنها ، ورجـا ان يكافح سكان الموصل لاستقلال العراق التام ومن ضمنه الموصل[٢٢] .

---

(١٩) **المذاكرات** ، ص ص ٤٤٠ ـ ٤٤١ .
(٢٠) **المذاكرات** ، ص ص ٤٦٢ ـ ٤٦٤ ، ٤٦٦ .
(٢١) جريدة **الموصل** ، ١٦ حزيران ١٩٢٤ .
(٢٢) جريدة **الموصل** ، ١٨ كانون الاول ١٩٢٤ ؛ **المفيــد** ، ١٩ كانون الاول ١٩٢٤ .

حزب الأستقلال العراقي والموصل :

في أول أيلول ١٩٢٤ الف حزب الاستقلال العراقي في مدينة الموصل بغية الدفاع عن حقوق العراق في ولاية الموصل وقد اذاع الحزب انه يعتمد على عطف العالم المتمدن ولا سيما الشعب البريطاني على قاعدة المصلحة المتبادلة والمساواة بين الشعبين العراقي والبريطاني[٢٣] • وقد نشر الحزب جريدة **العهد** كلسان حاله وقد ظهر العدد الاول في ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٥ • وقد اذاع الحزب بيانه في العدد الثاني الصادر بعد أسبوع •

وقد ذكر الحزب في بيانه الشعب العراقي كيف تجاهل الاتراك الذين حكموا العراقيين عدة اجيال حقوقهم وقتلوا رجالهم الاعزاء واحتقروا أشرافهم وأذلوا رؤساءهم وصادروا أموالهم • واعاد الى الاذهان نفي فريق كبير من ابناء الحلة الى الاناضول مشاة حفاة عراة وقتل احد الضباط الاتراك لما يزيد على الثلاثمائة منهم وكيف اخذ الاتراك العراقيين الى اليمن والروملي والدردنيل وغاليسيا للدفاع عن الاتراك وكيف قتلوا الكثيرين منهم قبل وصولهم نصيبين ، وذكر البيان العراقيين كيف جمع الاتراك الغلال والذخائر وارسلوها الى الالمان فسبب ذلك مجاعة الموصل وخطف الاطفال وذبحهم • واعاد الى الاذهان كيف رفض الاتراك اعتبار اللغة العربية (لغة القرآن الكريم) لسانا رسميا في المدارس والمحاكم ، وذكر ان العراقيين لا يزالون يتذكرون كيف كانوا يدعون الله للخلاص من تركيا وموظفيها القساة ، وذكر الألفاظ البذيئة والكلمات المحقرة التي كانوا يقذفون بها العرب مثل «خائن عرب ، پيس عرب» • كما ذكر ان الكتاب الذي نشره الاتراك بعنوان **قوم جديد** كتاب الحادي وأكد ان تركيا ضد الدين وقد الغت الخلافة والمحاكم الشرعية والمدارس الدينية وصادرت الاوقاف الاسلامية وقد حث البيان العراقيين ان يعلنوا امام لجنة التحقيق انهم عراقيون وعرب مستعدون للتضحية بحياتهم تحت الراية العراقية من أجل الاستقلال التام • وقد وصم البيان مؤيدي تركيا بالخيانة ووصف الخبراء الأتراك الذين انضموا الى المساعد

---

(٢٣) **العراق** ، ٩ أيلول ١٩٢٤ •

التركي الملحق باللجنة بهدم الشرف • وختم البيان بهذه الكلمات : فلتحي الموصل عراقية عربية ، ولتحي عصبة الأمم العادلة ولتسقط مطاليب الاتراك الغاشمة وليعش العراق مستقلا استقلالا تاما[٢٤] • وقد ذكرت **العهد** في مقالة افتتاحية بعنوان «الى لجنة الحدود الامية» ان العراقيين يجهلون قضية تدعي قضية الموصل لان الموصل كانت ولا تزال مدينة عربية[٢٥] •

وقد وزع الحزب منشورا على الطلاب العراقيين يحثهم على اجابة اى سؤال عن الموصل بالقول ان الموصل (رأس العراق) عربية ومن يفكر منا في فصلها عن العراق خائن لوطنه وعنصره وقومه ويستحق الموت ولعنة الشـــــعب[٢٦] •

وفي ٢٩ كانون الثاني ١٩٢٥ نشرت **العهد** مقالا يتناول رغبة الاتراك في الحصول على نفط الموصل وذكرت في حقل «لا تصدق» : اذا قيل لك ان العراقيين عامة والموصليين خاصة يستبدلون ملكية ابن بنت الرسول فيصل برئاسة جمهورية الرئيس مصطفى كمال اللاديني ـ لا تصدق[٢٧] •

حدث مرة ان جواد باشا المساعد التركي للجنة التحقيق لم يحضر يوم الجمعة للصلاة فكتبت **العهد** انه لا ديني وان تصرفه يشير الى نبذ الاتراك للدين • وقد نشرت مقالاً بعنوان «النساء التركيات والرجال الافرنج «لادينية الحكومة التركية» اشارت فيه الى ان تركيا اصبحت لادينية[٢٨] • ونشرت **العهد** ايضا صورة كاريكاتورية لشاب (تركيا) يريد تقييد فتاة (الموصل) وهي تحاول الافلات في يده لانها تعتبره وحشا يريد ان ينقض عليها[٢٩] •

في ٢٦ كانون الثاني ١٩٢٥ الف بعض الموصليين «لجنة الدفاع الوطني» لتأييد حزب الاستقلال العراقي في الدفاع عن حقوق العراق في الموصل وهي

(٢٤) **العهد** ، ٢٧ كانون الثاني ، ١٩٢٥ ؛ **العراق** ، ٢ شباط ١٩٢٥ •

(٢٥) **العهد** ، ٢٧ كانون الثاني ١٩٢٥ •

(٢٦) اعار الدكتور مجيد خدوري كاتب هذه السطور نسخة من المنشور المذكور •

(٢٧) **العهد** ، ٢٩ كانون الثاني ١٩٢٥ •

(٢٨) **العهد** ، ٣ شباط ١٩٢٥ •

(٢٩) **العهد** ، ١٩ شباط ١٩٢٥ •

مكونة من اكثر من مائة وخمسين شخصا من المسلمين والمسيحيين وفيهم رجال الدين والاعيان والاشراف والوجوه والرؤساء الروحانيون والادباء والخطباء والمفكرون وعلية القوم وغيرهم . و كان منهاجها الاحتفاظ بولاية الموصل كجزء لا يتجزأ من العراق ، ثم شرعت في تأسيس فروع لها في جميع المدن المجاورة[٣٠] .

وفي خطاب القاه احد اعضاء اللجنة ذكر ان الاتراك اساؤا الى سمعة الموصليين امام العالم بادعائهم ان الموصليين لا يزالون يكاتبونهم ويخابرونهم وأكد ان الاتراك يكذبون وان الموصليين يأبون ان يروا منهم شخصا حتى ولو في المنام[٣١] وقد زارت لجنة الدفاع لجنة التحقيق واكد أحد اعضائها ان مدينة الموصل عربية وان أقضية الموصل كردية وعربية وان الشعب يؤيد العراق وقد جاهدوا في السابق من اجله[٣٢]. وقد قام حزب الاستقلال ولجنة الدفاع بتنظيم المظاهرات بين الطلاب والجمعيات[٣٣]. وقد نا كلاهما تأييد وتشجيع الاحزاب السياسية والجمعيات والافراد في مختلف انحاء العراق[٣٤] .

تعبيرات اخرى عن الراى العام :

في ٢٢ كانون الثاني ١٩٢٥ قدم حزب الأمة في بغداد مذكرة طويلة جدا الى لجنة التحقيق تحتوى على بحث القضية العربية والثورة العربية ضد الاتراك مع حجج جغرافية وتاريخية وسياسية وقومية واقتصادية وعسكرية[٣٥]. وقد ختمت المذكرة بالقول ان الموصل جزء لا يتجزأ من

(٣٠) **الموصل** ق ٢٧ كانون الثاني ؛ **العهد** ٢٧ كانون الثاني ١٩٢٥ ؛ **العالم العربي** ، ٣٠ كانون الثاني ١٩٢٥ .

(٣١) **العهد** ، ٢٩ كانون الثاني ١٩٢٥ .

(٣٢) **العهد** ، ٨ شباط ١٩٢٥ .

(٣٣) **العهد** ، ٥ شباط ١٩٢٥ . كان وزير الداخلية العراقية قد منع المظاهرات يوم ٢٧ كانون الثاني ١٩٢٥ .

(٣٤) **العهد** ، ٢٩ كانون الثاني ١٩٢٥ ؛ **العراق** ، ٣، ٤ شباط ١٩٢٥

(٣٥) **العالم العربي** ، ٢٣ ، ٢٩ ، ٣١ كانون الثاني ، ١ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٨ ، ١٠ ، ١١ ، ١٣ ، ١٨ ، ٢٢ ، ٢٧ ، ٢٨ ، شباط ، ١، ٣، ٤ آذار ١٩٢٥ .

العراق • واعلن الحزب عن معارضته لمطالبة حكومة انقرا غير العادلة بضم ولاية الموصل واكد بأن لا توجد قوة في العالم تستطيع قطع الموصل رأس العراق مادام العراقيون على قيد الحياة • وقال الحزب انه يقدم المذكرة آملا ان تعامل اللجنة العراقيين بالعدل ضد الظالمين[٣٦] •

وفي الوقت نفسه عقدت جمعيات الاطباء والصيادلة اجتماعات في بغداد لبحث الوضع الصحي في العراق لمقارنته بالوضع الذي كان تحت حكم الاتراك ولتهيئة مذكرات تقدم للجنة التحقيق • وقد ذكرت جمعية الاطباء في مذكرتها تحسن الصحة العامة تحت الحكم الوطني وأيدت مطالبة العراق بماردين ونصيبين وسعرت وجزيرة ابن عمر • واشارت جمعية الصيادلة في مذكرتها الى انه كان في بغداد تحت الحكم العثماني تسعة صيادلة فقط ولكن يوجد ثلاثون في سنة ١٩٢٥ • واضافت انه كان على الطلاب ان يدرسوا الصيدلة في القسطنطينية تحت ظروف صعبة ولكن توجد مدرسة للصيدلة في بغدادا سنة ١٩٢٥[٣٧] •

وقدم ثلاثمائة موصلي من المقيمين في بغداد مذكرة الى لجنة التحقيق معلنين ان الموصل جزء لا يتجزأ من العراق وبمثابة الرأس من الجسد[٣٨] •

ونشرت جريدة **المفيد** مقالا افتتاحيا بعنوان «السياسة التركية الغاشمة بالامس واليوم» ذكرت فيه ان العرب لم ينسوا بعد مصارع شهدائهم الذين ذهبوا ضحية الجور التركي ولا تلك الفضائع والمنكرات التي تألف منها للترك تاريخ اسود • وطالبت بقية البلدان العربية التي لا يزال العلم التركي يخفق فوق اصقاعها ، وأملت ان الاتراك تعلموا درسا من سياستهم الخرقاء سياسة تتريك العناصر غير التركية التي جرت عليهم النوائب والمصائب • وقالت الجريدة ان العرب ظنوا ان الاتراك سيحترمون ميثاقهم الوطني ولكنهم سرعان ما داسوه بالاقدام فشرعوا يطالبون بالموصل اشد البلاد العربية عروبة[٣٩] •

---

(٣٦) **العالم العربي** ، ٤ آذار ١٩٢٥ •
(٣٧) **العالم العربي** ، ٢٤ كانون الثاني ١٩٢٥ •
(٣٨) **العالم العربي** ، ٢٨ كانون الثاني ١٩٢٥ •
(٣٩) **المفيد** ، ٢٢ كانون الثاني ١٩٢٥ •

وقالت **العالم العربي** ان القضية العراقية تمثل الحياة أو الموت للعراق ويستميت العراقيون بحقوقهم ضد أية قوة وانهم مستعدون لافتداء مصلحتهم بالارواح ، فانتزاع ارواحهم اسهل من انتزاع حقوقهم وجعلهم عرضة للهوان والذل وموضوعا للعنة الاحفاد والاجيال المقبلة[40] .

ونشرت **الموصل** مقالا بعنوان « من هي عصبة الامم - الموصل ترحب باللجنة الاممية » فأكدت ان الموصل عربية وعراقية روح العراق وقلبه ويستحيل على الجسد ان يعيش اذا فصل الروح والقلب منه[41] .

وقد أبرق رؤساء الطوائف المسيحية الى قداسة البابا وكرادلة لندن وبروكسل وفينا وبودابست يحتجون على مطالب الاتراك الاشعبية ويستنجدون بهم لدى عصبة الامم لصيانة ولاية الموصل لان الموصل هي الملجأ الوحيد لعشرات الآلاف من مهاجري مسيحيي العالم الشرقي[42] .

وفي حزيران ١٩٢٥ ألف جماعة من الموصليين حزبا باسم الحزب الوطني لمقاومة الدعاية الضارة بالوحدة العراقية والسعي وراء استقلال العراق استقلالا تاما[43] .

الآراء الكردية :

في أول تشرين الاول ١٩٢٤ ارسلت الجمعية الكردية في السليمانية الى مجلس عصبة الامم مذكرة تعارض فيها المطالب التركية في ولاية الموصل وانكرت وجود أية علاقة بين الاكراد والاتراك سوى الدين ، فلما اصبحت تركيا لا دينية لم تبق أية رابطة على الاطلاق . وقد شكت الجمعية من تتريك اكراد تركيا ومن معاملتهم الجائرة . وقد وصفت المذكرة اعطاء ولاية الموصل الى تركيا كجريمة ضد الحقوق الانسانية عامة وضد حقوق الاكراد خاصة . وختمت المذكرة بالالتماس من مجلس العصبة ان يساعد على تحسين حالة شعب منسي ومهجور لكي يكون عنصرا يخدم السلم والرقي في الشرق الادنى

---

(٤٠) **العالم العربي** ، ٢٤ كانون الثاني ١٩٢٥ .
(٤١) **الموصل** ، ٢٧ كانون الثاني ١٩٢٥ .
(٤٢) **العالم العربي** ، ٣ شباط ١٩٢٥ .
(٤٣) **الموصل** ، ١ حزيران ١٩٢٥ .

بالتفاهم مع مجاوريه من الارمن والكلدان والعناصر الاخرى[٤٤] .

ونشرت جريدة **المفيد** مقالا بعنوان « الغاية الفاسدة » نقلا عن جريدة **ژبانهوه** التي تصدر في السليمانية للكاتب الكردي علي عرفان هاجم فيه فتاح «أفندي» الخبير التركي وقال : ربما يقول الاتراك اننا نريد حماية هذه الامة ونظامها وتربيتها ولكننا نقول لهم اذهبوا وفتشوا انتم عن مربٍّ يتعهد في تربيتكم وحامٍ يحمي بلادكم فانتم احق بالحماية من أية أمة اخرى فما كان التركي في مدرسة العالم الكبرى الا تلميذا بسيطا لا يزال في آخر صف بين ابناء الشعوب المتمدنة[٤٥] .

وقد اجاب الاستاذ رفيق حلمي المؤرخ والمربي الكردي واحد أعوان الشيخ محمود سابقا على اسئلة المؤلف عما اذا كانت هناك جماعةمن الاكراد طالبت بتأسيس حكومة كردية وطنية تحت الانتداب البريطاني فقال نعم وهذه الجماعة مؤلفة من المثقفين ورؤساء العشائر والأسر الكبيرة وقد اشتغلوا سرا في العراق وفي خارجه من أجل الاستقلال الكردي وذلك منذ أيام الامبراطورية العثمانية وأضاف ان اولئك الاكراد بنوا مطالبهم على معاهدة سيفر . وقال كانت هناك جماعة كردية أخرى من رجال الدين وموظفي الحكومة وضباط الجيش العثماني وقد أيدت تركيا فأما رجال الدين فكانوا متأثرين بالعاطفة الدينية واما الموظفون والضباط فكانوا مدفوعين بمصالحهم الشخصية . واضاف الاستاذ رفيق حلمي بأن الذين ايدوا العراق كانوا في الغالب من التجار والملاكين وقد كانوا متأثرين بالاسباب الاقتصادية .وقال انه يعتقد ان اكراد لواء الموصل كانوا تحت نفوذ بريطانيا العظمى . وذكر ان الجماعة الوحيدة المهمة من الاكراد الذين كافحوا من أجل الاستقلال هي جماعة الشيخ محمود . وقال انه كانت هناك جماعة مسلحة من الاكراد والاتراك في رواندوز تحت قيادة ضابط جركسي مصري (عثماني) اسمه علي شفيق بك المصري ويعرف باسم اوز دمير بك ، وقد نشرت هذه الجماعة

---

(٤٤) **العالم العربي** ، ٤ آذار ١٩٢٥ .

(٤٥) جريدة **المفيد** ، ٢٧ شباط ، ١٩٢٥ .

الارهاب[٤٦]، والدعوة لتركيا منذ أيام مؤتمر لوزان ولكن القوات العراقية قمعتها قبل مجيء لجنة التحقيق .

التعليقات العراقية على تقرير اللجنة سنة ١٩٢٥

استقبلت الصحافة العراقية تقرير اللجنة باحساسات مختلفة : غضب على نتائج اللجنة النهائية وأمل بأن تدافع بريطانيا عن حقوق العراق في الموصل امام مجلس العصبة عند بحث التقرير وتفاؤل بقرار المجلس المنتظر .

حاولت جريدة **العراق** ان تدحض رأى اللجنة بأن تركيا اكثر استقرارا من العراق فقالت ان تاريخ الامبراطورية العثمانية يظهر انه كانت هناك دائما ثورات وانقلابات واستشهدت بالثورة الكردية في سنة **١٩٢٥** لكي تثبت ان تركيا الحديثة لا تختلف عن الامبراطورية العثمانية[٤٧] .

ونشرت جريدة **الموصل** مقالا افتتاحيا بعنوان « الموصل وتقرير الوفد الاممي » ايدت فيه تمديد مدة الانتداب لخمس وعشرين سنة لتشجيع الرأسمال الاجنبي على دخول العراق فقالت ان دولاب العمل قد وقف تمام الوقوف وكسدت الاسواق التجارية كسادا لا مثيل له لعدم ائتمان الشركات الاجنبية من ادخال رؤوس اموالها الى العراق لأن المعاهدة العراقية ـ البريطانية قصيرة الامد لا تطمئنهم اما اذا امتدت المعاهدة الى خمس وعشرين سنة تتقاطر تلك الشركات على العراق تقاطر الفراش على السراج[٤٨] .

ونشرت **العراق** مقالا شديدا عنوانه « تقرير الموصل تقرير أخرق وفرية منكرة » قالت فيه انه قبل مجيء لجنة التحقيق كان العراقيون يتوسمون في رجالها الخير والانصاف والاطلاع الواسع ولكن سرعان ما انقلبت هذه الثقة الى ريبة شديدة . ثم هاجمت التقرير فقالت فيه سخائف الآراء وفواسد

---

(٤٦) كنتيجة لنشاط جماعة الاقلية في ولاية الموصل التي أيدت تركيا وجربت الارهاب كسلاح سياسي اضافت الحكومة العراقية سنة ١٩٢٤ المادة الرابعة عشرة الى الفصل الثاني عشر من قانون العقوبات البغدادي لمعاقبة الارهاب والاغتيال السياسي .

(٤٧) **العراق** ، ١١ آب ١٩٢٥ .

(٤٨) **الموصل** ، ١٢ آب ١٩٢٥ .

النظريات ومموجات النتائج يأسف لها كل من كان يتوقع من مندوبي عصبة الامم التي تمثل صفوة العقول المتمدنة ، فيحق والحالة هذه ان ينعت التقرير بالتقرير الاخرق . وذكرت هذه الجريدة التي يصدرها صحفي مسيحي ان اللجنة افترت على النصارى واليهود بقولهم انهم يفضلون الحكم التركي على الحكم العراقي من دون الانتداب وأكدت ان نصارى العراق كلهم بقلب واحد يفضلون البقاء مع اخوانهم المسلمين العرب مهما كان مصيرهم ويفضلون ان يموتوا بين اخوانهم المسلمين العراقيين ومع العرب وبيدهم من ان يعودوا الى براثن النمر التركي الضاري الذى لا يروى دم جشعه(٤٩) .

وقد ذكر ساسون حسقيل وزير المالية العراقية (وهو يهودى) في تصريح له تأييد اقتراح تمديد الانتداب لمدة خمس وعشرين سنة اذا نال العراق الموصل . واشار الى ان خط بروكسل ليس بالخط الطبيعي وان المحافظة عليه تتضمن صعوبات كبيرة واكد ان الموصل عربية وان نواب ولاية الموصل وأعيانها يرغبون في البقاء في العراق . وأكد انه اذا أعيدت الموصل الى تركيا فلا يمكن ان تستمر المملكة العراقية في الوجود بعد ذلك لان ايرادات الاقسام الباقية لا تكفي وتصبح بغداد عاصمة البلاد قريبة من حدود قد تكون معادية وابدى ساسون حسقيل مخاوفه من ان يؤدى ضياع الموصل الى جلاء البريطانيين عن العراق وهذا يضع العراق تحت رحمة الايرانيين في حالة سقوط رضا بهلوى(٥٠) .

ووصفت جريدة **العالم العربى** التقرير بأنه ملء بالغوامض والمتناقضات والمغالطات وقد عزتها الى الكونت بول تلكي ليساعد اصدقاءه الاتراك(٥١). وقالت جريدة **المفيد** لو شاءت اللجنة اختصار تحقيقها وترجيح الحق الطبيعي للعراق على كل اعتبار واه آخر لما وصلت الاراء من التضارب الى هـذا الحد(٥٢) . واشارت **العراق** الى انه بالرغم من احتواء التقرير للتناقضات

---

(٤٩) **العراق** ، ١٣ آب ١٩٢٥ .

(50) *The Times, August* 18, 1925.

(٥١) **العالم العربى** ، ١٥ آب ١٩٢٥ .

(٥٢) **المفيد** ، ١٦ آب ١٩٢٥ .

والاغراض والسياسات المتعارضة فقد أوصى بابقاء الاراضي المتنازعة جزءاً منها للعراق بسبب الحجج القوية المؤيدة للعراق ، ولاسيما رغبات سكان ولاية الموصل(٥٣) . وقد اعترفت جريدة **المفيد** بأنه من غير المحتمل ان تعطى ولاية الموصل الى تركيا لان بريطانيا العظمى ستحافظ على عهودها التى قطعتها للعرب والاكراد والاثوريين(٥٤) .

وقد قرر البرلمان العراقي في جلسة سرية بتاريخ ٣١ آب ١٩٢٥ ان يتبع نصيحة بريطانيا فعبر بالاجماع عن تصميمه على الدفاع عن الموصل ضد الاتراك حتى ولو ادى ذلك الى الحرب(٥٥) . وقد ارسل مجلسا البرلمان برقية شكر الى ايمري وزير المستعمرات البريطانية ومندوبها في مجلس العصبة لدفاعه عن حقوق العراق . وقد دهش الحزب العراقي المتطرف وروع عندما وجد ان بعض الصحف البريطانية تعارض في تمديد التحالف بين بريطانيا والعراق . وقد فسر بعضهم موقف تلك الصحف انهـا تتسلم مخصصات من الحكومة التركية(٥٦) .

وقد أرسل رؤساء المسيحيين واليهود برقيات الى الملك فيصل والى المندوب السامي البريطاني في العراق والى رئيس الوزارة العراقية والى عصبة الامم يحتجون وينكرون ما نشر عنهم في تقرير اللجنة عن رغبتهم في الرجوع الى تركيا ويصرحون بأنهم عرب ويريدون ان يعيشوا تحت العلم العراقي العربي مع اخوانهم المسلمين . وقد وقع على هذه البرقيات مطران السريان الكاثوليك ومطران السريان اليعاقبة ومطران الكلدان ونائب البطريرك وقس الارمن وحاخام اليهود وغيرهم من الاطباء والمحامين والقسس من المسـيحيين واليهـود(٥٧) .

بعد ان امضى الملك فيصل شهرين في اوربا الغربية بحث في خطابه

(٥٣) **العراق** ، ١٩ آب ١٩٢٥ .
(٥٤) **المفيد** ، ١٦ أيلول ١٩٢٥ .
(55) *Current History*, XXII, p. 143.
(56) *British Report*, 1925, p. 15.
(٥٧) **العالم العربي** ، ٤ أيلول ١٩٢٥ .

الوداعي بلندن بتاريخ ٩ تشرين الاول ١٩٢٥ضرورة احتفاظ العراق بولاية الموصل وأكد انه اذا جرد العراق من الموصل فسيكون مستقبل البلاد الاقتصادي في أسوأ حال ويكون الدفاع عنها غالي التكاليف وشاقا • واذا انفصلت الولاية عن العراق توجه ضربة شديدة وربما قاتلة لبلاده ويعرقل التقدم الملحوظ في ادارة العراق عرقلة تامة أو ينقلب الى ضده • ويؤدي هذا الانفصال الى زيادة المصاريف العسكرية ومصاريف المحافظة على النظام والامن في القسم الباقي من القطر(٥٨) •

مؤيدو تركيا في العراق :

كانت هناك جماعة موالية للاتراك لاسباب مختلفة ، فقد كان البعض من الموظفين السابقين والضباط المتقاعدين ، وكان البعض الاخر مندفعا بتأثير العاطفة الدينية ، وبعضهم الاخر بسبب كرههم لجماعات أيدت الانكليز والحكومة العراقية •

ذكر الدكتور جميل دلالي الذي كان سكرتيراً لحزب الاستقلال الموصلي لكاتب هذه السطور ان الاتراك حاولوا في أواخر أيامهم القضاء على اقتصاديات الموصل فكان بعض الموصليين ينتظر من الانكليز الذين ادعوا انهم جاؤا محررين لا فاتحين ان يحسنوا الوضع فلما خاب أملهم فيهم ويئسوا من تحسن الوضع عادوا الى تأييد الاتراك أخوانهم في الدين ، وذكر الدكتور دلالي ان مؤيدي الاتراك كانوا ضعافا بسبب موقف الحكومتين الانكليزية والعراقية منهم ونشاط حزب الاستقلال فاذا وزعوا نشرات في صالح الاتراك صادرها القوميون العرب واتلفوها ورجح ان بعض المؤيدين كان لهم اتصالات بالاتراك وانهم تسلموا منهم مساعدات مالية • ولكنهم لم يلجأوا الى العنف • وذكر ان مصطفى الصابوني وجماعته وهم عرب كتبوا مضبطة ارسلوها الى الاتراك يطالبون بعودتهم وقد حصل الانكليز على تلك المضبطة وقدموها الى الملك فيصل • ويفسر الدكتور دلالي موقف الصابوني بأنه كان هو وطبقة التجار في الموصل ضد آل العمري وضد

---

(58) *Current History*, XXIII, p. 450.

السادة (أى آل النقيب وآل المفتي وآل الفخرى) الذين أيدوا الحكومة العراقية • وفسر الدكتور جميل دلالى تأييد آل النجفى (وهم عرب) وآل كشمولة للاتراك بخصومتهم مع آل توعلة الذين ايدوا الحكومة العراقية، وفسر تأييد بعض أفراد آل النقيب وآل سليمان بك للاتراك بثقافتهم التركية وعواطفهم الاسلامية ، واما تأييد اغوات باب البيض للاتراك فنسبه الى رد الفعل ضد الانكليز •

ونشرت **المانجستر غارديان** مقالة عن مؤيدى تركيا فى العراق ذكرت فيها انهم أقلية ضعيفة الاثر ، وتطرقت الى تجدد الاشاعات التى تذكر فى المقاهى عن هجمات الاتراك وانتصاراتهم وعن قرب احتلالهم للموصل ، وذكرت ان تأثير هذه الاشاعات كان ضعيفا بسبب سياسة الادارة الحرة تجاه الصحافة • ثم ذكرت الجريدة ان العناصر المؤيدة لتركيا مؤلفة من جماعتين: الجماعة الاولى مؤلفة من الموظفين السابقين فى العهد العثمانى الذين فقدوا وظائفهم فى العهد الجديد ، والجماعة الثانية مؤلفة من مؤيدى الاتراك لاسباب سياسية ودينية • فاما عن الجماعة الاولى فقد سمت الحكومة العراقية لتوظيف بعضهم ولكن بعضا منهم لم يصلح للخدمة لعدم كفاءة قسم منهم ولارتشاء قسم آخر ، فلا عجب ان نراهم يتذكرون أيام الاتراك ويتمنون عودتهم • أما الجماعة التى تؤيد الاتراك لاسباب سياسية ودينية فأكثرها من الجيل القديم وكانت تعتبر الامبراطورية العثمانية رمز قوة الاســـلام السياسية وقد شعروا بمرارة الهزيمة فى الحرب العالمية الاولى كما لم يشعر بها أى شعب آخر وقد افتقدوا الخلافة مثلهم الاعلى الذى يقدسونه منذوفاة النبى محمد[٥٩] •

وقد حكم على ثلاثة من الوكلاء الاتراك لبثهم الدعوة لارجاع الحكم التركى فى العراق • وقد نشر اثنان منهم كتبا باسم الجمهورية التركية وقد حكم عليهما بالحبس الشديد لمدة ثمانية عشر شهرا ونفي احدهما الى تركيا بعد انتهاء مدة محكوميته ووضع الاخر تحت مراقبة الشرطة لمدة حكمه نفسها • وحكم على الثالث بالحبس الشديد لمدة سنة لاقلاقه الامن العـــام

(59) *The Manchester Guardian*, January 3, 1925.

ينشره الدعوة بأن مصطفى كمال سيحتل العراق ويقتل جميع الموظفين[٦٠].

التعليق على قرار مجلس العصبة سنة ١٩٢٥

استقبل الشعب العراقي قرار مجلس العصبة المؤرخ في ١٦ كانون الاول ١٩٢٥ الذي اعطى ولاية الموصل الى العراق بسرور وابتهاج عظيمين فأقام الولائم والافراح وعطل الاشغال العامة . وبالرغم من ان الصحف صدرت مسرورة جذلة استنكر بعض العراقيين الفقرة الثانية من القرار التي أوصت بتمديد أجل الانتداب على العراق لمدة خمس وعشرين سنة[٦١].

وفي ١٧ كانون الاول ١٩٢٥ بعد اعلان قرار المجلس مباشرة اجتمع مجلس الوزراء العراقي وقرر ارسال برقية شكر الى ستانلي بولدوين رئيس الوزارة البريطانية وأخرى الى سكرتير عصبة الامم . وقد جاء في البرقية المرسلة الى بلدوين ان الحكومة العراقية تعلن سرورها العظيم من القرار الذي اتخذه مجلس عصبة الامم والذي قوبل من الشعب العراقي بمزيد الاستحسان وتبدي شكرها للحكومة البريطانية للمساعي التي بذلتها في سبيل المحافظة على حقوق العراق وخاصة للسر اوستن جمبرلن وزير الخارجية البريطانية وليوبولد ايمري وزير المستعمرات وتصرح الحكومة العراقية بأنها مستعدة للبدء بالمفاوضات لعقد معاهدة جديدة مع بريطانيا . وشكرت الحكومة العراقية عصبة الامم للقرار العادل الذي اتخذه المجلس[٦٢] . وقد ارسل الملك فيصل برقية يشكر فيها عصبة الامم . وارسل رئيس بلدية الموصل ورئيس بلدية أربيل وبطريرك بابل ومطران اليعاقبة وحاخام اليهود برقيات

---

(60) *Current History,* XXIII, p. 768; *British Report,* 1926, pp. 154-155; *L'Asie Francaise,* October, 1925, pp. 324-325.

(٦١) **العراق** ، ١٨ ، ١٩ كانون الاول ١٩٢٥ .

(٦٢) **العالم العربي** ، ١٨ كانون الاول ١٩٢٥ .

شكر لايمرى[٦٣] • وفي اجتماع مجلس الأعيان بتاريخ ٢٠ كانون الأول ١٩٢٥ قرأ رئيس الوزارة العراقية قرار مجلس العصبة ووعد بان تدافع حكومته عن حقوقه العراق فى المعاهدة المقبلة مع بريطانيا[٦٤] •

في ٦ كانون الثاني ١٩٢٦ روى مراسل **مجلة ذى نير ايست اند انديا** ان خبر قرار مجلس العصبة استقبل في بغداد بالابتهاج العام• وقد رفع العلم العراقي على البيوت والبنايات • وقد تحسن الوضع التجارى • ولكن لم يعم الرضا جميع الناس فقد تشكى بعض المتطرفين من فداحة ثمن الموصل على العراق وأسفوا لقرار المجلس بتمديد أجل الانتداب لمدة خمس وعشرين سنة • وأشار المراسل الى ان الملك فيصل عبر في مقابلة خاصة مع ممثل جريدة **ذى بغداد تايمس** عن ارتياحه العظيم للقرار وقال انه لا يرى سببا لعدم وجود تحالف ودى بين العراق وبريطانيا لا لمدة خمس وعشرين سنة بل لاية مدة ضرورية بشرط المحافظة على كرامة الامة دائما وبشرط عدم وجود أحكام تعرقل تقدم الشعب العراقي • وقد دلتنا التجارب في الماضي على ان الحكومة البريطانية مستعدة لمساعدتنا بكل طريقة ممكنة في التغلب على صعوباتنا[٦٥] •

وقد روت بعثة نائبي الجنرال ليدونر على الحدود العراقية ـ التركية الى مجلس العصبة ان المثقفين استقبلوا قراره بحماسة واستقبلته الجماهير بالرضا • واستشهدت بالاحتفاء الذى استقبلها به الاهلون اينما حلت وبدفع أهالي لواء الموصل لضرائب ثلاث السنوات الماضية مما يدل على قبولهم للقرار• ولم تشاهد البعثة أى علامة على التذمر من قرار المجلس[٦٦] •

معارضة المعاهدة العراقية ـ البريطانية لسنة ١٩٢٦

بالرغم من ترحيب العراقيين بقرار المجلس عن الموصل فقد استنكروا

(63) *The Times*, December 21, 1925.

(٦٤) **الوقائع العراقية** ، ٢٩ كانون الاول ١٩٢٥ •

(65) *The Near East and India*, XXIX, p. 66.

(66) *Official Journal*, 1926, p. 1040.

الشرط الملحق به والذي يدعو الى تمديد الانتداب على العراق لمدة خمسين وعشرين سنة .ولذلك عارضوا المعاهدة العراقية ــ البريطانية لسنة ١٩٢٦ لتضمنها ذلك الشرط وخاصة لتمديد مفعول الاتفاقيات الملحقة للمدة نفسها. وقد أعلنت جريدة **المفيد** يوم ١٣ كانون الثاني ١٩٢٦ أي بعد امضاء المعاهدة مباشرة بأن الحكومة البريطانية ارهبت الحكومة العراقية واجبرتها على توقيع المعاهدة(٦٧) . وكانت الحكومة البريطانية قد وعدت بتقديم المعاهدة الى البرلمان البريطاني في ٢ شباط ١٩٢٦ ولذلك طلب ايمري من الحكومة العراقية ان يبرم البرلمان العراقي المعاهدة قبل ذلك التاريخ ، وقد أبدى الملك فيصل والحكومة العراقية استعدادهما لاجابة ذلك الطلب(٦٨) .

ففي يوم ١٦ كانون الثاني عرض رئيس الوزارة العراقية المعاهدة العراقية ــ البريطانية على مجلس النواب مرفقة بكتاب معنون الى رئيس مجلس النواب موضحا أسباب عقد المعاهدة ، وقد أكد الكتاب اهمية ولاية الموصل للعراق واستعرض تاريخ المشكلة . وذكر العرض التركي المؤرخ في ١٩ آذار ١٩٢٥ لعقد معاهدة مع بريطانيا العظمى بغيـــة الحصول على ولاية الموصل . وقد احتوى مشروع المعاهدة هذا على جعل الزاب الصغير حدا فاصلا ؛ وعلى تعهد تركيا لضمان وحدة العراق ؛ وعلى منح شركة بريطانية امتياز الاستغلال النفط في ولاية الموصل مع مد أنابيب في الاراضي التركية وانشاء مرفأ على ساحل البحر ؛ وعلى منح شركة بريطانية امتيازاً لانشاء وادارة سكك حديد طولها على الاقل ثلاثة آلاف كيلومتر تصل ولايات تركيــا الجنوبية بالبحر الابيض المتوسط والبحر الاسود مع رخص للتفتيش عن المعادن ضمن عشرين كيلومترا على جانبي الخط ؛ وعلى منح شركة بريطانية امتيازات لانشاء وادارة عدة موانيء . وأشار كتاب رئيس الوزراء الى ان بريطانيا العظمى توافق بموجب مشروع المعاهدة المقترحة على فصل أهم قسم

---

(٦٧) **المفيد** ، ١٣ كانون الثاني ١٩٢٦ .

(68) *British Report*, 1926, pp. 18-19.

من ولاية الموصل وقبول الفرنك الفرنسي لتأدية الدين العثماني والسماح لتركيا بعقد قرض في أسواق لندن • ثم اوضح الكتاب موقف بريطانيا ودافع عنه ومدحها لاخلاصها لتعهداتها للعرب • وذكر الكتاب المعارضة البريطانية وموقفها من التزامات بريطانيا المالية في العراق لمدة خمس وعشرين سنة• أشار الكتاب في الختام الى ان الحكومة العراقية بذلت جهدها في تخفيف عباء العراق ولا سيما الاعباء المذكورة في الاتفاقيات الملحقة مؤملة بأن لمجلس يقدر الظروف العامة التي احاطت بهـــذه المسألة وما يترتب على راره من النتائج الخطيرة(٦٩) •

وفي ١٨ كانون الثاني ١٩٢٦ حين بدأ مجلس النواب مناقشة المعاهدة أعلن رئيس المجلس رشيد عالي الكيلاني ان احد النواب قدم اقتراحا خطيا بنظر المعاهدة بطريقة الاستعجال على أساس ان هـــذه المعاهدة ما هي الا استمرار للمعاهدة السابقة لسنة ١٩٢٢ وهي معروفة عند النواب • فلما اعترض نواب المعارضة على نظرها بطريقة الاستعجال لان قرار مجلس العصبة اعطى مهلة أمدها ستة أشهر لعقد المعاهدة ، ذكر رئيس الوزراء المجلس ان بريطانيا تنتظر قراره قبل ٢ شباط وناشد النواب أن يأخذوا بنظر الاعتبار مصالح البلاد ، ولكن المعارضة لم تر ما يبرر الاستعجال • ثم وضع الرئيس الاقتراح بالتصويت • فتبع ذلك ضوضاء وضرب المقاعـــد ولكن الرئيس أعلن قبول الاقتراح •

ثم رجا رئيس الوزراء عبدالمحسن السعدون من رئيس المجلس ان تكون مناقشة المعاهدة بجلسة سرية فوثب النواب المعارضون واحدثوا ضوضاء وصياحا • ولما طلب رئيس الوزراء من رئيس المجلس ان يحافظ على النظام صاح احد نواب المعارضة «اسكت» وواصل بقية نواب المعارضة صياحهم ثم بدأوا يخرجون • وقد رمى بعضهم على رئيس المجلس بنســـخ المعـاهدة

(٦٩) **العالم العربي** ، ١٧ كانون الثاني ١٩٢٦ •

وبعضهم مزقها . وصاح صوت «خونة ! هذه أكثرية غاشمة ظالمة ! فلتسقط الاكثرية الغاشمة ! » . وتقدم احد المعارضـــين بالقرب من منبر الخطابة ورفع كلتا يديه وقال «الا فلتعلم الامة بأني ارفض المعاهدة رفضا باتا» وعندما صاح حكمت سليمان وزير الداخلية « اخرجوا » اجاب احد المعارضين « صدقوا المعاهدة ايها الخونة » وتأثر معارض آخر تأثرا بلغ حد البكاء وقال نائب آخر « لماذا تطلب منا ان نخرج يا خائن » . وصرخ معارض في الخارج « فليبع حكمت بك البلاد » . ثم واصل المجلس اجتماعه السري لمدة ساعة ونصف ، ثم أذيع بعد ذلك ان النواب الحاضرين وعددهم ٥٨ وافقوا على المعاهدة . أما عدد النواب المنسحبين فيبلغ تسعة عشر [٧٠] .

وفي ١٩ كانون الثاني ١٩٢٦ اجتمع مجلس الاعيان العراقي وأعلن الرئيس ورود المعاهد لمناقشتها ، وقدم عينان اقتراحا خطيا لنظر المعاهدة بطريقة الاستعجال وقبل . ثم اعلن رئيس الوزراء ان لديه بعض الوثائق والمراسلات بين الحكومتين البريطانية والعراقية ورجا المجلس ان يقرأها عليه بجلسة سرية[٧١] . وبعد جلسة دامت ساعة ونصف عاد المجلس الى الجلسة العلنية . فتكلم العين مولود مخلص وقال ان العراق مهدد بالهلاك لان معاهدة ١٩٢٦ أثقل من معاهدة ١٩٢٢ ورجا مجلس الاعيان ارجاع المعاهدة الى مجلس النواب ما دام مجلس العصبة قد اعطى العراق وبريطانيا مهلة لمدة ستة أشهر لعقد المعاهدة . ولكن وزير العـدل اثنى على موقف بريطانيا في الدفاع عن حقوق العراق في ولاية الموصل سواء كان ذلك لمنفعتها الخاصة أو لمنفعة العراق وأيد احد الاعيان وزير العدل . ثم وافق المجلس على المعاهدة بسبعة عشر صوتا ضد واحد[٧٢] .

---

(٧٠) **العالم العربي** ، ١٩ كانون الثاني ١٩٢٦ .

(٧١) نشرت الحكومة البريطانية هـــذه الوثائق والمراسلات في مجموعـــة State Papers كما نشرت الحكومة الاميركية بعضها الآخر وهي خاصة بالكفاح بين الدولتين حول النفط . ويجدهـــا القارىء في الفصل الثاني عشر ادناه .

(٧٢) **العالم العربي** ، ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٦ .

وقد تساءلت جريدة **الاستقلال** لسان حال المعارضة هل من الحكمة وهل من المعقول ان تبرم معاهدة مهمة تقيد مستقبل العراق لمدة ربع قرن في نصف ساعة فالى أي مدى ابتعد اولئك النواب عن المنطق والعقل والى اي مدى بعدوا عن اعتبار مصالح بلادهم ، ولكن حزب الشعب قام بدور تاريخي وسيسجل أعماله بحروف من نور يذكرها بالثناء احفادنا واحفاد احفادنا خلال القرون القادمة(٧٣) • وقالت جريدة **العراق** الحكومية انها فوجئت بموقف المعارضين فقد تركوا مجلس النواب من دون بيان موقفهم هل‌هم موافقون على ابرام المعهدة أم لا • وقالت انها لا تستطيع اعتبارهم الأحزابا ذوي وجهين وان عملهم مجرد مناورة سياسية مدبرة • وقالت أيضا ان أكثرهم شبان يحتاجون الى تمارين لتقوية عضلاتهم فهي تقدر رغبتهم في القيام باللعب على الحبال وهذا ما يتوقع منهم ولا يتوقع السلوك المعقول(٧٤) •

وقد عارض حزب الاستقلال الموصلي المعاهدة وفصل احد أعضائه العضو في مجلس الاعيان لموافقته على المعاهدة(٧٥) • واما الحزب الوطني فعارضها وشكر حزب الشعب على موقفه(٧٦) •

الارتياح من التسوية النهائية

في ١٤ حزيران ١٩٢٦ قدمت الحكومة العراقية المعاهدة العراقية ـ التركية ـ البريطانية لسنة ١٩٢٦ الى مجلس النواب لابرامها مع مذكرة ايضاحية ذكرت التعديل البسيط في خط الحدود بين أشوتا وعلمون ومنح تركيا عشرة بالمائة من حصة العراق من امتياز النفط المعطى لشركة النفط التركية لمدة خمس وعشرين سنة ، وأكدت المذكرة ان المعاهدة في صالح

---

(٧٣) **الاستقلال** ، ١٩ كانون الثاني ١٩٢٦ •
(٧٤) **العراق** ، ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٦ •
(٧٥) جريدة **نداء الشعب** ، ٣١ كانون الثاني ١٩٢٦ •
(٧٦) **نداء الشعب** ، ٣ شباط ١٩٢٦ •

العراق لأنها اعطت ولاية الموصل الى العراق وتضمنت اعتراف تركيا بالعراق كدولة مستقلة وأشارت الى ان المجلس الوطني الكبير التركي أبرم المعاهدة يوم ٧ حزيران ١٩٢٦ ، ورجت الحكومة المجلس ان يناقش المعاهدة بطريقة الاستعجال . فناقشها المجلس في اليوم نفسه . وقد اعرب نواب كثيرون عن رغبتهم في العلاقات الودية التعاونية بين تركيا والعراق . وقد أبرمت المعاهدة بالاجماع . وفي اليوم التالي وافق مجلس الاعيان بالطريقة نفسها[٧٧] . وقد استقبل الشعب العراقي المعاهدة بالافراح واقامة المهرجانات وارسل البعض برقيات التهنئة الى البلاط الملكي والى مجلس الوزراء[٧٨] .

وبمناسبة ابرام هذه المعاهدة أمر الملك فيصل يوم ١٧ حزيران باقامة مأدبة ملكية لاعضاء البرلمان وبعض الشخصيات البارزة في بغداد وخطب فيها الملك خطبة شكر فيها اعضاء البرلمان والاحزاب السياسية لتضامنهم وتعاونهم في سبيل المصلحة العامة . وقال ان غايتنا الرئيسة هي ان نعيش بسلام مع جيراننا خاصة والعالم بأسره عامة وقال ان تركيا اصبحت صديقتنا وواجب العراق ان يظهر لها من الولاء بقدر ما تظهره لنا . وختم الملك خطابه بأن شكر للانكليز الاعمال المجيدة التي بذلوها لمساعدة العراق في تسوية مشكلة الموصل[٧٩] .

وأمر الملك فيصل يوم ٢٦ حزيران باقامة مأدبة ثانية للسر هنري دوبس المندوب السامي البريطاني في العراق وحاشيته وخطب خطبة وجيزة أطرى فيها الجهود التي بذلتها انكلترا لخير العراق وشكر للسر هنري اهتمامه الخاص بحكومة العراق[٨٠] .

---

(٧٧) **العراق** ، ١٥ ، ١٦ حزيران ١٩٢٦ .

(٧٨) **العراق** ، ١٠ – ٢١ حزيران ١٩٢٦ .

(٧٩) **العراق** ، ١٨ حزيران ١٩٢٦ ؛ **نداء الشعب** ، ١٨ حزيران ١٩٢٦ .

(٨٠) **العراق** ، ٢٨ حزيران ١٩٢٦ ؛ **نداء الشعب** ، ٢٨ حزيران ١٩٢٦ .

الفصل التاسع

الرأي العام البريطاني ومشكلة الموصل

تابعت الدوائر السياسية في بريطانيا العظمى محاولات حل مشكلة الموصل باهتمام بالغ • وقد استعرضنا وجهات نظر وزارتي الخارجية والمستعمرات البريطانية في الفصول السابقة • وبالرغم من تأييد اكثرية الصحف البريطانية للعراق فقد آيد عدد قليل منها تركيا • وكانت هناك تفسيرات شتى للسياسة البريطانية المتعلقة بمشكلة الموصل خاصة وبالعراق عامة •

الاراء البريطانية في الادوار الاولى من المشكلة

في اثناء اجتماعات مؤتمر لوزان الاول عارضت **الديلي كرونكل** ادعاء الاتراك ان الموصل ميراث قومي وقالت ان الموصل لم تعد ميراثا قوميا كما لم تعد بغداد أو مصر أو الجزيرة العربية ، واعترفت ان الاتراك فتحوا الموصل كما فتحوا تلك البلاد الاخرى ولكنها أكدت ان الاتراك لم يستوطنوها ، وان الاتراك طردوا من الموصل بقوة السلاح كما طردوا من قبل من اليونان وصربيا وبلغاريا والبانيا ومصر والجزيرة العربية وفلسطين وسوريا وبغداد •

وقد أنكرت الجريدة ان قضية الموصل قضية نفط وعزت هذه الفكرة الى ذوي المصالح النفطية الاميركية الذين حاولوا ان يظهروها بهذا المظهر[1] •

وقد قال اللورد كرزن في خطابه الذي القاه في مجلس اللوردات يوم ١٣ شباط ١٩٢٣ بعد فشل مؤتمر لوزان الاول مباشرة أنه كان يناقش

(1) Quoted in *The New York Times* *January 2, 1923.*

الاتراك بأن لا ينظروا في المستقبل الى موسكو أو ايران أو افغانستان بل ان يولوا وجوههم شطر الغرب • وقد حث على وحدة الحلفاء في حل مشكلة الموصل وقال انه كره كل ما قيل عن النفط والمبالغة في أهميته في نظر العالم[٢] • وفي خلال الفترة الواقعة بين مؤتمري لوزان ذكر اللورد سايدنهام الحكومة البريطانية والشعب البريطاني بعهود الاستقلال والحرية التي قطعها البريطانيون للعرب[٣] •

وحين كان مؤتمر لوزان الثاني يبحث مشكلة الموصل كتب المؤرخ توينبي انه يعتقد ان صداقة تركيا مهمة لبريطانيا ولا يمكن نيلها الا بدفع كردستان الجنوبية ولكنـــه اعترف ان هذا ثمن باهظ • وقال اذا دفع البريطانيون هذا الثمن فقد يطمئنون بأن الاتراك لن يستعملوا كردستان واسطة لاسترجاع بقية العراق[٤] •

وقالت **التايمس** بعد مجيء حزب العمال الى الحكم سنة ١٩٢٤ مباشرة ان تقليد استمرار السياسة الخارجية البريطانية جعل الزعمـــاء العراقيين واثقين من ان الوزارة العمالية ستواصل جهود حكومة المحافظين السابقـــة للوصول بمفاوضات الموصل الى خاتمة ناجحة[٥] • وقبل اجتماع مؤتمر القسطنطينية نشرت الجريدة نفسها مقالا طويلا عن تاريخ الموصل منذ العهد الاسلامي حتى سنة ١٩٢٤ محاولة ان تثبت ان مدينة الموصل كانت ولاتزال عربيـــة[٦] •

---

(2) *Parliamentary Debates of the House of Lords*, fifth series, LIII, Cols. 37-40.

(3) *The Times*, March 2, 1923.

(4) Arnold J. Toynbee, "Angora and the British Empire in the East" in *the Contemporary Review*, CXXIII, p. 687.

(5) *The Times*, January 29, 1924.

(6) *Ibid.*, May 17, 1924.

وقبل انهيار مؤتمر القسطنطينية وصفت **المورنن بوست** ماقالته الصحف التركية عن العروض البريطانية المزعومة عن سكك حديد الاناضول وعن حصـــة العراق في الدين العثماني العام وعن قرض لتركيا في لندن بأنه محاولات للتثبت مما تستطيع تركيا الحصول عليـــه عن طريق مفاوضات القسطنطينية . وقد أيدت **المانجستر غارديان** رأي جريدة **المورنن بوست** وأضافت ان الاتراك يخشون الحركة القومية الكردية في العراق وأثرها على اكراد تركيا فقد تعرض وحدة الجمهورية التركية للخطر(٧) .

وقد أرسلت الحكومة البريطانية ليوبولد ايمري وزير المستعمرات والسر صموئيل هور وزير الطيران الى العراق وولاية الموصل حين كانت لجنـة التحقيق في ولاية الموصل لكي تبدي عطفها للعراقيين ولكسب ثقتهم في بريطانيا العظمى ولرفع قوتهم المعنوية . وقد درس الوزيران الوضع وجمعا المعلومات لحكومتهما(٨) .

وقد كتب من الهند قارىء بريطاني كان قد خدم في حملة العراق العسكرية الى مجلة **الاشياتيك رفيو** الصادرة في لندن ذاكرا المصالح البريطانية في العراق مثل وعود البريطانيين للعرب والرغبة في منع رجوع الاتراك الى العراق وأمل الحصول على فائدة من استثمار رأس المال البريطاني في العراق والرغبة في المحافظة على حقول النفط في ايران والخوف من خسران هيبة بريطانيا في حالة انسحابها من العراق وضرورة حماية خطوط المواصلات الجوية والبرية مع الهند والشرق . واشار الكاتب الى الاخطار التي قـد يتعرض لها العراق في حالة سحب التعضيد العسكري البريطاني : محاولة تركيا استرجاع العراق وانتشار النفوذ البلشـــفي جنوبا عن طريق ايران

---

(٧) مقتبسة في جريدة **الموصل** ، ٧ حزيران ١٩٢٤ .

(8) *The Times*, April 6, 1925; *United Empire*, XIV, 1925, p. 261.

وكردستان واستداد النفوذ الفرنسي في سوريا[9] .

وكتب چاردن مساعد ضابط سياسي بريطاني سابقا في مدينة الموصل قبل نشر تقرير لجنة التحقيق ان الحكومات بغداد وانقرا شرقية غير مجربة وفيهما بعض الفســـاد ربما كانت حكومة انقرا الدكتاتورية اكثر اتحــادا وتعرف وضعها اكثر من حكومة العراق واشار الى ان الاخيرة تتمتع بارشاد وتأييد صديق قوى هو بريطانيا العظمى[10] .

وبما ان للعراق علاقة بالدين العثماني العام أرسلت الحكومة البريطانية بعثة برئاسة اى . هلتن ينغ لدراسة الوضع المالى في العراق وقد باشرت البعثة دراستها في آذار ١٩٢٥ وأنهت تقريرها في نيسان ثم نشـــر في حزيران . وقد اكدت اللجنة اذا صدر القرار عن مشكلة حدود العراق الشمالية في غير صالح العراق فسيكون له تأثير خطير جدا على وضع العراق المالى لان لولاية الموصل اهمية اقتصادية كبيرة في رفاهية العراق وان خسرانها سيغير مشكلة الدفاع العسكرية تغيرا تاما[11] .

وقد نشر مؤتمر نقابات العمال واللجنة الاستشارية في الشؤون الدولية لحزب الع[illegible] بعض الملاحظات عن مشكلة الموصل، وقد اقتبسها الكتاب الاحمر [illegible] با[illegible]بارها مؤيدة لتركيا . وقد هاجمت هاتان المنظمتان الحجة البر[illegible] عن حق الفتح لان الموصل لم تكن مفتوحة عندما امضيت هدنة مندروس بل انها احتلت بعد ذلك خلافا لاحكام الهدنة . واشارا الى ان المفاوضات التمهيدية حول امتياز النفط مع الامبراطورية العثمانية سنة ١٩١١ لم توافق عليها الحكومة العثمانية وان تركيا لم تعترف باتفاق سان ريمو وان

---

(9) X, "Great Britain and Mesopotamia", in *The Asiatic Review,* XXI, pp. 222-224.

(10) F. W. Chardin, "The Mosul Question — What the Inhabitants Really Want", in *The Contemporary Review,* CXXVIII, pp. 61-62.

(11) British Colonial Office, *Report of the Financial Mission,* Cmd. 2438, (1925), p. 9.

الاقتراح التركي لعقد اتفاقية حول نفط الموصل حل معقول •

ويعتقد المؤتمر واللجنة انه ليس من المؤكد ان عرب الموصل يرغبون بالالتحاق بالعراق • اما ما يخص اكراد العراق فهناك أربعة نواب اكراد في المجلس الوطني الكبير التركي • فاذا كانت بريطانيا تحترم حقا رغبات السكان كما وعدت هي وفرنسا في تشرين الثاني **١٩١٨** فعليها ان تتذكر الثورة العراقية ضد بريطانيا سنة **١٩٢٠** • وقد وصفا حجة اللورد كرزن العنصرية في لوزان بأنها باطلة فحجة الاقلية المسيحية ليست بكافية للمطالبة بولاية الموصل وليس هناك سبب للاعتقاد باضطهاد المسيحيين •

وقد اعاد المؤتمر واللجنة الى الاذهان ان بريطانيا وافقت على تأسيس دولة كردية بمعاهدة سيفر ، فتساءلا لماذا بدلت بريطانيا موقفها وصارت تؤكد ضرورة المنطقة الكردية للعراق • وقد أجابا على القول بأن الموصل مخزن حبوب العراق بأن العراق يستطيع شراء الحنطة من الموصل • وختما ملاحظاتهما بالقول اذا اعطت عصبة الامم ولاية الموصل الى العراق فسيعتبر الاتراك والاكراد قرارها ظالما واستبداديا ويصبح وجود المملكة العراقية صعبا وفي آخر الامر مستحيلا(١٢) •

الاراء البريطانية بعد نشر تقرير لجنة التحقيق

اظهر نشر تقرير لجنة التحقيق انقساما اوضح في الرأي بين مؤيدي حكومة ستانلي بولدوين المحافظة ومعارضيها • وكانت الحكومة مستعدة لقبول شرط وضع العراق تحت الانتداب البريطاني لمدة خمس وعشرين سنة • أما المعارضة فكان لها آراء متباينة لانها مؤلفة من جماعات شتى كالعمال والاحرار والشيوعيين وبعض المحافظين ولا سيما صحف اللورد بيفربروك: **الديلي ميل والديلي اكسبريس والويستمنستر غازيت**،واما **التايمس**الصحيفة المحافظة المعتدلة فقد ايدت الحكومة •

(12) *Turkish Red Book* pp. 313-315.

وعلى العموم قالت الصحافة البريطانية ان تقرير اللجنة مضطرب وغامض ومعقد . وقد عللت **الديلي هرالد** العمالية التناقض في التقرير بأنه عجز اللجنة عن الاتفاق على رأي واضح ، وأكدت **الديلي نيوز** ان في التقرير غموضا مخيبا للرجاء(١٣). اما **التايمس** فتعتقد ان اللجنة توصلت الى نتائج واضحة ومعقولة يستطيع مجلس العصبة الاعتماد عليها في قراره(١٤) وقد أظهرت **الديلي ميل** ارتياحها لانها اعتقدت ان التقرير جاء في صالح الاتراك ، ونشرت مقالا افتتاحيا قالت فيه ان الرأي العام البريطاني سيقابل بالارتياح الشديد تصريح عصبة الامم بأن المنطقة المتنازعة يجب ان تعد جزء لا يتجزأ من تركيا ، لان البريطانيين صمموا تصميما صادقا على ان لا يدخلوا حربا جديدة من أجل هذه القضية ولا ريب ان خير خطة تسلكها الحكومة البريطانية هي ان تقرر عند انتهاء اجل المعاهدة في **١٩٢٨** الانسحاب من جميع البلاد عدا منطقة الزيت الواقعة حول البصرة مباشرة . وقالت **الديلي اكسبريس** انه اذا اعطت عصبة الامم لبريطانيا الخيار فانه ليس ثمة شك تقريبا من ان الوزارة الحالية تختار التبعة والنفقات في العراق خمسا وعشرين عاما أخرى . ونشرت **المورنن بوست** المحافظة المؤيدة للحكومة مقالا قالت فيه ان البريطانيين يسعون لانشاء جيش عربي منظم في العراق في اقرب وقت لان مشكلة الموصل لم تسو بعد فمن المستحسن ان تجابه الحقيقة الواقعة وهي احتمال وقوع متاعب تلزم العراق بمساعدة بريطانيا في دفاعها عن الاراضي الواقعة تحت الانتداب(١٥) .

وعلم مراسل **التايمس** الدبلوماسي ان الوزارة البريطانية ترى ان اللجنة تجاوزت صلاحيتها كلجنة استشارية وتعتقد ان نتائجها متناقضة وغير منطقية وتعارض رأيها القانوني معارضة شديدة . وتعتقد **التايمس** ان الوزارة ستقبل وهي كارهة تمديد اجل الانتداب لمدة خمس وعشرين سنة اذا قرر مجلس

---

(١٣) مقتبسة في جريدة **المفيد** ، ١٦ آب ١٩٢٥ .

(14) *The Times*, August 8, 1925.

(١٥) مقتبسة في جريدة **المفيد** ، ١٦ آب ١٩٢٥ .

العصبة ذلك[١٦] .

واكدت **الديلي تلغراف** المحافظة المؤيدة للحكومة ان التقرير لا يبعث على الارتياح مطلقا ولا يحل المشكلة(١٧) . وعلقت **المانجستر غارديان** الحرة بقولها ان التقرير لم يعرض سوى حل معلق وان اعضاء اللجنة لم يحسنوا تقدير الحقائق حينما حددوا المدة ، واذا تركت بريطانيا العراق فجأة فواجبها ان تتركه قادرا على حكم نفسه في الداخل وقادرا على ان يدافع عن نفسه من الخارج . وذكرت **الديلي تلغراف** ان تركيا غير مرتاحة من احتمال خسرانها نفط الموصل ، ومما اقلق بالها أيضا توصية اللجنة بانشاء نظام حكومي خاص للاكراد لانها تخشى ان يطالب اكراد تركيا بامتياز كهذا فيقاوموا خطة انقرا في تتريك الاكراد[١٨] .

وعلقت مجلة **النير ايست اند انديا** المحافظة المؤيد للحكومة على التقرير فذكرت اعتقادها بأن تشجيع الحكومة العراقية لمظاهرات أولاد المدارس يولد الشك في نفوس اعضاء اللجنة في حكمة تلك الحكومة بدلا من التأثر بحسن تقديرها وهذا قد يؤدي الى عدم تقرير تقدم العراق نحو الحكم الذاتي المستقر المسؤول حق قدره(١٩) . وقد ارتأت **الديلي نيوز** ان الامر يكون سهلا على بريطانيا اذا قرر مجلس العصبة اعطاء الولاية برمتها الى تركيا بشرط ان تتعهد بضمان سلامة العراق ، غير انه اذا سويت المشكلة بانهاء الانتداب البريطاني على العراق سنة ١٩٢٨ فان ذلك قرار سخيف يعتبر خيانة لحكومة العراق وشعبه وقد يؤدي الى انهيار هذه الدولة الفتية التي لا تستطيع ان تحمي نفسها[٢٠] .

خطب الارل بركنهيد وزير شؤون الهند في اكستر فقال اذا نالت تركيا شمال العراق فانها تهدد كيانه ولا يستطيع مقاومة هجوم الاتراك ،

(16) *The Times*, August 9, 1925.

(١٧) مقتبسة في **المفيد** ، ١٧ آب ١٩٢٥ .

(١٨) مقتبسة في **المفيد** ، ٢٧ آب ١٩٢٥ .

(19) *The Near East and India*, XXVIII, p. 247.

(٢٠) مقتبسة في **العالم العربي** ، ٤ أيلول ١٩٢٥ .

وهو يرى ان الانسحاب من العراق عمل اجرامي مخالف للعدالة[٢١] .

أرسلت جمعية الشرقين الادنى والاوسط في بريطانيا رسالة الى وزير الخارجية البريطانية تقترح ان تدعو عصبة الامم تركيا الى عضويتها وان تعطي عهداً باحترام وحدة واستقلال العراق مقابل موافقة العصبة على خط الزاب الصغير فاذا لم تفلح في هذا فعلى خط جبل سنجار ـ جبل حمرين . وفيما يخص المصالح البريطانية والاجنبية ، ذكرت الجمعية اعتقادها انه في الجو الودي الذي ينتج عن تلك التسوية لا تبقى سوى صعوبة قليلة في الوصول الى تسوية عادلة مع تركيا حول حقول نفط الموصل التي ستكون مضمونة في ايدي الاتراك اكثر مما اذا تركت في حوزة حكومة بغداد المهددة بالعداء التركي والمكشوفة لهجمات الاكراد المعادية[٢٢] .

روى مراسل **النيويورك تايمس** في لندن ان بعض البريطانيين المؤيدين لعصبة الامم يعتقدون ان تأجيل مشكلة الموصل بالتماس الرأي الاستشاري للمحكمة الدولية يدل على ضعف العصبة وصرحوا ان محاولة العصبة حل المشكلة بالتأجيل وبالمساومة وبتسويتها بكل الوسائل عدا الحرب لن تضفي على نفسها مجداً[٢٣] .

وكتب قارىء الى جريدة **التايمس** انه يشعر بان الدعوة المؤيدة لتركيا في انكلترا مسؤولة عن ثلاثة اشياء : تردد مجلس العصبة في اصدار قراره وزيادة تصلب الاتراك وهجوم الاتراك على المسيحيين في شمال الموصل[٢٤] . وهاجم قارىء حر معارضة الصحافة المحافظة وأعمال الاتراك ضد المسيحيين وخرق الحدود وأيد الحكومة البريطانية المحافظة ونصحها بنشر الحقائق على الجمهور[٢٥] .

وأرسل رئيس اساقفة كنتربري رسالة شديدة اللهجة الى ستانلي

---

(٢١) مقتبسة في **العالم العربي** ، ٨ أيلول ١٩٢٥ .

(22) *The Near East and India*, XXVIII, p. 338.

(23) *The New York Times*, September 23, 1925.

(24) *The Times*, September 23, 1925.

(25) *The Times*, September 29, 1925.

بولدوين قال فيها اذا تركت الحكومة البريطانية مسيحيي العراق يلاقون مصيرهم المؤلم على ايدي الاتراك فسيؤدي ذلك الى شعور المفكرين في بريطانيا بالخجل[٢٦]. ومن الجهة الثانية اجتمعت جماعة راديكالية من اعضاء البرلمان المعارضين وعبرت عن رأيها بأن لا تضيف بريطانيا العظمى مسؤوليات جديدة الى مسؤولياتها حتى ولو كان ذلك بطلب من عصبة الامم[٢٧].

وقد اقتبست مجلة **اللترري دايجست** من جريدة **المانجستر غارديان** قولها ان تركيا ستعمل كل فنون خداعها ودبلوماسيتها الملتوية للوصول الى غاياتها. واقتبست من **اللندن ستيتست** قولها كانت مشكلة الموصل دوما حيوية للاتراك واذا قرر مجلس العصبة اعطاءها للعراق فسيكون موقف تركيا من بريطانيا عدائيا دون ريب وهذا التطور يضر بالمصالح البريطانية[٢٨]. ونشرت **الديلي اكسبريس** صورة كاريكاتورية بعنوان «القافلة الضاحكة» تمثل بريطانيا العظمى مقيدة بالعراق بحبل وسلاسل تنتهي بكرة حديدية مكتوب عليها «٢٥ سنة» وهناك قافلة جمال مكونة من الدول الاخرى سائرة سعيدة خالية من المسؤولية[٢٩]. ولكن اللورد غراي يقول في خطابه في اتحاد عصبة الامم انه لولا عصبة الامم لكانت تركيا وبريطانيا قد لجأتا الى العنف لحل مشكلة الموصل[٣٠].

وهاجم قارىء في جريدة **التايمس** «صحافة الجلاء» المعارضة واتهمها بأنها تقوم بدور البلاشفة الحمر واعداء بريطانيا وأكد عدم رغبة احد في مقاتلة تركيا من أجل الموصل ولكن اذا هوجم البريطانيون فلن يبرئوا تلك

(26) *The New York Times*, October, 3, 1925.

(27) *The Times*, October 6, 1925.

(28) *The Literary Digest*, LXXXVII, October 10, 1925, pp. 17-18.

(29) Reproduced in *The Literary Digest*, LXXXVII, October 10, 1925, p. 18.

(30) *The Times*, October 10, 1925.

الصحافة[31] . وقد دافع دبليو . اورمسبي غور وكيل وزارة المستعمرات عن وزيره ايمري ضد «صحافة الهزيمة» بقوله ان بعض الناس يعقدون الامور جهد طاقتهم في وجه الذين يحاولون تسوية المشاكل بالطرق السلمية[32] .

وأكدت مجلة **يونايتد امباير** المحافظة المؤيدة للحكومة ان دعوة الصحافة للتخلص عن الانتداب وجاه تؤثر في بعض الناس الذين يرون في هذا التخلص تخلصا من صعوبة انية . وتساءلت هل يضحي بكل ما فعلته بريطانيا للعراق وهل تترك بريطانيا الفوائد التي قدمتها للعراق لكي يتمتع بها الاخرون او ليس لهيبة بريطانيا من ثمن . وقالت ان لبريطانيا العظمى مصالح مهمة في العراق تؤثر في رفاهية جميع الامبراطورية ، وان مسؤوليات الانتداب ثقيلة وقالت ان السؤال الذي يوجب التفكير هو ما اذا لم تكن عواقب الجلاء اثقل بكثير[33] .

وخصصت مجلة **ذي انكلش رفيو** المحافظة المؤيدة للحكومة صفحات كثيرة من عددي تشرين الاول وتشرين الثاني ١٩٢٥ لمشكلة الموصل . فعلقت على الوضع في تشرين الاول ١٩٢٥ بقولها ان الاتراك لا يخيبون آمال حليفهم اللورد بيفر بروك باعطائه نسخا من منشوراتهم لمساعدته في تخويف قرائه من الحرب ، ولولا التشجيع الذي يتلقونه من حملته الهستيرية لما فكروا بالحرب . وقد دافعت المجلة عن المصالح الامبراطورية واضافت ان الانكليز مدينون لايمري لدفاعه القوي الباهر عن مصالح بريطانيا وهيبتها واسمها[34] .

وقد ظهرت عدة مقالات عن مشكلة الموصل في هذه المجلة . فكتب چاردن مقالة مهمة عنوانها «العراق والموصل ، بلاد الرافدين» بحث فيه

(31) *The Times, October* 12, 1925.

(32) *The Times, October* 14, 1925.

(33) *United Empire,* XVI, 1925, p. 598.

(34) *The English Review,* XLI, pp. 462-464.

النواحي التاريخية والدينية والعنصرية والجغرافية والاقتصادية من الولاية[٣٥] ولخص كاتب باسم مستعار «انكلو – عراقي» الحقائق الجوهرية الواردة في تقرير البعثة المالية البريطانية لسنة ١٩٢٥[٣٦] • وفي مقالة ثالثة عنوانها «الوضع في العراق» قال اللورد راغلان احد الضباط السياسيين البريطانيين في فلسطين سابقا ان الاتراك يطالبون بولاية الموصل لزيادة هيبتهم ولكي يكونوا في وضع يساعدهم على احتلال العراق ولاضعاف الحركات القومية بين اكراد تركيا ، وذكر ثلاث مدارس فكرية بريطانية حول مشكلة الموصل : الاولى تدعو للانسحاب من العراق انسحابا فوريا ، والثانية تحبذ ترك ولايتي الموصل وبغداد والاحتفاظ بولاية البصرة والثالثة وهي السائدة في الوزارة البريطانية تتمسك بالعراق مهما كان الثمن[٣٧] • وفي مقالة اخرى عنوانها «العراق والموصل – الالتزامات الادبية» يقول المحترم چارلس غور أسقف أوكسفورد سابقا اذا اظهر البريطانيون أنفسهم في أزمة الموصل غير قادرين أو غير راغبين في الوقوف بوجه تركيا فليس من السهل ان نبالغ بخسارة الهيبة التي تنال البريطانيين في العراق وفي كل مكان آخر ولا سيما في مصر وسوريا • وذكر البريطانيين بان الاثوريين حاربوا من أجلهم وقطعت لهم الوعود ويعتبر التخلي عنهم نذالة[٣٨] • واخيرا في مقالة عنوانها « العراق والموصل – المشكلة العسكرية » يقول ضابط ركن ان هيبة بريطانيا منعت روسيا السوفيتية من التقدم في ايران ومن احداث الاضطراب في العراق

---

(35) F. W. Chardin, "Iraq-Mosul, The Land of the Two Rivers", in *The English Review*, XLI, pp. 484-493.

(36) Anglo-Iraqi, "Iraq-Mosul, The FinancialAspect", in *The English Review*, XLI, p. 634.

(37) Lord Raglan, "The Situation in Iraq", in *The English Review*, XLI, pp. 478-481.

(38) Right Reverend Charles Gore, "Iraq-Mosul, The Moral Obligation", in *The English Review*, XLI, pp. 629-630.

الذي يعرض سلامة حقول النفط للخطر • وذكر الصحافة المعارضة للحكومة ان العرب لا الترك هم قادة العاطفة الاسلامية وان بلادهم حاجز طبيعي ضد التغلغل القادم من الشمال • وحث على تشجيع بريطانيا للحركة العربيـــة باعتبارها الحركة التي يدين لها العدد الاكبر من المسلمين بالولاء[٣٩] •

اشارت **الديلي ميل** في مقالة افتتاحية بتاريخ ٥ تشرين الاول ١٩٢٥ الى ان لجنة التحقيق تقول بان ولاية الموصل جزء من تركيا وادعت بانه لايستطيع أحد نقض ذلك الحكم[٤٠] •

ونشرت مجلة **الليبر مونثلي** الشيوعية مقالة طويلة تحليلية بحث الكاتب فيها تاريخ الاستعمار البريطاني في الشرق الاوسط واهمية نفط الموصل وتوسع الهند غربا الى البحر الابيض المتوسط » وحدود العراق العلمية » واهمية المناطق الكردية العسكرية • وقال ان قسم الشرق الاوسط في وزارة المستعمرات البريطانية طالب بتحويل الاحتلال البريطاني للعراق والموصل الى معاهدة تقيد بريطانيا ولا تستطيع تحرير نفسها منها لان هذا القسم يعتقد ان الانتداب غير كاف لانه قد ينتهي ولذلك يجب عقد معاهدة ملزمة ولو على كره من بريطانيا • وقال قد يغضب دعاة الجلاء ولكنهم غلبوا على امرهم دائما كما غلب الاتراك أيضا[٤١] •

وكتب هيثكوت مقالا بعنوان « الموصل والاتراك » يقول انه يعتقد ان الاتراك اضطربوا لميول رعاياهم الاكراد الانفصالية وشعروا ان الطريقـة الوحيدة لكبح نشاطهم هي الاستيلاء على أكثر ما يمكن من المناطق الكردية العراقية • وذكر ناقدي ايمري بتعهدات بريطانيا نحو العراق بالمعاهدة[٤٢] •

---

(39) Staff Officer, "Iraq-Mosul, The Military Problem", in *The English Review* XLI, p. 641.

(40) Quoted in *United Empire*, XVI, 1925, p. 664.

(41) W. N. Ewer, "Getting Mosul into Perspective", in *The Labour Monthly*, VII, pp. 676-689.

(42) Dudley Heathcote, "Mosul and the Turks", in *The Fortnightly Review* CXVIII, 1925, pp. 610-611.

وقالت مجلة **الفورتنايتلي رفيو** المحافظة المؤيدة للحكومة أنه لولا تشجيع دعاة «سياسية الهزيمة» في شارع فليت (شارع الصحافة) للاتراك لامكن حل مشكلة الموصل في تشرين الثاني ١٩٢٥ ولكن عندما يوحي للاتراك دائما بأنهم سيحاربون وانهم على حق وان السبيل الوحيدة التي على الحكومة البريطانية ان تسلكها هي الانسحاب بقضها وقضيضها من العراق يبدأون (اى الاتراك) باعادة النظر في موقفهم[٤٣] .

ومن جهة ثانية توقعت جريدة اللورد بيفربروك **الويستمنستر غازيت** دخول بريطانيا الحرب من أجل العراق وتوقعت أيضا ان يحتل الاتراك الموصل اذا جاء قرار مجلس العصبة ضدهم[٤٤] . وقال كاتب في جريدة **التايمس** اذا تحدى الاتراك عصبة الامم وشنوا حربا فان ذلك يعزى الى تأييد البلاشفة «وصحافة الهزيمة» البريطانية وذكر ان مصطفى كمال وصف احدى جرائد اللورد بيفر بروك بأنها حليفته وقال سياسي تركي بارز ان الصحافة البريطانية هيأت الشعب البريطاني للاستسلام للاتراك . وقال ان تركيا في وضع مالي عسير وتحتاج الى «ملايين نفط» الموصل[٤٥] . وكذلك هاجمت **النير ايست اند انديا** القوى المعارضة للحكومة واتهمتها بمحاولة الاساءة الى الوزارة البريطانية باثارتها بعبع المالية واالحرب وزعمت ان تلك القوى شنت حملة لصالح الاتراك فاقت في حماستها الاتراك انفسهم للبرهنة على عدم عدالة الدعوى البريطانية[٤٦] .

الاراء البريطانية بعد قرار مجلس العصبة

اقترحت جريدة **التايمس** بعد اذاعة قرار مجلس العصبة مباشرة بلهجة المصالحة والتوفيق ارسال رجل بريطاني حكيم يعرف الشرق جيدا الى انقرا

---

(43) *The Fortnightly Review* CXVIII, 1925, p. 697.
(44) Quoted in *The New York Times*, December, 1, 1925.
(45) *The Times*, December 3, 1925.
(46) *The Near East and India*, XXVIII, p. 735.

بأسرع ما يمكن ، واشارت الى ان السفير البريطاني يستطيع اكتشاف اسباب عصبية تركيا عن «تقرير مصير» الاكراد وأسباب سوء التفاهم الاقتصادية والسياسية • وقالت انالسفير البريطاني يستطيع ان يبرهن للاتراك بمباحثاته اليومية المتأنية انه بالرغم من تصميم البريطانيين على تنفيذ مسؤولياتهم تجاه العراق فان ذلك لا يعني انهم يريدون خنق تركيا اوشلها بل بالعكس يريدون ان تحيا وتزدهر(٤٧) • وصرح اللورد بارمور مندوب بريطانيا في مباحثات الموصل سنة ١٩٢٤ أنه مالم تسد روح ودية بين بريطانية وتركيا فلن يكون هناك ضمان ضد تكرر التشريد المرعب الذى كشف عنه تقرير الجنرال ليدونر أو ضد الكوارث المحتملة من انسحاب البريطانيين من العراق خلال وقت محدود(٤٨) •

مناقشات البرلمان :

في ٢١ كانون الاول١٩٢٥ سألت الحكومةالبريطانية مجلس العموم ان يوافق على قبولها قرار مجلس العصبة باعطاء الموصل الى العراق على شرط تمديد اجل الانتداب البريطاني في العراق لمدة خمس وعشرين سنة •ولم يكن رمزى ماكدونالد زعيم حزب العمال ولا لويد جورج زعيم حزب الاحرار في لندن وقد ترك انصارهما الذين يمثلون المعارضة قاعة الاجتماع•

وعندما عرض ستانلى بولدوين رئيس الوزارة البريطانيـة الاقتراح هاجم الصحافة المعارضة لاتهامه بنكثه بوعده الذى أعطاه في ٣ مايس ١٩٢٣ بأن يغسل البريطانيون ايديهم من مسؤوليتهم تجاه العراق أو مصلحتهم فيه بعد آب ١٩٢٨ • وذكر تهمة ثانية وجهتها الصحافة نفسها بأن الحكومة البريطانية تعهدت بالتزامات غير ضرورية وفادحـة الثمن وخطرة تجاه العراق(٤٩) •

---

(47) *The Times,* December 17, 1925.

(48) *Ibid.,* December, 21, 1925.

(49) *The Parliamentary Debates of the House of* Commons fifth series, CLXXXIX, Cols. 2076-2080.

وقد هاجم انطونى ايدن قوتين تشجعان الشعب التركى على اتباع خطة حمقاء وهما حكومة روسيا السوفيتية وجزء من الصحافة البريطانية ولا سيما جريدة **الديلى اكسبريس** ، وهما تمثلان تحالفا غير مقدس ، وسأل مجلس العموم ان يؤكد «لاصدقائهما الاتراك» ان هذه الصحافة البريطانية التى تشن حملة دعاية مخالفة للضمير لاتمثل الرأى العام البريطانى وأمل ان تمد الحكومة البريطانية يد الصداقة لتركيا لكى يعيش البلدان كما عاشا فى الماضى بروح الصداقة والاحترام المتبادل وحسن النية(٥٠) .

وصرح احد اعضاء المجلس ان حكام تركيا طالحون ولكن صداقة تركيا ضرورية لبريطانيا . وقال لكى ينجح الانتداب فى العراق على البريطانيين ان يتفقوا مع الاتراك والا يصبح وضع البريطانيين يائسا ولا يمكن الدفاع عنه، وحث الحكومة على التنازل عن جزء من الموصل للوصول الى اتفاقيه اذا اقتضى الامر(٥١) . وزعم عضو آخر ان سياسة الحكومة فى مشكلة الموصل لا علاقة لها بالنفط بعكس ما يعتقد الحزب الاشتراكى (أى حزب العمل). وقال وبالرغم من هذا فالواجب كان يقضى بأن يطلب الى تركيا التعاون فى شركة النفط التركية وأمل أنه عند تقدم المفاوضات لعقد معاهدة مع تركيا ان يؤخذ بنظر الاعتبار قضية النفط واشتراك الاتراك فيها كما يجب الاخذ بنظر الاعتبار قضية المسيحيين والاكراد وهيبة عصبة الامم(٥٢) . واعتقد عضو ثالث بوجود النفط وراء مطالب الاتراك وايد فكرة احترام العهود البريطانية للعرب وحماية المسيحيين(٥٣) . وأكد عضو آخر ان النفط مجرد خيال ولكن الحاجة الى رى العراق فكرة ملموسة(٥٤) . وزعم عضو ان الاتراك

(50) *The Parliamentary Debates of the House of Commons*, fifth series, CLXXXIX, Cols. 2093-2094.

(51) *The Parliamentary Debates of the House of Commons*, fifth series, CLXXXIX, Cols. 2096-2097.

(52) *Ibid.*, Cols. 2098-2108.

(53) *Ibid.*, Cols. 2112-2114.

(54) *The Parliamentary Debotes of the House of Commons*, fifth series, CLXXXIX, Cols. 2115.

يخادعون في موضوع حرب سريعة بالرغم من وجود خطر نشوبها دائما[٥٥] • وزعم اخر ان الاتراك يريدون قرضا في لندن اكثر من رغبتهم في خط الحدود أو ولاية الموصل نفسها ، واضاف انه لا يمكن وجود العراق من دون الموصل ورجا المجلس ان يؤيد اقتراح الحكومة على أساس وعود بريطانيا للعرب والسلام والرفاهية في الشرق الاوسط وحماية المسيحيين والخطوط الجوية بين انكلترا والهند ووضع بريطانيا في فلسطين ومصر وعلى أساس ان بقاء بريطانيا في العراق بموجب المعاهدة العراقية ـ البريطانية لسنة ١٩٢٢ اقل نفقة بكثير من الانسحاب[٥٦] •

وقد اختتم مناقشات مجلس العموم ليوبولد ايمري وزير المستعمرات وأكد ان انسحاب بريطانيا السريع من العراق لن يكون فادح الثمن فحسب ولكنه من الوجهة العسكرية صعب التنفيذ ، وقال ان الموصل اغنى مناطق العراق • وهاجم « الصحافة الهستيرية » التي قالت ان وجود البريطانيين في الموصل اهانة للعدالة وفسر موقفها هذا برغبتها في تحريض تركيا على شن الحرب على بريطانيا العظمى • وقال كان من الممكن لبريطانيا ان تقف على الحدود وترفض الدخول بأية مفاوضات مع تركيا ولكن البريطانيين اظهروا ايمانهم بعدالة قضيتهم ورغبتهم في نشر التسوية السلمية بعرض المشكلة على عصبة الامم • وختم ايمري خطابه بتذكير المجلس بأن لم يقتصر تأييد العراق في مطالبته بالموصل على حكومة المحافظين بل ان توماس وزير المستعمرات السابق في حكومة العمال اذاع في العراق في تموز ١٩٢٤ بأن الحكومة البريطانية لا تنوى التخلي عن تأيدها للعراق في مطالبته بالموصل[٥٧] •

وفي مجلس اللوردات صرح عضوان بأن ليس لبريطانيا مصلحة مباشرة في العراق وان البريطانيين موجودون هنالك بسبب الانتداب فقط • وأكد

(55) *The Parliamentary Debates of the House of Commons*, fifth series CLXXXIX, Cols. 2119.

(56) *Ibid.*, 2121-2126.

(57) *Ibid.*, Cols. 2133-2146.

عضو آخر بأن بريطانيا لا ترغب في ضم العراق الى الامبراطورية البريطانية ولا ترغب في البقاء هناك اذا استطاعت الخروج منه[٥٨] .

في ١٨ شباط ١٩٢٦ شرع مجلس العموم بنظر المعاهدة العراقية ـ البريطانية لسنة ١٩٢٦ فاقترح ايمري ان يقبل المجلس المعاهدة لتنفيذ شرط مجلس العصبة عن تسوية حدود العراق وذكر ان الحكومة البريطانية اتبعت سياسة عصبة الامم . وقال انه يعتقد ان العراق سيقبل الى العصبة قبل سنوات عديدة من انتهاء فترة الخمس والعشرين سنة وذكر ايمري المعارضة ان المصاريف التي اقتضتها المعاهدة تصرف في العراق ولكنها لا تصرف حتما على العراق . فقاطعه أحد الاعضاء بقوله « ولكن عندكم آبار النفط» فأجابه ايمري ليس للنفط أقل تاثير على السياسة البريطانية[٥٩] .

واقترح رمزي ماكدونالد رئيس حزب العمال وزعيم المعارضة ان يرفض المجلس تمديد أجل مسؤولية بريطانيا العظمى في العراق وحث الحكومة على بذل كل جهد في الأسراع بقبول العراق الى عصبة الامم[٦٠] . وبالرغم من ان مكدونالد كان لينا معتدلا لم يكن برسيل احد انصاره كذلك، فقد علق على تأكيدات ايمري عن النفط وقال اما ان تكون معلومات المعارضة خاطئة واما ان تكون معلومات الحكومة ضالة ، واضاف انه يفكر في مؤتمر سان ريمو حيث ظهرت قضية النفط واضحة وقال انه يعتقد لو لم يكن هناك نفط في العراق لما كان هناك على الارجح أي نزاع حول الموصل ، وذكر برسيل نفوذ بعض شركات النفط في العراق وعلاقاتها ببعض الحكومات . وقال ان الجيوش البريطانية ستستعمل في مساعدة شركات النفط في قمع العمال الوطنيين ورميهم بالرصاص أيضا ، ومن الواضح ان

(58) *The Parliamentary Debetes of the House of Lords*, fifth series, LXIII, Cols. 6,19 and 20.

(59) *The Parliamentary Debates of the House of Commons*, fifth series, CXCI, Cols. 2167-2178.

(60) *Ibid.*, Col. 2181.

النفط أساس المشكلة ولولاه لما سمع البريطانيون شيئا عن الموصل • وقال من الافضل ان تتوصل الحكومتان التركية والعراقية الى اتفاق بينهما دون توريط بريطانيا فيه • واستمر برسيل بقوله ان واجب كل عضو من اعضاء الطبقة العاملة ان يرفض حمل السلاح للمقاتلة بدل أسيادهم ، واقترح عوضا عن ذلك ان يقاتل حاملو أسهم الشركات المختصة • وطالب بصرف أربعة الملايين من الدنانير التي تقرر صرفها في العراق في تحسين أحوال الشعب البريطاني بدل استعمالها في العراق واتهم الحكومة بمساعدة شركات النفط الاستعمارية ضد الطبقة العاملة البريطانية(٦١) •

وقد دافع السر جوفرى بتلر وهلتون ينغ ودف كوبر من المحافظين عن سياسة الحكومة واكدوا اهمية العراق والموصل للامبراطورية البريطانية• وأنكر انطوني ايدن تأثير النفط على سياسة الحكومة وأكد ان الحكومة لا تستطيع ان تفعل شيئا للاقليات المسيحية التي تحت حكم تركيا بدون حسن نية تركيا • وقال احد مؤيدي الحكومة ان العصبة تدافع عن العراق الضعيف ضد تركيا القوية(٦٢) •

وقال ثرتل احد اعضاء حزب العمال ان عصبة الامم لا تستعمل في تطبيق العدالة ولكن لتغذية مصالح الاقوياء ضد مصالح الضعفاء وأكد ان أكثرية الجماهير البريطانية تعارض زيادة التعهدات الخارجية وأعلن ان الاستعمار يحيط نفسه بغطاء مثالي متظاهرا بأن البريطانيين ذاهبون للوقوف بجانب المسيحيين وحمايتهم من الترك ، ولكن السبب الحقيقي هو النفط • وقد لام الاستعمار البريطاني لاستعماله المسيحيين عمدا كبيادق لتحقيق أغراضه • واستشهد بتقرير لجنة التحقيق في تأييد هذه النقطة واستشهد بجريدة **الديلي تلغراف** المؤيدة للحكومة اذ قالت ان الشركات النفطية

---

(61) ***The Parliamentary Debates of the House of Commons,*** **fifth series,** CXCI, Cols. 2196-2200.

(62) ***The Parliamentary Debates of the House of Commons,*** **fifth series,** CXCI, Cols. 2201, 2208, 2216, 2225-2229, 2236, 2253.

المختلفة في جنيف قامت بمحاولات كثيرة للتأثير على اعضاء العصبة • وذكر ثرتل ان السر ارنولدولسن الذيخدم في العراق كوكيل للمندوب البريطاني في العراق في ١٩١٨ ـ ١٩٢٠ كان في مقر القيادة العليا حين زحزح خط الحدود لما وراء الموصل ثم لمسافة ١٠٠ ميل وراء ذلك • وكانت النتيجة ان اصبح السر ارنولد في ١٩٢٦ مديرا عاما لشركة النفط الفارسية ـ البريطانية في المناطق الايرانية والعراقية(٦٣) •

وأكد عضو آخر من المعارضة أمر النفط في ايران والعراق وقال انه يتوقع أن يخبر الشعب البريطاني بأن ستزيد رفاهية الشعب العراقي، فعارض هذا النوع من النفاق الذي يزعم فيه البريطانيون دوما انهم يعملون «من أجل خير الآخرين» ومساعدة الشعوب الفقيرة المظلومة ، وقال انه يفضل ان يصرح هؤلاء المنافقون بشجاعة بان العراق قطر غني فاذا ساعده البريطانيون فانما يربحون من ذلك ويوسعون المصالح البريطانية(٦٤) • وعارض عضو آخر من المعارضة النغمة القائلة ان البريطانيين يدافعون عن حقوق العراق بدوافع انسانية ، وقال ان الامبراطورية لم تؤسس على المبادىء الانسانية ولكن لان بناءها يعود بالفوائد على بناتها • وأكد ان الاستعماريين البريطانيين يتفقون مع أي شخص يستطيعون الحصول منه على خمسة عشرة بالمائة • وزعم انه كان من الممكن اقامة علاقات ودية مع الاتراك ولكن يستحيل أن يكون البريطانيون اصدقاءهم وفي الوقت نفسه يسرقون أراضيهم(٦٥) •

واعلن سكلاتفالا Sklatvala العضو الشيوعي ان الشيوعيين لم ينظروا الى عصبة الامم الا باعتبارها آلة لاقرار اللصوصية ، وهاجم نفاقها في موضوع نزع السلاح وهاجم الخطط البريطانية لتوسيع البحرية البريطانية في الهند

(63) *The Parliamentary Debates of the House of Commons*, fifth series, ~~CXCII~~, Cols. 2216-2223 CXCI

(64) *Ibid.*, Cols. 2235-2236.

(65) *The Parliamentary Debates of the House of Commons*, fifth series, CXCI, Cols. 2248-2251.

وتقوية القاعدة البحرية في سنغافورة والقاعدة الجوية في العراق. وقال انه لعذر سخيف ان يقال بأن البريطانيين لم يقترحوا سرقة نفط العراق بل سرقة منتوجاتها الزراعية فقط . وحث على عقد اتفاقيات سلمية بواسطة عصبة الامم لرفع العلم التركي على الموصل . وهاجم سياسة الحكومة البريطانية تجاه الشعوب الصغيرة قائلا ان عليها ان تعيش في جو ارهابي خوفا من البريطانيين وعليها ترك مواردها الطبيعية من دون استثمار وغير معروفة بقدر الامكان لانه حالما تعرف يذهب البريطانيون ويفسدون جهاز عصبة الامم ، ويرشون أعضاءها الآخرين وينالون شيئا لجيوبهم الخاصة . وذكر ايمري بطغيان بريطانيا في العراق وقتلها لتسعة الاف عراقي ببرود تام ، وبنتيجة ذلك لم يستطيع الناس ان يقولوا شيئا سوى « انتم رؤساؤنا ، نحن نحبكم ونعجب بكم »[٦٦] .

وأجاب احد مؤيدي الحكومة على بيان مكدونالد بان لا يستعمل البريطانيون الاراضي المنتدبة لاهداف التجارة البريطانية الخاصة قائلا ولماذا لا ما دام ذلك للرفاهية العامة للاراضي المنتدبة ولبريطانيا[٦٧] . واخبر السر اوستن جمبرلن وزير الخارجية البريطانية المجلس بأنه في آذار ١٩٢٥ اتصل مندوب تركي في لندن ومعه اقتراح بتسوية مشكلة الموصل خارج عصبة الامم . وفي الاقتراح يكون لتركيا جزء من الموصل مقابل استغلال شركة بريطانية توافق عليها الحكومة البريطانية لجميع النفط مع امتيازات اخرى مناسبة، فلو كانت الحكومة البريطانية مهتمة بالنفط وحده لكان بامكانها الحصول على امتياز ذلك النفط مع امتياز اى شيء آخر يريدونه . وقال ان الحكومة البريطانية أجابت بانها منتدبة على العراق لا مالكة اياه ولذلك لم تستطع المساومة على حقوق ومصالح العراق وشعبه مقابل امتيازات للرأسماليين

---

(66) *The Parliamentary Debates of the House of Commons*, **fifth series, CXCI, Cols. 2256-2258.**

(67) *Ibid.*, Cols. 2269.

البريطـانيين[٦٨] .

وأعلن كلمنت أتلي عضو حزب العمال ان فترة الخمس والعشرين سنة مليئة بخطر حروب مقبلة ولذلك قرر ان يصوت ضد اقتراح الحكومة[٦٩].

مناقشات الصحافة :

وفي الوقت نفسه ناقشت الصحف والمجلات البريطانية قرار مجلس العصبة والمعاهدة العراقية ـ البريطانية . فكتب الرير ادميرال جي. دي. الن الى **التايمس** يقول ان التخلي عن الموصل للحكم التركي عمل مخالف للمسيحية ويدل على الجبن ، وحث الشعب البريطاني على تأييد الحكومة وعصبة الامم لتحقيق العدالة لسكان تلك المنطقة[٧٠] . وأكدت **النير ايست اند انديا** ان العامل الحاسم في اجماع مجلس العصبة هو سوء معاملة الآثوريين الشائنة على الحدود في الوقت الذي كانت تركيا تحاول اثبات صلاحهـا للاعتراف بها كدولة ذات سيادة على اولئك الناس التعساء وعلى جميع ولاية الموصل أيضا[٧١] .

وقالت **ذي نيوستيتسمان** المجلة الاشتراكية من المحتمل أن يكون تقرير الجنرال ليدونر قد اثر في بعض اعضاء مجلس العصبة وهو تقرير مغرض جدا ضد الاتراك ، ولكن اعطاء الموصل الى العراق لا يستند على اضطهاد تركيا للمسيحيين وهو شيء غير جديد بل على الحقيقة الواضحة بأن ولاية الموصل تعود للعراق اقتصاديا وسياسيا كما تعود بلاد الراين لالمانيا ولومبارديا لايطاليا ونورثمبرلاند لانكلترا . وحللت المجلة الحجج التي وجهها بعض أجزاء الرأي العام البريطاني ضد السياسة البريطانية وقسمتها الى قسمين : فبعضهم قال ان تمديد أجل الانتداب البريطاني في العراق بالرغم من عداء

(68) *The Parliamentary Debates of the House of Commons*, fifth series, CXCI, Cols. 2276-2277.

(69) *Ibid.*, Col. 2282.

(70) *The Times*, December 24, 1925.

(71) *Tth Near East and India*, XXVIII, p. 765.

تركيا الشديد مجازفة كبيرة تقوم بها بريطانيا ، وعلقت المجلة ان هذه حجة قد تكون مقبولة ولكنها اذا أخذنا الظروف جميعها بنظر الاعتبار حجة خاطئة . والبعض الاخر لا يرى في رفض بريطانيا تقديم الموصل لتركيا سوى الظلم ويتهم الحكومة بالقرصنة من أجل النفط ، وتزعم هذه الجماعة أنه يحق للاتراك قانونياً وادبيا استرجاع الولاية وان العراقيين يفضلون الاتراك على البريطانيين . وأكدت النيوستيتسمان ان بعض هذه المزاعم مجرد ادعاءات وبعضها أكاذيب يقولها أناس يعرفون الحقيقة ، ولا يخدعون أية مصلحة سوى تضليل الانكليز والاتراك وجعل الوصول الى السلام اصعب . ولكن هذه المجلة عارضت تقييد بريطانيا العظمى لمدة خمس وعشرين سنة وقالت أنه فيما يخص التزامات بريطانيا قيل كلام مبالغ فيه كثيرا كما بولغ كثيرا بخطر الحرب ، وعلى كل حال يجب مجابهة الخطر وأفضل طريقة هي العمل حالا على استرضاء الاتراك(٧٢) .

وكتب ايج . ايم بريلسفورد أحد معارضي الحكومة العنيفين في المجلة العمالية الاسبوعية ذي نيو ليدر ان عرب العراق والموصل جزعون من انهاء الانتداب البريطاني وقال ان نواب المجلس التأسيسي مدوا أجل الانتداب لمدة أربع سنوات لان الشرطة البريطانية ساقتهم الى التصويت ، وأكد ان السلطات البريطانية في العراق تستند على أسراب قاذفات القنابل وحدها . وأعاد الى الاذهان اهتمام لويد جورج بنفط الموصل وأكد ان البريطانيين سيتمسكون بالعراق كما تمسكوا بمصر ضد رغبات شعوبهما ويعرضون عليهم دساتير ثم يخالفونها هم أنفسهم بعد ذلك . وقال الكاتب ان نفط الموصل ثروة ملموسة وستساعد الحدود العسكرية الجيدة البريطانيين على الدفاع عن آبار نفط ايران الاخرى التي تجهز البحرية البريطانية . وسيكافح اصحاب البنوك البريطانيون والمقاولون والتجار من أجل

---

(72) Quoted in *the Literary Digest* LXXXVIII, January 16, 1926, p. 19.

الانتـــــداب(٧٣) .

يبدو أن **الديلي اكسبريس** كانت تعتقد ان العراقيين استفادوا على حساب البريطانيين اذ نشرت صورة كاريكاتورية تمثل جون بول (بريطانيا) يحمل مطرية ليحمي من المطر سمكة ذهبية (الموصل) موضوعة في اناء صغير والى جواره يقف دافع الضريبة البريطاني حزينا يعاتبه قائلا : «غط السمكة! أما أنا فقد اصابني البلل التام»(٧٤) . ونشرت **الايفننك تايمس** الصادرة في كلاسكو صورة كاريكاتورية عنوانها «المشكلة» تصور تركيا برجل يحمل سيفا بيده يهدد مدينة الموصل بينما كان جون بول يتكلم مع مفوض شرطة (يمثل عصبة الامم) وهو حائر يحك رأسه ، ويسأل جون بول : الا تستطيع أيهــا المفوض ان تخضعه للنظام ؟ »(٧٥) . نشــرت **الايفننك اكسبريس** الصادرة في كاردف صورة كاريكاتورية عنوانها « اللعبة » تصور رجلين احدهما (عصبة الامم) جالس على كرسي والاخر (تركيا) جالس على صندوق صابون خشبي فارغ وفي حزامه مسدس مكتوب عليه « الورقة الرابحة » وهما يلعبان الورق جاعلين الموصل رهانهما ، وقد فازت عصبة الامم(٧٦) . وهناك صورة كاريكاتورية أخرى نشرتها **النيوليدر** تصور حصانا محملا بصفائح النفط وأمامه رجل عربي هارب وقد كتب تحت الصـــــورة « المدنية تدخل الموصل »(٧٧) .

وصفت **النير ايست اند انديا** المناورات التركية باظهار العداوة لانكلترا

---

(73) Qouted in *the Literary Doyest*, LXXXVIII, January 16, p. 20. في ٢٥ آذار ١٩٢٠ قال لويدجورج في مجلس العموم البريطاني ان الموصل منطقة مليئة بالامكانيات العظيمة فهي غنية بالنفط واغنى بالموارد الطبيعية من اي بلد في العالم .

(74) Reproduced in *The Literary Digest*, LXXXVIII, January 16, 1926, p. 19.

(75) *Ibid.*, p. 17.

(76) Reproduced in *The Literary Digest*, XC, **August 14**, 1926 p. 18.

(77) *Ibid.*, p. 18.

وعصبة الامم والصداقة لروسيا بأنها خرقاء ومثيرة للغضب(٧٨) • وقال البروفسور كيث بريديل يقصد من احتجاجات الولايات المتحدة ايجاد انطباع بأن عمل بريطانيا في العراق متحيز كثيرا في وضوع النفط وقال ان الدومنيونات ترحب بتسوية حاسمة تبنى على أساس ودى مع تركيا كدليل على السياسة الخارجية الحكيمة والبعيدة النظر وقد تفسد العلاقات الصميمة بين تركيا وروسيا(٧٩) • وفي رأى مجلة **الايكونوميست** المحافظة المعتدلة ان الاتراك يحاولون اتباع سياسة دمج السكان الاكراد القسرى في مناطقهم الشرقية وان أهم سبب لرغبتهم في الحصول على ولاية الموصل هو الخوف من أن نظام الحكم الحر في العراق سيؤثر تأثيرا مضادا لنظام القمع المطبق في بلادهم(٨٠) • وقال كنث وليامز أن اهمية الموصل في جوهرها استعمارية وأما الامور الاخرى كالوعود المعطاة للعرب والنهضة العربية والنفط وما شابه ذلك فثانوية ، بالرغم من طلاوتها واهميتها • والموصل مرحلة من مراحل تكوين دول الحدود على طريق الهند لانها مفتاح سياسة بريطانية في الشرق الاوسط جميعها ، وأشار الى أهمية الموصل العسكرية والاقتصادية للعراق وتركيا ، وقال ان تركيا تدرك وحدة المصالح الانكليزية والفرنسية في الشرق الاوسط وان محاولتها ضرب الدول الكبرى ببعضها انتهت بالفشل • وقال انه يعتقد ان بعض السياسيين الاحرار خافوا من تعرض التجربة الصهيونية للخطر اذا انتهت تعهدات بريطانيا في العراق سنة ١٩٢٨ ومنهم لويد جورج والسر الفريد موند فأيدوا وزارة المستعمرات البريطانية وحكومة بولدوين في مسألة تمديد أجل الانتدابات البريطانية في الشرق الاوسط(٨١) •

(78) *The Near East and India,* XXIX, p. 97.

(79) Keith Berriedale, "The League of Nations and Mosul" in *Journal of Comparative Legislation and International Law,* VIII, 1926, p. 49.

(80) *The Economist,* CII, p. 353.

(81) Kenneth Williams, "The Significance of Mosul", in *The Nineteenth Century and After,* XCIX, pp. 349-350.

وأكد السر ارنولد ولسن وكيل المندوب السامي البريطاني في العراق في ١٩١٨ – ١٩٢٠ انه لولا سياسة صحافة بيفربروك في انكلترا لقبل الاتراك ما هو محتم قبل زمن طويل ولادركوا ان الحكومة البريطانية تعني ما تقول ، وقال لم يذهب البريطانيون الى الموصل من أجل النفط ، ولكن اذا كان هناك نفط فانه يأمل ان ينال العراق ايرادا منه • وقال اذا لم يبق البريطانيون في العراق فليس هناك من وسيلة تمنع تغلغل النظام السوفيتي جنوبا • فالشرف البريطاني والمصالح البريطانية على السواء تتطلب بقـاء البريطانيين في العراق • واذا فشل البريطانيون في تنفيذ تعهداتهم فستنال عصبة الامم أشد ضربة[٨٢] • وقال السر ارنولد ولسن في مناسبة أخرى عندما احتل البريطانيون الموصل كان هناك شك كبير عن مستقبل الولاية ، وقد اصدرت طوابع خاصة لاستعمالها هناك في دوائر البريد لتأكيد حقيقة عدم تقرير مركزها بين البريطانيين والفرنسيين[٨٣] •

قد علقت **الايكونوميست** على امضاء المعاهدة العراقية – البريطانية – التركية لسنة ١٩٢٦ فقالت كان هناك قلق عظيم في بريطانيا العظمى خشية ان تحول تركيا رفضها الدبلوماسي لقرار مجلس العصبة الى حرب مكشوفة في تلك المنطقة(٨٤) • وعلق كاتب على المعاهدة أيضا في مجلة **الفورتنايتلي رفيو** وأظهر اعتقاده بانه كانت هناك في الحركات العسكرية التركية خديعة منذ بداية الخلاف حول الموصل أكثر من أي شيء آخر • وأضاف ان سبب ليونة انقرا اصبح سرا مفضوحا وهو الافلاس المالي والتهديد بالغزو الايطالي سواء كان حقيقياً أو خياليا[٨٥] •

أعلن السر رونالد لندسي سفير بريطانيا في تركيا في مقابلة له مع يونس نادي بك رئيس تحرير جريدة **جمهوريت** بعـد امضاء المعـاهدة

(82) *Journal of the Central Asian Society*, XIII, p. 163.

(83) *The Geographical Journal*, LXVIII, p. 115.

(84) *The Economist*, CII, p. 1131.

(85) *The Fortnightly Review*, CXXVI, 1926, p. 52.

العراقية ـ البريطانية ـ التركية ان انكلترا مستعدة لاعطاء تركيا كل الضمانات التي تعتبرهـا الاخيرة ضرورية ، وأكـد للاتراك ان انكلترا لن تخترق الحدود الشمالية بعد تعيين الحدود وتسوية مشكلة الموصل ولن يكون هناك سبب للتصادم بين الحكومتين وستؤدى التسوية الى علاقات ممتازة بدل عداوة الماضى القريب • وقال انه يعتقد ان كلا البلدين عاد الى الموقف الذى كان سائدا بينهما فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر(٨٦) •

واستعرض ايور تطورات المفاوضات بين تركيا وبريطانيا العظمى من اعلان قرار مجلس العصبة الى امضاء المعاهدة العراقية ـ البريطانيـة ـ التركية لسنة ١٩٢٦ ولخص المناورات السياسية البريطانية من تهديد واغراء واستشهد بصحافة المحافظين لتوضيح سياسة الحكومة البريطانية وقال أنه يعتقد ان لندسى ورؤساءه فى لندن لم يهتموا باقامة خط حدود فقط وانما اقامة وضع بريطانيا فى جنوب غربى اسيا على أساس ثابت بغية ضمان نفوذ حاسم للدبلوماسية البريطانية من البحر الايجى الى حدود الهند • وأكد ان بريطانيا تأمل من هـذه الحركات ضمان حصة الاسـد من تركـة الدول الاسيوية المستقلة الاخرى فى حالة انهيارها(٨٧) •

وبالرغم من المناقشات الطويلة ووجهات النظر المختلفة فقد قبل مجلس العموم المعاهدة العراقية ـ البريطانية ـ التركية فى حزيران ١٩٢٦ • ولكن بعد ذلك بعدة أشهر صرح كاتب أنه من الحماقة السياسية ان تعتبر المعاهدة الحل النهائى أو الافضل لمشكلة الموصل ومن السخافة ان يعتقد انها قضت على هواجس البريطانيين حول المصروفات أو طمأنت الرغبة الانسانية لحماية مصائر بعض الاقليات المسيحية فى تركيا • أما السبب الحقيقى لاهمية قرار الحكومة البريطانية فى الاحتفاظ بالعراق ضمن فلك الامبراطورية البريطانية

(86) *L'Asie Francaise,* August-September, 1926, p. 273.

(87) W. N. Ewer, "The Mosul 'Victory'." in *The Labour Monthly,* VIII, pp. 476-482.

هو زيادة السلامة البريطانية • يجب دراسة مشكلة العراق في حدود علاقتها بروسيا السوفيتية ؛ اذ ببقاء البريطانيين في العراق يستطيعون منع تجاوز الدعاية السوفيتية وتقدم القوات المسلحة السوفيتية نحو الهند • ومن الجهة الثانية يعزى سبب تعنت تركيا في تسوية مشكلة الموصل الى الخوف من أن سيادة القانون والأمن بين الاكراد ستؤدي الى حركة انفصالية من تركيا(٨٨) •

(88) *Journal of Central Asian Society*, **XIII, pp. 350-351, 355, 360.**

الفصل العاشر

الرأى العام التركى ومشكلة الموصل

كانت تركيا الدولة الثالثة المهتمة بصورة مباشرة بمشكلة الموصل • لما حاول كاتب هذه السطور التثبت من الرأى التركى الرسمى عن هذه المشكلة عثر على الآراء التى عبر عنها الاتراك فى المؤتمرات الدولية وفى مجلس عصبة الامم وفى **الكتاب الاحمر التركى** • وقد أصــدرت الحكومة التركية **الكتاب الاحمر** باللغة الفرنسية وهو يحتوى على عــدد من الوثائق أما ما يخص الرأى العام بصورة عامة فقد اضطر المؤلف على الاعتماد على اقتباسات من المصادر التركية ذكرت فى منشورات غير تركية • هــذا ولم يسمح النظام شبه الدكتاتورى الذى كان سائدا حينئذ بنشر آراء متباينة ، فالآراء التى نشرت اذن تمثل وجهات النظر الرسمية وشبه الرسمية التى سمحت الحكومة التركية بنشرها •

الآراء التركية فى الادوار الاولى من المشكلة

حين كان مؤتمر لوزان الاول منعقدا صرح مصطفى كمال باشا فى مقابلة له مع ممثل صحيفة باريسية ان تركيا مستعدة للقتال حتى آخر جندى من أبنائها ولا تسمح لنفسها بالاندثار تحت العبودية ، وأكد ان الاتراك لن يقدموا تضحيات أخرى فى لوزان[1] • وفى تلك الفترة نفسها تقريبا صرح عصمت باشا وزير الخارجية التركية للكاتبة الانكليزية گريس أليسون ان الموصل احدى العقبات فى طريق الصلح • وزعم ان احتلال الموصل تم بصورة مخالفة لاحكام هدنة مندروس وان ليس للانكليز حق الفتح • وكرر الحجة

(1) Quoted in *The New York Times,* January 2, 1923.

العنصرية التركية عن الموصل وأكد ان اكراد الموصل يريدون الاتحاد مع أخوانهم في الاناضول[٢] •

كان المؤرخ البريطاني المشهور توينبي يزور تركيا حين كان مؤتمر لوزان يناقش قضية الموصل فكتب يقول ان الاتراك أعلنوا ان اتحاد كل كردستان ضمن الحدود التركية شرط أساسي للصلح •وقد قالوا لتوينبي اذا ظن البريطانيون انهم يستطيعون معالجة كردستان فليأتوا الى أرضروم وينظروا ما يحدث لهم • وقال توينبي ان الاتراك يعارضون تقسيم كردستان كما فعل الانكليز منذ الحرب العالمية الاولى ، وهم يعتقدون اذا استمر تقسيم كردستان فسيسبب ذلك اضطرابا أو خشية من اضطراب شمالي كردستان وقد يؤدي ذلك الى حرب مع البريطانيين • وقد أكد الاتراك لتوينبي ان تركيا ستتخلى عن امتيازات النفط للبريطانيين اذا تركوا الاكراد لهم[٣] • وقد اظهرت جريدة **ايلري** التركية شكواها بعد انتهاء مؤتمر لوزان مباشرة لان تركيا لم تضم حلب وتراقيا الغربية والموصل[٤] •

قبل فشل مؤتمر القسطنطينية اذيع في بعض المحافل التركية ان تركيا لا تستطيع تحدي اوربا الى الابد ، وقد دعت جريدة **مستقل** تكوين حلف مع بريطانيا العظمى وفرنسا حالما تثبت تركيا نفسها قوية ومتمدنة في الداخل وحصولها على وزارة وممثلين دبلوماسيين يوحون بالثقة في الخارج[٥] •

وكتب مراسل **لوروب نوفيل** بعد فشل مؤتمر القسطنطينية أن جريدة **حاكميتي مليه** لسان حال الحكومة التركية نشرت مقالا قالت فيه ان الاتراك لا يتحملون اية مسؤولية تنشأ من الموقف الغامض لان كل وسائل تسوية

(2) Grace Ellison, *An Englishwoman in Angora*, pp. 310-311.

(3) Arnold J. Toynbee, "Angora and the British Empire in the East" in *The Contemporary Review*, CXXIII, pp. 686-687.

(4) Quoted in *United Empire*, XVI, 1925, p. 664.

(5) Quoted in *The Times*, June 6, 1924.

المشكلة رفضها البريطانيون . وأضافت بما ان بريطانيا قدمت اقتراحات جديدة وطالبت بجزء من ولاية حكارى فلا تعتبر تركيا نفسها ملزمة بأى وجه من الوجوه باحالة مشكلة الموصل الى عصبة الامم . وقد خشيت **حاكميتي مليه** ان تطالب بريطانيا في المستقبل بولاية او ولايتين تحيطان بالموصل ، واقترحت متهكمة انتطالب بريطانيا بأنقرا لضمان الدفاع عن بغداد والموصل .وقالت الجريدة انالاتراك يعنون عناية خاصة بحماية حدودهم ، ويهتمون بالنفط . وختمت مقالها بالقول ان الطريقة الوحيدة للخروج من المأزق هي الوصول الى تفاهم مقبول(٦) .

روى مراسل مجلة **الساتردى رفيو** انه كان في تركيا أسف حقيقى لعدم الوصول الى اتفاق حول مشكلة الموصل في ذلك الوقت واضاف ان الاتراك يدركون تمامالادراك ان صداقة بريطانيا العظمى أثمن من ٤٠٠ر٠٠٠ كردى(٧) . وقد اقتبست **التايمس** من الجريدة التركية **وطن** قولها لا يخشى الاتراك سوى اتفاق الدول الكبرى ، واضافت **التايمس** نفسها ان الصحافة التركية تشكو من ان الاتراك تعهدوا بقبول ما تتوصل اليه عصبة الاممالتى تصفها الصحافة التركية بأنها منظمة بريطانية صرفة(٨) . وقالت جريدة **النيويورك تايمس** انالاتراك يعتقدون بأنحقول نفط الموصل تبشر بايرادات لا غنى عنها لاعادة تنظيم الحياة القومية . واضافت قد يجلب النفط عطف الولايات المتحدة وربما حمايتها(٩) .

الآراء التركية بعد نشر تقرير لجنة التحقيق

نظرت الصحافة التركية الى تقرير لجنة التحقيق بانزعاج لانه غامض

(6) Quoted in *The Literary Digest*, LXXXII, August 16, 1924, p. 20.

(7) Quoted in *The Literary Digest*, LXXXII, August 16, 1924, p. 20.

(8) *The Times*, September 29, 1924.

(9) *The New York Times*, October 29, 1924.

وغير حاسم ، وقالت بعض الصحف انه يؤيد انكلترا ، وبعضها هاجم اعضاء اللجنة واتهمتهم بالضعف لعدم استطاعتهم تحمل مسؤولية اعطاء رأى واضح يساعد مجلس العصبة فى اصدار قراره • وذكرت بعض الصحف انها تعتقد بحدوث انشقاق بين اعضاء اللجنة وان الكونت بول تلكى ايد تركيا وكان متأثرا بالعلاقات الحسنة بين هنغاريا وتركيا بينما أيد العضوان الآخران بريطانيا • واعتقدت صحف اخرى ان التقرير عقد المشكلة بدل تسهيل حلها وأنه ترك المشكلة معلقة أمام عصبة الامم • وعلى العموم كان الاتراك خائفين من المستقبل(١٠) •

وقالت **حاكميتي مليه** ان الاتراك يعتبرون الموصل جزء لا يتجزأ من تركيا ويرفضون أى اقتراح عن الانتداب ، فاذا اصدرت العصبة قرارا مخالفا لحقوق الاتراك فسيبقى قرارها حبرا على ورق ، وأعلنت ان الاتراك مستمدون للدفاع عن حقوقهم(١١) •

واظهر يونس نادى بك فى مقال افتتاحى عن الموصل فى جريدته **جمهوريت** قلقه من احتمال بقاء الحدود التركية مكشوفة وغير آمنة وقال مالم يؤمن خط الحدود فلن تستطيع تركيا قبول أية تسوية • وقد استهزأ بتقرير لجنة التحقيق وأعلن ان تركيا لن تتسامح فى اقامة مكدونيا جديدة أو يمن جديدة على حدودها • وأكد انه اذا عمل مجلس العصبة ترتيبا من هـذا القبيل فسترفض تركيا حكمه(١٢) • وصرح حكمت بك احد أعضاء الوفد التركى قبل سفره الى جنيف لمراسلى الصحف فى القسطنطينية ان مشكلة الموصل مشكلة علاقات بين الشرق والغرب فالحكومة التركية تأمل ان تكون عصبة الامم عادلة ومنصفة فى حل مشكلة بين دولة اوربية عظمى ودولة من

---

(١٠) هذه الخلاصة مأخوذة من جريدة **المفيد** ، ١٧ آب ١٩٢٥ •

(11) Quoted in *European Economic and Political Survey,* I. p. 15.

(12) Quoted in *The Times,* August 21, 1925.

دول الشرق الأدنى ظلمتها الدول الأوربية دائما[١٣] :

وشعرت جريدة **التايمس** انمدينة الموصل وولايةالموصل صارت في نظر محرري الصحف وقرائهم تركية خالصة مستكينة تحت حوافر الظالمين الرجعيين البرابرة . واضافت **التايمس** ان الرأى العام التركي عبىء لدرجة كبيرة فاذا قبل الوفد التركي أي حل وسط في جنيف فقد ينال اللعنة.وقد اقترحت الصحافة التركية رفض اى قرار يصدره مجلس العصبة باحتقار الا اعطاءها الى تركيا . وقد وصف الاتراك عصبة الامم بأنها هيئة تدعو للسخرية لا سلطة لها بالتدخل في الحقوق التركية ولا يمكن ان تجعل نفسها مقبولة الا باعترافها الفوري بأن الموصل أرض تركية دون شك . وقالت ان بعض الاتراك قد يقبلون بقرار يعطي مدينة الموصل لهم ويترك تسعة اعشار الولاية للعراق لان الرأى العام حين يعلم بحصوله على الموصل التى أصبحت تعويذة قومية لن يهتم بتعديل الحدود حتى ولو كانت مجاورة للمدينة الحبيبة مباشرة فاذا رفضت هذه التسوية باعتبارها حلا وسطا لا يستحق الاهتمام فربما يجد جمهور الاتراك من الضروري ان يذهبوا الى قبورهم وكلمة « الموصل » منقوشة على قلوبهم[١٤] .

ويعتقد سكانالقسطنطينية اعتقادا مبالغا فيه بأنفصل ولايةالموصل يعني نهاية استقلالهم وانهم يؤيدون حكومتهم بمطالبتها بالولاية من اعماق قلوبهم. وطالبت جماعة متطرفة باسترجاع الموصل بالقوة . وقالت جريدة **وقت** ان الحكومةالتركية تعتقد ان لجنة التحقيق تجاوزتواجبها كثيرا في تقرير مصير الموصل حين بحثت امورا مثـــل مستقبل العراق والانتداب البريطاني على العراق لمدة خمس وعشرين سنة ومعارضتها لمطالبة الاتراك باجراء استفتاء واعلانها ان سكان الموصل يفضلون الانتداب البريطاني . وقالت جريدة

(١٣) مقتبسة في جريدة **المفيد** ، ٣١ آب ١٩٢٥ .

(14) ***The Times*****, August 25, 1925.**

جمهوريت ان تركيا لا تأمل الحصول على مساعدة في فرانسا المنشغلة بمشاكلها في الريف وسوريا والمانيا ولذلك فهي بحاجة أشد الى بريطانيا[١٥] .

وشددت جريدة **حاكميتي مليه** على ضرورة رفض مجلس العصبة لبحث قضية الانتداب العراقي وان تبحث قضية الموصل فورا .وقالت يعتبر الاتراك اقتراح بحث أية قضية أخرى غير قضية الموصل مخالف لشروط التحكيم الذي قبله الاتراك وأعلنت انهم سيعتبرون أي اقتراح من هذا القبيل يضع نهاية لصلاحيات العصبة التحكيمية[١٦] .

روت جريدة **التايمس** ان الناس في تركيا استقبلوا اشاعة احتمال تأخير قرار المجلس عدة أسابيع أو عدة أشهر بعدم الارتياح العام لان ذلك يعني حجز الموصل من مالكيها الحقيقيين وتحويل الاحتلال البريطاني الى حقيقة يعتاد عليها السكان . وقالت **جمهوريت** وهي احدى الصحف التي عارضت ذلك الاجراء هناك حلان ممكنان : الاول يظهر العصبة بارسالها اللجنة الى الموصل بأنها قد قامت بتمثيل مهزلة والآخر يثبت ان العصبة منظمة دولية حقا تستوحي الاهتمام الدولي للسلامة والخير[١٧] .

وفي اليوم التالي نشرت **جمهوريت** مقالا بعنوان « هل تشن تركيا حربا ؟ » أوضحت فيه بأدق مما ظهر في الماضي في الصحافة التركية ما ستعمل تركيا في حالة اصدار مجلس العصبة قرارا غير ملائم عن قضية الموصل ، فقالت اذا أصدر المجلس قرارا يضع كيان تركيا في خطر فلن يكون لكلمات الدبلوماسيين أي معنى وستصبح تعهدات الدول باطلة ، وانه بالرغم من احتمال قبول وزارة تركية حكما غير ملائم فسيأتي يوم قريب أو بعيد حين تجابه تركيا واجب الدفاع عن كيانها . وبعد ان أكدت ان تركيا

---

(١٥) مقتبسة في **المفيد** ، ٦ ايلول ١٩٢٥ .

(16) Quoted in *The Times*, September 3, 1925.

(17) *Ibid.*, September 7, 1925.

لا تريد حربا بل تحتاج الى خمسين سنة من السلام زعمت انه توجد فوق الرغبات الشخصية قوة قاهرة ذات سيادة تستطيع دفع الاتراك الى الحرب وتحتوى قضية الموصل عناصر قوة قاهرة كهذه • وأكد الكاتب لبريطانيا أن تحقيق رغبات الاتراك في الموصل سيفتح عهدا جديدا للعلاقات الانكليزية ـ التركية لان تركيا لا تهتم بغير تقوية سلامتها وسكينتها ضمن حدودها القومية • فاذا لم تأخذ العصبة بنظر الاعتبار سلامة تركيا فانها ستضطر لاعادة النظر في موقفها لانها لا تستطيع التضحية بنفسها في سبيل سلطة عصبة الامم ومجدها ، وبعبارة أخرى لن توافق تركيا على احياء قضايا مكدونية وأرمنية جديدة[١٨] •

صرح كمال الدين سامي باشا سفير تركيا في برلين ان العصبة تستطيع ان تعجل بالحرب أو تشجع على السلام حسب حلها لمشكلة الموصل ،وأضاف ان الاتراك مستعدون للقتال[١٩] • ولكن وقت لم تدع للحرب الى ذلك الحد ،واعترفت ان تركيا تعهدت مكرهة على قبول قرار العصبة على الاساس الذي تضمه جنيف ولكنها مستعدة لتنفيذ رغبات السكان المحليين كما تظهر بنتيجة استفتاء ما[٢٠] •

روى قارىء انكليزى في رسالة ارسلها الى النيرايست اند انديا انه بينما كان في تركيا مؤخرا اغتنم عدة فرص لبحث قضية الموصل مع بعض الاتراك المهمين جدا •وقال لقد قيل له ان تركيا ترغب بصداقة انكلترا ومساعدتها في انشاء الشعب الجديد ، وان الحكومة الوطنية التركية وعدت مؤيديها بأن تركيا لن تفقد الموصل ولذلك فالكفاح من أجل الموصل هو كفاح من أجل كيانها نفسه •وذكر قراءه انه لا يزال هناك حزب تركى قديم ينتظر الفرصة لاسقاط الحكومة الوطنية[٢١] •

---

(18) Quoted in *The Times*, September 8, 1925.

(19) *The New York Times*, September 9, 1925.

(20) Quoted in *The Times*, September 8, 1925.

(21) *The Near East and India*, XXVIII, p. 402.

قابل ددلى هيثكوت أحد الكتاب المختصين بالبلقان مصطفى كمال باشا ونشر تصريح الرئيس في مجلة **الرينولدز اللستريتد نيوز** اذ قال ان الجيش مستعد وقوته المعنوية ممتازة ، فاذا اضطر الترك على القتال فلن يترددوا وقال ان الموصل تركية ولن يستطيع احد تغيير تلك الحقيقة حتى الحرب وأكد ان الاتراك يريدون جميع ولاية الموصل وسواء كان هناك انتداب أم لم يكن فلن يتخلوا عن هذه الفكرة • وقال بما ان جميع الحدود القومية في أوربا قائمة على أسباب عسكرية فانما يتبع الاتراك ذلك المثال(٢٢) •

بعد امضاء معاهدة لوكارنو وتوثق العلاقات بين انكلترا وفرنسا أصبحت الصحافة التركية عصبية فحاولت اقناع فرنسا بأن سياسة كهذه قاتلة لمصالحها الخاصة • وتساءلت **حاكميتي مليه** ما اذا كان من الطبيعي ان لا تعتبر تركيا عصبة الامم محكمة للعدل ولكنها كمنبر تستطيع منه الدفاع عن وجهة نظرها في وجه العالم(٢٣) • وعلقت وكالة الانباء الاناضولية شبه الرسمية على رأى المحكمة الدولية الاستشارى بأنه أصدر تحت تأثيرات معلومة وقد أعطى انطباعا سيئا عن القيمة الادبية للمنظمة المفروض فيها ان تكون واسطة للسلام العالمي(٢٤) •

الآراء التركية بعد صدور قرار مجلس العصبة

جاء رد الفعل المباشر لقرار مجلس العصبة باعطاء الموصل الى العراق من ناطق تركي في جنيف قائلا اذا كان ما قرأه الاتراك عن القرار الخاص بالموصل صحيحا فقد نالت تركيا من المعاملة ومن الموصل اسوأ وأقل مما نالته بموجب معاهدة سيفر وبعبارة أخرى رجع الاتراك الى الوراء

---

(22) Quoted in *The Literary Digest*, LXXXVII, October 10, 1925, p. 17; see also *Current History*, XXIII, p. 292.

(23) Quoted in *The Times*, November 28, 1925.

(24) Quoted in *The Nation*, CXXI, p. 757.

ولا يمكن ان تسر الحكومة التركية والشعب التركي أقل سرور[٢٥] .
وعلقت **حاكميتي مليه** على قرار مجلس العصبة مؤكدة انه من المستحيل على تركيا ان تقبل باخضاع مصائر مواطنيها الى أهواء الغرباء .وقالت يظهر ان معاهدة سيفر لم تكن درسا كافيا للغرب[٢٦] .

كتب مراسل **التايمس** في القسطنطينية ان الاتراك يسبون جنيف كمدينة أظلم من سودومي وعمورا ووجهوا سبا خاصا للفرنسيين باعتبارهم تابعين أذلاء لبريطانيا العظمى مثلهم مثل الدول الاخرى التي يتمتع ممثلوها بحياة سهلة مترفة تمتعا لا يداني فلا يمكن ان يصوتوا ضد البلاد التي تدفع ثلاثة أرباع مصروفات العصبة .وقال المراسل ان هناك حزبا معارضا يؤيد الحرب تأييدا تاما في تركيا وذلك بمساعدة البلاشفة .واقتبست **التايمس** ايضا من جريدة **اقدام** قولها ان الاقتراحات البريطانية عن معاملة اكراد العراق غير مقبولة في تركيا ابدا ، وذكرت **التايمس** انها تعتقد ان القضية الكردية هي أساس كل النزاع[٢٧] .

واشارت **التايمس** الى ان خيبة الاتراك بقرار الموصل يتعاظم يوميا كعامل مهم في كفاح ينشب بين الغرب والشرق . ويعزو الاتراك المقاصد العدوانية ضد الشرق الى الدول الاوربية عامة والى بريطانيا العظمى خاصة . وقد حاول بعض أصحاب الصحف تبرير وضع خطة تؤيد تنظيم الشعوب الأسيوية ضد الغرب[٢٨] . وتساءل بعض الاتراك ما اذا كان من الممكن للرأي العام البريطاني ان يؤثر على وزارة بولدوين التي يظن الجمهور في تركيا انها لا تمثل جماهير الشعب البريطاني في موضوع الموصل[٢٩] .

---

(25) Quoted in *The Literary, Digest* LXXXVII, December 26, 1925, p. 9.

(26) Quoted in *The Times*, December 19, 1925.

(27) Quoted in *The Times*, December 21, 1925.

(28) *The Times*, December 28, 1925.

(29) *Ibid.*, January 9, 1926.

وقد ذكرت **النيوستيتسمان** انه قيل ان توفيق رشدى بك وزير الخارجية التركية صرح الى جريدة **الماتان** الباريسية انولاية الموصل فى نظره ضرورية لاستقرار العراق وانه قال انه مستعد للتنازل عنها لبريطانيا العظمى بشرط أن يوافق البريطانيون على عقد اتفاقية اقتصادية لتنظيم العلاقات بين تركيا والعراق ، وانه اقترح أيضا تجريد بعض المناطق على طرفى خط الحدود بين تركيا والعراق وعقد ميثاق للسلامة المتبادلة[٣٠]. ومن الجهة الثانية صرح توفيق رشدى بك لجريدة تصدر فى بلغراد ان الاتراك لا يستطيعون التنازل عن حقوقهم فى الموصل وقال انه يعتقد ان هناك طرقا لفض النزاع باسلوب يحافظ على سيادة تركيا فى الوقت نفسه ،وأشار الى رفض الاقتراحات التركية باجراء الاستفتاء وحث على ايجاد حلول أخرى تتفق مع فكرة عدم التنازل عن السيادة التركية على الموصل .وصرح ان المشكلة الوحيدة التى لم تحل بين بريطانيا العظمى وتركيا هى مشكلة الموصل وحض البريطانيين على حلها سلميا .وقد وصفت **جمهوريت** عصبة الامم بأنها العوبة بريطانية وان قرار المجلس برهان على ان العصبة لا تحترم مبادىء العدالة والحق ولكنها خادمة للاقوى أى بريطانيا وأكدت أنه لم يواجه الناس قرارات ظالمة واستبدادية كهذا القرار الا فى العصور الوسطى ، وطالما لا تستطيع الالعوبة المدعوة بعصبة الامم اعطاء تركيا حقوقها ولا تجريدها منها فقرارها لا قيمة له عند الاتراك . وأعادت الصحيفة الى الاذهان أيام الثورة الكمالية وأكدت ان الحقوق التركية مضمونة تحت الحراب التركية الحادة التى سيسترجعون بها الموصل «التركية» . وقالت **جمهوريت** ان القضية بأجمعها مهزلة ولكنها مع ذلك قد تؤدى الى أن يتقابل الاتراك والبريطانيون وجها لوجه وقد تنقلب المهزلة الى مأساة .وأنذرت البريطانيين بأنهم اذا لم يتيقظوا واذا تبعوا زعماءهم السياسيين كالعمى فقد يشاهدون فى وقت قريب أو بعيد مجزرة بشرية . وسيكون من المؤسف للانسانية أسفا حقيقيا اذا خدع البريطانيون واستمروا عبيدا لمؤامرات زعمائهم السياسيين .

---

(30) Quoted in *The Literary Digest*, LXXXVIII, January 16, 1926, p. 19.

وقد كان الشعور ضد البريطانيين شديدا • وتنبأت **حاكميتي مليه** اما باضطرار كل الشعوب للانحناء للبريطانيين مثل قطعان الغنم وأما أن تكون المحافظة على السلام العالمي في خطر دائم • وقد اعتقدت جريدة **وقت** انه مهماكانت الجمهورية التركية مسالمة فان المؤامرات البريطانية قد تسبب حربا في الشرق في لحظة غير متوقعة ، ولذلك وقعت تركيا معاهدة مع روسيا للحيطة[٣١] • وقد أجاب اغا اوغلو أحمد بك عضو المجلس الوطني الكبير التركي على خطاب السراوستن چمبرلن الذي ألقاه في مجلس العموم يوم ١٨ شباط ١٩٢٦ عن موضوع النفط بأن كتب في **حاكميتي مليه** منذرا رجال الصناعة البريطانيين بأن لا يجازفوا بأموالهم في نفط الموصل الى أن يعرف مستقبل ولاية الموصل تماما[٣٢] •

وقد نظر حزب الشعب المؤيد للحكومة التركية في المعاهدة العراقية ـ البريطانية ـ التركية مباشرة بعد امضائها وقد استمرت مناقشتها خمس ساعات أظهرت عدم شعبية المعاهدة • وقد قاطع النواب ايضاحات توفيق رشدي بك بأسئلة عديدة • وأجبر عصمت باشا على الكلام واعطاءالايضاحات العامة عن مختلف مراحل النزاع منذ بدأ الكفاح للاستقلال • وقد أبرق يونس نادي بك بخلاصة صريحة لاجتماع الحزب الى جريدته **جمهوريت** فقال ان جوهر الجدل كان يدور حول ايهما أفضل اعلان الحرب أم عدم اعلانها[٣٣] • وصرح يونس نادي بك ان من الحقائق المعروفة انه طلب الى تركيا أن تضحي تضحية عظيمة ، وستبقى الموصل زمنا طويلا جرحا داميا في قلوب الاتراك • وقال منذ الحرب العالمية الاولى أعلن الاوربيون وعلى رأسهم البريطانيون للعالم أجمع : « لن تبقى ثمة تركيا بعد الآن » وذكر قراءه ان الاتراك قدموا خدمة تستحق التقدير للمحافظة على السلام

---

(31) Quoted in *The Literary Digest,* LXXXVIII, February 6, 1926, pp. 17-18.

(32) Quoted in *L'Asie Francaise,* April, 1926, p. 165.

(33) Quoted in *The Times,* June 8, 1926.

العالمي[٣٤] .

وصرح توفيق رشدي بك وزير الخارجية التركية عند تقديم المعاهدة العراقية ـ البريطانية ـ التركية للمجلس الوطني الكبير التركي ان السياسة التركية التي تؤلف القوة الرئيسية في الشرق الادنى تسعى لان تكون عنصرا للنظام والتقدم بين الشعوب المتمدنة .وقد وافقت تركيا على التضحيات لكي تضمن السلام في الشرق الادنى واستقلال وسعادة العراق واقامة العلاقات الطبيعية مع انكلترا[٣٥] . وقد أسف كثير من النواب على المصالحة باعتبارها في غير صالح تركيا وقد فرضتها الظروف[٣٦] .

وقد ظهر واضحا من الصحافة التركية ان المعاهدة لم تكن في الغالب مقبولة في البلاد . وقد ذكرت أكثر المقالات انها كانت مجرد حل فرضته قوة الظروف وهذا الوضع كان نتيجة سياسة الحكم العثماني السابق[٣٧] . وقد عودت دعاية الحكومة التركية الشعب التركي على كون الموصل تركية ، وبعد امضاء المعاهدة لم يخبروه بغير حصولهم على بضعة أميال مربعة في الجبال الجرداء[٣٨] . وقد ولولت جريدة يني سيس على اقتطاع موصل «التركية» وتوابعها من « الوطن » التركي ، وقالت يستحيل على الاتراك أن يرحبوا بالمعاهدة بل على العكس خاب أملهم جميعا وحزنوا . وقد زعمت انه ما دام الاتراك يعتقدون ان الموصل تركية فسيواصلون اعتقادهم بأنها أرض فصلت مؤقتا من الوطن[٣٩] .

---

(34) Quoted in *The Literary Digest*, XC, August 14, 1926, pp. 18-19.

(35) *L'Asie Franccaise*, June-July, 1926, pp. 224-225, 249-250.

(36) *Current History*, XXIV, p. 817.

(37) *The Times*, June 8, 1926.

(38) *The Fortnightly Review*, CXXVI, July, 1926, p. 51.

(39) Quoted in *The Literary Digest*, XC, August 14, 1926, p. 19.

واعادت **لازى فرانسيز** الى الاذهان كيف كانت الصحافة التركية تنشر المقالات العنيفة فى كانون الاول **١٩٢٥** حين كانت الصحف التركية تتكلم عن المقاومة اليائسة للطفيليات الدولية الموجهة ضد آسيا وضد سياسات الاعتداء المطبقة فى الشرق وعن التعبئة العامة ونزول الجيوش التركية الصاعق على الموصل • وأشارت المجلة الى انه كان على الحكومة التركية ان تجابه معارضة خطيرة فى المجلس الوطنى الكبير وقد حاول الحزب التقدمى المعارض (الذى يضم أشخاصا من وزن كاظم قره بكير قائد الجيوش العام فى الشرق سابقا وعلى فؤاد باشا ورؤف بك رئيس الوزراء السابق) من جديد زيادة نفوذه بفتح أبوابه لكل العناصر المتذمرة من السياسة التى تتبعها الجماعة المخلصة لمصطفى كمال باشا[٤٠] •

(40) *L'Asie Francaise*, August-September, 1926, p. 273.

الفصل الحادى عشر

الرأى العام الاميركى والفرنسى

ومشكلة الموصل

وقد تتبعت محاولات حل مشكلة الموصل باهتمام بالغ أقطار كثيرة لا علاقة مباشرة لها بها . وقد كانت حكومات روسيا السوفيتية وألمانيا وايران والافغان مؤيدة لتركيا على وجه العموم ،وكانت ايطاليا مؤيدة لبريطانيا كما كانت البلاد العربية مؤيدة للعراق . وسنحاول فى هذا الفصل تصوير آراء دولتين معظمتين بشىء من التفصيل وهما الولايات المتحدة الاميركية وفرنسا.

الرأى العام فى الولايات المتحدة

قليل من الناس فى الولايات المتحدة كانوا يعلمون بتفاصيل مشكلة الموصل ، فقد بحثها بعض الموظفين وبعض رجال الصناعة وبعض رجال الصحافة أو فكروا بها . وقد فكر كلهم تقريبا بنفط الموصل وبسياسة «الباب المفتوح» قبل كل شىء . وكانت تهمهم مصالح الولايات المتحدة الاقتصادية ولم يهتموا بالنواحى السياسية والقانونية من المشكلة .

الآراء الاميركية فى الادوار الاولى من المشكلة :

صرح چارلس اى هيوز وزير الخارجية الاميركية بعد أيام قليلة من افتتاح مؤتمر لوزان الأول فى مؤتمر صحفى ان الولايات المتحدة تريدحماية حقوقها وضمان سياسة « الباب المفتوح » فى الشرق الادنى . وقد أرسلت

وزارة الخارجية الأميركية مراقبين عنها الى لوزان وأعطتهم تعليمات لاطلاع حكومة الولايات المتحدة فى واشنطن بالتفصيل عن مواقف الدول تجاه هذين الامرين واخبار تلك الدول عن موقف الولايات المتحدة • وصرح هيوز ان الولايات المتحدة ستبحث عن التدابير المناسبة لحماية حرية تكافؤ الفرص للمشاريع التجارية دون تمييز أو امتياز خاص • وقد ذكر الدول الاخرى عن موقف حكومته من المعاهدات والاتفاقات السرية لان الترتيبات المتخذة من قبل لا تتفق مع مبدأ المساواة فيالفرص الاقتصادية ، وأكد ان الولايات المتحدة لا ترغب في شيء يتصادم معمصالح الدول الاخرى وذلك بالاعتراف من البداية بمبدأ تكافؤ الفرص التجارية لكل الشعوب(١) •

وكتب رچارد واشبرن چايلد رئيس وفد المراقبين الاميركيين الى مؤتمر لوزان فى مذكراته اليومية ان اقامة سياسة «الباب المفتوح» فى تركيا خدمة حقيقية للسلام العالمى لان ذلك سيكسر العلاقة الاثيمة بينمصالحالدول الكبرى الاقتصادية ودبلوماسيتها ذات المؤامرات السياسية داخل الاقطار الصغيرة(٢) •

فى ٢٥ تشرين الثانى ١٩٢٢ قرأ چايلد البيان الاميركى عن « الباب المفتوح » أمام مؤتمر لوزان وهو المذكرة نفسها التىسلمت الىوزراء خارجية الدول الثلاث التى دعت للمؤتمر بريطانيا العظمى وفرانسا وايطاليا يوم ٣٠ تشرين الاول ١٩٢٢ والتى أذاعها هيوز فى واشنطن(٣) • وكتب چايلد فى مذكراته ان عصمت باشا شكره لبيانه •وقد أصدر اللورد كرزن وزير الخارجية البريطانية بيانا للصحافة يعلنفيه انضمام بريطانيا العظمىالىسياسة «الباب المفتوح» فى الشرق الادنى وأكد ان بيان چايلد موفق •وذكر چايلد ان الصحافة الفرنسية غضبت وأخبر المراسلون الاميركيون چايلد ان صحف

(1) *The New York Times*, November 1, 1922.

(2) Richard Washburn Child, *A Diplomat Looks at Europe*, p. 92.

(3) *Cmd.* 1814, pp. 92-93.

الولايات المتحدة جميعها نشرت بيان «الباب المفتوح» على صفحاتها الأولى ، وأضاف چايلد انه علم ان بعض صحف المعارضة فى الولايات المتحدة تنعت لايجاد الانطباع بأنه قصد من بيان « الباب المفتوح » حماية المطالب الاميركية في الحصول على حصة فى نفط العراق[٤] • وفى ٣٠ كانون الثانى ١٩٢٣ قرأ چايلد بيانا آخر أمام مؤتمر لوزان بأن الولايات المتحدة أرسلت ممثلين عنها الى لوزان لثلاثة أسباب : حماية المصالح الاميركية المالية أو التجارية أو الانسانية أو المالية دون تمييز وحماية المصالح الانسانية بقدر الامكان بصرف النظر عن القوميات وخدمة السلام بكل الوسائل المناسبة[٥] •

وقد أصر مراسل جريدة **ذى دتر ويت نيوز** فى لندن على ان النفط لا الاراضى هو السبب الجوهرى لمشكلة الموصل وأوضح ان الموصل تحتوى على حقل يعتبر أحد الحقول الكبرى فيالعالم وان انقرا مصممة علىالحصولعليه مهما كان الثمن ، ولكن سيكون النفط آخر شيء يذكر فيمعاهدة الصلح • وقالت الجريدة لا عجب اذن اذا كان هناك خصام حول الموصل لان حقول الموصل من أغنى حقول النفط فى العالم ، ويقدر ثمنها بأكثر من بليون دولار • واعلنت جريدة **ذى دايتون نيوز** اذا لم يكن هناك مقدار كبير من النفط في الموصل فلن تكون هناك مصلحة دبلوماسية فى تلك البلاد الى ذلك الحد •واوضحت جريدة **ذى بفالو نيوز** بما ان السفنالحربية الحديثة تحتاج مقادير كبيرة من النفط فان خسارة الحقول العراقية خطيرة على البحرية البريطانية كخسارتها لمعركة بحرية كبرى ولذلك فان لقادة الدبلوماسية البريطانية قضية حقيقية يطلبون من أجلها تأيد الشعب[٦] •

وقد قالت جريدة **ذى شيكاغو تريبيون** متهكمة ان بريطانيا العظمى ستفي بوعدها للعرب حتى ولو اقتضى الأمر احتفاظها بحقول نفط الموصل

(4) Child, *Op. Cit.*, p. 93; *Current History*, XVII, pp. 534-535.

(5) *Cmd.* 1814, pp. 441-443.

(6) Quoted in *The Literary Digest*, LXXVI, Februardy 17, 1923, p. 12.

الغنية ، فان الصناعات الحديثة ومنها الحرب تحتاج النفط والمطاط وما شابه وبما ان بريطانيا تحترم كلام الشرف الذى تعطيه فقد سيطرت على النفط والمطاط(٧) . وقالت جريدة **ذى شيكاغو ايفننك بوست** ان تأكيد اللورد كرزن باهتمامه بوعد بريطانيا لا بالنفط لا تصدق الا قليلا ، ولكن بعض الناس سيشكون بأن الحكم البريطانى فى العراق يعنى حرية أعظم وأرباحا أكثر للمواطنين العراقيين من الحكم التركى بصرف النظر عن أرباح النفط التى ينالها البريطانيون .

وقد شك محررو الصحف الاشتراكيون والراديكاليون باخلاص بريطانيا ،فقالت **ذى وركر** ان الاستعمار البريطانى يريد دفع العالم الى مجزرة جديدة من أجل بقعة أرض فى آسيا يتدفق فيها النفط وقالت ان بريطانيا قد تضطر عمال وفلاحى الشرق الادنى على توحيد قواهم مع الاتحاد السوفيتي لطرد الاستعمار الاجنبى من حقول نفط الموصل ومن سواحل آسيا . ولم تقصر **ذى نيويورك كول** تقريعها على بريطانيا العظمى بل قالت ان النفط والتغلغل السياسى فى تركيا وسرقة بولاندا لاملاك لثوانيا واستيلاء فرانسا على فحم الرور وحديده الخام وفولاذه ستهيىء الطريق الى مذبحة الشعوب لمصلحة العصابات الحاكمة الاستعمارية وتؤدى الى افلاس الرأسمالية فى أوربا .

وقد دافعت بعض الصحف الاميركية عن انكلترا فزعمت **ذى بالتيمور صن وذى سان فرنسسكو كرونكل** ان ادعاء بريطانيا القانونى صحيح وأكدت **ذى سان انتونيو اكسبريس** ان اكثرية سكان الموصل عرب واكراد وكلدانيون ويهود وان العنصر التركى كان فى الغالب من الموظفين قبل الحرب العالمية الاولى ،واعتقدت ان الملك فيصل محق بقوله ان الموصل غير تركية من جميع الوجوه: العنصر واللغة والعادات والشعور القومى الذى يمكن التأكد منه. وكتبت **ذى نيويورك جورنال اوف كومرس** انه يوجد قليل من التعاطف بين سكان الموصل والاتراك ، ، وقدعاش المسلمون والمسيحيون واليهود هناك بأقل

---

(7) *The Chicago Tribune,* February 5, 1923.

احتكاك بينهم مما في أكثر العالم الاسلامي ، وادعت أنه بالرغم من تاريخ السيطرة التركية الطويلة لم يظهر المواطنون أى ولاء للاتراك خلال الحرب العالمية الاولى .وأكدت أنه من الوجهة الاقتصادية هناك سبب معقول للانتداب البريطاني على العراق لأن الموصل ملتقى طرق سوريا وتركيا وايران وبغداد، واضافت ان ولاية الموصل تنتج بعض المحصولات الزراعية وفيها معادن تنتظر الاستغلال وهذه المعادن أدت الى الفكرة القائلة بأن تلك المنطقة تفيض بالنفط . وقالت **ذى نيويورك هرالد** أن سكان الموصل ليسوا باتراك مسلمين بل عربا مسلمين(٨) .

وقد اثار بيان المراقب الاميركى فى مؤتمر لوزان جريدة **ذى كرسجن سانيس مونيتور** الصادرة في بوستن وأكدت ان الغاية من البيان مجرد الحصول على حصة فى حقول نفط الموصل لشركة أميركية وقالت يبدو ان مصالح هذه الشركة اثارت عواطف المراقب الاميركي لدرجة من الاصرار والتصميم على تأكيد الحقوق الاميركية لم تستطع اثارتها فضائع ازمير والتهديد بارتكاب فضائع بربرية مشابهة فى تراقيا(٩) . وقالت **ذى نيويورك تريبيون** ان مصالح النفط الاميركية انسحبت مع الوفد البريطانى في لوزان فالجبهة موحدة ضد الاتراك . وفي تكساس اكبر ولاية منتجة للنفط ابدت **ذى اوستن ستيتسمان** ارتياحها من مباحثات وترتيبات النفط لانها ساعدت الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى على الوصول الى اتفاق حول موضوع استثمار منابع نفط العالم(١٠) .

كتب ادورد بنك في مجلة **النيوريبلك** ان وزارة الخارجية الاميركية أوضحت لوزرة الخارجية البريطانية أنه لايمكن ترك الولايات المتحدة خارج استثمار حقول نفط الموصل . وهو يعتقد ان الاتراك ادخلوا حقوق نفط الموصل فى امتياز جستر بالرغم من انهم يعلمون ان لا قيمة لهذا الامتياز

(8) Quoted in *The Literary Digest,* LXXVI, February 17, 1923, pp. 12-13.

(9) *Christian Science Monitor,* February 2, 1923.

(10) Quoted in *The Literary Digest,* LXXVI, February 17, 1923, p. 13.

مادام مركز ولاية الموصل التي يحتلها البريطانيون لم يقرر بعد ، ولكن حكومة انقرا حاولت تخويف البريطانيين لكي يتخذوا موقفا لينا في لوزان[١١] . وفي كانون الثاني ١٩٢٤ كرر وزير الخارجية هيوز بياناته السابقة وان حكومة الولايات المتحدة ترغب في سياسة «الباب المفتوح» أو المساواة في الفرص التجارية وقال ان حكومته تطلب بمعاملة عادلة للمواطنين الاميركان[١٢] . وقالت مجلة **ذي نيشن** انها تراهن على ان اية هيئة من هيئات العصبة ستقر السلام تاركة النفط لبريطانيا العظمى[١٣] .

وقد كانت مشكلة الموصل موضوعا للمصورين الكاريكاتوريين أحيانا . فقــد رسم هاردنك في **البروكلن ايكل** صورة تمثل اعضاء مؤتمر لوزان والمنافسة على حقول النفط وبلطة مكتوب عليها «حرب» مرمية في الهواء بتأثير انفجار بئر نفط . وقد كتب تحت الصورة « حين يحاولون دفن البلطة (أي دفن العداء) في الشرق يضربون في النفط » ورسم جيمس صورة اخرى في **السنت لويس ستار** تصور الموصل برجل رأسه ابريق نفطي وبريطانيا العظمى وفرانسا تسحبان يديه بشدة كأنهما تحاولان شقه الى شقين ، وكتب تحت الصورة « يجب حماية السكان المحليين[١٤] » .

- الآراء الاميركية بعد نشر تقرير لجنة التحقيق :

لم تنشر تعليقات كثيرة أو مهمة في الولايات المتحدة على تقرير لجنة

(11) Edward Bing, "The Struggle for Mosul Oil", in *The New Republic*, XXXV, p. 197.

(12) *The New York Times*, January 24, 1924.

(13) *The Nation*, CXIX, p. 508.

(14) Reproduced in *The Literary Digest*, LXXVI, February 17, 1923, p. 13.

التحقيق . قال كلفاند بركنز أنه يعتقد انأهمية مشكلة الموصل الحقيقة قد تظهر في المستقبل بكيفية تسويتها لابالعوامل المتعلقة بالمشكلة نفسهابصورة مباشرة ، وقال انالتسوية السلمية لمشكلة الموصل تعنيانالعصبة والمحكمة الدولية عوامل حقيقة في التسوية(١٥) . وقالت مجلة **الاميركان رفيو اوف رفيوز** ان قرار مجلس العصبة بالتماس رأى المحكمة الدولية الاستشارى ترك انطباعا مزعجا بأنه جرى ارضاء للمصالح البريطانية الاستعمارية أكثر من أى اعتبار واقعي للحقائق(١٦) . وزعمت **البروكلن ايكل** ان تقرير ليدونر خدم غاية سياسية مهمة ، فليس هناك من تبرير اعطاء الولاية لبريطانياأفضل من البرهان المباشر بأن الاتراك سيسيئون ادارتها(١٧) .

الآراء الاميركية بعد قرار مجلس العصبة :

بعد اذاعة قرار مجلس العصبة مباشرة صرح مدير شركة الاستثمار الاميركية الشمانية بأن شركته ستطالب بخمسين مليون دولار كتعويض من بريطانيا ، وقد شك فيقيمة قرار المجلس وادعى بأن اعتراف لجنة التحقيق بالسيادة التركية على ولاية الموصل جعل امتياز شركته المعقود مع تركيا شـــــرعيا(١٨) .

وقالت جريدة **النيويورك تايمس** يجب ان يكون لجميع الشعوب حقوق متساوية فيالوصول الى النفط ومواد التجارة الاخرى بما في ذلك الشعوب غير الاعضاء في عصبة الامم ، فاذا وقعت الحرب فلن يكون هناك انقسام في الرأى لا قومي ولا دولى لانها لنتكون حرب بريطانيا وحدها ولكنها حرب

---

(15) Cleveland Perkins, "The Mosul Question", in *Editorial Research Reports*, October 26, 1925, p. 674.

(16) *The American Review of Reviews*, LXXII, p. 523.

(17) Quoted in *The Literaru Digest*, LXXXVII, December 26, 1925, p. 8.

(17) Quoted in *The Literary Digest*, LXXXII, p. 523.

(18) *The New York Times*, December 18, 1925.

موجهة ضد العصبة وضد جميع الشعوب المتمدنة[١٩] . ومن الجهة الثانية زعمت جريدة **شيكاغو تريبيون** المعادية للعصبة ان تعطش بريطانيا العظمى للنفط هو العامل الحاسم في المشكلة . وقالت ان الاميركيين مدينون لتركيا لفضحها تظاهر العصبة والمحكمة الدولية بالانسانية الكاذبة ولكشفها عن اغراضهما الحقيقية أي ضمان امتلاك حقول نفط الموصل لبريطانيا ،وقد قررت العصبة (مع تغاضي المحكمة الدولية) ان تحشد قوتها العسكرية من أجل النفط . وقد فصلت القوة في أمر امتلاك الثروة كما فعلت في الماضي . وقالت ان ما يكرهه الاميركيون هو ثرثرة التقوى التي احاطت هذه الاساليب القديمة بهالة من الغيرية وخير الانسانية . وقالت الجريدة ان بريطانيا العظمى ستنال النفط بالرغم من احتمال اقتسامه مع بعض المطالبين وسينال الاخرون بعض الشيء تعويضا لهم(٢٠). وقالت جريدة **النيويورك ورلد** كان قرار مجلس العصبة امرا معروفا مقدما ، ولم تصرف انكلترا عشرين مليون دولار في السنة على ادارة العراق من دون امل الربح في القطن والحبوب وفوق كل شيء في النفط .

نشر فتز پاترك صورة كاريكاتورية في جريدة **ذي سنت لويس بوست دسباچ** تمثل رجلين (بريطانيا العظمى وتركيا) وبيدهما سيفان وهما مختفيان وراء خزان نفط مكتوب عليه « نفط الموصل » وهما يحاولان مباغتة احدهما الآخر ، وكتب تحت الصورة «أحرب مقدسة أخرى؟»[٢١].

كتب ألبين جونسن مقالة تحليلية في مجلة **نيشن** عنوانها « مؤامرة في الشرق الاوسط» قال فيها منذ أكثر من سنة رفضت تركيا ، المفروض فيها انها وحيدة ، مطالب بريطانيا بأراض أخرى يحتمل وجود النفط فيها

---

(19) *The New York Times,* December 17, 1925.

(20) *The Chicago Tribune,* December 14, 1925.

(21) Reproduced in *The Literary Digest,* LXXXVII, December 26, 1925, p. 9.

في ولاية الموصل • وقال انه يعتقد ان فرنسا وقفت وراءها تؤيدها مستعملة كل أنواع الضغط اندبلوماسي الذي تملكه لدحر مطالب بريطانيا • وروى جونسن ان مندوبا رسميا من السوريين ذهب الى انقرا في طلب السلاح والتأييد غير الرسمي ، وقد اتصل بكل الوزراء الاتراك وقد أخبره جميعهم بالتعهد الفرنسي ـ التركي : وعدت تركيا بالوقوف على الحياد بين سوريا وفرنسا لقاء مساعدتها في الموصل • ولما تأزم الوضع في سوريا وجدت فرنسا من الضروري التوصل الى تفاهم مع بريطانيا لكي تعالج الوضـــع بنجاح ، وارسلت هنري دي جوفنل الى لندن وهناك عمل هذا المندوب عملا لم يسمع به ، فقد لخص في لندن سياسة فرنسا في سوريا • وبعد أسبوعين تقرر اعطاء الموصل الى بريطانيا • وقد تحير توفيق رشدي بك لهذه النتيجة فسافر الى باريس مرتين خلال ثلاثة أيام • ومن الغريب ان توفيق رشدي عجز عن مقابلة ارستيد بريان رئيس مجلس العصبة وممثل فرنسا فيه • وقال جونسن انه خلال الاسبوعين واصل المجلس اجتماعاته • وقد حضر احسان الجابري بك يدق أبواب العصبة ، واقترح عليه رئيس لجنة الانتدابات الدائمة في جنيف ان يذهب الى روما في شباط ١٩٢٦ حين يعقد الاجتماع التالي لمجلس العصبة • كانت لفرنسا خلال هذه الفترة الحرية التامة في سوريا ولديها تعليمات من العصبة للمحافظة على النظام • وهكذا خاب المندوب السوري في كل مكان.وذهبت استغاثاته سدى فقد سدت في وجهه أبواب العصبة حامية الانتدابات[٢٢] •

في ١٥ نيسان ١٩٢٦ أصدرت مجلة **ذي اميركان لايبرري ان باريس بولتين** عددين خاصين عن « مشكلة الموصل» بقلم فلاديمير منورسكي • قال الكاتب ان الموصل مهمة كقاعدة لتجهيز الحبوب والمحصولات الزراعية الاخرى لبغداد وللعراق عامة ، ولكن أهم من كل هذا قضية النفط • وبحث

---

(22) Albin E. Johnson, "Intrigue in the Middle East", in *The Nation,* CXXII, pp. 141-142.

أهمية الموصل للمواصلات الامبراطورية البريطانية عن طريق البحر المتوسط والخليج العربي الى الهند • واضاف ان الموصل مهمة لتركيا أيضا لنفطها ولطرق مواصلاتها بين تركيا والعراق ولعلاقتهـا بالمشـكلة الكردية في تركيـا[٢٣] •

علقت **النيويورك هرالد تريبيون** على المعاهدة العراقية ـ البريطانية ـ التركية واصفة التسوية بأنها في مصلحة بريطانيا من الوجهتين الدبلوماسية والتجارية على حد سواء ، وقد ربطت المصالح التركية بالمصالح البريطانية ، وستبقى بريطانيا مسيطرة على ثلثي تجارة العراق البالغة ستين مليون دولار سنويا • وقالت هناك خطط لاستثمار أكثر من اثني عشر مليون دونم من الاراضي التي تروى سيحا لانتاج الحبـوب والقطن • وفي رأي **دترويت فري بريس** ان تركيا عقدت صفقة تجارية حسنة باتفاقها مع بريطانيا فلن تكون الموصل سوى عبء عسكري لها ، اما بالنسبة للعراق فانها ربح عسكري وقالت الجريدة مهما كان النفط وفيرا في الاعماق فليس لدى تركيا رأس المال ولا الخبراء لاستثماره على حسابها ، بينما يبـدو ان الاتفاقية اعطت تركيا فائدة ايجابية واضحة • وأما الحرب فلن تنتهي الا بشيء واحـد وهو خسارة الجميع[٢٤] •

وقال كوينسي رايت استاذ القانون الدولي في جامعة شـيكاغو ان البريطانيين والعراقيين اعتبروا مشكلة الموصل خطرة ، فاذا كانت الموصل في ايد تركية تكون بغداد مهددة عسكريا • وقال ان العوامل الاقتصادية ـ مثل النفط ومنابع الماء للري وتجهيز مواد بناء الطرق والحبوب ـ لعبت دورا في قلق بريطانيا والعراق على هذه المنطقة • وقال كان العراقيون يعلمون بعجزهم عن

(23) Vladimir F. Minorsky, "The Mosul Question", in *Ameriean Library in Pairs Bulletin,* Nos. 9 and 10, April, 1926, pp. 38-41.

(24) Quoted in *The Literary Digest,* XC, July 17, 1926, pp. 11-12.

مجابهة تركيا وحدها ولذلك تناسوا ظلاماتهم ضد بريطانيا العظمى وايدوها في كفاحها الدبلوماسي امام عصبة الامم[٢٥] .

الرأى العام فى فرنسا

أبدى الفرنسيون آراء مختلفة . فأيد بعضهم بريطانيا العظمى لمصالحهما المشتركة في أوربا والشرق الاوسط وأيد بعضهم تركيا لمعارضتهم للاستعمار البريطاني في الشرق الاوسط ولسيطرة بريطانيا في اوربا وفي عصبة الامم وقد نتج عن ذلك تفسيرات مختلفة للمشكلة . وقد أكد كثير من الفرنسيين أهمية النفط كما فعل الاميركيون .

الآراء الفرنسية في الادوار الاولى من المشكلة :

حين كان مؤتمر لوزان منعقدا كتب أحد الفرنسيين يقول ان استيلاء انكلترا على الموصل عمل من أعمال النهب الحقيقية وضم للاراضي ضد مصلحة الاتراك ، واشار الى ان ولاية الموصل غنية بالزراعة واغنى بالنفط ، وأكد ان الهدوء في سوريا والجزائر ومراكش وجميع ممتلكات فرنسا في افريقيا يساوي في اهميته المصالح البريطانية[٢٦] . وكتب آخر اذا اجتاز الاتراك الاراضي السورية لمهاجمة البريطانيين في العراق فسيكون موقف فرانسا دقيقا ، وحذر الاتراك والبريطانيين من اجتيازهم سوريا وحذر الفرنسيين من الانتقام من البريطانيين لعدم مشاركتهم في احتلال الرور . وقال انه يعتقد ان احتلال البريطانيين للموصل يمثل انتقام البريطانيين لهزيمتهم امام الاتراك في جناق قلعة سنة ١٩١٥[٢٧] .

(25) Quincy Wright, "The Government of Iraq", in *The American Political Science Review*, XX, p. 752.

(26) Pierre Cartouzet, "La Question de Mossoul", in *La Revue Hebdomadaire*, January 12, 1923, pp. 347-348.

(27) Pierre Bruneau, "La Question de Mossoul", in *L'Europe Nouvelle, February* 3, 1923, p. 140.

وقد أيدت **النيويورك تايمس** الرأي الفرنسي القائل بأنه اذا افلح الاتراك بطرد البريطانيين من العراق أو من الموصل بالقوة أو بالدبلوماسية فسيهدد ذلك وضع الفرنسيين في سوريا(٢٨) . وقالت ان الفرنسيين يعتقدون بأن ابرام الاتراك للامتيازات الاميركية يعني الغاء امتيازاتهم . واقتبست من **الجورنال ديه ديبا** اقتراحها بأن تحتج الحكومة الفرنسية لدى الحكومة الاميركية . وذكرت هذه الصحيفة الفرنسية ان الاتراك بعد فراغهم من استخدام الفرنسيين لاغراضهم التفتوا الى الاميركيين لان لديهم الاموال الطائلة(٢٩) .

وأشار كاتب في ملحق لمجلة **لازي فرانسيز** الى ان الموصل الواقعة على طريق الهند تحتل مركزا عسكريا وسياسيا واقتصاديا مهما : نقطة التقاء الطريق شمالي بغداد ومركزا سياسيا لكردستان ومركزا لاستثمار النفط . وقال ان مصطفى كمال يدرك أهمية موقع الموصل اذ يطالب بالموصل باعتبارها تركيا غير المستردة *irredenta* في «الميثاق الوطني» التركي . وهي في نظر مصطفى كمال مهمة لنفطها ولتهديدها البريطانيين في بغداد والفرنسيين في سوريا . فاذا احتل الاتراك الموصل فسيسيطرون على جميع طرق الغزو النازلة من تركيا الى حلب وبغداد ودمشق . ويستطيع الاتراك اثارة جميع انواع الانقسامات بين الاوربيين ومعالجة قضية النفط بسهولة ، ولكنهم يخشون خطر استعمال السوفييت اياهم في الهجوم ضـــد الاوربيين لانهم يعتقدون ان موسكو تريد قطع طريق الهند على انكلترا(٣٠) .

ونشر الكونت ر. دي كونتو ــ بيرون احد الكتاب الفرنسيين الخبيرين بشؤون النفط كتيبا اشار فيه الى أهمية الموصل من الوجهات السياسية والعسكرية والاقتصادية . وقال ان احتلالها ثمين جدا . وذلك بالاضافة الى أهمية

(28) *The New York Times*, April 3, 1923.

(29) *The New York Times*, April 11, 1923. في نيسان ١٩١٤ وعدت شركة فرنسية بامتياز سكة حديد تركية مقابل قرض بمبلغ ٨٠٠ مليون فرنك .

(30) A. Poinebard, "Mossoul et la Route des Indes", in *L'Asie Francise*, May 1923, p. 30.

النفط . واعاد الى الاذهان الدور الذى لعبه المبشرون فى الموصل وتغلغلهم فى كردستان وكسبهم امتنان المسلمين والمسيحيين . وقال ان البريطانيين بسيطرتهم على كردستان يحاولون الحصول على ربح مضاعف : استعمال جنوبى القفقاس كحاجز قوى ضد الاتراك والحصول على النفط[٣١] . وذكر الكاتب أسماء بعض المهتمين بالنفط الذين كانوا فى لوزان وقت انعقاد المؤتمر وكانوا يبذلون الجهود للحصول على امتيازات نفطية : العقيد هاملتون لويس عضو مجلس الشيوخ السابق من النوى فى الولايات المتحدة وهو خبير بالنفط وكانت له اتصالات وراء الستار فى جنيف ، وكلارك رئيس مصلحة النفط فى الحكومة البريطانية ، وتويد ممثل جماعة نفطية بريطانية والقائد بنيت رئيس الاستخبارات البريطانية السابق فى القسطنطينية والذى ادعى ان ورثة السلطان عبدالحميد اختاروه ليعالج قضية الاراضى النفطية التى كانت قد وضعت فى قائمة الاملاك الاميرية فى ولايتى بغداد والموصل، ولزلى اركهارت مؤسس شركة الاستثمار الاقتصادى فى تركيا وهى شركة تركية تعرف أيضا باسم شركة الاستثمار التركية ، والجنرال تاونزند والكونت دى فورسفيل مؤسسى شركة الشرق الادنى الانكليزية ـ الفرنسية[٣٢] . وانتقد المؤلف الوفد الفرنسى فى لوزان لمحاولته تقديم الخدمات للاتراك من دون مقابل حتى ولا امتنانهم ، واقترح بدل ذلك اما ان يقف الفرنسيون على الحياد بين الاتراك والبريطانيين واما ان يتوسطوا بشرط انلا ينالهم أى أذى[٣٣]. وختم الكاتب بحثه بقوله أنه منذ هدنة مندورس حتى مؤتمر لوزان لم تنفك مشكلة الموصل المشؤومة من التأثير على السياسة الفرنسية فى الشرق بصورة مباشرة أو غير مباشرة[٣٤] .

---

(31) R. de Gontaut-Biron, *La France et la Question de Mossoul*, p. 4.

(32) Contaut-Biron, *Op. Cit.*, p. 24 (footnote).

(33) *Ibid.*, p. 30 (footnote).

(34) *Ibid.*, p. 31.

ظهرت صورة كاريكاتورية في صحيفة فرنسية عنوانها « مشهيات : قضية النفط الحقيقية» وقد جلس الدبلوماسيون حول مائدة وفي وسطها ابريق من النفط وفوقه ثلاثة ايدي مكتوب عليها «دچ رويال» و « پرژان اويل » و «ستاندارد اويل» وفي صورة ثانية عنوانها «على بحيرات لوزان» وتصور بحيرة من النفط يعوم فوقها اناء نفطي وفوقه اعلام فرنسا وانكلترا والولايات المتحدة وتركيا وروسيا(٣٥) . ونشرت **لير نوفيل** صورة كاريكاتورية بعنوان «تهكم فرنسي» تمثل جون بول يتكلم مع رجل تركي ويشير بيده الى الموصل قائلا «انا هنا وسأبقى هنا»(٣٦) . ونشـرت **لوفر** مقـالا بعنوان «اوربا للاوربيين والنفط للاميركيين »(٣٧) . وقالت جريدة **الطان** ان آبار نفط الموصل تذكر الناس بمناجم الذهب في جنوب افريقيا(٣٨) .

وكتب گونتو ـ بيرون بمناسبة تعيين لجنة التحقيق ان مسؤوليات فرانسا في سوريا تضطرها على التيقظ لما هو حادث على حدود البلاد التي تتحمل فرانسا مسؤوليتها امام عصبة الامم ، وقال على فرنسا ان تهتم بمشكلة الموصل وان تتهيأ للطوارىء ، وقال ليس لاكراد العراق اية علاقة عنصرية أولغوية مع الاتراك ولكن كانوا تحت سيطرتهم الاسمية . وقد كانت بعض القبائل الكردية في تركيا ثائرة بضعة اشهر ، وقال ان تركيا ليست جديرة بأن تعاد الى عهدتها اقدار وحياة ومصير سكان ولاية الموصل لانها تعجز عن اتخاذ التدابير اللازمة لضمان السلام والامن والعمران . واعاد الى الاذهان ان الاتراك قبلوا بفصل سوريا والعراق والبلاد العربية الاخرى من الامبراطورية العثمانية الا ان اطماعهم فيها لم تنزع من قلوبهم وانهم لا يزالون يطمعون باسترجاعها بالمؤامرات . وتساءل هل يجد الاتراك عذرا للمطالبة بجلب

(35) Quoted in Earnest Davenport and Sidney Cooke, *The Oit Trusts and Anglo-American Relations*, p. 145.

(36) Quoted in *The Literary Digest,* LXXXII, August 16, 1924, p. 20.

(37) Quoted in Davenport and Cooke, *Op. Cit.,* p. 145.

(38) Quoted in *The New York Times,* January 16, 1924.

والاسكندرونة وانطاكية وغيرها من البلاد السورية • وقال يجب ان لا تمنع الصداقة الفرنسية ـ التركية فرنسا من المحافظة على السلام في الشرق الادنى وتعزيزه • وقال بما ان تركيا تحتاج الى فرنسا فانها تسعى الى فصلها من بريطانيا • ونصح الحلفاء ان لا يتساهلوا مع تركيا بل عليهم ايقافها عند حدها، لانه اذا قدم للاتراك اصبع واحد طمعوا بالكف ثم بالذراع ثم بالجسد برمته • وقال ان الاتراك لم يفوا بعهودهم ولم ينفذوا اتفاقاتهم ، فاذا افلحوا في قضية الموصل سبب ذلك ضررا كبيرا للعراق وسوريا وقد يؤدي ذلك الى قلق الشرق وانتصار روح الفتن فيه وقد يؤدي ذلك الى حرب • وختم مقالاته بحض الدول المحبة للسلام ولاسيما بريطانيا وفرانسا على الاتحاد بغية حل مشكلة الموصل حلا عادلا مرضيا[٣٩] •

الآراء الفرنسية بعد نشر تقرير لجنة التحقيق :

أثنت مجلة **لازى فرانسيز** على تقرير اللجنة لانه مفصل ومحايد ويستحق أعظم التقدير ، وقالت ان اللجنة درست كل أنواع الحجج التى قدمها اليها الطرفان بانصاف الضمير الحي • ومدحت المجلة مقدرة بريطانيا على تنفيذ فكرة الاستفتاء ، وقالت المجلة ان ليس لدى تركيا تبرير بمطالبتها بولاية الموصل استنادا على رغبة اتراك الولاية الذي يؤلفون واحدا من عشرين أو واحدا من خمسة عشر من سكان الولاية[٤٠] •

وقالت **لوروب نوفيل** ان بعض الصحف الفرنسية تعتقد أنه كان من الافضل لفرنسا ان تعطى الموصل الى العراق لان الاقتصاد الفرنسي سيتسلم من دون ثمن الحصة المحجوزة لفرنسا باتفاقية سان ريمو ، ولكن لو حصل الاتراك على الموصل فانهم سيبيعون الامتيازات للدافعين أعلى الاثمان ولن يهتموا بمصلحة فرنسا الا اذا ربحوا هم بذلك • ولكن المجلة تعتقد بأنه

(٣٩) مقتبسة في **العالم العربي** ، ١٨ ـ ٢٣ كانون الثاني ١٩٢٥ •

(40) *L'Asie Francaise,* August-September, 1925, pp. 257, 263, 269.

لن يكون هناك تغيير في استثمار النفط بصرف النظر عن طريقة اعطاء الموصل لان امتيازات النفط كانت قد سويت من قبل بين الفرقاء المعنيين[٤١] .

وقالت **التايمس** ان الرأي الفرنسي العام حصر اهتمامه في ذلك الوقت بالوضع السيىء الذي آلت اليه مشكلة الموصل ، وقالت ان الفرنسيين نسبوا تردي الوضع الى عدم شجاعة لجنة التحقيق والى موقف الطرفين . وقد اقتبست من جريدة **الطان** رأيها بأن الرجوع الى المحكمة الدولية كان لكسب بضعة أشهر تجري خلالها محاولات للوصول الى اتفاق بين انكلترا وتركيا[٤٢] ثم اقتبست **التايمس** بعد ذلك من **الطان** قولها اذا لم يحصل مجلس العصبة على الاجماع فستبقى الامور على حالها ويخسر المجلس هيبته وتعتقد **الطان** انه من الواضح ان الموقف مشحون بالاخطار . لاتريد انكلترا ان تجازف بدخول حرب جديدة في الشرق ولكن من الخطأ ان نعتقد ذلك اذا هي أكرهت عليه لانها ستكون في مركز قوي ضد تركيا . وتعتقد هذه الجريدة الفرنسية ان السلام في الشرق الادنى هو المطلوب في حل قضية الموصل وان جنيف تعمل من أجل السلام قبل كل شيء . واقتبست **التايمس** من جريدة **ايكو دي باري** قولها ليست الحكومة البريطانية بوضع يائس كما يبدو من أول نظرة لان المضايق والقسطنطينية تحت رحمتها ، وهي لاتعتقد ان الاتراك لا يبالون بمصير القسطنطينية كما تظاهروا بذلك قبل ثلاث أو أربع سنوات ، وان الوزارة البريطانية لم تتردد كما يعتقد بعض الناس[٤٣] .

الآراء الفرنسية بعد قرار مجلس العصبة :

قالت **لازي فرانسيز** انه يحق لمجلس العصبة ان يعطي ولاية الموصل الى العراق وفقا للشروط الملحقة بالقرار ، وحذرت فرانسا من التورط في النزاع الانكليزي ـ التركي لان الفرنسيين لا يستطيعون القيام بالدور

(41) *L'Europe Nouvelle*, September 12, 1925, p. 1204.

(42) *The Times*, September 21, 1925.

(43) Quoted in *The Times*, December 8, 1925.

الذي طلب اليهم بعض الاتراك القيام به والذي طلب توفيق رشدي من ارستيد بريان النهوض به حين حضر الى باريس ، وقالت لم يثبط الفرنسيون عزم بريطانيا يوما ما من المحافظة على مركزها في الموصل • وأكدت المجلة ان هناك تضامنا بين الدولتين المتدبتين ، وقد ذهب هنري دي جوفنيل الى لندن لتمكين ذلك التضامن مع اوستن جمبرلن قبل سفره الى سوريا • وقالت ان فرانسا وانكلترا منسجمتان في علاقاتهما الخاصة بالشؤون الاوربية • وقد أمضت فرنسا ميثاق العصبة أيضا وعليها ان تجعل التزامات المادة السادسة عشرة من الميثاق فعالة[٤٤] •

وقالت **لوروب نوفيل** قبيل ابرام المعاهدة العراقية-البريطانية-التركية لسنة ١٩٢٦ انه من الوجهة الداخلية لا يستطيع النظام التركي ان يحافظ على هيبته الا بتطبيق منهاج اصلاحي واسع النطاق ، ولكن تركيا تحتاج الى المال ولذلك قررت الحكومة التركية فورا ان تحول حصتها في نفط الموصل الى مال وبذلك تحصل على السكينة المالية لعدة سنوات • واما من الوجهة الخارجية فقد وجدت الحكومة التركية نفسها في موقف ادق فقد كانت بين خطرين : روسيا وايطاليا وستسمح لها المعاهدة العراقية - البريطانية - التركية بتنفس الصعداء لانها عون مالي وسياسي لتركيا ، وهكذا سنرى السلام الذي يخيم على الشرق الادنى سلاما بريطانيا[٤٥] • وأكدت المجلة نفسها في مقال عنوانه « فرنسا ونفط الموصل » ان تسوية مشكلة الموصل وتقسيم نفطها بين البريطانيين والهولنديين والاميركيين والفرنسيين نجاح عظيم لسياسة فرانسا واقتصادها في الشرق الادنى[٤٦] •

وأبدى كاتب رأيه في مجلة **لازي فرانسيز** ان امضاء المعاهدة الثلاثية نجاح مسلم به للدبلوماسية البريطانية ، وأكد أهمية النفط للامبرالية

(44) *L'Asie Francaise,* December, 1925, pp. 342-344.

(45) *L'Europe Nouvelle,* June 12, 1926, p. 805.

(46) "La Frauce et les petroles des Mossoul", in *L'Europe Nouvelle,* July 10, 1926, p. 943.

البريطانية . وقال ان تركيا لا تستطيع الانغماس في كفاح جديد بعد ان انهكتها الحروب العديدة ونقص سكانها وفرغت خزانتها المالية .وقد ادرك الزعماء الاتراك الوضع على حقيقته فوافقوا على التسوية موافقة حكيمة(٤٧).

وقال ليون كرتيانسكى فى دراسته القانونية عن مشكلة الموصل كان العالم اجمع تائقا لحل تلك المشكلة الشائكة . ولم تسلم المحكمة الدولية ذات الاسم الرفيع من التورط فيها . وقال ما على تركيا سوى الانتظار وستقلب الحوادث مجراها ، فلقد هرم الاسد البريطاني ولن يوحى بالخوف . وقد نالت بريطانيا اهدافها بالجهود البطيئة المتأنية ، وضمنت لنفسها الطريق الثاني الى الهند وتعتبر نفسها قادرة على تحدى أى هجوم يأتيها من تلك الناحية . وختم آراءه بما يناقض ما ذكره أعلاه اذ قال ان قوة بريطانيا وصلت أوجها وسيطرت على العالم(٤٨) .

(47) F. Taillardat, "La Question de Mossoul", in *L'Asie Francaise*, August-September", 1926, pp. 268-273.

(48) Crutiansky, *La Question de Mossoul*, pp. 113, 119-120.

الفصل الثاني عشر

النفط العامل الحاسم في مشكلة الموصل

اظهرت الفصول السابقة التفسيرات المختلفة لمشكلة الموصل • واذا نظرنا الآن الى الوراء قد نجد أنفسنا في وضع افضل للحكم في الموضوع • يعتقد كاتب هذه السطور ان النفط أهم عامل أثر في سير الحوادث •وقد كانت الموصل للعراق مسألة حياة أو موت ولكن النفط في التحليل الاخير عين مواقف تركيا وبريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا من المشكلة • وفي رأي المؤلف ان بريطانيا العظمى لم تقاتل تركيا من أجل الموصــــل لان التسوية السلمية أقل نفقة ولانها ارادت أن تجعل من مشكلة الموصل تهديدا متواصلا للعراق لكي تضطره على الارتماء في احضانها وتســليم النفط اليها • ومن جهة ثانية حاولت بريطانيا مصالحة تركيا لكي تبعدها عن روسيا السوفيتية • ويرى المؤلف أن بريطانيا رفضت عرض تركيا باعطائها امتياز النفط لان العراق كان تحت انتدابها فكان أسهل عليها ان تتعامل معه ، ولم تهتم بريطانيا بغير مصالحها ، غير ان الاقدار جعلت مصالحها تنطبق مع مصالح العراق • وقد رفضت بريطانيا دائما ان تعترف بأن للنفط علاقة بمشكلة الموصل ، ويعتقد الكاتب ان سبب ذلك محاولتها عبثا التخلص من منافســة الولايات المتحدة • وقد ظهر في التسوية النهائية ان العراق الخاسر الوحيد بين جميع الفرقاء •

هــــذا وقد كانت قصة النفط اقدم من مشكلة الموصــــل نفسها كما يظهر أدناه[1] •

---

(١) عن اهمية النفط في السياسة العالمية نظر : L. M. Fanning, *Oil in the*

الكفاح القديم على نفط الموصل

في سنة ١٨٨٨ أصدر السلطان عبدالحميد الثاني فرمانا حصر بموجبه حق منح التفتيش عن النفط واعطاء الامتيازات لاستثماره في ولاية الموصل حصرا تاما بخزانته الخاصة ، وقد دفع بعض المال لخزانة الدولة العثمانية كثمن لهذا الحق ، وهكذا منعت الشركات الخاصة من الحصول على امتيازات النفط في الولاية . ولكن في سنة ١٩٠٤ حصلت شـــركة سكك حديد الاناضول وهي شركة المانية على عقد من خزانة السلطان الخاصة تعهدت فيه الشركة بالقيام بمسح تمهيدى لحقول النفط ونالت حق استثمارها .

وفي سنة ١٩٠٦ اعتبرت الخزانة السلطانية الخاصة عقدها مع شركة الاناضول منتهيا ودخلت في مفاوضات مع جماعة بريطانية (جماعة دارسي) لاستثمار حقول النفط ، وقد أيد السفير البريطاني في القسطنطينية هـذه المفاوضات التي استمرت خلال سنة ١٩٠٧ ولكنها أجلت خلال الازمـة السياسية (سنه ١٩٠٨) التي اضطرت السلطان على منح الدستور . وقد استؤنفت المفاوضات سنة ١٩٠٩ مع وزارة المالية التركية التي نقل اليها من خزانة السلطان الخاصة امتياز نفط الموصـــل ، ولكن الثورة الجديدة التي سببت خلع السلطان عبدالحميد في ١٩٠٩ أوقفت المفاوضات خلال

World War (New York, 1922,); F. Oelaisi, *Oil, Its Influence on Politics* (London, 1922); Edward Mead Earle, *Turkey, the Great Powehs and the Baghdad Railway* (New York, 1923); Ernest H. Davenport and Sidney R. Cooke, *The Oit Trusts and Anglo-American Relations* (New York, 1924); Louis Fischer, *Oil Imperialism* (New York, 1926); *Anton Mohr, The Oil War* (New York, 1926); Ludwell Denny, *We Fight for Oil* (New York, 1928); F. C. Hanighen and Anton Zischka, *The Secret War* (London, 1935); Parker T. Moon, *Imperialism and World Politics* (New York, 1939).

سنتي ١٩١٠ و ١٩١١ •

في سنة ١٩١٢ حاولت الجماعة الالمانية الحصول على تأييد الحكومة التركية الجديدة للترتيبات التي اجريت سنة ١٩٠٤ بين خزانة السلطان الخاصة وشركة سكك حديد الاناضول • وقد تعاونت هذه الجماعة الالمانية مع جماعة بريطانية لتكوين شركة بريطانية تسمى بشركة النفط التركية ويكون قسم من رأسمالها ألمانيا والقسم الاخر بريطانيا[٢] • وتلا ذلك سلسلة من المفاوضات بين شركة النفط التركية وجماعة دارسي لدمج المصالح المتنافسة • وقد اهتمت الحكومتان البريطانية والالمانية اهتماما خاصا بالمفاوضات التي انتهت بنجاح في ١٩ آذار ١٩١٤ بدمج جماعة دارسي بشركة النفط التركية • وقد امضى الاتفاقية الفرقاء المختصون وممثلون عن الحكومة البريطانية والالمانية[٣] • وبموجب هذه الاتفاقية قسم النفط بنسبة ٥٠٪ لجماعة دارسي و ٢٥٪ للبنك الالماني و ٢٥ بالمائة لشركة النفط الانكلو سكسونية (وهي فرع لشركتي رويال دج وشل بنسبة ٦٠٪ و ٤٠٪ على التوالى) وابرز شخصياتها هنرى تردنك الذى كان في الماضي هولنديا ثم تجنس بالجنسية البرطانية ومنح لقب سر • ومنح كالوست سركيس كلبنكيان (ارمني تركي الجنسية ثم تجنس بالجنسية البريطانية) ٥٪ من دون حق التصويت في شركة النفط التركة كمكافأة لخدماته في الحصول على امتيازات النفط وهذه الخمسة بالمائة قدمت بالتساوى من جماعة دارسي ومن الشركة الانكلو سكسونية[٤] •

وفي ٢٨ حزيران ١٩١٤ اخبر سعيد حليم باشا رئيس الوزارة التركية رسميا السفير البريطاني في القسطنطينية ان وزارة المالية التركية وافقت على اجارة المنابع النفطية المكتشفة والتي ستكتشف في ولايتي بغداد والموصل

(2) *British and Foreign State Papers*, CXIV, p. 410.

(3) *Ibid.*, pp. 410-411.

(4) Edward Mead Earle, "The Turkish Petroleum Company", in *The Political Science Quarterly*, XXXIX, pp. 277-278.

الى شركة النفط التركية ولكنها احتفظت لنفسها بحق تقرير مشاركتها بعد ذلك ويحق تقرير شروط العقد العامة[٥] . ولكن الحرب العالمية الاولى انفجرت قبل ان تستطيع الحكومة التركية وشركة النفط التركية امضاء الاتفاقية النهائية[٦] .

اعطت اتفاقية سايكس-بيكو المعقودة سنة ١٩١٦ بين بريطانيا العظمى وفرنسا الموصل الى فرنسا ، ولكن حصل السر ادورد غراى وزير الخارجية البريطانية من بيير بول كامبون السفير الفرنسي في لندن على رسالة تتعهد فيها الحكومة الفرنسية بالموافقة على مختلف الامتيازات المؤرخة ابتداء من فترة ما قبل الحرب الواقعة في المناطق التي قد تعطى لها والتي قد تعتمد على قيامها بعمل ما[٧] . وبموجب اتفاقية سان ريمو المؤرخة في ٢٥ نيسان ١٩٢٠ نالت فرنسا حصة المانيا البالغة ٢٥٪[٨] .

بعد اذاعة اتفاقية سان ريمو دخلت حكومة الولايات المتحدة في مراسلات طويلة مع الحكومة البريطانية حول الامتيازات الاقتصادية في الاراضي المنتدبة ففي ١٢ مايس ١٩٢٠ كتب جون و . ديفس السفير الاميركي في لندن الى اللورد كرزن وزير الخارجية البريطانية يذكره انه خلال مفاوضات الصلح في باريس اتخذت حكومة الولايات المتحدة دوما موقفا يقضي بأنه اذا فصلت اراض اجنبية من دول الوسط فيجب ان تحكم ويشرف عليها بطريقة تضمن معاملة عادلة من الناحيتين القانونية والواقعية لتجارة جميع الشعوب، وأشار ديفس الى ان دول الحلفاء الرئيسة اعترفت بعدالة وبعد نظر مبدأ

---

(5) *State Papers*, CXIV, p. 411; see also Uuited States 68th Congress, Senate, *Document No.* 79, *Oit Concessions in Foreign Countries*, p. 49.

(6) Earle, *Op. Cit.*, pp. 270-271.

(٧) مذكرة ارسلت من السفير الى الوزير في ١٥ مايس ١٩١٦ ، نشرت في :
John de Vere Loder, *The Truth about Mesopotamia, Palestine and Syria*, pp. 163-164.

(٨) انظر اتفاقية سان ريمو في: *State Papers*, CXIII, pp. 250-353.

كهذا ووافقت على تطبيقه على الانتدابات التى تطبق على الأراضى التركية ؛ وقال ان الجمهور الاميركى يعتقد ان السلطات البريطانية فى فلسطين والعراق اعطت الافضلية لمصالح النفط البريطانية ولم تعط للشركات الاميركية ، وكذلك كانت بريطانيا تتهيأ للسيطرة التامة على منابع النفط فى هذه المنطقة. وطالب ديفس ان تتمسك وتقبل بريطانيا بصفتها دولة منتدبة بالمبادىء التى أبديت وقبلت خلال مفاوضات الصلح فى باريس وان تضمن لمواطنى ورعايا جميع الشعوب معاملة من الناحيتين القانونية والواقعية كالتى اعطيت لمواطنى ورعايا بريطانيا العظمى فى موضوع الضرائب والامور الاخرى المتعلقة بالامتيازات وألا تمنح امتيازات اقتصادية تشمل جميع المنطقة المنتدبة أو منطقة كبيرة بحيث تستثنى غيرها فعلا ، وان لا تمنح امتيازات احتكارية تتعلق بأية بضاعة أو بأى امتياز مساعد أو ضرورى لانتاج أو تطوير أو استغلال بضاعة من هذا القبيل ، وان يتخذ اجراء معقول فى سبيل علانية تقديم الطلبات لهذه الامتيازات وعلانية قوانين الحكومة وأنظمتها المتعلقة بالمرافق الاقتصادية للاراضى الواقعة تحت الانتداب. وقال ديفس ان حكومة الولايات المتحدة تعتقد انها مخولة فى المشاركة فى أية مباحثات لها علاقة بالامتيازات التى منحتها الحكومة التركية فى الاراضى المنتدبة ، لا لسبب وجود حقوق المواطنين الامريكيين المكتسبة وحدها بل لأن المعاملة العادلة لامتيازات كهذه ضرورية لتثبيت وتطبيق المبادىء العامة التى تهم حكومة الولايات المتحدة[٩].

وفى ٢٨ تموز كتب ديفس رسالة أخرى الى كرزن يقول فيها انه لم يكن من الواضح لدى حكومة الولايات المتحدة كيف تنسجم اتفاقية سان ريمو مع مبادىء المساواة فى المعاملة كما فهمت وقبلت خلال مفاوضات الصلح فى باريس ، وأشار الى ان اتفاقية من هذا القبيل تؤدى الى مخالفة خطيرة لمبدأ الانتداب الذى وضع لازاحة بعض الاسباب الرئيسة للاختلافات الدولية فى المستقبل[١٠] .

(9) *State Papers,* CXIV, pp. 394-395.

(10) *Ibid.,* p. 398.

في ٩ آ ١٩٢٠ أجاب اللورد كرزن على رسالتي ديفش وأشار الى ان منتوج النفط في الامبراطورية البريطانية لا يبلغ سوى ٢½ ٪ من منتوج العالم ، فاذا اضيف منتوج ايران يكون المجموع نحو ٤½ ٪ ، وقال كرزن انه مقابل هذه النسبة المئوية الصغيرة تمتلك الشركات الاميركية على الاقل ثلاثة أرباع المنتوج المكسيكي ولها الحق في ١٢٪ من منتوج العالم وقال كرزن ان سيطرة الولايات المتحدة في انتاج النفط مضمونة لسنوات كثيرة في المستقبل . وأشار الى المقترحات الاميركية الخاصة بمبادىء الانتداب فأكد عدم امكانية بحث تلك المبادىء في مجلس عصبة الامم الا من قبل موقعي الميثاق . واما ما يخص الامتيازات الممنوحة في الاراضي المنسلخة عن الامبراطورية العثمانية، فقد قال كرزن لقد ادخلت بعض الاحكام في معاهدة سيفر للنظر في هذه الامتيازات ، وقال ان الشركات البريطانية كشركة النفط التركية والجماعات الاخرى تطالب بحقوق متساوية في العراق وفلسطين . وقال كرزن سيحتفظ بالنفط العراقي للدولة العربية المقبلة لان الدولة البريطانية المنتدبة لا تنوي تأسيس أي نوع من الاحتكارات على حسابها الخاص(١١)

أرسل بينبرج كولبي وزير الخارجية الاميركية رسالة بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٠ الى الحكومة البريطانية قال فيها ان حكومة الولايات المتحدة ترحب بتعهد بريطانيا بضمان المرافق الطبيعية العراقية للعراقيين وللدولة العربية المقبلة وقال ان الولايات المتحدة كانت مقتنعة بأن وضع بعض اراضي العدو تحت انتداب الدول الظافرة سيكون ملائما لافضل المصالح العالمية . ولكنها عجزت عن قبول الرأي القائل بأن احكام الانتداب لا تبحث الا في مجلس العصبة ومن قبل الدول الموقعة للميثاق . وقال كولبي ان الولايات المتحدة بصفتها مشاركة في الحرب العالمية الاولى ومقدمة للتضحيات التي انتهت بنجاح قضيتها لا تستطيع ان تعتبر أية دولة من الدول المشاركة مع الحلفاء ممنوعة من

(11) *State Papers*, CXIV, pp. 400-403.

تخث أى امتياز حصل عليه بواسطة الأنتداب • وأكد ان الولايات المتحدة احدى الدول المهتمة مباشرة بأحكام الانتداب ولذلك يرجو ان ترسل مسودات صكوك الانتداب الى الولايات المتحدة لدراستها قبل تقديمها الى مجلس العصبة • وطالب بأن تعطى علانية كافية لصكوك الانتدابات • وقال كولبى ان حكومة الولايات المتحدة وجدت من الصعب ان توفق بين اتفاقية سان ريمو وبيان كرزن الذى قال فيه ان منابع نفط العراق وحرية العمل فيها ستضمن للدولة العربية المقبلة التى لم تنظم بعد • وأضاف انه من الصعب ان يوفق بين اتفاقية سان ريمو وبيان كرزن الذى قال فيه ان مطالب الامتيازات المتعلقة بتلك المرافق لا تزال كما كانت قبل الحرب ومع ذلك ستدرس دراسة عادلة بعد تأسيس الدولة العربية كما وعدت الحكومة البريطانية • ورفض كولبى ان يفترض بان الحكومة البريطانية أخذت على عاتقها ان تحكم على صحة مطالب الامتيازات فى المناطق المختصة وان تضفى الصحة على بعض تلك المطالب التى تشمل كل العراق • وأكد ان شركة النفط التركية لم تحصل قبل الحرب العالمية الاولى على أية حقوق فى الامتيازات النفطية • وختم رسالته بتساؤله عن معنى احدى مواد اتفاقية سان ريمو القائلة ان أية شركة نفطية خاصة قد تستثمر حقول نفط العراق يجب أن تكون تحت السيطرة البريطانية الدائمة[١٢] •

لخص كرزن فى رسالته المؤرخة فى ٢٨ شباط ١٩٢١ والمرسلة الى ديفس تاريخ شركة النفط التركية ، وقال فى هذه الظروف لا يمكن اعتبار امتيازات النفط فى ولايتى بغداد والموصل مجرد مبدأ نظرى ، وأكد انه لا يرى مانعا ادبيا يضطر الحكومة البريطانية المنتدبة على التحزب ضد مواطنيها (الذين بعد سنوات من المفاوضات الشاقة نالوا بعض الامتيازات ولولا الحرب العالمية الاولى لكانوا منذ زمن طويل منهمكين فى العمل) لكى تعطى فرصة

(12) *State Papers*, CXIV, pp. 405-408.

مساوية للجماعات الاخرى التى لم تكن قبل الحرب مهتمة بمرافق نفط العراق اهتماما شديدا[١٣] .

وبعد مضى ستة أشهر اعلمت الولايات المتحدة وزارة الخارجية البريطانية بمذكرة مؤرخة فى ٢٤ آب ١٩٢١ ومعنونة «موقف حكومة الولايات المتحدة من الانتدابات» قالت فيها اذا استمرت بريطانيا على تأكيد ادعاءات شركة النفط التركية فيجب اتخاذ تدبير خاص لحسم ذلك الادعاء بالتحكيم[١٤] .

وبعد ثلاثة أشهر أخبر جورج هارفى السفير الأميركى فى لندن اللورد كرزن ان حكومة الولايات المتحدة لا تريد لمواطنيها أى امتياز خاص فى الاراضى المنتدبة وتتوقع ان تحترم الحقوق الخاصة المكتسبة فعلا قبل الحرب العالمية الاولى . ولكن يجب ان لا يعترف بطلب شركة النفط التركية الا وفقا للمبادىء التي وافقت الحكومة البريطانية على تطبيقها في الاراضي المنتدبة وعلى أساس تعيين طبيعة ومدى حقوق الشركة تعيينا مرضيا . وقد استشهد هارفي بكتاب سعيد حليم باشا المؤرخ فى ٢٨ حزيران ١٩١٤ الذى سلمه الى السفير البريطاني والخاص بامتيازات شركة النفط التركية وقال هناك مجال للشك فيما اذا كان من الممكن تنفيذ الاجارة حتى ولو لم تنشب الحرب . وقال هارفى اخيرا ان الحكومة الاميركية ترى رفض الترتيبات ذات الصفة الاحتكارية والمغايرة للمبادىء المطبقة فى الاراضى المنتدبة[١٥] .

وفى ١١ شباط ١٩٢٢ أخبر السر أوكلاندگدس السفير البريطانى فى واشنطن جارلس اى . هيوز وزير الخارجية الاميركية ان ليس للحكومة البريطانية أية أسهم فى شركة النفط التركية[١٦] . ولكن بعد بضعة أيام كتب هنرى فلجر وكيل وزير الخارجية الاميركية الى السر اوكلاند كدس قائلا ان ممثلا لنشرة انترناشنال بتروليوم ربورت كان قد اطلع على كتاب

(13) *State Papers*, CXIV, pp. 410-413.

(14) U. S. Senate, *Document No.* 97, p. 47.

(15) U. S. Senate, *Document No.* 97, pp. 47-50.

(16) U. S. Senate, *Document No.* 97, p. 52.

ابيض في وزارة التجارة البريطانية مؤرخ في ١٠ تشرين الثاني ١٩٢١ عنوانه «استثمارات الحكومة البريطانية في الشركات المسجلة» وانه بموجب هذه الوثيقة استثمرت هيئة التجارة البريطانية حتى ٣٠ أيلول ١٩٢١ مبلغ أربعين ألف دينار كأسهم في شركة النفط التركية[١٧]

امتيـــاز جستر

في سنة ١٩٠٨ أرسل الرئيس ثيودور روزفلت الرير ادميرال كولبي جستر الى تركيا ليضمن للولايات المتحدة بعض حقوق الاسبقية في نفط الموصل وقد عارضت الشركات البريطانية والفرنسية والروسية الامتيازات التي حصل عليها جستر سنة ١٩٠٩ على أساس حصولها على وعود بامتيازات ولكن امتياز جستر نال موافقة حكومة السلطان عبدالحميد وعطل تنفيذه مجرى الحوادث السياسية في تركية ثم نشوب الحرب العالمية الاولى • اما بعد الحرب فقد عطل تنفيذه مرة أخرى ظهور الحركة الكمالية والحرب التركية ـ اليونانية • اخيرا جدد آرثر جستر ابن الاميرال جستر مفاوضاته مع تركيا الكمالية لتأييد الامتياز الممنوح لشركة الاستثمار العثمانية ـ الاميركية (شركة جستر) وقد وافقت حكومة انقرا على امتياز جستر في ١٠ نيسان ١٩٢٣ وعقد اتفاق لذلك الغرض في ٣٠ نيسان وقعه وزير الاشغال العامة التركي بالنيابة عن حكومته وآرثر جستر وكلايتون كندي كممثلين للشركة الاميركية ، وقد ابرم هذا الاتفاق المجلس الوطني الكبير التركي ، وقد نص على بناء ما يزيد على ألف ميـل من السكك الحديد وعلى اســتثمار نفط الموصل[١٨] •

وفي ٣٠ نيسان ١٩٢٣ اخبر السر أوكلاندكدس وزير الخـارجية الاميركية هيوز ان الحكومة التركية لا تستطيع منح امتيازات في العراق الذي هو خارج حكمها وقال ان الحكومة البريطانية لا تستطيع الاعتراف بصحة

(17) U. S. Senate *Document* No. 97, p. 53.

(18) *Current History*, XVIII, p. 485.

أي امتياز في العراق تمنحه الحكومة التركية في انقرا(١٩) .

تعتقد جريدة **النيويورك تايمس** ان انقرا بمنحها امتياز جستر حاولت ان تضرب الحكومة البريطانية بالحكومة الاميركية(٢٠) . وقال **توينبي** المؤرخ البريطاني ان امتياز جستر كسف مؤتمر لوزان(٢١) . وأوضح بنك ان الاتراك ادخلوا امتيازات نفط الموصل في امتياز جستر بالرغم من انهم يعلمون ان هذا الامتياز لا قيمة عملية له ما دام مركز ولاية الموصل التي يسيطر عليها البريطانيون غير معلوم(٢٠) . وارتأت جريدة **توحيد افكار** التركية رأيا آخر اذ قالت ان الاتراك وافقوا على منح امتياز جستر على عجل آملين كسب الولايات المتحدة الى جانبهم ولكن حالما وافقت الحكومة التركية على الامتياز وضعت انكلترا وفرنسا صعوبات جمة في طريق عقد الصلح . وقالت لو لم يمنح الاتراك امتياز جستر قبل عقد الصلح لتفادوا ٩٠٪ من الصعوبات في لوزان(٢٣) .

مناورات ومساومات من أجل نفط الموصل

في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٢ صرح بونار لو رئيس وزراء بريطانيا ان البريطانيين لا يريدون الانتداب في العراق من أجل نفطه وادعى ان نظام الحكم البريطاني لا يسمح للحكومة بالحصول على فائدة لنفسها في الاراضي المنتدبة(٢٤) . وفي ٢٣ كانون الثاني ١٩٢٣ حين كان مؤتمر لوزان يناقش مشكلة الموصل صرح اللورد كرزن حين أشار الى قضية النفط بأنه قيل وزعم

(19) U. S. Senate, *Document No.* 97, p. 56.

(20) *The New York Times*, April 3, 1923.

(21) Toynbee, "Angora and the British Empire in the East", in *The Contemporary Review*, CXXIII, p. 682.

(22) Bing "The Stouggle for Mosul Oil", in *The New Republic*, XXXV, p. 197.

(23) Quoted in Mears, *Modern Turkey*, p. 572.

(24) Quoted in Davenport and Cooke, *Op. Cit.*, p. 150.

بأن موقف الحكومة البريطانية من الاحتفاظ بالموصل متأثر بقضية النفط ، فأنكر ان للنفط اية علاقة بالموضوع وقال انه بينما كان مؤتمر لوزان منعقدا اوسل ثلاثة من اعضاء الوفد التركي الى لندن ليعرضوا امتيازا للنفط في ولاية الموصل التي لم تكن تركية لكي يتصرفوا بها على بعض طالبي الامتيازات من البريطانيين • ولكنهم رجعوا سريعا حين وجدوا انه لن يتم أمر حقيقي من وراء ظهره[٢٥] •

ومن الجهة الثانية حاول عصمت باشا حشد الرأي العام العالمي ضد بريطانيا فصرح في مؤتمر لوزان ان وجهة نظر تركيا في موضوع النفط كانت ولا تزال وستكون ان لا يحرم العالم من نفط ولاية الموصل بعد ارجاعها الى تركيا ، واضاف بلهجة الراشي ان تركيا وعدت بمنح كل التسهيلات الممكنة لكي يربح العالم من هذا النفط بطريقة شرعية[٢٦] •

حين ادرك جوزف گرو رئيس وفد المراقبين الاميركي في مؤتمر لوزان الثاني ان الولايات المتحدة لا تستطيع مجاراة الدبلوماسية البريطانية والفرنسية في قضية النفط ، اخبر رئيس الوفد الفرنسي ان الحكومة الاميركية لن تؤيد أية مطالب للمواطنين الاميركيين في امتيازات تركية قد تلغي الحقوق التي اكتسبها مواطنو الاقطار الاخرى من قبل[٢٧] • وحين استعرض هيوز وزير الخارجية الاميركية العلاقات الخارجية الاميركية في مؤتمر صحفي ذكر الفكرة نفسها بطريقة أوضح ، فقال ان حكومة الولايات المتحدة لم تشترك في الحصول على امتياز چستر ولم تقايض بأي حق من حقوقها للحصول على هذا الامتياز أو أي امتياز آخر ، واكد ان موقف اميركا هو تأييد سياسة « الباب المفتوح » والمعاملة العادلة للمواطنين الاميركيين[٢٨] •

---

(25) *Cmd.* 1814, p. 360. انظر ايضا كتاب كرزن الى **التايمس** ، ٣١ تموز ١٩٢٤ بهذا المعنى ؛ صرح عصمت باشا بعدئذ ان المندوبين التركيين (لا ثلاثة) ذهبا الى لندن للتحقيق من المركز المالي لبعض الجماعات التي ترغب بامتيازات في نفط الموصل •

(26) *Cmd.* 1814, p. 397.

(27) *The New York Times*, May 3, 1923.

(28) *The New York Times*, January 24, 1924.

امتياز نفط الموصل

لما شرعت لجنة عصبة الامم في ٢٧ كانون الثاني ١٩٢٥ باستجواب الاهالي عن مستقبل ولاية الموصل اتضح للحكومة العراقية خلال تساؤلات اللجنة ان عصبة الامم لن تسمح ببقاء هذه الولاية جزءاً من العراق ما لم تمنح شركة النفط التركية امتياز نفط الولاية المتنازع عليها • وقد أكد المندوب السامي هذه الحقيقة عندما اراد ياسين الهاشمي معرفة حقيقة تساؤلات اللجنة رسميا حين اجابه المندوب السامي قائلا :

« ان لجنة الحدود قد ابدت بموقفها واسئلتها انها تعلق أهمية عظيمة على قرار الحكومة العراقية بخصوص طلب الامتياز المقدم من شركة النفط التركية حيث ان هنالك عددا كبيرا من الجماعات الدولية التي تؤلف هذه الشركة لها اهتمام بنفط ولايتي الموصل وبغداد • ان هذا الاهتمام بحد ذاته تكون فيه ضمانة فعالة على ثبات الدولة العراقية وعلى الدفاع عنها ضد التعدي وانه من الضرورات الحيوية ان تأتي الحكومة العراقية بتأثير حسن على اللجنة في دور مبكر من ادوار تحقيقاتها وذلك بأن تبرهن على ان هذه الجماعات الدولية تهتم بثباتها • » (٢٩)

وفي الوقت نفسه كانت المفاوضات تجرى بين بريطانية العظمى والعراق من أجل الحصول على امتياز النفط لشركة النفط التركية ،وقد نجحت تلك المفاوضات اخيرا • وفي ١٤ آذار ١٩٢٥ أمضى مزاحم الامين الباجه جي وزير الأشغال بالنيابة عن الحكومة العراقية وادورد هربرت كيلنك عن شركة النفط التركية

---

(٢٩) سجلات البلاط الملكي ، الملف ص/٣/٣ ، كتاب المندوب السامي المرقم P.O. 128 والمؤرخ في ٧ شباط ١٩٢٥ ، وثيقة رقم ٧ •

الاتفاق المعروف[(٣٠)] • وقد عرضت الحكومة التركية على الحكومة البريطانية امتيازا للنفط في الموصل وارسلت اليها مشروع اتفاق بتاريخ ١٩ آذار ١٩٢٥ ولكن الحكومة البريطانية رفضت العرض[(٣١)] •

بموجب المادة الاولى من اتفاق امتياز النفط منحت الحكومة العراقية شركة النفط التركية حق استثمار النفط[(٣٢)] • ونصت المادة الثانية على ان مدة الاتفاق خمس وسبعون سنة • ونصت المادة الثالثة على ان يشمل الاتفاق جميع العراق ما عدا الاراضي المحولة (قرب مندلي) من ايران الى العراق سنة ١٩١٤ وما عدا ولاية البصرة • ونصت المادة العاشرة على العائدات التالية تدفعها الشركة للعراق :

الى حين مرور عشرين سنة على انجاز مد انابيب النفط الى ميناء التصدير يكون مقدار الحصة اربعة شلنات ذهب لكل طن ، ولكل عشر سنوات بعد ذلك التاريخ تزاد أو تخفض تلك الحصة وفقا لنسبة الربح أو الخسارة المئوية خلال السنوات الخمس السابقة ، على ألا تقل الحصة عن شلنين ذهب ولا تزيد على ستة شلنات ذهب •

واعطت المادة الثامنة والعشرون للشركة حق استيراد وتصدير كل المواد والمكائن والادوات والمؤن الضرورية لعملها وكل المواد التي يحق لها استغلالها • ونصت المادة التاسعة والعشرون على ان يكون مستخدمو الشركة

---

(٣٠) طلب المندوب السامي البريطاني من الحكومة العراقية تأجيل نشر (الدستور القانون الاساسي العراقي الى ما بعد توقيع امتياز نفط الموصل وذلك لكي لا يعرض على البرلمان الجديد بل يعتبر مبرما بموجب المادة (١١٤) من القانون الاساسي التي تنص على ان « جميع البيانات والمنظمات والقوانين التي اصدرها القائد العام للقوات البريطانية في العراق والحاكم الملكي العام والمندوب السامي والتي اصدرتها حكومة جلالة الملك فيصل في المدة التي مضت بين اليوم الخامس من تشرين الثاني سنة ١٩١٤ وتاريخ تنفيذ هذا القانون الاساسي تعتبر صحيحة من تاريخ تنفيذها ، وما لم يلغ منها الى هذا التاريخ يبقى مرعيا الى ان تبدله او تلغيه السلطة التشريعية او الى ان يصدر من المحكمة العليا قرار بجعلها ملغاة بموجب احكام المادة ٨٦ » وقد نشر الدستور فعلا في ٢١ اذار ١٩٢٥ أي بعد سبعة أيام من توقيع امتياز النفط .

(٣١) **العالم العربي ، ١٧ كانون الثاني ١٩٢٦** •

(٣٢) انظر نص الاتفاق في : ***British Special Report*, pp. 303-315.**

داخل العراق من المواطنين العراقيين ولكن المدربين والمهندسين والكيمياويين والحفارين وملاحظي العمل والميكانيكيين وغيرهم من العمال الماهرين والكتاب يجوز استقدامهم من خارج العـــراق اذا لم يمكن الحصول في العـراق على اشخاص حائزين للشروط المطلوبة لاشغال هذه الوظائف ،وبشرط ان تدرب الشركة العراقيين على هذه الاعمال •وبموجب المادة الرابعة والثلاثين اعطى العراقيون أفضلية لحد ٢٠٪ على الاقل في الاسـهم التي تصدر • ونصت المادة الخامسة والثلاثون على أن يكون للعراق حق تعيين مدير واحد في مجلس ادارة الشركة •

قال ياسين الهاشمي رئيس الوزارة العراقية حينئذ لجريدة **الاستقلال** ان حكومته منحت شركة النفط التركية هذا الامتياز لانه كان من الضروري ان يعلن العراق حقوقه الشرعية في الولاية التي يطالب بها الاتراك بأسرع وقت ويسجل على الدول التي تمثل في هذه الشركة بأن العراق صاحب الحق الشرعي وقد خشيت الحكومة ضياع أثمن فرصة في حياة العراق السياسية، وقال ان الاتراك اعلنوا امتياز جستر في مثل تلك الظروف وعند المفاوضة على البقعة نفسها ، فكان من الافضل للعراق أن يضمن التأييد الادبي لشركة النفط التركية القوية وقد يسبب رفض اعطاء الامتياز تشجيع شركات النفط صاحبة النفوذ على تأييد مطالبة تركيا بولاية الموصل على حساب العراق(٣٣) •

اشراك الاميركيين في شركة النفط التركية

عزا الدبلوماسيون والمراقبون سبب تأخير تسوية مشكلة الموصل لصالح البريطانيين خلال مؤتمر لوزان،وبعده الى التأييد الادبي السري الذي قدمته الجهات السياسية والتجارية الاميركية للاتراك(٣٤) • وقد استمرت المفاوضات

(٣٣) **الاستقلال** ، ٩ مارت ١٩٢٥ •

(34) Louis Fischer, "America and Mosul", in *The Nation*, CXXI, p. 757.

السرية بعد مؤتمر لوزان بين الحكومتين البريطانية والاميركية بغية اشراك الاميركيين في شركة النفط التركية ، ولكن الجماعات الاميركية رفضت اولا الاشتراك في الشركة ما لم تصفّ مطالب كلبنكيان • واخيرا في نيسان ١٩٢٦ توصل الى تسوية اعطيت بموجبها الجماعات الاميركية ٢٥٪ من اسهم شركة النفط التركية • وهكذا ظهر ان سياسة «الباب المفتوح» خدعة لادخال الولايات المتحدة ثم صفق الباب بعد دخولها[٣٤] •

الخاتمــــة

لا شك ان النفط مادة حيوية للعالــم في زمن السلام والحرب ، وهو ضروري للشرق والغرب ، ولكنه مهم جدا للشعب العراقي • ان الشعب العراقي الذي يطمح الى التقدم يميل الى السلام والتعاون الدولي علــى أساس المصالح المتبادلة •

يعتقد كاتب هذه السطور انه يجب ان تكون مصالح الشعب العراقي العامل الحاسم عند النظر في استثمار نفطه • فالعراق كبلد نام يحتاج الى كل قطرة من نفطه الذى يؤلف ثروته الوطنية الرئيسية لكي يستطيع تنفيذ مشاريعه التربوية والصحية والزراعية والصناعية •

انه لمن المحتم تأميم نفط العراق طال الوقت ام قصــر • وستعوض شركات النفط تعويضا عــادلا وسيباع لمن يــدفع أعلى الاسعار • ولذلك فمن مصلحة الاطراف المعنية ان تتهيأ لهذه النهاية المحتومة //

(34) *The New York Times*, April 24, 1926; *Foreign Policy Association Information Service*, 11, p. 77. في سنة ١٩٢٨ وافق اعضاء شركة النفط التركية على توزيع الاسهم كما يلي :

شركة استثمار دارسي المحدودة (تمثل شركة النفط الانكليزية ـ الفارسية)	٢٣٫٧٥٪
شركة النفط الانكليزية السكسونية (تمثل شركتى رويال دج وشل)	٢٣٫٧٥٪
شركة النفط الفرنسية (تمثل الجماعات الفرنسية)	٢٣٫٧٥٪
شركة استثمار الشرق الادنى (تمثل الجماعات الاميركية)	٢٣٫٧٥٪
شركة التعاون والاستثمار المحدودة (تمثل كلبنكيان)	٥٪

وابتداء من ٨ حزيران ١٩٢٩ أبدل اسم شركة النفط التركية باسم شركة نفط العراق •

ملحـــق
APPENDIX

المادة الثالثة من معاهدة لوزان
ARTICLE 3, TREATY OF LAUSANNE

النص الفرنسي « الرسمي »
French Text "Official".

De la Mer Mediteranee a la frontiere de Perse, la frontiere de la Turquie est fixee comme il suit:

T. *Avec* :

la Syrie

La frontiere definie dans l'Article 8 de l'Accord franco-turc du 20 octobre 1921;

2. *Avec l'Irak*:

La frontiere entre la Turquie et l'Irak sera determinee a l'amiable entre la Turquie et la Grande-Bretagne dans un delai de neuf mois.

A defaut d'accord entre les deux Gouvernments dans le delai prevu, le litige sera port devant le Conseil de la Societe des Nations.

Les Gouvernments ture et britannique s'engagent reciproquement a ce que, en attendant la decision a prendre au sujet de la frontiere, il ne sera procede a aucun mouvement militaire au autre, de nature a apporter un changement quelque dans l'etat actuel des territoires dont la sort definitif dependra de cette decision.

الترجمة العربية

من البحر الابيض المتوسط الى حدود ايران،تعين حدود تركيا كمايلي:

(١) مع سوريا :

خط الحدود الموصوف في المادة الثامنة من الاتفاقية الفرنسية ـ التركية المؤرخة في ٢٠ تشرين الاول ١٩٢١ •

(٢) مع العراق :

سوف يعين خط الحدود بين تركيا والعراق باتفاقية ودية تعقد بين تركيا وبريطانيا العظمى خلال تسعة اشهر •

في حالة عدم التوصل الى اتفاقية بين الحكومتين خلال الزمن المذكور سيرفع النزاع الى مجلس عصبة الامم •

تتعهد الحكومتان التركية والبريطانية تعهدا متبادلا بانه الى حين التوصل الى قرار حول موضوع الحدود لن تحدث حركة عسكرية ولا اية حركة أخرى قد تغير بطريقة ما حالة الاراضي الراهنة التي يتوقف مصيرها النهائي على ذلك القرار •

المراجـــع

المراجع العربية

الوثائق الرسمية :

الحكومة العراقية ، وزارة الداخلية، **الوقائع العراقية** ، ٢٩كانون الاول١٩٢٥
الحكومة العراقية ، وزارة الداخلية ، **مجموعــه مذاكرات المجلس التأسيسي العراقي** ، الجزء الاول (بغداد ١٩٢٤) •

قرارات مجلس الوزراء الصادرة في تشرين الاول وتشرين الثاني وكانون الاول ١٩٢٥ (بغداد ، مطبعة الحكومة ، ١٩٢٦)

الجرائد :

الاستقلال
الامـل
العالم العربي
العـراق
العهـد
المفيـد
الموصل
نداء الشعب

الكتب :

الحسني ، عبدالرزاق ، **تاريخ العراق السياسي الحديث**، ثلاثة اجزاء (صيدا ، لبنان ، ١٩٤٨) يحتوي على وثائق مفيدة كثيرة •
الحسني ، عبدالرزاق ، **تاريخ الوزارات العراقية** ،الجزء الاول(صيدا، لبنان، ١٩٣٣) يحتوي على وثائق مفيدة كثيرة •

الحسني ، عبدالرزاق ، **العراق في دوري الاحتلال والانتداب** ، الجزء الاول (صيدا ، لبنان ١٩٣٥) يحتوي على وثائق مفيدة كثيرة •

سعد ، ب • ط ، **قضية الموصل في مؤتمر لوزان** (بغداد ، ١٣٤٣ هـ)يمثل وجهات نظر العراق عن قضية الموصل في ادوارها الاولى •

المراجع التركية

الوثائق الرسمية :

Ministry of Foreign Affairs, *La Question de Mossoul de la Signature du Traité Armistice de Moudros* (*30 Octobre*, 1918) *au* 1re *Mars*, 1925 [Livre Rouge: Red Book] (Constantinople, 1925).

الجرائد :

(مقتبسة من مصادر أخرى)

اقـلدام
اقشام
ايلرى
توحيد افكار
جمهوريت
حاكميتى مليه
مستقل
وقت
وطن
ينى سيس

المراجع الاخرى

BIBLIOGRAPHY

1. OFFICIAL DOCUMENTS

A. *British*

Colonial Office, *Report by his Majesty's Government ... to the ......Council of the League of Nations on the Administration of Iraq*, 1920-1926 (London, 1924-1927).

Colonial Office, *Report of the Financial Mission Appointed ...to Enquire into Financial Position and Prospects of the ...Government of Iraq*, 1925 Cmd 2438, (London, 1925).

Colonial Office, *Special Report ... to the Council of the League of Nations on the Progress of Iraq during the period* 1920-1931, (London, 1931).

Foreign Office, *British and Foreign State Papers*, Volume CXIV (London, 1921).

Article defending the Turkish point of view.

Gontaut-Biron, R. de., *La France et la Question de Mossoul* (Paris, 1923). Expresses a French opinion on the Mosul question in its early stages.

تصـــويب

١ ـ في صفحة ٣١٦ وفي السطرين التاسع والعاشر جاء تعبير

T. Avec l'Irak:
la Syrie

والصواب هو :

I. *Avec la Syrie*

٢ ـ في صفحة ٢٦٢ حاشيـة (٦٣) ورد الرقـم الروماني CXCLI

وصوابه CXCI .

Page

TABLE OF CDNTENTS

THE MOSUL PROBLEM

A STUDY IN ANGLO - IRAQI - TURKISH DIPLOMACY

AND PUBLIC OPINION

BY

FADHIL HUSSAIN (PH. D.)

University of Baghdad

Second Edition

Revised and Enlarged.

Being the doctoral thesis submitted to Indiana University, U.S.A., 1952.

رقم الايداع في المكتبة الوطنية ببغداد ٣٧٧ لسنة ١٩٧٥

Baghdad, 1967

As'ad Press, Baghdad.